

بسم الله وبعد: تم الرفع بحمد الله من طرف

بن عيسى قرمزلي متخرج من جامعة المدية

تخصص: إعلام آلي

التخصص الثاني: حفظ التراث بنفس الجامعة

1983/08/28 بالمدية – الجزائر-

للتواصل وطلب المذكرات

هاتف : +213(0)771.08.79.69

بريدي إلكتروني: benaissa.inf@gmail.com

MSN: benaissa.inf@hotmail.com

فيس بوك: http://www.facebook.com/benaissa.inf

اشترك بقيمة رمزية معنا لنشر العلم ((قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ وَمَا أَنفَقْتُم مِّن شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ)) [سبأ : 39]

حساب جاري:

CC 76650 81 CLE 51

M.KERMEZLI BENAISSA

دعوة صالحة بظهر الغيب فربما يصلك ملفي وأنا في التراب ....

أن يعفو عنا وأن يدخلنا جنته وأن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل..

ملاحظة: أي طالب أو باحث يضع نسخ لصق لكامل المذكرة ثم يزعم أن المذكرة له فحسبنا الله وسوف يسأل يوم القيامة وما هدفنا إلا النفع حيث كان لا أن تتبنى أعمال الغير والله الموفق وهو نعم المولى ونعم الوكيل....

صل على النبي – سبحان الله وبحمدك سبحان الله العظيم-

بن عيسى قرمزلي 2013

جـامعة الجزائر - بن يوسـف بـن خـدة -

كلية العلوم السياسية والإعلام

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي

من خلال تقارير التنمية الإنسانية العربية(2002-2004)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

فرع التنظيم السياسي والإداري

إعـداد الطالب :

يـوسف زدام

إشراف الأستاذ:

د. عبد الغفور مرازقة

السنة الجـامعية

2006/2007م 1427/1428 هـ

بســم الله الرحمن الرحيــم

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله و المؤمنون"

صدق الله العظــ ــ ــيم

إهـــــــــداء

إلى روح أبي، إلى روح أخي........رحمهما الله.

إلى أمي...................عرفانا و تقديرا.

إلى إخوتي و أخواتي.

إلى الأعزاء : أنيس، غادة، رحمة، مريم.

إلى كل أخ(ة) لم تلده(ها) لي أمي.

شكر و عرفـــــــــــــــان

خالص الشكر و أتم العرفـان للأسـتاذ المشـرف الأستاذ مرازقة عبد الغفور على الاهتمام و التوجيه، طيلة مراحل الانـــــــجاز.

كما أتوجه بالشكر إلى كل من تبادلت معه الأفكار وأبدى لي المساعدة في انجاز هذا العمل و أخص بالذكر الدكتور عامر رخيلة، الأستاذ الدكتور برقوق امحنـد، الأستاذة دامية سكينة، و الأستاذ مسعود شوية.

الشكر موصول كذلك للأساتذة الأفاضل الـذين اشرفوا على تأطيرنا خلال كل مراحل الدراسة، اخـص بالذكر أساتذة الدراسات العليا، الأستاذ الدكتور مزوي محمد رضا، الأستاذ الدكتور منصور بن لرنب، الدكتورة ضيف الله عقيلة و الأستاذة بوسديرة.

وأقدم أصدق التشكرات لكل زملاء و زميلات الدراسة.

مقـــــدمة

فرض عالم ما بعد الحداثة على ا لتمعات المحلية و منها مجتمعات العالم الثالث قراءات جديدة لموع المفاهيم و المصطلحات و الحقوق، ترتبط فيها إمكانية الحصول على الحقوق بمصدر واحد هو التوافق العالمي دون الأخذ بعين الاعتبار نداءات الخصوصية التي نادت با هذه الدول في مختلف المؤتمرات الدولية .

من هذه المصطلحات التي أعيد النظر فيها مفهوم التنمية، الذي تواتر في السنوات الأخيرة باعتباره المعيار الجوهري في تقييم الجهود الإنمائية، حيث اخذ هذا المصطلح منطلقا له – بداية من صدور أول تقرير للتنمية البشرية عام 1990 من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- القيمة المطلقة للإنسان و لقيمته الجوهرية في تفعيل موارد التنمية أساسا للتنمية.

في سياق تطور المنظومة الفكرية وتغير الأوضاع الدولية، تطور هذا المفهوم إلى تنمية بشرية ثم تنمية بشرية مستدامة،لتستقر حاليا في التنمية الإنسانية،التي ترتبط بآليات التمكين بعد الإقرار بالحقوق والحريات، هذه الحقوق و الحريات تعتبر نقاط التقاء كل البرامج التنموية و أنماط الحكم.

تتمحور المقاربات العالمية حول التنمية في عالم ما بعد الحداثة على الرباعية القيمية :الحكم الراشد، الديمقراطية ،حقوق الإنسان و الاقتصاد الحر ،هذا ما جعل الدراسات و المؤتمرات الدولية العالمية و الإقليمية التي تعقدها الأمم المتحدة و الوكالات التابعة لها ترتبط بذه الرباعية، عكسه ما ورد في مختلف تقارير التنمية و إعلانات الأمم المتحدة.

إن اعتبار الحكم الراشد هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون و يقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتم و فرصهم وحرياتم الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، جعل الكثير يرى فيه الحل و فلسفة الحكم التي ستؤدي بالضرورة إلى رفع مستويات التنمية المرتبطة بالإنسان من جميع نواحيها.

إن الوضعية التي تعيشها البلدان العربية المتمثلة في محاورها الأساسية، في الاعتماد على الريع النفـطي في معظمها ،ضعف آليات الرقابة في مختلف االات ،النقص الفادح في ممارسة المواطنة كسلوك سياسي وعدم فعالية الأحزاب و منظمات ا لتمع المدني ... اضعف الدول العربية وادخلها أزمات جعلتها ترضخ لسياسات المشروطية الخاصة بالمنظمات و الدول المانحة بسلبياتا و ايجابياتا .إضافة إلى إضعاف موقفها في المنابر الدوليـة و منها الأمم المتحدة . هذه الوضعية أدت في النهاية إلى توجه أنظمة الحكم العربية اقتناعا أو رضوخا إلى تبني بعض الإصلاحات السياسية و الاقتصادية، مع المناداة في المنابر الدولية بالحكم الراشد كحل للوضعية التي آلت إليها .

أهميـة الموضوع:

يتواتر في السنوات الأخيرة مفهوم التنمية الإنسانية باعتباره المعيار الجوهري في تقييم الجهود الإنمائية، وفي إمكانات تطورها في أي مجتمع من المجتمعات.وحضي هذا المفهوم بمصداقية كبيرة من خلال الجهة التي تبنته وكذا من خلال ما تضمنه من مفاهيم تعكس التطور الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي و الثقافي ،ما جعله-أي مفهوم التنمية الإنسانية –جامعا لإشكاليات التنمية و قضاياها.

إن ما ينطوي عليه مفهوم الحكم الراشـد من تكامل لادوار الدولة،المجتمع المـدني و القطاع الخاص لتحقيق التنميـة ذات الكفـاءة و الفعالية و الاستجابة للمتطلبات المجتمعـية، وفق مميزات تعكس الشفافيـة و المساءلة و المشاركة في تحمل المسؤولية و رسم السياسات وتعزيز دولة الحق و القانون و اللامركزية ، يجعلنا نقول انه أفضل فلسفة حكم ونمط تسيير لإدارة شؤون المجتمعات وقيادة جهود التنمية فيها.

إن تبني الحكم الراشد و التنمية الإنسانية من طرف المنظمات الدولية و الدول المانحة كأفضل أنمـاط تسيير و كأحسن أهداف للتنمية يجعلنا ندرس دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإنسانية.

المبررات الموضوعية و الذاتية لاختيار الموضوع:

المبررات الموضوعية:

لقد زخر الميدان الفكـري في السنوات الأخيرة بدراسات عن الحكم الراشد وعلاقته بشتى مؤشرات التنمية، وكذا العلاقة بين المجتمع المدني، الدولة و القطاع الخاص، وعلاقة كل فاعل من الفواعل بالتنمية في المجتمعات النامـية. إضافة إلى بعـض الدراسات التي ربطت الحكم الراشد بالتنمية البشرية و التنمية البشرية المستدامة.

إلا أن وجود دراسات تربط الحكم الراشد بالمفهوم الجديد للتنمية أي التـنمية الإنسانية القائم على حقوق الإنسان و المرتبطة بالعلاقة بين الفواعل الثلاثة في منتظم سياسي واحد نادرة جدا، ما جعلني أحاول أن أقدم إطارا نظريا لمثالية العلاقة بين الفواعل الثلاث للحكم الراشد و ما يمكن أن تنتجه من تنمية قائمة على حقوق الإنسان بصفة عامة و ربط ذلك بالوطن العربي.

المبررات الذاتية:

إن الترتيب الذي وردت فيه البلـدان العربية في تقاريـر التنمية البشرية العالمية يشير إلى عدة نقائص ترتبط معظمها بسوء التسيير و انحصار الحريـات ،إضافة إلى الاعتماد على النفط كمورد،جعلني ادرس الدور الذي يمكن أن يؤديه الحكـم الراشد كنمط تسيير و فلسفة حكم تشاركـية، ودوره في التنمية الإنسانية التي تعتمد بالدرجة الأولى على تنمية الإنسان في مختلف المجالات وعدم الاعتماد في التنمية على ثروات زائلة.

كما أود أن أشير انه يمكن استغلال الاملاءات الخارجية الايجابية لتحقيق أوضاع اقتصادية و اجتماعية و سياسية و ثقافية أفضل في الوطن العربي، فالحكمة ضالة المؤمن، أي أن الحكم الراشد بالظروف و الآليـات



و البيئة التي يوفرها يمكن أن يتبناه الوطن العربي و يمارسه سلوكا من مختلف الفـواعل لتحقيق مستويات أعلى من التنمية الإنسانية.

الإشكاليـة:

أثارت تقاريـر التنمية الإنسانية العربيـة منذ عام 2002 إلى غاية عام 2004 مجموعة نقائص ،حيث أوردت أن انجازات الوطن العربي وفق مقاييس التنمية البشرية خلال العقد الأخير اقل من المتوسط العالمي غير أن انجازاتا على صعيد مؤشرات الدخل كانت أفضل منها على صعيد المؤشرات الأخرى .ما يعني أن المنطقة العربية هي أغنى مما هي عليه. ونوه تقرير عام 2003 إلى إقامة مجتمع المعرفة، فتخلف التعليـم و تعطيل العقل هي ابرز الأسباب التي أدت إلى إصابة ا لمع العربي بالشلل المعرفي ،وبلوغ مجتمع المعرفة لن يتم إلا بتحريـر العقول و تحفيزها على الإبداع و توفير الإمكانـات المادية لذلك. وربط التقرير الثالث التنمية الإنسانية العربية بالحرية باعتبارها توسيعا لخيارات لبشر.

إن هذه النقائص و النداءات المرتبطة با تجعلنا نطرح الإشكالية التالية:

ما هي حدود تحقيق مستويات أعلى من التنمية الإنسانية في الوطن العربي من خلال تفعيل آليات الحكم الراشد؟

تندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات التالية :

- ما هو مفهوم الحكم الراشد ؟ و ما هي المضامين الجديدة التي يتضمنها مفهوم التنمية الإنسانية؟
- ما هي معوقات التنمية الإنسانية في الوطن العربي من خلال تقارير التنمية الإنسانيـة العربـية2002- 2003- 2004؟
- هل يمكـن الاستفادة من الحكـم الراشد كمطلب دولي و محاولة تنمـيط للأنظمة السياسية لتحقـيق مستويات أعلى من التنمية الإنسانية في الوطن العربي؟

حـدود الإشكالية:

الحدود المكانية:

تتناول هذه الدراسة كحيز مكانـي الوطن العربي؛ يمتـد الوطن العربي في قارتين آسيا و إفريقيا، يتكون من 22دولة تسعة منها في إفريقيا.

الحدود الزمنية:

تعتمد الدراسـة على تقارير التنمية الإنسانية العربية 2002-2004 الصادرة عن برنامج الأمـم المتحدة الإنمائي. هذا الامتداد عبارة عن ا لال الزمـني الذي ظهر فيه أول تقرير للتنمية الإنسانيـة العربية و آخر تقرير –إلى غاية كتابة هذه الأسطر- غير أن دراسة جميع نواحي التنمية يجبرنا على تخطي هذا ا لال الزمني سواء قبل 2002 أو بعد2004.

الفرضيات:

يكون هدف الدراسة إثبات أو نفي الفرضية الرئيسة التالية:

ترتبط معوقات التنمية الإنسانية في الوطن العربي بنقص التمكين السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي، إضافة إلى سوء الأداء الحكومي، و يمكن تجاوز هذه العقبات من خلال الحكم الراشد.

كما تندرج تحت هذه الإشكالية الفرضيات الجزئية التالية:

- إن التنمية الإنسانية و الحكم الراشد مفاهيم تعتبر الإنسان محور و أساس و هدف التنمية.
- تكمن معوقات التنمية الإنسانية في الوطن العربي في عدم ارتباط الإقرار بالحقوق باليات التمكين، وكـذا في سوء الأداء الحكومي ما انعكس سلبا على مستويات المعيشة، نقص الممارسة الديمقراطية الحقيقية كقيمة دافعة للمساءلة و الشفافية.
- يوفر الحكم الراشد مجموعة من الآليات و يكرس مجموعة من الممارسات و يرسخ قناعـات تنجر عنها المشاركة في تسيير الشؤون العامة، التداول على السلطة، الربط بين الإقرار بالحق و توفير آليات التمكين.

أدبيات الدراسة (الدراسات السابقة):

ورد في الموضوع دراسات عن الحكم الراشد و علاقته ببعض مؤشرات التنمية، من هذه الدراسات:

- **تفتت الديمقراطية من اجل ثورة في الحاكمية:**كتاب لبيار كالام صدر عام2003، يتناول هذا الكاتب الحاكمية في ثلاث فصول؛ يبرز في الفصل الأول غربة الحاكمية الراهنة عن الواقع؛ إذ يرى أن الحاكمية لم تتوفر بيئتها و ظروفها بعد، و بين في الفصل الثاني مبادئ حاكمية القرن الواحد و العشرين و العلاقات بين الفاعلين فيها و كيفية إدارتا.

-**الحكمانية قضايا و تطبيقات:**كتاب للدكتور زهير عبد الكريم الكايد، صدر عن المنظمة العربية للتنمية الإدارية عام2003. تناول هذا الكتاب الحكمانية في سبعة فصول؛ تطرق إلى المفهوم و الأبعاد و قضايا الحكمانية، دور منظومة الحكمانية في تفعيل المشاركة، علاقة الحكمانية الجيدة باللامركزية، المـمـارسات و التجارب الدولية في الحكمانية الجيدة، وتناول في الفصل الأخير دلالات التجارب العلمية و متطلبات التطبيق في الوطن العربي.

-**إدارة شؤون الدولة و المجتمع:**صدر الكتاب عام 2001، وهو عبارة عن دراسة أعدها مجموعة من الباحثين تحت إشراف مركز دراسات و استشارات الإدارة العامة بالقاهرة. ظهر محتوى الكتاب في ثمانية فصول انطلاقا من التأصيل الفكري، أهمية المنظمات غير الحكومية في تفعيل الحكمانية، وتطرق إلى دلائل المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات. فهذه الكتب اهتمت فقط بمفهوم الحاكمية (الحكم الراشد)

-التنمية المستدامة في الوطن العربـي من خلال الحكم الراشد و الديمقراطية:دراسة مقتضبة للدكتور كمال رزيق من جامعة تلمسان –الجزائر-نشـرها في المجلة الالكـترونية (علوم إنسانية). تناول الدكتور مفاهيم التنمية البشرية، التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، وأبرز انه في خضم نداءات الإصلاح السياسي في الوطن العربي فان الحكم الراشد هو أساس التنمية في المنطقة العربية.

-مقالات في التنمية البشرية العربية: كتاب للدكتور حامد عمار، تضمن الكتاب مجموعة من الدراسات التي حررها الكاتب و عرضها في ملتقيات و مؤتمرات يستعـرض فيها توضيحا لمفهوم التنـمية البشرية وقضاياها على صعـيد الوطن العربـي و الصعيد القطري(الكويت و مصر) ،إضافة إلى تناوله نوع البيئة الثقافية و دورها الايجابي أو السلبي في التنمية. فالكتاب أهتم بمؤشرات التنمية البشرية كواقع دون التطرق الى سبل تطوير هذا الواقع وخاصة من خلال تفعيل آليات الحكم الراشد.

-اتجاهات حديثة في التنمية:كتاب للدكتور عبد القادر محمد عبد القادر عطية صدر عام 2002. تناول الكتاب في ستة فصول مفهوم التنمية و التنمية البشرية و أساليبها و سياساتـها، دور الدولة و القـطاع الخاص في التنمية، إضافة إلى التغيرات الاقتصادية العالمية و أثرها على التنمية. خصص الكاتب أجزاء من فصول الكتاب للحالة المصرية .

-Economic development to Democracy and Good Governance and Its Relationship**:**

دراسة أعـدها عادل محمد عبد اللطيف قدمها عام 2003 في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكـتب الجهوي للدول العربية، تناول فيها مفهوم الحكـم الراشد و الديمقراطية و النمو الاقتصادي، و العلاقة بين الحكم الراشد و الديمقراطية و التنمية الاقتصادية .

إضافة إلى دراسات تناولت قضايا الفساد، المواطنة، حقوق الإنسان، مشاركة المرأة، و علاقة كل ذلك بالحكم الراشد والتنمية في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الإطـار المنهجي:

إن المتطلبات الأساسية للبحث العلمي بمختلف المراحل تستدعي استخدام المناهج المختلفة حتى يتسنى للباحث بلوغ الأهداف التي يتوخاها من دراسـته، ومن بين المناهج التي تم استخدامها في الدراسة ما يلي:

المنهـج الوصفي: فالباحث حين دراسة ظاهرة ما فانه يقوم في الخطوة الأولى بوصـف الظاهرة محل الدراسة، ويقوم بجمع المعلومات الدقيقـة عنها ،وهذا المنهج يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي ويهتم بوصفها وصفا دقيقا و يعبر عنها تعبيرا كميا و كيفيا.

يساعد هذا المنهج في وصف الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في الوطن العربي بالاعتماد على تقارير التنمية الإنسانية العربية. كما يمكن استخدامه في وصف طبيعة العلاقات بين الفواعل المختلفة.

المنهـج التاريخي:إن فهم الحاضـر لا يمكن أن يكون دون فهم الماضي، فلا يمكن دراسة الظاهرة بعـزلها عن ماضيها، ويساعد المنهج التاريخي في دراسة التطور التاريخي لمختلف المفاهيم الواردة في الدراسة، وكذا تطور طبيعة الحقوق و آليات التمكين .

منهـج تحليل المضمون:يستخدم هذا المنهـج في تحليل الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية القائمة في أي مجتمع في الحاضر و المستقبل. استخدامه في الدراسة يكون لتحليل تقارير التنمية الإنسانية العربية2002-2003-2004 وذلك من اجل استنباط وضع التنمية الإنسانية العربية و طبيعة المعوقات و إمكانيات التحفيز.

الإطار النظـري:

ستعتمد الدراسة من الناحية النظرية على الاقتراب الوظيفي البنائي .والاقتراب النسقي واقتراب علاقات الدولة و المجتمع.

- **الاقتراب الوظيفي البنائي:** يركز هذا الاقتراب على البنية والنظام والوظيفة. تشير البنية إلى الأنشطة القابلة للملاحظة والتي تشكل النظام السياسي .أما النظام فيشير إلى كل التفاعلات التي تؤثر في الاستخدام أو التهديد باستخدام الإكراه الشرعي، وتعني الوظيفة سلوك أو عملية تصدر عن الفواعل.

- **الاقتراب النسقي:** ينظر هذا النسق إلى الحياة السياسية على أنها نظام سلوك موجود في بيئة يتفـاعل معها أخذا وعـطاء، من خلال المـدخلات والمخرجات .هذا النسق السياسي هو نسق مفتوح على البيئة التي تنتج أحداثا وتأثيرات يتطلب من أعضاء النسق الاستجابة لها.

- **الاقتراب علاقات دولة- مجتمع** : هو اقتراب لجويـل ميجدال .اهتم هذا الاقتراب بالتغيير والتنـظيم في الدولة، وخاصة في دول العالم الثالث. العلاقة بين الدولة والمجتمع –حسب هذا الاقتراب- هي علاقة صراع من اجل بسط النفوذ وفرض القواعد والمعايير الخاصة بالدولة أو المجتمع. وضع ميجـدال هذا الاقتراب لدراسة هذه العلاقة .

الإطـار الايتملوجي:

الحكـم الراشد:عرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنه ممارسة السلـطات الاقتصادية و السياسية و الإدارية لإدارة شؤون المجتمـع على كافة المستويات، لأنه يعـبر عن حالة تطور الإدارة و تقدمها من إدارة تقليدية إلى إدارة تتجـاوب مع متطلبات المواطنين و تستخدم الآليات و العملـيات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة من المشاريع بشفافية و مسؤولية أمام المواطنين.

التنمية الإنسانية:حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التنمية الإنسانية هي عملية توسيع الخيارات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية، حيث يكون الإنسان محور تركيز جهود التنمية. و التنمية الإنسانية عملية

و محصلة في الوقت ذاته فهي تهتم بالعملية التي تجري من خلالها توسيع الخيارات و تركز على النتائج التي تـم تحقيقها.

التنمية البشرية:تشير إلى عملية توسيع الخيارات لكل أفـراد المجتمع، أي أن كل المواطنين من الجنسين مركز العملية التنموية.

التنمـية البشرية المستدامة:هي نظرة في التنمية الاقتصادية و الاجتـماعية تجعل الإنسان منطلقها و غايتها، و تتعامل مع الأبعاد البشريـة الاجتماعية باعتبارها العنصر المهيمـن ،و تنظر للطاقات المادية بأنها شرط من شروط تحقيق التنمية .إن التنمية البشرية المستـدامة منظور يتناول التنمية بطريقة تعنى بكيفية ثمارها و أثارها الاجتماعية و البيئية.

المسـاءلة: تعني المساءلة تحميل الأفراد مسؤولية أدائهم بعد قياس هذا الأداء بأكثر الطرق موضوعية.

الشفافـية:ترتبط الشفافية بسهولة تدفق المعلومـات و المشاركة في إنتاجها ضمن نمط و إطار مفتوح يسمح بالمساءلة.إن النظام الشـفاف هو الذي يتمتع بوجود إجراءات واضحة في عملية صنع القرارات العامة،إضافة إلى وجود قنوات مفتوحة للاتصال بين الفواعل و لديه درجة عالية من إمكانية الوصول إلى المعلومات.

المقاييس و المؤشرات:

المقـياس: يعبر عن تناسق مجموعة من المؤشرات فمثلا نتحدث عن مقـياس الممارسة الديمقراطية من خـلال مؤشـرات عدد الصحف المستقلة و التنظيمات غير الحكومية.

المؤشر: هو العنصـر الدال عن قيمة معينة فعدد الصحف المستقلة يعد مؤشرا من مؤشرات مقياس الديمقراطية.

أقسام الدراسة :

تنقسم هذه الدراسة في ثلاثة فصول بالمحتويات التالية:

في **الفصـل الأول** ستتطرق الدراسة إلى الإطار المفاهيـمي للحكم الراشد من خـلال إبراز مختلف التعاريف الواردة فيه، وذكر الركائز و الخصائص و العناصر ، مع إشارة للاختلافات في التاريخ و الترجمات. كما ستتطرق إلى الإطار المفاهيمي للتنمية الإنسانية من خلال تعـريف التنمية الإنسانية، و تطور هذا المفهوم من تنمية بشرية إلى تنمية بشرية مستدامة إلى تنمية إنسانية، وذلك بإبراز مؤشـرات كل مـفهوم مع التطرق للظروف التي أدت إلى هذا التطور. في نهاية الفصل يتم إبراز العلاقة الجدلية بين الحكم الراشد و التنمية الإنسانية.

في **الفصـل الثاني** ستتناول الدراسة واقع التنمية الإنسانية العربية بالاستناد إلى التقاريـر سالفة الذكر، عبر استعراض إمكانـات الوطن العربي الاقتصادية و الاجتماعية و الثقـافية، ثم النقائص التي ذكرتها التقارير حيث سيتم تحديد الخلفيات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية التي أدت إلى ظهورها و التي تعبر في آن واحد عن معوقات التنمية الإنسانية.

أما **الفصـل الثالث** فتناولت فيه الدراسة الحكم الراشد كـ آلية لتحقيق مستويات أعلى من التنمـية الإنسانية من خلال دوره في القضاء على المعوقات السالفة الذكر، و توفير بيئة ملائمة للتنمية.

أود أن أشـير إلى أن الدراسة ستعتمد على النقائص و المعوقـات الواردة في تقارير التنمية الإنسانية العربية.

جدير بالذكر بروز بعض الصـعوبات التي واجهت الانجاز، ومنها تعدد مـصادر الإحصاءات الخاصة بالوطن العربي واختلافها، إضافة إلى عدم شمول هذه الإحصائيات بعض الدول العربية مثل جيبوتي و الصومال، والصحراء الغربية.

الفصل الأول

التفسير ى النظري لآليات الحكم الراشد لتحقيق التنمية الانسانية

تزامنت الفترة الأخيرة من القرن العشرين، خاصة بعد انيار الاتحاد السوفيتي،بتصاعد موجة المطالبة بالديمقراطية في مختلف دول العالم، وارتبط ذلك بظهور أنماط حكم وفلسفات تسيير دعت إليها المنظمات الدولية، بهدف التقليص من مستويات الفقر ودفع جهود التنمية لتحقيق أهداف تكون أكثر اهتماما بالإنسان.

إن تزايد متطلبات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب السياسية، في ظل ظروف فشل السياسات العامة الفردية المتجاهلة لحقوق المواطنين خاصة في الدول النامية، أذكى شعورا بضرورة المشاركة الشعبية في وضع وتنفيذ هذه السياسات، وتزامن ذلك مع "سياسية المشروطية"(*) التي تنتهجها الدول والمنظمات المانحة و المتمحورة أساسا حول حقوق الإنسان والحريات الاقتصادية . وكان من ابرز المفاهيم الصادرة في هذا الشأن مفهوم الحكم الراشد، الذي يعتبر حاليا مطلب هذه الدول والمنظمات من جهة ومطلب المواطنين والمجتمع المدني من جهة ثانية.

كما انتقلت مفاهيم الأمن والتنمية في هذه الفترة، إلى بعدها الإنساني بدل البعد العسكري، أو الاقتصادي فظهرت مفاهيم الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية، المرتبطة بحقوق الإنسان خاصة الفئات المهمشة. ما جعل هذه الحقوق مرتبطة بإنسانية الإنسان وبعيدة عن الفوارق التي قد تحدثها الوضعية الاقتصادية والاجتماعية.

إن مفهوم الأمن الإنساني الذي تبنته الأمم المتحدة وظهر لأول مرة في تقرير التنمية البشرية للعام 1994 يتجه نحو خلق أمن للإنسان عن طريق بناء طاقاته ثم تحريرها والاستفادة منها. ولن يكون ذلك إلا في ظل حكم يولي اهتماما با ويشغلها في تسيير الشؤون العامة.

يندرج في هذا الفصل ثلاثة مباحث، يخصص الأول لدراسة مفهوم الحكم الراشد مع التركيز على التعريف والخصائص والعناصر المكونة له مع الإشارة إلى الاختلافات في التعريف والتأريخ للمفهوم. أما المبحث الثاني فسيتطرق إلى مفهوم التنمية الإنسانية من حيث ظهوره، تطوره وأهم مؤشراته . ويتطرق المبحث الثالث إلى العلاقة الجدلية بين المفهومين سالفي الذكر.

(*)سياسة المشروطية:ارتبط المفهوم بشكل أساسي بسياسات التكيف الهيكلي التي فرضها البنك الدولي على الدول المدينة بعد اتفاق بين الصندوق والبنك من جهة والدولة المدينة من جهة أخرى، يتم بموجبه ربط استمرار التدفقات المالية الخارجية، من منح وقروض، بإجراء تغييرات في السياسة الاقتصادية للدولة المدينة، لتشمل بعد ذلك قائمة الشروط مجال حقوق الإنسان والممارسة الديمقراطية.

المبحث الأول: الحدود النظرية و المنهجية لمفهوم الحكم الراشد

عرف مصطلح Good Governance عدة ترجمات إلى اللغة العربية،عكستها المصطلحات العديدة التي تشير إليه، إذ يمكن أن نحصي في هذا الإطار العديد من الترجمات منها: الحكمانية، الحاكمية، الحكم، إدارة الحكم، إدارة شؤون الدولة والمجتمع و الحكم الراشد. تفسر طبيعة العلوم الإنسانية والاجتماعية تعدد هذه الترجمات، ففي الوقت الذي تبنت فيه العديد من مراكز الدراسات والبحوث مثل المنظمة العربية للعلوم الإدارية مصطلح الحكمانية كترجمة لـ Good Governance ، تبنى مجمع اللغة العربية ترجمة الحوكمة[1]. وفي هذا الشأن ترى الدكتورة **ليلى الشعراوي** في كتابا "إدارة شؤون الدولة والمجتمع" أن أفضل ترجمة للمصطلح هو " إدارة شؤون الدولة والمجتمع"[2].

أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فاعتبر أن الترجمة هي "**الحاكمية**"[3]. ويعتبر **محمد عابد الجابري** أن ترجمة الحكم للفظ Governance قد لا تعكس المعنى الحقيقي الذي يشير إلى الجمع بين الرقابة من أعلى (الدولة) والرقابة من اسفل(منظمات المجتمع المدني) . لذا يرى أن لفظ (كوفرنونس)[4] أي الترجمة الحرفية للكلمة هي الأنسب.

نشير في هذا الصدد ، أن الدراسة ستستعمل مصطلح الحكم الراشد كترجمة باعتبارها الترجمة الأوسع استخداما في الجزائر، ونحاول التركيز بالدرجة الأولى على التعاريف، الخصائص، الآليات والأهداف.

المطلب الأول: مفهوم الحكم الراشد من منظور المقاربات المهيمنة

بالإضافة إلى الاختلاف بشأن الترجمة، عرف التأصيل التاريخي للحكم الراشد اختلافات عدة؛ ففي حين تتجه معظم الكتابات إلى اعتباره مصطلحا فرنسي الأصل" تم استخدامه من قبل شارل دوليان في القرن الخامس عشر، في وصفه لإدارة وفن الحكم وهذه من الجذر نفسه لكلمة Gubernarer التي تعني باللاتينية قيادة السفينة"[5]. أما **الأخضر عزمي غالم خليطي** فيرى أن المصطلح نفسه ظهر في القرن الثالث عشر

---

(1) محمد جمال باروت، "تقرير عن ندوة الفساد والحكمة الصـالح في البلاد العربية".مجلة المستقبل العربي، لبنان،العدد 309، نوفمبر 2004، ص174.

(2)سلوى الشعراوي،وآخرون، إدارة شؤون الدولة والمجتمع. القاهرة:مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة،2001، ص03.

(3)المرجع نفسه، ص07.

(4)محمد عابد الجابري، "هل يمكن الانتقال إلى ليبرالية جديـدة في بلد مختلف". البرلمان العربي، سوريا، السنة1، العدد 81، أكتوبر2001، ص07.

(5)بيار كالام، تفتت الديمقراطية من أجل ثورة في الحاكمية. ترجمة شوقي الدويهي، ط1، بيروت: دار الفارابي، 2004، ص14.

كمرادف لمصطلح الحكومة، ثم كمصطلح قانوني عام 1978 ليستعمل في نطاق واسع معبرا عن تكاليف التسيير العام عام 1978.

أما كلمة الحاكمية فأصلها إنجليزي، أعيد استعماله من قبل البنك الدولي في منتصف الثمانينيات وأصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية والاقتصادية. يرى **بيار كالام** أن كلمة "حاكمية"هي الرائجة حاليا بسبب عودتنا عن طريق المصطلح الأمريكي Governance في إطار مقاربة نيوليبيرالية، هدفها التقليص من مسافات النشاط العام ضمن وصفات البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، ومن ثم الاتحاد الأوروبي، وتبعتها في ذلك المنظمات الدولية والإقليمية والدول فيما بعد[1].

تعددت التعاريف المقدمة للحكم الراشد باختلاف الهيئات التي أوردتنا، وكذا باختلاف مجال الحكم الراشد الذي صدر بشأنه التعريف، خاصة وأن الحكم الراشد ذو أبعاد اقتصادية سياسية ....، فمصطلح الحكم الراشد يستخدم في المؤسسات كما الأنظمة، والمنظمات الدولية، وفي مجال التنمية الاقتصادية والسياسات العامة. وسنتعرض إلى بعض التعريف حسب مقارباتنا الاقتصادية و السياسية باعتبارها المقاربتين المهيمنتين.

1 - المقاربة السياسية للمفهوم:

تقوم هذه المقاربة على اعتبار الحكم الراشد، ليس وسيلة لتحقيق الفعالية في تسيير الشأن العام فحسب، بل وسيلة لإقامة الدولة الحقوقية التي تحترم حقوق الإنسان وتقوم على مبادئ ودعائم الديمقراطية.

ورد في تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان "الحكم الراشد من أجل تنمية بشرية مستدامة" أنـه " يمكن النظر إلى الحكم باعتباره ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لتسيير شؤون بلد ما على كافة المستويات... ويتسم الحكم الرشيد بسمات عديدة، منها أن يقوم على المشاركة، وان يتسم بالشفافية وأن ينطوي على المساءلة.كما أنه يتسم بالفاعلية والإنصاف، كذلك، فإنه يعزز سيادة القانون. ويكفل الحكم الرشيد أن توضع الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على أساس من توافق الآراء الواسع في المجتمع، كما يكفل سماع أصوات الفئات الأكثر فقرا والأكثر ضعفا في عملية صنع القرار المتعلق بتوزيع الموارد الإنمائية"[2].

ركز تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الأقطاب الثلاثة للحكم الراشد وهي الدولة التي تغيرت وظائفها مقارنة بوظائف الدولة التقليدية ، المجتمع المدني والقطاع الخاص. كما ركز على ثلاثية أبعاد الحكم الراشد، الاقتصادي والسياسي والإداري، حيث أورد في تعريف آخر أن الحكم الراشد"ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون بلد ما على جميع المستويات. ويتكون الحكم من الآليات

---

(1) بيار كالام، نفس الصفحة.

(2) UNDP, Governance for sustainable human development .New York, 1997, p8.

والعمليات والمؤسسات التي يعبر من خلالها المواطنون والموعات عن مصالحهم ويمارسون فيها حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتم، ويحلون خلافاتم عن طريق الوساطة"[1].

ويستخدم مفهوم الحكم الراشد" لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون باتجاه تطويري وتقدمي، أي أن الحكم الصالح هو الذي تقوم فيه قيادات سياسية منتخبة وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد التمع، وبتقدم التمع وبتحسين نوعية حياتم ورفاهيتهم ، وذلك برضاهم عبر مشاركتهم ودعمهم"[2].

من التعاريف التي ركزت على الأبعاد الثلاثة للحكم الراشد من خلال نسق اقتصادي سياسي اجتماعي، التعريف الذي قدمته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية؛ إذ ترى بأن الحكم الراشد هو"استعمال السلطة السياسية وإجراء الرقابة في التمع، مع العلاقة بتسيير الموارد اللازمة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية" [3]، حيث تطرق إلى علاقة الحاكم بالمحكوم بصيغة تشاركية مع التمع المدني، ومحاولة خلق رشادة اقتصادية بتهيئة أجواء استثمار اقتصادي ملائم، ما ينعكس على التمع بالإيجاب.

2- المقاربة الاقتصادية للمفهوم:

انطلق خبراء البنك الدولي من السؤال:ما هي أفضل الطرق التي يمكن أن تطبق لتسيير الموارد الاقتصادية، وقدم التعريف التالي: "الطريقة التي تمارس با السلطة إدارة الموارد الاقتصادية والتمعية لبلد من أجل التنمية"[4]. يظهر التعريف الذي أورده البنك العالمي تلاقي عدة عناصر للحكم الراشد، خاصة أنه أعطى تعريفا عاما تحدث فيه عن أفضل السبل التي تستلزم إدارة القطاع لعام، المسؤولية، الإطار القانوني للتنمية، لكن هناك من يعتبر التعريف غير واضح المحتوى والمضمون؛ إذ تطرق إلى طرق التسيير بصفة عامة، دون إبراز الممارسين للتسيير، وطبيعة طرق التسيير، وكيفية أدائها، كما أن هذا التعريف أبرز الجانب الاقتصادي من خلال "إدارة الموارد الاقتصادية والتمعية" وإغفال الجوانب الأخرى. واستدرك ذلك فيما بعد عندما نظر إلى الحكم الراشد من جانب إصلاح مؤسسات الدولة.

أما المعهد الدولي للعلوم الإدارية، فيرى أن الحكم الراشد هو"العملية التي بواسطتها يمارس أعضاء التمع السلطة والحكم وقدرة التأثير السياسي على السياسات والقرارات التي تم الحياة العامة الاقتصادية والتنمية

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائـي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002. الأردن : إيقون للخدمات المطبعـية، 2002،ص101.

[2] حسن كريم، "مفهوم الحكم الصالح". مجلة المستقبل العربي، لبنان، العدد 309، نوفمبر 2004، ص41.

[3] Thomas G.wiss, governance, good governance and global governance : conceptual an conceptual challenger. third world quartry, vol 21, n :°05, 2000,p799.

نقلا عن: مايغا بوباكري، مرجع سابق، ص33.

[4] نفس المرجع، ص15.

الاجتماعية"[1]. ركز هذا التعريف على قيمة المشاركة في الحكم، وعلاقة الحكم الراشد بالتنمية، ولكنه بالمقابل اعتبر ذلك عملية تقنية إدارية من خلال الإعداد للسياسات العامة واتخاذ القرارات.

قدمت لجنة الحاكمية الإجمالية عام 1995 تعريف للحكم الراشد واعتبرته "مجموعة الطرق المتعددة لتسيير الأعمال المشتركة من طرف الأفراد والمؤسسات العمومية والخاصة"[2].

عموما، هناك ستة محاور لتعريف الحكم الراشد صنفها **RA.Rodes** وهي:

1- الاتجاه نحو الخوصصة ودراسة العلاقات بين آليات السوق والتدخل الحكومي فيما يتعلق بتقديم الخدمات.

2- التركيز على المنظمات وكيفية إرضاء العملاء.

3- إدخال القطاع الخاص في الإدارة الحكومية، ضمن إطار عام لإصلاح الإدارة الحكومية،ضمن إطار عام لإصلاح الإدارة الحكومية، مثل المنافسة، قياس الأداء.

4- الربط بين الجوانب السياسية والإدارية.

5- اعتبار السياسات العامة نتاج تفاعلات رسمية وغير رسمية بين الفواعل الثلاث .

6- إدارة مجموعة من الشبكات المنظمة في عدد من الأجهزة الحكومية. [3]

إن مجموع التعاريف السابقة بمقارباتا السياسية والاقتصادية تتضمن نقاط مشتركة، تعطي تصورا موحدا للحكم الراشد، يمكن ذكرها فيما يلي:

1- الاتفاق على تغيير وظائـف الدولة الداخلية، والتوجه نحو منظور عالمـي يحصر وظائفـها ويضيق عليها.

2- بروز فواعل أخرى للتخطيط وصنع السياسات العامة واتخاذ القرارات.

3- بروز القطاع الخاص كبديل للدولة لتسيير المال الاقتصادي في حدود القوانين والتنظيمات.

4- التركيز على المشاركة الشعبية.

---

[1] مايغا بوباكري، إشكالية الحكم الراشد في المسار الديمقراطي لبوركينافاسو 1990-2002. رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2003، ص27.

[2] الأخضر أبو العلاء العزي، غالم حطي، الحكم الرشيد وخوصصة المؤسسات>.

[http://www.uhuminsa&nia.net/b91.htm], (11/07/2006) , p14.

[3] زهير الكايد، <<الحكمانيـة>>. ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي السابع حول: المؤسسات الأهليـة والتطوعية في المجتمعات المعاصرة، الشارقة: 17-18ديسمبر 2002، ص04.

المطلب الثاني: أطـر تأثير و تفاعل آليات الحكم الراشد

يخلق الحكم الراشد باعتباره فلسفة تسيير تشاركية معتمدة على فواعل-كانت نتيجة لإعادة النظر في مفهوم الدولة الوظيفي- بيئة تفاعل تعكس العلاقة بين الدولة والمواطن. تعبر طبيعة هذه العلاقة عن تشعب أبعاد الحكم الراشد، وكذا مقياسا لمستوى قوة المنتظم السياسي و مدى فاعلية جهوده لتحقيق التنمية.

1 - قياس قوة المنتظم السياسي من منظور الحكم الراشد:

تعبر العلاقة بين الدولة و المواطن سواء بطريقتها المباشرة أو غير المباشرة عن حدود تفعيل قيمة المشاركة في إدارة شؤون الدولة و المجتمع و التي ركزت عليها كل التعاريف السابقة للحكم الراشد. وبما أن قوة أي منتظم سياسي تعبر عنها مدى المامه بكل جوانب الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية مجتمعة، فانه يمكـن قياس قوة الدولـة من منظور تفعيلها لآليات الحـكم الراشد خاصة وأنه يتضمن أبعـادا سياسـية و اقتصادية و اجتماعية وإدارية، وهذا ما سيتم توضيحه فيما يلي.

أ- البعد السياسي: يقضي البعد السياسي للحكم الراشد، بوجود مجموعة من السلوكيات تعكس وجود ديمقراطية فعالة وذلك من خلال:

- تعتبر الانتخابات في الأنظمة الحديثة "البعد الإجرائي للديمقراطية، و ميكانيزمات مساهمة المواطن في صياغة السياسات واتخاذ القرارات، فالانتخابات الحرة والنزيهة تبين أن السلطة السياسية تستمد من الشعب... وأن إمكانية التنحية هي التي تكفل أن يفي المنتخبون بما يناط بهم"[(1)]. أي أن الانتخابات تعتبر وسيلة رقابة فعالة في حالة وجود انتخابات حرة ونزيهة.

- تقاس الممارسة الفعلية للسلطة من قبل المواطنين من خلال الجمعيات والانتخابات بالمشاركة السياسية، ليس بأسلوبها الإجرائي (الانتخابات) فحسب "وإنما في إطار الإمكانات المتاحة للجماعات والمجتمع المدني لممارسة السلطة سواء كان ذلك من خلال الحصول على المعلومات أو المشاركة في عملية اتخاذ القرارات" [(2)]، فجميع القرارات الصادرة عن السلطة الحاكمة لابد أن يشارك في عرضها وبحثها ومناقشتها والموافقة عليها أو تعديلها أو رفضها أولئك الذين ستطبق عليهم.

وتتطلب المشاركة السياسية مستويات محلية ومركزية، فهي تقوم إذا على شيء من اللامركزية. فمن المهم أن يشارك المواطنون في اتخاذ القرارات المحلية على مستوى المجالس المحلية وان يحسوا بتطبيقها ونتائجها، بعد المشاركة في وضعها، ويحقق هذا أحد أهداف المشاركة السياسية وهي:"الإحساس العميق بأهمية المشاركة

---

(1) حسن مسعودي،الديمقراطية أسئلة وأجوبة. الجزائر: دار ماريتو،د.ت، ص35.

(2) مايغا بوبكري، مرجع سابق، ص38.

السياسية كونا إحدى الأدلة المباشرة والأساسية على قدرة تحقيق التنمية... وتنفيذ برامجها وسياساتنا ونقلها من مستوى الأطروحات النظرية إلى مستوى الفعاليات الإنجازية والسياسات التطبيقية"[1].

- دولة الحق والقانون: تفترض دولة الحق والقانون أسبقية الحق على القانون، من خلال احترام الحريات العامة للمواطنين، العدالة الاجتماعية، واحترام حقوق الإنسان.

الحريات العامة تفترض توافر مجموعة من الشروط الابتدائية مثل رأي عام واعي وفعال، أحزاب سياسية، قدر معين من التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وتكون نتائجها وجود نوع من الرضا الشعبي والشعور بالاستقرار ما يؤدي لفتح مجال للمشاركة السياسية.

تتضمن العدالة الاجتماعية مطلب تساوي الفرص في الارتقاء الاجتماعي، سواء كان مرتبطا بالنوع الاجتماعي، أو حتى المساواة بين الفئات والقطاعات وأقاليم المجتمع الواحد. وهي "وثيقة الارتباط بالتنمية الاقتصادية التي تعد مدخلا أساسيا لتلبية المطالب التوزيعية، وهي أيضا جوهر العملية السياسية باعتبارها عملية التخصيص السلطوي للقيم، فالقرارات السياسية قرارات توزيعية تتضمن تكريسا لقيم معينة على حساب قيم أخرى"[2].

يتطلب احترام حقوق الإنسان إيجاد نوع من الحكم يقوم على أسس متينة من الديمقراطية. حيث تقتضي الديمقراطية احترام حقوق الإنسان كحرية التعبير، إنشاء الجمعيات والأحزاب، حرية التنقل، حرية الشغل[3]،ويجب أن يكون احترام هذه الحقوق احتراما لجميعها دون تمييز بين وآخر، ويكون التمكين من هذا الحق للجميع دون تمييز بسبب من الأسباب فيرتبط الحق بالإنسان.

كما تتضمن دولة الحق والقانون وجود نظام قانوني كامل وسليم وفعال، يغطي ويحكم كافة العلاقات العامة والخاصة والسياسات الاقتصادية والاجتماعية. كما يجب أن يكون متكيفا ومتفاعلا مع كافة عناصر ومقومات ومعطيات ومتغيرات البيئة الوطنية والدولية. ويفترض في دولة الحق والقانون الخضوع الشامل والكامل من طرف المؤسسات والسلطات والهيئات العامة لأحكام النظام القانوني، ويتطلب ذلك قناعة لدى الجميع بأسس وقيم فكرة دولة الحق والقانون[4].

---

(1) برهان غليون ،وآخرون، حقوق الإنسان الرؤى العالمية والإسلامية والعربية. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص280.

(2) حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص237.

(3) محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان. ط1،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص104.

(4) زهرة أقشيـش، العلاقة بين الإدارة العامة والمواطن. رسالة ماجستير، معهد الحقوق، جامعة الجزائـر، 2002، ص ص[67-70].

- وجود صحافة مستقلة ومنافسة : "إن حرية الصحافة من ضمن الحريات الأساسية، وحريات المعارضة وجدت أصلا لحماية الأفراد في مواجهة سلطات الدولة، وحرية الصحافة مرتبطة بهذه الحريات العامة،ومن الخطأ تناولها بمعزل عن حقوق أخرى مرتبطة كالفصل بين السلطات والمحاكمات العادلة وحقوق تكوين الجمعيات والتجمع السلمي وغيرها[1]. ترتبط وجود صحافة مستقلة بحق الوصول إلى المعلومات القابلة للتداول، فالاطلاع على المعلومات سيسمح للناس بتفحص أعمال الحكومة بدقة وهو أمر أساسي لإجراء مناقشة مناسبة لتلك المعلومات.

"يتصل حق الاطلاع في الإعلام بمستويين: الأول حق بين المواطن والإدارة، ويمكن وصفه بحق التقصي وهو اطلاع المواطن/الصحافي على المعلومات الرسمية، أي في دوائر الإدارة. وهذا لا يتبلور إلا ضمن ثقافة سياسية ترى أن المصلحة القومية والأمن القومي لا يمكن أن يكون إلا إذا كان "القوم يعلمون". والثاني حق بين المواطن والإعلام وهو ما يمكن وصفه بحق التلقي، وهو تلقي المواطنين للمعلومات الإعلامية بأمانة، وذلك يتعلق بمستوى النشر وأمانته في الصحف، لكون الإعلام بطبيعته جهاز اطلاع"[2].

الأكيد أن وجود صحافة مستقلة بمستوى الصحافة الاستقصائية، تلعب دورا مهما في خلق الوعي بالقضايا العامة للمجتمع، وتخلق بذلك رد فعل بشكل مدخلات للنظام السياسي.

- الدور الفعال للمجالس المنتخبة: ترتبط فعالية المجالس المنتخبة بشرطين أساسيين هما سلطتها وقدرتها ورغبتها في مراقبة السلطة التنفيذية، والظروف العامة التي تعمل المجالس النيابية في ظلها، سواء على مستوى الثقافة السياسية السائدة في البلاد، أو على مستوى نظرة المواطن إلى مجلس النواب، أو على مستوى الانتخابات كوسيلة من وسائل المشاركة في العمل البرلماني، أو على مستوى دور الأحزاب في عملية التطور الديمقراطي وتداول السلطة في البلاد [3]... . إن الظروف التي يوفرها نموذج الحكم الراشد سواء على مستوى الإجراءات أو على مستوى الثقافة السياسية السائدة يعطي للمجالس المنتخبة سواء على المستوى المحلي أو المركزي قدرة وسلطة رقابية على الأجهزة التنفيذية بما يحقق الشفافية والتوزيع العادل للثروات ومحاربة الفساد.

تتضمن دساتير الدول عدة آليات تكرس الرقابة من طرف المجالس المنتخبة على الهيئة التنفيذية، حيث تتمتع البرلمانات بسلطة التصديق على الإنفاق والجباية في إطار السياسة العامة، وتصادق على المطالب التشريعية التي تتقدم بها الحكومة. كما تصادق على الموازنة والسياسة الضريبية التي تقترحها الحكومة، وتملك في كل

---

(1) المنظمة العربية لحرية الصحافة ، حالة الصحافة العربية 2004. لندن:أفريل2005، ص12.

(2) حكمت الزين، دور الإعلام في الوصول إلى المعلومات وفي الشفافية. في: الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية-لا للفساد-،< حرية الاطلاع على المعلومات : حق من حقوق الإنسان>.

[http://www.transarensy-lebanon.org/publication/A2I%20publication.doc] ,(24/05/2006) , p35.

(3) نادر فرجاني، الدور الرقابي للمجالس العربية.

[http://.doc.abhatto.net.ma./IMG/doc./_3.doc],(19/05/2006) , p01.

ذلك سلطة التعديل أو الرفض في حدود ما تتضمنه الدساتير. بالإضافة إلى هذه الآليات تملك البرلمانات سلطة تشكيل لجان برلمانية للتحقيق في القضايا التي يثيرها الرأي العام.

ب- البعد الإداري: مع التزايد في نشاط القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، تعتمد كثير من الحكومات على إعادة توجيه دور الدولة ليكون دور التنظيم وتيئة البيئة الصالحة، وأصبحت الدولة في ظل ظروف الاقتصاد الشامل القائم على السوق، يعتمد توجيه دورها بعيدا عن وظائف الإنتاج ونحو وظائف رسم السياسات والتنظيم.

إن الحكم الراشد يقضي بإعادة تشكيل وتعريف الدولة والإدارة العامة بطريقة أكثر شمولا على إشراك مواطنيها في الحكم من خلال الاستجابة بقدر أكبر لاحتياجات المواطنين ومطالبهم معتمدا في ذلك على المزيد من الشفافية والمحاسبة. وسوف يعيد نظام الإدارة العامة رسم نظامه الإداري من أجل تحسين كفاءته، مع الاحتفاظ بمسؤوليته الأساسية عن تطبيق سيادة القانون، ومسؤولياته عن التنمية [1]، وورد في إعلان الأمم المتحدة لأهداف الألفية أن الإدارة الحكومية هي أحدى العناصر الرئيسية لتحقيق هذه الأهداف وذلك من خلال:

- تحرير الكثير من الموارد في الدول الفقيرة من أجل استخدامها طبقا للأهداف الإنمائية للألفية، وذلك في حالة زيادة كفاءة الإدارة الحكومية.
- عن طريق زيادة الشفافية واستئصال الفساد، يقل توجيه الموارد النادرة للدول الفقيرة بعيدا عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.
- وجود إدارة حكومية تفي باحتياجات المواطنين، لا سيما النساء والفئات المهمشة، يعد أمرا أساسيا لضمان استمرارية هذه الإنجازات داخل نطاق الأهداف الإنمائية للألفية.
- زيادة خضوع المؤسسات التابعة للدولة للمساءلة، يعد ملمحا أساسيا للاستراتيجيات الحكومية من أجل سد الفجوة الديمقراطية، ومن ثم تعد أمرا جوهريا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية داخل الإطار العام لإعلان الألفية. [2]

إن إعادة النظر في دور الدولة من خلال الإدارة العامة في إطار الحكم الراشد يكون من خلال المنهج القائم على الحقوق الذي يتضمن عناصر المشاركة والشفافية في عملية صنع القرار، عدم التمييز، التمكين ومساءلة الأطراف الفاعلة. [3]

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الإدارة العامة والتنمية : وثائق الدورة خمسين المستأنفة للجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك15-19 أفريل 1996. القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1997، ص84.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إصلاح الإدارة الحكومية. مذكرة تطبيقية، ص07.

[3] نفس المرجع، نفس الصفحة.

ج- البعد الاقتصادي: إن المضمون المحوري للحكم الراشد في المجال الاقتصادي هو انسحاب الدولة من هذا القطاع ، وفتح مجال للحريات الاقتصادية،ويكمن البعد الاقتصادي في الحكم الراشد في تحقيق الرشادة الاقتصادية التي تعني :

"عملية تشمل أساليب وإجراءات اتخاذ القرارات التي تكون لها تأثيرات على النشاطات الاقتصادية للدولة وعلاقاتها الاقتصادية مع دول أخرى"[1].

إن البعد الاقتصادي يتضمن بعدا اجتماعيا يهدف إلى تحقيق الفعالية في نشاط الحكم، وذلك من خـلال الاستعمال العقلاني للموارد العمومية والتوزيع العادل للثروات وفق معيار الإنتاجية.

الملاحظ أنه قد أعيد تحديد دور الدولة في الاقتصاد وذلك من خلال تركيز عملها في ثلاث مجالات هي:

- تحقيق الاستقرار السياسي.
- فتح المجال للقطاع الخاص وإلغاء القطاع العمومي بانسحاب الدولة.
- إصلاح الإطار التنظيمي في المجال الاقتصادي.

إن الأبعاد السياسية، والإدارية والاقتصادية للحكم الراشد هي أبعاد مترابطة؛ فالبعد السياسي له تأثير على العدالة التوزيعية والفقر والمستوى المعيشي، وكذا مستويات الأداء الحكومي والأداء التنظيمي للنشاط الاقتصادي، كما أن البعد الإداري له تأثير على المجال الاقتصادي خاصة من خلال إصلاح الإدارة الحكومية. ويبرز دور البعد الاقتصادي في فتح مجال النقاشات حول القضايا العامة وتنوير الرأي العام بما يجعل له تأثيرا على البعدين الآخرين.

2- آليات تفعيل الحكم الراشد:

تختلف خصائص الحكم الراشد باختلاف التعاريف والهيئات التي توردها، وهي مرتبطة بالأهداف التي تتوخاها من الحكم الراشد. فبعض التعاريف تركز على الكفاءة، والأخرى تركز على الانسجام والإجماع، وبعضها يركز على الحقوق الفردية، وأخرى تهتم بالواجبات ذات الشأن العام، والبعض الآخر تعطي الأولوية لتطبيق القانون، في حين تركز أخرى على هدف تحقيق التنمية الاقتصادية .إضافة إلى كون مفهوم الحكم الراشد مفهوم معقد ومحل اهتمام وتداخل العديد من العلوم وله مناظير اقتصادية وسياسية، ما أدى إلى صعوبة قياس وتكميم خصائصه.

يرى " **جاك بورقولت** "**Jaques Bourgault** أن مظاهر الحكم الراشد هي: إدراك مشروعية السلطة من سلطة الشعب، المواطنون في مركز اهتمامات صناع القرار، مشروع مجتمع يرتكز على سماع المواطنين، و

---

[1] UNDP, le rôle de la gouvernance: rapport sur le développement humain durable . Ouagadougou , Bourkinafaso, 2000,p11.

نقلا عن: مايغا بوباكري، مرجع سابق، ص40.

ملاءمـة الإدارة العامة مع احتياجات المواطنين.[1]

وهناك من يحصر الأسس المفهوماتية والعملياتية للحكم الراشد في ثلاث عناصر هي:

1- الشفافية في تسيير الشؤون العامة.

2- دمقرطة ومشاركة المجتمع المدني.

3- تحسين الفعالية والكفاءة التنظيمية.[2]

ويمكن أن نورد خصائص الحكم الراشد من خلال نظرتين الأولى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والثانية للبنك العالمي.

أ- أورد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره"إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة" الصادر عام 1997 مجموعة خصائص (أنظر لجدول رقم01)، و أقر بأن هذه الخصائص هي النموذج المثالي، ولا يمكن أن تجتمع كلها في مجتمع واحد، ودعا إلى أن تغليب بعض من هذه الخصائص على الأخرى يكون وفق أوضاع كل مجتمع والأهداف التي يتوق إلى تحقيقها.

الملاحظ أن "هذه السمات تترابط ويعزز بعضها بعضا، بحيث لا يمكن أن يوجد أي منها بمفرده، فإمكانية الحصول على المعلومات مثلا تعني مزيدا من الشفافية ومزيدا من المشاركة ومزيدا من فعالية صنع القرار. كما أن اتساع نطاق المشاركة يساهم في كل من تبادل المعلومات اللازمة لفعالية صنع القرار وفي شرعية تلك القرارات، والشرعية بدورها تعني فعالية التنفيذ، وتشجع على المزيد من المشاركة. كذلك، فإن استجابة المؤسسات تعني أنه لابد أن تتسم بالشفافية، وأن تلتزم في عملها بسيادة القانون إذا ما أرادت أن تكون منصفة"[3].

أما البنك العالمي فقد أعطى خبراءه أربع محاور أساسية تتضمن خصائص الحكم الراشد وهي:

1- إدارة القطاع العام Public sector management .

2- المحاسبة Accomtability .

3- legal framework for development .

---

[1] Institut sur le gouvernance,<< comprendre la gouvernance. Institut en gouvernance>> .l'atelier sur la gouvernance pour le projet metropolis, Ottawa :10et 11decembre 2001, p43.
نقلاعن: رضوان بروسي، الحكمانية في إفريقيا. مذكرة ليسانس، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية،جامعة ورقلة، 2005، ص47.

[2] Boutaleb Kouider, <<l'exelence de performance et le problème de développement : cas d'Algerie>>. La conférence de l'excellent performance des organisations et gouvernements, université de Ouargla, 08-09 Mars,2005, p13.

[3] UNDP, Governance for sustainable human development, op.cit,p10.

4- الشفافية والمعلومات transparency and information [1].

جدير بالذكر أن مفهوم الحكم الراشد لدى البنك الدولي لا تقتصر فقط على الدولة بل يمتد إلى مناطق أخرى مثل المؤسسة في القطاع الخاص.وفيما يلي جدول يحدد خصائص الحكم الراشد لدى كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، أعده الدكتور كمال رزيق من جامعة البليدة.

[1] Adel.M.Abdellatif,<< good governance and its relationship to democracy and economic development>>. Global forum 3on: fighting corruption and safeguarding integrity, Seoul: 20-31 May 2003, p06.

الجدول(1): رؤية كل من برنامج الامم المتحدة الانمائي و البنك الدولي لخصائص الحكم الراشد

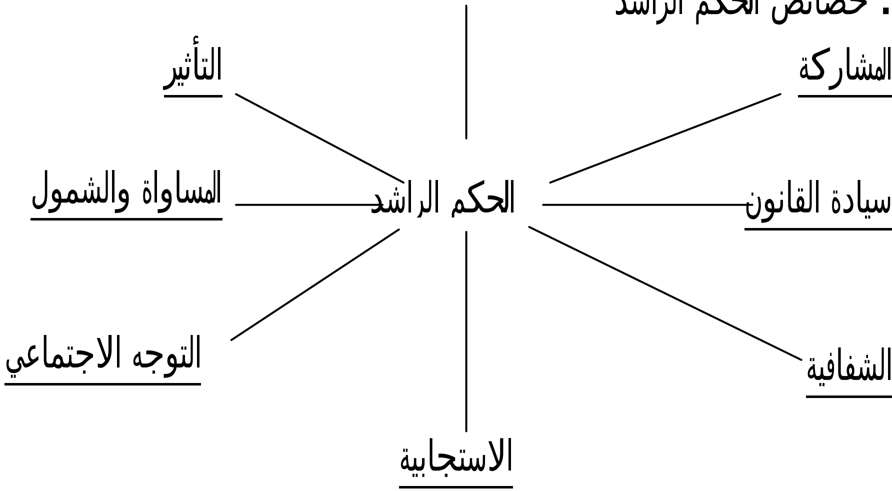
رؤية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	رؤية البنك الدولي
-المشاركة الشعبية الفاعلة. -حكم القانون ودولة المؤسسات. -الشفافية. -الجاهزية والاستجابة. -التوجه نحو الاجتماعية. -العدل الاجتماعي. -الفاعلية والكفاءة. -المساءلة. -الرؤية الاستراتيجية. -الشرعية. -الحرص في التعامل مع الموارد. -البيئة السليمة. -التمكين والاقتدار. -الشراكة. -اللامركزية.	-تسيير بالمشاركة. -تسيير دائم. -شرعي ومقبول من طرف السكان. -تسيير شفاف. -يشجع العدالة والمساواة. -قادر على تطوير الموارد وطرق التسيير الجيد. -يشجع التوازن بين الأجناس. -متسامح ويقبل الآراء المخالفة. -قادر على تعبئة الموارد من أجل تحقيق أهداف اجتماعية. -يدعم الآليات الذاتية. -يتطابق مع القانون. -استعمال عقلاني وفعال للموارد. -يخلق ويحفز الاحترام والثقة المتبادلة. -قادر على تحديد حلول وطنية والتكفل بها. -يضبط أكثر مما يراقب. -قادر على معالجة المسائل المؤقتة. -يوجه نحو الخدمة. -روح المسؤولية وطبيعة التسهيلات.

المصدر: كمال رزيق، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية.

]http://www.uhum insania.net/b33.htm[(31/12/2005)., ص10،

نحاول في الأخير تقديم هذا الرسم البياني لخصائص الحكم الراشد وفق ما قدمه مركز بانوراما وهي خصائص مشتركة بين المناظير المختلفة:

الشكل رقم(1): خصائص الحكم الراشد



المصدر: مركز بانوراما،< تقييم الخصائص الثماني للحكم الصالح>.

،01ص.[http://www.panoramacenter.org./ar/project._details2.asp.3 datakink1F], (25/05/2006)

و فيما يلي تعاريف مقتضبة لها:

1- **الشفـافية:** التدفق الحر للمعلومات إلى الجميع وعلى كل المستويات، كما يضمن انفتاح المؤسسات على ا لتمع من أجل معرفة نشاطاتا.

2- **الاستجابية:** وجود إطار زمني ملائم يتم خلاله تقديم المؤسسة لخدماتا، وقيامها بعملياتا وهذا يعني بالضرورة وجود تحسس كردة فعل ا لتمع اتجاه القرارات والعمليات.

3- **المساواة والشمول:** تحقيق المساواة بين كافة المواطنين،رجالا ونساء، أغلبية وأقلية، بغض النظر عن الدين أو العرق أو اللون، أو غيرها من أشكال التمييز.

4- **المسـاءلة:** الوضع الذي يكون فيه أصحاب المسؤولية في الحكومة وا لتمع المدني والقطاع الخاص خاضعين للمساءلة والمراقبة من قبل المواطنين، وكذلك من قبل المؤسسات المعنية بالمساءلـة.

5- **سيادة القانون:** وجود أطر قانونية واضحة وعادلة وحماية كاملة لحقوق الإنسان، وهذا يقتضي نظاما (سلطة) قضائية مستقلة وقوة تنفيذية غير فاسدة، تطبق القانون على الجميع دون تمييز.

6- **التوجه الاجتماعي:** بناء وتحقيق التوافق بين المصالح والفئات المختلفة داخل ا لتمع، وتعزيز توجهها نحو الوساطة والمفاوضات لحل نزاعاتا بديلا للعنف.

7- **المشاركة:** مشاركة المواطنين في صنع القرار، سواء كأفراد، أو من خلال مؤسسات ا لتمع المدني التي ينضوون في إطارها، ويعني بالمشاركة قدرة غير الموجودين في مركز صنع القرار على التأثير في القرارات والسياسات التي تؤثر في حياتم.

8- **التأثير والنجاعة:** امتلاك رؤية استراتيجية لتحقيق التنمية الإنسانية للمجتمع من جهة، ولتطوير الحكم الراشد من جهة أخرى، ضمن الإطار الثقافي الاجتماعي السياسي للبلد المعني، حيث يتشكل وجود فاعلين متعددين في ا لتمع، واتجاهات مختلفة في نحو يكون الحكم الراشد مشكلا لوضع العدل الاجتماعي.[1]

---

[1] مركز بانوراما، مرجع سابق.

المطلب الثالث: الحدود المنهجية لمفهوم الحكم الراشد

إن اعتبار أهمية الحكم الراشد تكمن في كونه يشكل إطارا أو مجالا يسمح بممارسة السلطة من طرف مختلف قطاعات المجتمع حيث يعبر كل قطاع بكل حرية عن اهتماماته ضمن إطار اجتماعي شامل[(1)]، قد عبر عن اتجاه ساد في أواخر الثمانينيات يطالب بزيادة المشاركة في الحكم، وزيادة الترابط الاقتصادي في إطار اقتصاد سوق عالمي، وزيادة التأكيد على قضايا العدل الاجتماعي، متحججا في ذلك بفشل "الحكومات الرسمية وعجزها عن تحقيق طموحات المواطنين وتلبية حاجياتهم بالمستوى المطلوب وكان ذلك جليا في المجتمعات بشكل عام وفي المجتمعات النامية بشكل خاص، فمجالات قصور الحكومات الرسمية وعدم قدرتها على الأداء بشكل فعال عديدة ومعروفة"[(2)]. إضافة إلى ظهور اهتمامات جديدة في العالم، أنجر عنها وجوب خضوع الدول في سياساتها العامة الداخلية لرغبة المجتمع الدولي، ومن أمثلة ذلك ازدياد الاهتمام بالبيئة، الاهتمام بتنمية الإنسان.

أدت هذه الظروف وغيرها إلى إعادة النظر في دور الدولة، بما يفتح المجال لفواعل جديدة تحقيقا لرشادة تفترض أن رسم السياسات العامة وخاصة تحديد الأولويات في السياسات الاجتماعية والاقتصادية قائم على أساس قيمة المشاركة الفعالة، فيكون مضمون القرارات أمر يتوقف على اختيارات متخذي القرار الديمقراطي.

يعبر **بيار كالام** في كتابه "تفتت الديمقراطية" بمثل في مالي يقول:"لا نلتقط حجرا بأصبع واحد"[(3)]، ويبدو أن القول المأثور الإفريقي قول يصح في جميع الأمكنة، وفي جميع الظروف: لا يمكننا التقاط حجر بإصبع واحد.وهذا الأمر ينطبق على القطاع الخاص والمجتمع المدني ذلك أن إنتاجها يفترض تعاونا بين المؤسسات والسلطات العامة والمؤسسات المتخصصة، وهكذا تمثل العلاقة بين الفاعلين بالنسبة للحكم الراشد دور المحور الرئيسي والشرط الأساسي لنجاح جهود التنمية.

انطلاقا من تعريف ونموذج **نادر فرجا**ني للحكم الراشد (الصالح) والذي يعتبره "نسق من المؤسسات المجتمعية المعبرة عن الناس تعبيرا سليما، تربط بينهما شبكة متينة من علاقات الضبط، والمساءلة، في النهاية بواسطة الناس، يستهدف تحقيق مصلحة عموم الناس في المجتمع"، يمكن أن نستشف عناصر الحكم الراشد الثلاثة وهي:

1- الدولة.

---

(1) Institut sur le gouvernance, op.cit,p03.

نقلا عن: رضوان بروسي، مرجع سابق، ص 43

(3) زهير الكايد، الحكمانية قضايا وتطبيقات. القاهرة: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 2003، ص19.

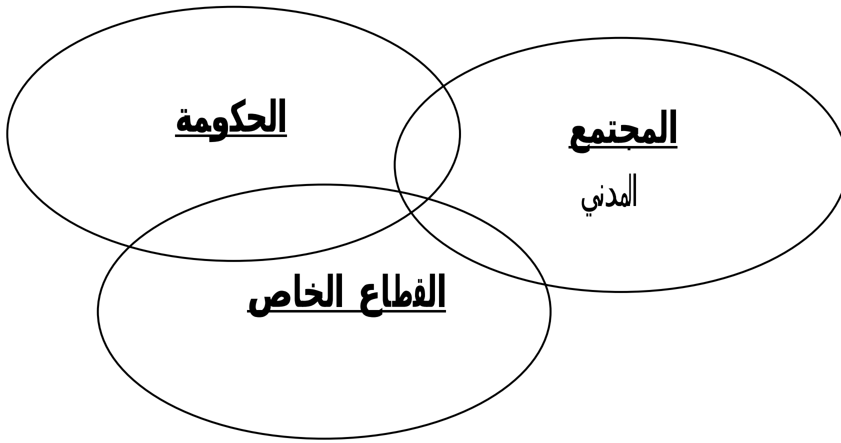
(1)بيار كالام، مرجع سابق، ص252.

2- المجتمع المدني.

3- القطاع الخاص.

وفي دراسـة للمركز البرلماني بكندا، بالاشتراك مع معهد الحكمانية تم تسمـية مكونات الحكم الراشد بـ "بيئة الحكمانية"[1]، ومثلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالرسم التمثيلي التالي:

الشكل رقم (2): عناصر الحكم الراشد



المصدر: .UNDP, Governance for..., op.cit,p01

1- **الحكـومة:** " تتشكل الحكومة في الدول ذات النظام الانتخابي من حكومة منتخبة وجهاز تنفيذي"[2]. تتكون في الأساس من جهاز دائم من الفنيين والإداريين، ولكن قيادتها عادة ما يكون لها طابع سياسي، نيابي عن الناس، تفرزها الانتخابات الدورية، مما يخضع القيادة السياسية للحكومة لمساءلة المواطنين مباشرة في هذه المناسبات، أما بين الانتخابات فيتعين أن تخضع الحكومة لمساءلة النواب من خلال المؤسسة التشريعية.

تعتبر الحكومة الفاعل الأساسي في تجسيد الحكم الراشد من خلال تحديد وصـياغة السياسـات العامـة، وممارسة سلطة المراقبة على التفاعل الاجتماعي وممارسة القوة المشروعة، مسؤولية الخدمة العامة.ويترتـب على الحكومة دعم حقوق الفئات الضعيفة ، وحماية البيئة، والحفاظ على استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، والحفاظ على معايير الصحة العامة والسلامة للجميع، وتعبئة الموارد من أجل توفير الخدمات العامة والبنيـة الأساسية الضرورية، والحفاظ على النظام والأمن والانسجام الاجتماعي[3].

---

(1) رضوان بروسي، مرجع سابق، ص65.

(2) زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية نظريات وتطبيقات، مرجع سابق، ص45.

(3) UNDP, Governance for…, op.cit, p11.

كما تكون معنية بتمكين المواطنين من خلال تزويدهم بالفرص المتساوية وتدعيم الاندماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وفتح المجال للحصول على الموارد .

وضعت منظمة التعاون الاقتصـادي والتنمـية (OCED) أجندة جديـدة لدور الحكومـة سمـيت بـ Governance in transition: the new Agenda:

- اعتبرت الأجندة الحكومة صانعا للسياسة،من خلال توفير سياسات منسجمة وفعالة من خلال تحسين اتخاذ القرارات وعمليات وضع القواعد والإجراءات الحكومية، خاصة فيما يتعلق بانسياب المعلومات ذات العلاقة بالسياسات وتقييمها.
- يكون على عاتق الحكومة استمرار تطوير الاستراتيجيات، الهياكل والأنظمة، وتقديم الطرق الفعالة للسيطرة على الأداء وقياسه، وتقوية المساءلة مع التركيز على نوعية الأداء، إضافة إلى تقوية عمل القطاع العام وتحسينه، وجعله يساير التغيرات السريعة الداخلية والخارجية، بشكل يؤكد التكيف مع الظروف الطارئة ،وتبني استراتيجية لإدارة الموارد البشرية.
- في النسق الاجتماعي، تقوم الحكومة بوضع الإطار العام لتقديم خدمات ومنتجات القطاع العام أو الخاص أو المشترك، تحسين اختيارات المستهلك وجودة الخدمات، و إدخال المنافسة حيثما يمكن تطبيقها، وبشكل عام ترويج استعمال الموارد بكفاية وفعالية.
- إشراف الحكومات على عملية الإصلاح.[1]

2- **القطـاع الخاص**: يشمل القطاع الخاص المشاريع الخاصة للتصنيع والتجارة والمصارف وما إلى ذلك، والقطاع غير الوطني في السوق[2].

يمثل القطاع الخاص- بعد انتهاج معظم الدول الاقتصاد الحر- المورد الرئيسي للفرص التي تفتح المجالات الاقتصادية لتشغيل الأيدي العاملة وتأهيلها، لتحقيق النتائج التي تساهم في التنمية الاقتصادية للمجتمع ورفع مستوى المعيشة للمواطنين وتحسين مستوى الخدمات لهم. كما يضطلع القطاع الخاص بخلق علاقات ترابطية مع الكثير من قطاعات الاقتصاديات الوطنية والمساهمة في حل مشكلة الميزان التجاري والاستيراد، وزيادة حصة المنتجات الوسيطة أو النهائية من الصادرات، دون إغفال دوره في تحريك الاقتصاد والاستثمارات الصغيرة وذلك من خلال المزيد من الدخل والادخار والاستثمار والاستهلاك.

---

(1) OECD, Governance in transition. Public management reforms in OECD countries. Paris, 1995, p89.

نقلا عن : زهير الكايد: الحكمانية نظريات وتطبيقات، مرجع سابق، ص42.

(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، مرجع سابق، ص101.

إن الإصلاح الهيكلي الذي اتبعته بلدان كثيرة نتج عنه آثار جانبية، لذا لابد لكل من الدولة والقـطاع الخاص تلطيف هذه الآثار، بخاصة وأن الانفتاح الاقتصادي جعل القطاع الخاص يكتسح كل المجالات الربحية، ووصل إلى حد الاضطلاع ببعض المجالات التي كانت توضع في مرتبة المجالات الاستراتيجية من قبل الدولة.

إن الطابع الربحي للقطاع الخاص، وما ينجر عنه من اختلالات في تحقيق النمو العادل، التوازن بين الجنـسين، الحفاظ على البيئة ... يفرض على الدولة التدخل لتنظيم هذا القطاع من خلال :

- خلق بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي.
- الحفاظ على الأسواق التنافسية.
- ضمان حصول الفقراء (وبخاصة النـساء) على القروض بسهولة.
- رعاية المشاريع التي تولد أكبر قدر من الوظائف والفرص.
- اجتذاب الاستثمارات والمساعدة في نقل المعرفة والتكنولوجيا وبخاصة للفقراء.
- فرض سيادة القـانون.
- تقديم الحوافز لتنمية الموارد البشرية.
- حماية البيئة والموارد الطبيعية. (1)

يواجه القطاع الخاص رغم طابعه الربحي، بعض الصعوبات تمنعه أو لا تسمح له بأداء دوره الاجتماعي؛ فطبيعة البناء المؤسسي والتنظيمي للمجال الاقتصادي بصورة عامة قد يحول دون توفير الظروف المناسبة التي تتيح للقطاع الخاص استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحفز الموارد الكامنة، خاصة في ظل انتشار الفساد، التهريب، الإغراق، الغش والتقليد التجاري. إضافة إلى أن القطاع الخاص في معظم الدول النامية قطاع هش، يعتمد في حركيته على إنفاق الدولة من خلال الميزانية العامة ما يعرضه في كثير من الأحيان إلى الآثار السلبية الناتجة عن الركود الاقتصادي.

3- **المجتـمع المدني**: يعرف الدكتور **سعد الدين إبراهيم** المجتمع المدني بأنه:"مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة غير الحكومية وغير الإرثية، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، لتحقيق مصالح أفرادها من أجل قضية، أو مصلحة أو للتعبير عن مصالح جماعية، ملتزمـة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف"(2).

ويعرفه مفكر بريطاني:"عالم ذو علاقة وسطية بين الحكومة والعائلة، تشغلها مؤسسات منفصلة عن الحكومة، وتتمتع باستقلالية في علاقاتها مع الحكومة، وأنها تتشكل بشكل تطوعي من أعضاء في المجتمع لحماية أو زيادة اهتماماتهم أو قيمهم. وهذا العالم يختلف بشكل كبير في معظم دول العالم ومجتمعاتها التي تتكون من

---

(1) UNDP, Governance for…, op.cit, p13.

(2) مركز أمان،< دور المجتمع المدني>.

[http://www.aman-palastine.org/Arabic/documents/source book/ch15.doc], (13/05/2006)،ص13.

جماعات تختلف بين جماعات الاهتمامات الحديثة مثل الاتحادات المهنية والجمعيات المهنية، ومؤسسات تقليدية مبنية على علاقة القرابة أو العرقية أو الحضارية أو الإقليمية. وتختلف بين مؤسسات رسمية وشبكات اجتماعية غير رسمية ترتكز على ولاءات طائفية، دينية، أو للعملاء. وتختلف بين تلك المؤسسات ذات الأدوار السياسية، كجماعات الضغط أو الدعاية لقضايا معينة، وتلك المؤسسات التي يبقى نشاطها خارج النظام السياسي"[1].

يلقى مفهوم المجتمع المدني الكثير من الجدل من حيث طبيعته وخلفيته التاريخية، فالكثير من يرى بأن الجدل حول تعريف المجتمع المدني هو جدل بين إيديولوجيات تحاول كل منها تعريفه وفق منظومة أفكار خاصة بها. لكن الأكيد كما يقول **محمد الرحلاني** أن كل استخدام لمفهوم المجتمع المدني لا يراعي بعده المعرفي، الذي يرتقي به لأن يجعل منه أداة للتحليل، سيسقط لا محالة في تحويل المفهوم إلى عقدة سياسية مغلقة أو إلى شعار إيديولوجي، وبدلا من الاستفادة مما يتيحه المجتمع المدني من إمكانيات يصبح مجالا للهيمنة أو الإقصاء، وبالتالي فإن القول بأن استعمال المجتمع المدني خارج سياقاته التاريخية قد لا يسمح بالاستعمال الأحسن له كأداة تحليل لا يمكن أن تصمد في وجه الحجة القائلة بأنه لن يكون أول ولا آخر مفهوم يأخذ أبعادا عالمية التداول[2].

عموما، إن منظمات المجتمع المدني تتسم بعدة خصائص منها:

- لها هيكل رسمي وتهدف للبقاء.
- غير هادفة للربح بشكل عام.
- ليست لها علاقة هيكلية مؤسسية مع الحكومة،وإن كان بإمكانها الحصول على مساعدات مالية من طرفها.
- ذاتية التسيير.
- قائمة على أساس المشاركة الطوعية.
- لا تباشر نشاطا سياسيا رغم ما قد يكون لها من مواقف بشأن بعض القضايا السياسية وخاصة في التأثير على السياسات العامة.[3]

ارتبط مفهوم المجتمع المدني وفعاليته بالأنظمة الديمقراطية، لأن النظام يكتسب شرعيته من المجتمع(في ظل توفر الخصائص السابقة للمجتمع المدني ووضوح أهدافه) الذي يحافظ على مصالحه بتكوين أعمال جماعية

---

[1] زهير الكايد ،<<الحكمانية >>، مرجع سابق، ص11.

[2] محمد الرحلاني،<أنشودة المجتمع المدني>

[http://www.tanmia.ma/article.php3id_article=4960],(18/05/2006)،ص03.

[3] سلوى الشعراوي، وآخرون، مرجع سابق، ص23.

تتوفر لها أحيانا فرص الاستغناء عن الدولة ولكن في إطار القانون، وفي ظل حرية هذه المنظمات، التي تعتبر (الحرية) الشرط الحاسم لتحقيق البيئة المساعدة للنشاط الفعال لها.

إن الشرط الأهم والواجب التحقيق لكي يصبح المجتمع المدني مساهما، هو وجود وترسخ ثقافة ديمقراطية، وذلك من خلال وضع خطط لتنمية ثقافية مدنية تلتزم بها جميع أطراف المجتمع والفاعلين ومشاركة أساسية من صناع القرار؛ لأن وجود ثقافة ديمقراطية تسمح بانتشار قيم الحوار والتسامح واحترام الرأي الآخر وإدارة الخلافات بطرق سلمية...

ترتبط فعالية منظمات المجتمع المدني، إلى قدرات كافية بيئة تحفيزية سواء مادية أو معنوية للمشاركة الفعلية في صنع السياسات العامة وتنفيذها،ويمكن إبراز دور المجتمع المدني من خلال النقاط التالية:

- التأثير على السياسة العامة من خلال تعبئة جهود قطاعات من المواطنين وحملها على المشاركـة في الشأن العام.
- تعميق المساءلة والشفافية عبر نشر المعلومات والسماح بتداولها على نطاق واسع.
- مساعدة الحكومة عن طريق العمل المباشر أو التمويل أو الخبرة، على أداء أفضل الخدمات العامة وتحقيق رضى المواطنين.
- العمل على تحقيق العدالة والمساواة أمام القانون وحماية المواطنين من تعسف السلطة.
- تربية المواطنين على ثقافة الديمقراطية من خلال إكساب أعضائها قيم الحوار وقبول الآخر والاختلاف ومساءلة القيادات والمشاركة في الانتخابات والتعبير الحر عن الرأي.[1]

بالنظر إلى الدور الذي يؤديه كل عنصر (الحكومة، القطاع الخاص، المجتمع المدني)، فإن بناء الحكم الراشد وتعزيزه يحتاج إلى تكامل على الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ويتطلب نظاما قانونيا وإصلاحات اقتصادية ومالية وقانونية تطور العلاقة بين الفواعل، دون إغفال دور الحكم الراشد في تنظيم مدخلات النظام والنضال من أجل مصالح الجميع، في إطار القانون والدستور.

يلح منظور الحكم الراشد على الجمع بين الرقابة المتبادلة، من الأعلى من طرف الدولة، والأسفل من المجتمع المدني والقطاع الخاص باعتبار:

1- الدولة باعتبارها الناظم الأول لمبادئ الأفراد والجماعات والمرجعية السياسية والقانونية.
2- القطاع الخاص باعتباره مجال للمبادرات الاقتصادية.
3- المجتمع المدني باعتباره نافذة على ممارسة المشاركة والمواطنة.

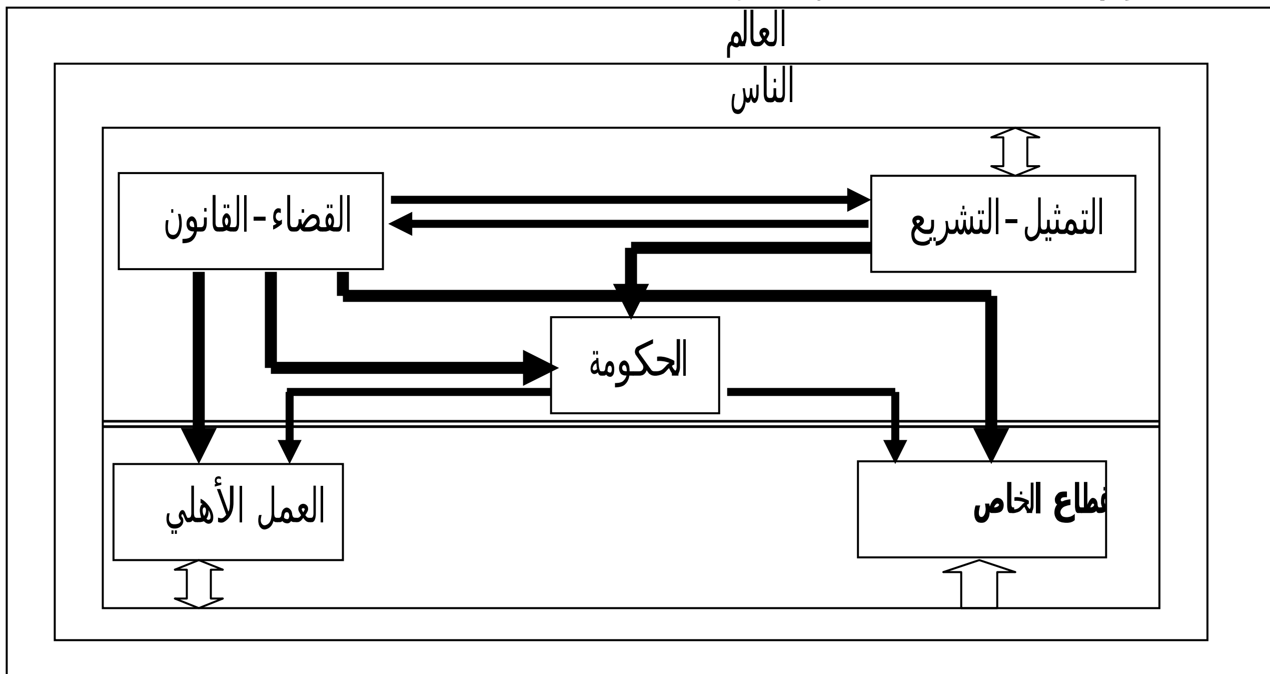
يمثل الشكل رقم 03 نسق الحكم والعلاقة بين الفواعل كما يبنه **نادر فرجاني:**

---

[1] UNDP, Discussion Paper, Reconceptualising Governance. Discussion paper, New York, 1997, pp[41-46].

نقلا عن: زهير الكايد، <<الحكمانية>>، مرجع سابق، ص48.

الشكل رقم (03): تمثيل مبسط لنسق الحكم

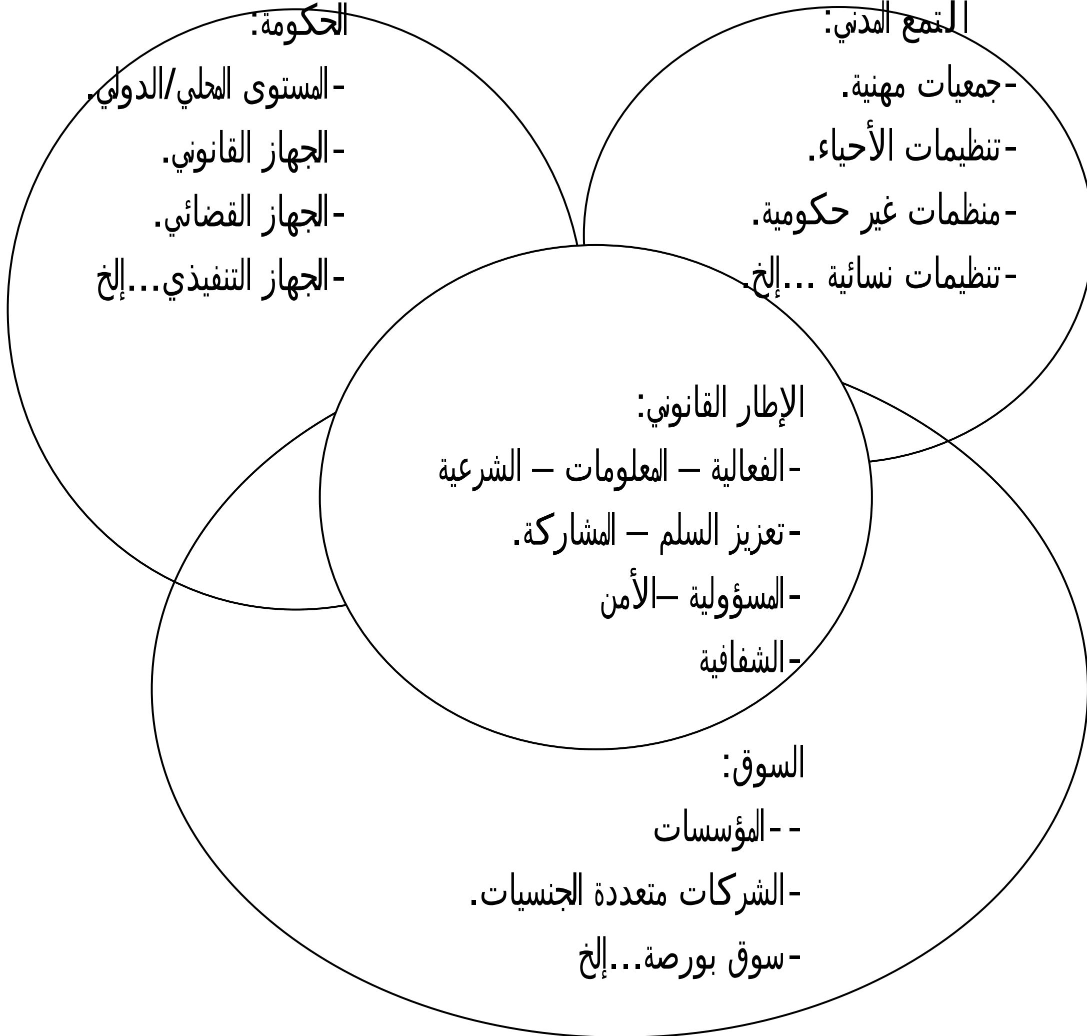


المصدر: نادر فرجاني، <رفعة العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية>.

[http://www.mafhoum.com/press2/mish76.htm](19-03-2006).,ص06،

ويبين الشكل 04 : الفاعلين ومجالات الحكم الراشد، كما وضعها **مارتين لوما**:

الشكل رقم (04) : الفاعلين ومجالات الحكم الراشد



المصدر:

l'édification d'un réseau d'apprentissage sur la gouvernance<<Martin looma sahas, institut sur la : .ottawa >> l'expérience du programme coopératif en gouvernance gouvernance, juin 1998,p06

نقلا عن:رضوان بروسي، مرجع سابق، ص 66 .

المبحث الثاني: الحدود النظرية و المنهجية لمفهوم التنمية الإنسانية

لا شك أن مفهوم التنمية من المفاهيم التي راج استخدامها في القرن العشرين، وما يؤشر على مركزية هذا المفهوم أن كوكب الأرض قسم بوحي منه إلى دول جاوزت طور النمو وأخرى نامية. والحقيقة أن مفهوم التنمية قد تطور واتسعت آفاقه، فلقد نشأت الدراسات في البداية واستهدفت التعرف على الأساليب التي أدت إلى تغير شكل الحياة من نظام الإنتاج التقليدي إلى نظام الإنتاج الراقي والمتطور، وانتشر حينها اعتقاد بأن التنمية الاقتصادية التي تتمحور حول رفع مستوى الدخل للأفراد، كفيلة وحدها بتحرير الناس من مشاكلهم الاجتماعية والسياسية ... ، واستشهدوا في ذلك بالثورة الصناعية الأوروبية التي أدت إلى انخفاض معدلات الوفيات، وارتفاع مستوى عمر الفرد، وتحسين الغذاء، وارتفاع مستوى الدخل الفردي وزيادة عدد المساكن الصحية[1].

أما الآن فقد أصبح مصطلح التنمية محورا مشتركا لمعظم العلوم الإنسانية وتطبيقاتها، فهناك تنمية اقتصادية وتنمية اجتماعية وتنمية سياسية وكذلك تنمية ثقافية، ما يبرز الحاجة للبحث في مفهوم التنمية، وتحديد دلالاته على نحو متماسك وضمن سياق تاريخي،وما زاد من أهمية هذه الدراسات التنموية، تبني الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية لجهود التنمية في العالم.

المطلب الأول: مفهوم التنمية كمسار

"إذا عدنا إلى تطور الاهتمام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في بلدان العالم الثالث خاصة، نجد أن هذه الأهمية بدأت تبرز بشكل واضح وجلي بعد الحرب العالمية الثانية، أي مع النهوض العاصف لحركة التحرر الوطني في الدول المتخلفة المستعمرة"[2]. فمن الأسباب الوجيهة للاهتمام بالتنمية هو انتهاء الحرب العالمية ورغبة الشعوب في التنمية وتغيير نمط الحياة الذي فرضته الحرب.إضافة إلى موقف الأمم المتحدة من مشكلة التخلف و التي أعطت صوتا جديدا وأهمية للدول المتخلفة.

طرحت إشكالية التنمية في الدول المتخلفة خاصة أثناء الحرب الباردة بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الرأسمالي، قضية التبعية واعتبر الكثير من المفكرين أن الدول المتقدمة تحاول أن تفرض منهجا تنمويا على هذه الدول المستقلة حديثا قد لا يتناسب مع البيئة الداخلية لها.

---

(1) عبد الرحمن العيسوي، الإسلام والتنمية البشرية.الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، د.ت، ص16.

(2) محسن عقون،" ماهية التنمية وأبعادها". مجلة الحقيقة ،مجلة تصدر عن جامعة أدرار، العدد01، أكتوبر 2002، ص223.

1- الإطار الإجرائي للتنمية كعملية:

هناك عدة تعريفات للتنمية، تختلف باختلاف سياقها التاريخي، وتباين آراء من يوردها، ونعرض بعض التعاريف فيما يلي:

عرّفت الأمم المتحدة عام 1955 التنمية بأنها :"العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه ،اقتصاديا واجتماعيا، معتمدا أكبر اعتماد ممكن على مساهمة المجتمعات المحلية ومبادأتها. ثم أضافت الهيئة عام 1956 أن التنمية هي: "العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأكبر قد مستطاع"[1].

وأقرت عام 1986 تعريفا آخر ضمن إعلان " الحق في التنمية" حيث عرّفت التنمية أيضا بأنها عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد، والتي يمكن عن طريقها إعمال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية[2].

الملاحظ على تعاريف الأمم المتحدة ، أنها في التعريف الأول قدمت جهود الحكومة عن طريق التخطيط "لتقدم المجتمع كله"، موليا كل المسؤولية لها، بينما في التعريف الثاني قدم دور المواطنين وجعل دور الحكومة يقتصر على التنسيق و"توحيد الجهود". وإذا كان التعريف الأول اقتصر على بعدين اقتصادي واجتماعي، فإن التعريف الثاني أضاف البعد الثقافي للتنمية. و أضاف التعريف الثالث بعدا أهمله التعريفين السابقين وهو البعد السياسي للتنمية، ويعود ذلك كما يقول **مطاوع إبراهيم عصمت** إلى كون العالم يعيش ثورة ديمقراطية، ما جعل هذه التعاريف ترتبط بحقوق الإنسان بجميع ميادينه.ويعرف التنمية بأنها :"عملية تغيير مخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، من خلال بناء إيديولوجي معين، وتهدف لإحداث تبديلات في الواقع الاقتصادي والتعليمي والثقافي والقيمي، وهو ما نطلق عليه الواقع الاجتماعي الشامل، هذا فضلا عن إحداث تغييرات واعية في الجوانب الفرعية الأخرى لهذا الواقع، كالاتجاهات والمواقف الاجتماعية والوعي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والمشاركة والمبادرة، والتنشئة الاجتماعية والسياسية"[3].

أما **علي خليفة الكواري** فيرى أن التنمية "هي العملية المجتمعية الموجهة نحو إيجاد تحولات في البناء الاقتصادي الاجتماعي، تكون قادرة على تنمية طاقة إنتاجية مدعمة ذاتية تؤدي إلى تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد، وتكون موجهة نحو تنمية علاقات اجتماعية-سياسية تكفل زيادة الارتباط بين

---

(1) مطاوع إبراهيم عصمت، التنمية البشرية بالتعليم والتعلم في الوطن العربي. ط1، القاهرة:دار الفكر العربي،2002، ص10.

(2) محمد فائق، "حقوق الإنسان والتنمية". مجلة المستقبل العربي.لبنان، العدد 251، جانفي 2000، ص101.

(3) محسن عقون، مرجع سابق، ص219.

المكافأة وبين كل من الجهد والإنتاجية، كما تستهدف توفير الحاجات الأساسية للفرد وضمان حقيقي في المشاركة وتعميق متطلبات أمنه في المدى الطويل"[(1)].

ويعرف"**حامد القرنشاوي**" في كتابه"تساؤلات حول اقتصاديات التعليم وقضايا التنمية في الوطن العربي"، التنمية على أنا "إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر، بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده. بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتجددة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق كفاءته على مختلف المستويات من ناحية، وتقود إلى أنماط متطورة من السلوك الاقتصادي والاجتماعي من ناحية أخرى"[(2)].

الملاحظ على التعريف السابق أنه ركز على البعدين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية، دون ذكر الأبعاد الأخرى، كما أنه أشار على التنمية عن طريق أهدافها أي الرفاه وتحسين نوعية الحياة. من التعاريف التي ركزت كذلك على البعدين الاقتصادي والاجتماعي، التعريف الذي قدمه **عبد الهادي الجوهري**، إذ يرى " أنا التحريك العلمي، المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال إيديولوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها، وترتبط التنمية من حيث أهدافها وتصوراتا وعملياتا بالإطار الفكري للمجتمع"[(3)].

كما طرح **Goulet** تعريفا موسعا للتنمية واعتبرها:"تحرر الإنسان من عبودية الطبيعة والتخلف الاقتصادي، ومن استبداد المؤسسات التقنية ومن البناء الطبقي غير العادل، ومن الاستغلال السياسي، ومن الاغتراب الثقافي والنفسي، وباختصار من الوكالات اللاإنسانية كافة في الحياة".

عموما، فإن معظم التعاريف قد أشارت إلى النقاط التالية:

1- التنمية عملية مستمرة ومتصاعدة تعبر عن تجدد احتياجات المجتمع وتزايدها.
2- التنمية عملية مجتمعية تساهم فيها كل الفئات.
3- التنمية عملية موجهة، تعي الغايات والسبل الكفيلة لتحقيقها.
4- تدف التنمية إلى تحولات هيكلية، في الإطار السياسي، والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بناء على قاعدة إنتاجية وطاقة مجتمعية متجددة.
5- يتضمن مفهوم التنمية عملية تحرر من واقع معين، والتطلع إلى غايات مرجوة.[(4)]

---

(1) فاروق شوقي البويهي، التخطيط التعليمي. القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع،2001، ص149.

(2)فاروق شوقي البويهي ،مرجع سابق، ص151.

(3) عبد الهادي الجوهري، وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية(مدخل إسلامي). القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1982، نقلا عن : عبد الرحمن العيسوي، مرجع سابق، ص15.

(4) محمد منير حجاب، الإعلام والتنمية الشاملة. ط3، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003،ص53.

لكن ما يؤخذ على هذه التعاريف أنها:

1- ركزت على جوانب دون أخرى مثلا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وإهمال الثقافية والسياسية.

2- كثيرا ما توحي هذه التعاريف إلى تعريف التنمية باعتبارها تنمية اقتصادية، وأن الهدف منها هو الزيادة في دخل الفرد وتحسين مستويات المعيشة لديه.

3- بعض هذه التعاريف ركز على الأهداف، دون التطرق إلى الآليات والعملية في حد ذاتها.

2- **تيبولوجيا التنمية**:

تتضمن التنمية أبعادا اقتصادية واجتماعية و سياسية ترتبط كلها بالجانب الثقافي، ترتبط هذه الأبعاد بعلاقة تأثير و تأثر ،إلى درجة اعتبار تقسيمها إجراءا منهجيا من اجل التوضيح.

أ- التنمية الاقتصادية: يتمحور تعريف التنمية الاقتصادية حول اعتبارها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسين في متوسط الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسين في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج[1].

ويعرفها **محمد زكي الشافعي** بأنها عملية ديناميكية متتابعة تستهدف القضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي، سواء من خلال تغير الهيكل الاقتصادي أو أسلوب الإنتاج أو من خلال تبني إستراتيجية للتطوير الاقتصادي تحقق هذا الهدف.

يتفق الباحثون على اعتبار أن هدف التنمية الاقتصادية زيادة دخل الفرد، ويختلفون على وسائل تحقيق هذه التنمية وعقباتها والاستراتيجيات المناسبة للتغلب عليها[2].

ب- التنمية الاجتماعية: تعني التنمية الاجتماعية الارتقاء بالجانب الاجتماعي لتحسين المستويات المعيشية وزيادة رفاه الأفراد من خلال تبني سياسات اجتماعية مناسبة.و يعرفها **عبد الوهاب إبراهيم** بأنها "وسائل لتغيير الواقع الاجتماعي عما هو عليه الآن وذلك في اتجاه محدد هو خلق المجتمع الصناعي الحديث"[3]. بينما يعرفها **عبد القادر محمد عبد القادر عطية** بأنها "جملة الإجراءات والتدابير والسياسات التي تهدف إلى تغيير هيكل الاقتصاد القومي، بحيث تستفيد منه الغالبية العظمى من الأفراد بزيادة دخلهم الحقيقي"[4].

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية. الإسكندرية: الدار الجامعية، 1999، ص17.

[2] فيريل هيدي، الإدارة العامة من منظور مقارن. ترجمة محمد قاسم القريوتي، ط1، الأردن: دار الفكر للنشر والتوزيع، 1979، ص82.

[3] حفيظة بومايلة، علاقة الانترنيت كتكنولوجيا حديثة للاتصال والمعلومات بالتنمية في دول العالم الثالث. رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2003/2002، ص45.

[4] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص28.

ج- **التنمية السياسية**:"التنمية السياسية هي عملية تهدف لتطبيق مداخل، ومتطورات التنمية الاجتماعية والثقافية على الجانب السياسي، باعتباره يشكل أحد جوانبها الرئيسية. وعلى هذا الأساس فإن كل عمل تنموي في هذا المجال يسعى إلى إقامة نظام سياسي قادر على التعبير عن آراء القطاعات العريضة من أبناء المجتمع، بحيث يعتمد على الديمقراطية منهجية، وتحفيز المشاركة وحل المشكلات ومواجهة المتغيرات أسلوبا، وفي الوقت نفسه يعمل على ترشيد أسلوب اتخاذ القرار، وأسلوب متابعته بدقة وفعالية، كل هذا بشكل يؤدي إلى تحسين صورة النظام داخليا وخارجيا، ويؤدي إلى الارتقاء به مع الوعي بكل ما من شأنه أن لا يتعارض مع الوضع التاريخي والمعاصر للمجتمع"[1].ربط التعريف التنمية السياسية بالتنمية العامة، دون تجاهل الأوضاع الخاصة بكل مجتمع.

ويعرفها ألفريد ديامانت **Alfred Diamant** بأنها العملية التي يمكن للنسق السياسي أن يحرز من خلالها مقدرة متزايدة على دعم أنماط جديدة من الأهداف والمتطلبات ،وأن يمارس هذه العملية بشكل ناجح ومستمر، هذا فضلا على أن التنمية السياسية تتمثل في خلق أنواع جديدة من النظم الاجتماعية والسياسية[2].

المطلب الثاني: تطور مضامين مفهوم التنمية

إن تناول مفهوم التنمية يكون بتحديد التعاريف والأهداف، وتقييم الوسائل والمعايير. وباعتبار تغير وتطور المفهوم في حد ذاته، فإن ذلك سيؤدي حتما إلى تغير وتطور في عناصر المفهوم. فإذا كانت التنمية تم تناولها في البداية كمفهوم اقتصادي نتيجة لظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية، وموجة التحرر، فإن تلك الظروف تغيرت ، ما أدى إلى تغير في أهداف التنمية ووسائل ومعايير تحقيقها وقياسها.

1- المضامين الاقتصادية للتنمية:

لقد كان الاهتمام في البداية من الناحية التاريخية على الجانب الاقتصادي إلى حد كبير باعتباره العنصر الوحيد للتنمية، وتعود هذه الفترة إلى نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة، وهو ما يشير إلى نوع من الحتمية الاقتصادية أو التكنولوجية. برز هذا في معظم دراسات التنمية في تلك الفترة، فعلى سبيل المثال قدم مجموعة من الكتاب على رأسهم جندر فرانك **A.G.Frank** تصورا حول التدهور السياسي والاجتماعي

---

[1] عبد الهادي محمد والي، التنمية الاجتماعية. الإسكندرية: دار المعرفة، 1988، ص ص43-44.
نقلا عن: محسن عقون، مرجع سابق، ص237.
[2] المرجع نفسه، ص238.

والاقتصادي للعالم الثالث مبنيا على الأطروحات التي عرفت باسم "نظرية التبعية"[(1)]. و إن كان تبسـيطا شديدا لمفهوم التخلف، وذلك لتداخل مختلف ظواهر الحياة الاجتماعية، وهذا التصور كان نتيجة لفـرض نموذج غربي للتنمية.ارتبط هذا التصور لدى دول العالم الثالث بالمساعدات التي كان يقدمها الغرب لتنميـة الأقطار المتخلفة[(2)].

إن ارتباط مفهوم التنمية بالتخلف في تلك الفترة، يعود إلى بروز دراسات التنمية ذات البعد الاقتصـادي، ويعود ذلك إلى أن هذه الدراسات في حد ذاتا تناولت مفهوم التخلف معتمدة على مؤشـرات ومعـايير اقتصادية مثل الناتج القومي، متوسط الدخل القومي، متوسط دخل الأفراد، ...إضافة إلى بعض الأسـباب نذكر منها:

1- مقارنة دول العالم الثالث بطريقة عيشها، مع الدول المتقدمة من منظور اقتصادي يتمثل في الاستهلاك العام والدخل.

2- خروج دول حديثة من فترة الاستعمار أو الانتداب بزعماء يريدون محاكاة طريقة عيش الغرب وربط المحاكاة بالمظاهر.

3- موقف الأمم المتحدة من مشكلة التخلف، فالأمم المتحدة أعطت صوتا جديدا وأهمية للدول المتخلفة. فالدول الصناعية تتم بالتخلف لأسباب اقتصادية كوسيلة لإنعاش صادراتا وتقليل البطالة، وأخلاقية تتمثل في الشعور المتزايد بإمكانية القضاء على الفقر والجهل والمرض والمعيشة البدائية نتيجة للإنجازات العلمية الضخمة، وسياسية نتيجة التنافس بين الدول العظمى لكسـب هـذه الـدول إلى صـفها والاستفادة من مواردها اقتصاديا[(3)].

4- التطلع إلى الاستقلال الاقتصادي، بعد التحقيق الظاهري للاستقلال السياسي.

قبل بروز مفهوم التنمية الاقتصادية كان الحديث عن مفهوم النمو الاقتصادي، وظلت قضية التنمية بمعـنى تطوير الاقتصاد القومي، موضوعا ينتمي إلى دراسات الاقتصاديين وأبحـاثهم حـتى جـاء **آدم سميـث A.Smith** وقدم كتابه الشهير "بحث طبيعة وأسباب ثروة الأمم" عام 1776، وحدد عناصر التنمية في:

1- ضرورة إحداث تغييرات هيكلية تتمثل في القضاء على الإقطاع.

2- وضع سياسات للتراكم تتمثل في الدعوة للادخار والهجوم على الإسراف.

---

(1) محمد زاهي المغيربي، التنمية السياسية والسياسة المقارنة. ط1، بنغازي: منشورات جامعة قان يونس، 1998، ص15.

(2) محمد منير حجاب، مرجع سابق، ص15.

(3) نفس المرجع، ص35.

3- إحداث تقدم تكتيكي يتمثل في تقسيم العمل.

4- ضرورة وجود سياسة اقتصادية تقوم على إطلاق حرية رجال الأعمال ومنها صلاحية رفـع عمليـة الإنتاج والاقتصاد القومي.[1]

الملاحظ أنه على عكس النمو الاقتصادي، تنطوي التنمية الاقتصادية على حدوث تغيرات في هيكل توزيع الدخل، هيكل الإنتاج، نوعية السلع والخدمات، وكميتها، إضافة إلى إطـلاق حريـة العمـل في المجـال الاقتصادي، ويمكن بوجه عام أن نقدم مجموعة تعاريف للتنمية من منظورها الاقتصادي:

يعرفها **صلاح الدين نامق** بأنها:"عملية تطورية تاريخية طويلة الأمد ،يتطور خلالها الاقتصاد القـومي مـن اقتصاد ساكن إلى اقتصاد متحرك، يزيد فيه الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط. أنها عملية التغيير بكل ما تتضمنه هذه الكلمة من أبعاد، أي أنها تغير اقتصادي واجتماعي وسياسي، يؤدي في النهاية إلى تغـيرات جذرية كلية في المجتمع"[2].

وهناك من يعرفها بأنها عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلـك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده. بمعـنى، زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية، والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفـل زيادة درجة إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسـن توزيع عائد ذلك الاستغلال.

كثيرا ما ترتبط تعاريف التنمية الاقتصادية بالدخل القومي، ومتوسط دخل الفرد، وسبيلها في ذلك تغييرات هيكلية في الاقتصاد. من هذه التعاريف ما قدمه **محمد أحمد الدوري** في كتابه"التخلف الاقتصـادي" ، إذ يرى بأنها "إجراءات وسياسات وتدابير متعمدة، تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي، تـهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي،عبر فترة ممتدة من الزمن ،بحيث يسـتفيد منـها الغالبية العظمى من الأفراد"[3].

الواقع أن نماذج التنمية المتمحورة حول الأهداف الاقتصادية السلعية والنقدية، وما ارتبط بها من مفـاهيم وسياسات واستراتيجيات، لم تنجز ما كان مرجوا منها في تحسين أحوال البشر، ولم تحقق رفاهية السكان بالمساواة المطلوبة؛ حيث برزت وتوسعت الفجوة بين الفقراء والأغنياء...، ما جعل اعتقادا يترسخ مفاده أن

---

(1) محسن عقون، مرجع سابق، ص215.

(2) مصطفى زروني، النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية حالة اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000/1999، ص06.

(3) محمد أمين الدوري، التخلف الاقتصادي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1983، ص53.

تحقيق التنمية هي عملية أكثر تعقيدا مما كان يعتقد أغلب الاقتصاديين، فالزيادة في الناتج الـوطني ورفـع مستوى المعيشة، وخلق وتوسيع فرص العمل هي أهداف أكثر ارتباطا بـالقيم والحـوافز والاعتقـادات والبنيات المؤسسية والسلطوية، من كونها نتيجة مباشـرة لاسـتعمال الأدوات الاقتصـادية كالادخـار والاستثمار.

قامت مؤسسة الأمم المتحدة للبحث في التنمية الاجتماعية (**UNRISD**) في السبعينات من القرن العشرين، باختيار مجموعة من المعاملات التنموية المناسبة ودرست العلاقة الموجودة بينها وبين مختلـف المسـتويات التنموية. كانت النتيجة تكوين مركب لمعامل التنمية الاجتماعية، يتكون في البداية من 73 معامل ليتقلص إلى 16 معملا (9 اجتماعية، 7 اقتصادية)، فوجد أن هناك علاقة وطيدة بين هذه المعاملات وحالة التنميـة أكثر من علاقة متوسط الدخل الفردي بالتنمية، وأن تلك العلاقة تزداد وطادة كلما كانت الدولـة أقـل تقدما، وتتمثل هذه المعاملات في: معدلات الاستهلاك من البروتين، الطاقة، الحديد، الكهربـاء، الكثافـة السكانية،معدل الحياة عند الولادة، التعليم عند المستوى الابتدائي ، والثانوي، العمالة في قطاعات الزراعـة والصناعة ...إلخ، وبالرغم مما أخذ على هذه النتائج باعتبارها قائمة على نظرية التبعية والنمـوذج الأوروبي للتنمية، فإنه يعتبر تحولا في دراسات التنمية لأنه اعتبر أساسا لتنمية الإنسان أو الفرد، وليس وسائل التنمية الاقتصادية.

يرى الدكتور **عزام محجوب** أنه مع مرور الزمن وتطور الأحداث العالمية عرفت أدبيات التنميـة تغـييرات عكست إلى حد ما تلك التحولات وأدت إلى تغيير مفهوم التنمية الذي اصبح أكثر عمقا وشمولية، ومـنح مكانة محورية للإنسان في صيرورة التنمية عوض محورية الاقتصاد[1]، فقد انتقل العالم بعد البعد الاقتصادي للتنمية إلى مفهوم التنمية البشرية مركزا على مفهومي القدرات والخيارات.

2- مدخل القدرات البشرية:

يعتبر تقرير التنمية البشريـة لعام 1990 نقطة تحول في الدراسات التنمـوية و مؤشرات التنمية للبلدان، فبعـبارة " الناس ثروة الأمـة"[2]بدأ تقرير التنمية البشـرية في العالم لعام 1990، وهـو ما يشـير إلى تحول

الاهتمام من الاقتصاد إلى الإنسان أي من الثورة المادية إلى الثروة البشرية.

---

(1) محسن عوض،" ندوة حقوق الإنسان والتنمية".مجلة المستقبل العربي،لبنان، العدد 245، أوت 1999، ص161.

(2) UNDP, Human Development Rapport1990. New York: Oxford university press, 1990, p09.

شرح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تعريف التنمية البشرية لأول مرة في تقريره لعام 1990 للتنمية البشرية وجاء فيه:" التنمية البشرية عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس. ومن حيث المبدأ، فإن هذه الخيارات بلا حدود وتتغير بمرور الوقت، أما من حيث التطبيق، قد تبين أنه على جميع مستويات التنمية. تتركز الخيارات الأساسية في ثلاثة، يحيا الناس حياة طويلة وخالية من العلل، وأن يكتسبوا المعرفة، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة. وما لم تكن هذه الخيارات الأساسية مكفولة، فإن الكثير من الفرص الأخرى ستظل بعيد المنال"[1].

وبالتالي، فقد جاء مفهوم التنمية البشرية على هذا النحو أكثر اتساعا وشمولا عن المفاهيم التنموية السابقة؛ فالتنمية البشرية لا تقاس بمعيار الدخل وحده، رغم أهمية الدخل واعتباره أحد الوسائل الرئيسية لزيادة الخيارات وزيادة الرفاه، وهو أحد الخيارات التي يود الناس أن ينعموا بها، كما يتضمن مفهوم التنمية البشرية جانبا عمليا يتمثل في جميع الآليات التنظيمية والقانونية والاجتماعية التي تسعى إلى رفع حجم المشاركة في صنع القرار المحلي بشكل منتج مستدام[2].

وللتنمية البشرية جانبان: الأول، هو تشكيل القدرات البشرية مثل تحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات، والثاني هو انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة.

شهد مفهوم التنمية البشرية تطورا تدريجيا، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تقارير التنمية البشرية بداية من سنة 1990 وحتى 2001:

- مفهوم وقياس التنمية البشرية 1990.
- تمويل التنمية البشرية سنة 1991.
- الأبعاد العالمية للتنمية البشرية 1992.
- المشاركة الشعبية في التنمية البشرية سنة1993.
- الأبعاد الجديدة للأمن البشري سنة 1994.
- نوع الجنس والتنمية البشرية سنة 1995.
- النمو الاقتصادي والتنمية البشرية 1996.
- التنمية البشرية ومحاربة الفقر 1997.

---

(1) Ibid, p9.

(2) قوى بوحنية، << نحو منظور متكامل لفهم التنمية البشرية>>. ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول: التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة: 09-10 مارس 2004، ص02.

- الاستهلاك من أجل التنمية البشرية 1996.

- مفهوم العولمة ذات الوجه الإنساني سنة 1996.

- حقوق الإنسان والتنمية البشرية 2000.

- وظيف التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشرية سنة 2001. [1]

قياس التنمية البشرية:

احتوى تقرير التنمية البشرية لعام 1990 "دليل التنمية البشرية" كأول مقياس للتنميـة البشـرية، تعـرض لانتقادات، وأدخلت تعديلات عديدة منذ ظهوره حتى يتفادى الانتقادات وانتهى الأمر حاليا لوجود أربعة معايير لقياس التنمية البشرية تتمثل في:

1- دليل التنمية البشرية.

2- دليل التنمية البشرية المعدل للجنس.

3- دليل المشاركة المعدل للجنس.

4- دليل الفقر التنموي.

حيث أضيف عام 1995، معيارين إضافيين يهدفان إلى تقييم التفاوت بين الرجال والنساء، مـن حيـث التنمية البشرية،ويتمثل الأول في دليل التنمية البشرية الخاص بالجنس (**ISDH**) الذي هو في الحقيقة دليـل التنمية البشرية (**IDH**) مصحح حسب التفاوت السوسيولوجي بين الجنسين، أما الثاني فهو دليل مشاركة النساء (**IPF**) الذي يقوم بقياس الفوارق السوسيولوجية بين الجنسين، فيما يخص التمثيل والقـدرة علـى اتخاذ القرار في الميادين الحيوية للحياة الاقتصادية والسياسية.كما تم اقتراح مؤشر دليل الفقـر التنمـوي في التقرير العالمي حول التنمية البشرية الصادر في سنة 1997[2].

يتجاوز بذلك عدد المؤشرات في قياس التنمية البشرية 180 مؤشر، توزعت على الشكل التالي:

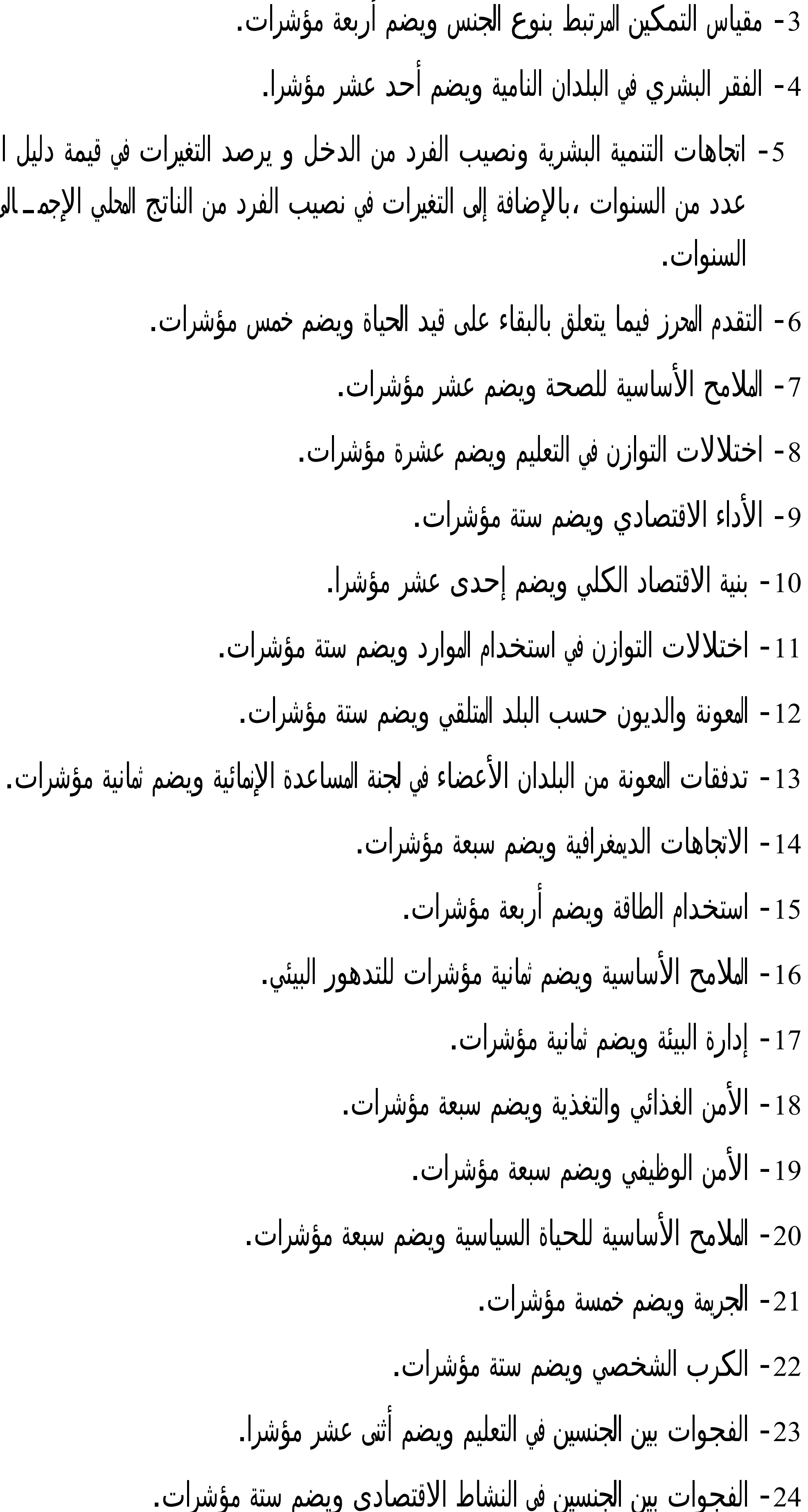
1- دليل التنمية البشرية ويضم أربعة مؤشرات.

2- دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس ويضم ثمانية مؤشرات.

---

(1) يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، <<مؤشرات التنمية البشرية (المفهوم، الأساسيات، الحساب)>> . ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول: التنمية البشرية وفرص الاندماج ...، مرجع سابق، ص36.

(2) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعـي، مشروع التقرير حول التنميـة البشرية 1998.الجزائر: ماي 1999، ص ص.7-8.



3- مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس ويضم أربعة مؤشرات.

4- الفقر البشري في البلدان النامية ويضم أحد عشر مؤشرا.

5- اتجاهات التنمية البشرية ونصيب الفرد من الدخل و يرصد التغيرات في قيمة دليل التنمية البشرية عبر عدد من السنوات ،بالإضافة إلى التغيرات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك السنوات.

6- التقدم المحرز فيما يتعلق بالبقاء على قيد الحياة ويضم خمس مؤشرات.

7- الملامح الأساسية للصحة ويضم عشر مؤشرات.

8- اختلالات التوازن في التعليم ويضم عشرة مؤشرات.

9- الأداء الاقتصادي ويضم ستة مؤشرات.

10- بنية الاقتصاد الكلي ويضم إحدى عشر مؤشرا.

11- اختلالات التوازن في استخدام الموارد ويضم ستة مؤشرات.

12- المعونة والديون حسب البلد المتلقي ويضم ستة مؤشرات.

13- تدفقات المعونة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية ويضم ثمانية مؤشرات.

14- الاتجاهات الديمغرافية ويضم سبعة مؤشرات.

15- استخدام الطاقة ويضم أربعة مؤشرات.

16- الملامح الأساسية ويضم ثمانية مؤشرات للتدهور البيئي.

17- إدارة البيئة ويضم ثمانية مؤشرات.

18- الأمن الغذائي والتغذية ويضم سبعة مؤشرات.

19- الأمن الوظيفي ويضم سبعة مؤشرات.

20- الملامح الأساسية للحياة السياسية ويضم سبعة مؤشرات.

21- الجريمة ويضم خمسة مؤشرات.

22- الكرب الشخصي ويضم ستة مؤشرات.

23- الفجوات بين الجنسين في التعليم ويضم أثنى عشر مؤشرا.

24- الفجوات بين الجنسين في النشاط الاقتصادي ويضم ستة مؤشرات.

25- الفجوات بين الجنسين في عبء العمل وتوزيع الوقت، ويضم ستة مؤشرات.

26- الفجوات بين الجنسين في المشاركة السياسية ويضم ستة مؤشرات.

27- حالة صكوك مختارة من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ويضم ثمانية اتفاقيات وصكوك دولية أساسية.(1)

تختلف هذه الطريقة لتحليل التنمية عن المناهج التقليدية المتبعة في تحليل النمو الاقتصادي وتكوين رأس المال البشري، أو تنمية الموارد البشرية وأبرزت مجموعة من الحقائق منها:

1- أن نمو الناتج القومي شرط ضروري لكنه غير كافي للتنمية البشرية.

2-تتجه نظرية رأسمال البشري والتنمية البشرية إلى الإنسان باعتباره وسيلة فاعلة، بينمـا تعتـبره التنميـة البشرية وسيلة وهدفا.

3-يرتكز مفهوم التنمية البشرية على القدرات ، وله بعدان: حالة النمو البشري في مختلف مراحل الحيـاة، استثمار الموارد والمدخلات والأنشطة الاقتصادية لتنمية القدرات البشرية.(2)

بالمقابل أثار الكثير من المفكرين السياق الاجتماعي والثقافي للتنمية، فكما يجب النظر إلى الاقتصاد والأنظمة الاقتصادية من جانبها الكمي، فإن ذلك لابد أن لا يغفل تحليل هذه الأنظمة الاقتصادية في إطار أنظمتـها الاجتماعية، أي في إطار العلاقات المترابطة بالعوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية، مثل النظر إلى اتجاه الحياة والعمل والسلطة والبنيات الإدارية والبيروقراطية والأنظمة القبلية والدينية والتقاليد واتجاهـات المشـاركة وطبيعة العلاقة بين البنيات. نفس الملاحظة يمكن إسقاطها على التنمية البشرية، خاصة وأن هـذه المعـايير كثيرا ما يقال عنها بأنا رصدت وفقا لبيئة لا تتوافق تماما-إن لم تكن مختلفة لدرجة كبيرة - مـع معظـم الدول المتخلفة، سواء من حيث الموارد المادية أو الموروث الثقافي.

إضافة إلى أن مؤشرات التنمية البشرية، تتجه من حيث وسائلها وأهدافها، على اعتبار الإنسـان مخلـوق ميكانيكي، أي افتراض أن وجود مجموعة أسباب سيؤدي بالضرورة إلى نتائج مرسومة(3).

3- **البعد البيئي للتنمية:** إن إعادة الاعتبار إلى البعد الاجتماعي للتنمية وإلى مكوناته الأساسية كالمساواة في الإنفاق والتوزيع العادل للخيرات، و اعادت الاعتبار إلى البعد السياسي وما يتضمنه من ديمقراطية التمـع

---

(1) أحمد تميزار، بوشنافة محمد، <<التنمية البشرية في الجزائر>>، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول: التنمية البشرية وفرص الاندماج ...، مرجع سابق ، ص145.

(2) منير الحمش، "العولمة والتنمية البشرية".مجلة شؤون الأوسط، لبنان، العدد 107، صيف 2002، ص ص52-53.

(3) عمار حامد، مقالات في التنمية البشرية العربية.ط1، مصر: عربية للطباعة والنشر، 1998، ص17.

وضمان حقوق الإنسان، وأيضا البعد البيئي حرصا على الإنصاف بين متطلبات الجيل الحاضر ومتطلبات الأجيال المقبلة أدت إلى تعميق مفهوم التنمية البشرية إلى تنمية بشرية مستدامة.

تعتبر التنمية البشرية المستدامة حسب محبوب الحق نظرية في التنمية الاقتصادية-الاجتماعية تجعل الإنسان منطقها وغايتها، وتتعامل مع الأبعاد البشرية أو الاجتماعية للتنمية باعتبارها العنصر المهيمن التي لا ينكر؛ فلا يمكن اعتبارها مجرد زيادة في الإنتاج، بل إنها تمكن الناس من توسيع نطاق خياراتهم بفعل المزيد من أجل معيشة أليق وحياة أطول وأفضل[1].

مفهوم التنمية البشرية المستدامة يستدعي ألا تقتصر قابلية الاستمرار في التحسن على الجيل الحالي من المواطنين في فترة زمنية معينة، بل لابد من أن يتم التحسن على الأفق الزمني البعيد، وعلى حالة الحياة للأجيال المتعاقبة، وما يضمن لها شروط الوفاء المناسب بحاجاتها، وما ينتج عن ذلك من تنمية قدراتها المتنوعة والانتفاع الأمثل بها. كما أشار إلى ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية في تفصيلات تعريفه للتنمية المستدامة، حيث ذكر بأنها تهدف إلى القضاء على الفقر و تعمل على تدعيم كرامة و كبرياء الإنسان و تدعيم حقوقه ، و توفير فرص متساوية أمام كل الأفراد عن طريق"إدارة الدولة والمجتمع، إدارة جيدة وعن طريق هذه الإدارة يمكن تحقيق كل حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمدنية"[2].

طرح مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة من طرف وزير البيئة الدانماركية الأسبق **برونتلاند** عام 1987 عندما قدم تقريره كرئيس للجنة البيئة والتنمية التي أنشأتها الأمم المتحدة، وفقا للقرار 161/38 الصادر عن الجمعية العامة، حيث بعد أربع سنوات أصدرت اللجنة سنة 1987 تقريرا عنوانه" مستقبلنا المشترك". أوضح التقرير أن الأنماط الإنمائية المعمول بها في دول الشمال والجنوب لا تستوي في شروط الاستدامة، وأنها حتى ولو كانت تبدو ناجحة بمقاييس الحاضر فهي عاجزة وضارة بمقاييس المستقبل لأنها تتم على حساب الأجيال القادمة[3]. تبنى بعدها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية ما بين 3 و14 جوان 1992 والذي عرف بـ"**قمة الأرض**"، تبنى وثيقتين دوليتين هما"إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية"، "جدول أعمال القرن21"، ومنذ ذلك الحين أصبح الاستدامة في التنمية شعارا دوليا.**قياس التنمية المستدامة:**انتهت لجنة **برونتلاند** إلى اعتبار التنمية المستدامة"تنمية تلبي حاجات الجيل الحالي بدون أن تقلص من إمكانيات تلبية حاجيات الأجيال المقبلة". ويمكن إدراج خمسة مؤشرات أساسية للتنمية البشرية المستدامة:

---

(1) جمال سالمي، <<أثر التنمية البشرية المستدامة في تحسين فرص اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة>>. ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول: التنمية البشرية وفرص الاندماج ...، مرجع سابق ، ص302.

(2) محمد فائق، مرجع سابق، ص101.

(3) محمد فائز بوشدوت، التنمية المستديمة في ضوء القانون الدولي. رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2003، ص125.

1- التمكين : أي توسيع قدرات المواطنين وخياراتم وإمكانية مشاركتهم الفعلية في القرارات التي تتعلق بحياتم وتؤثر فيهم.

2- التعاون: يتضمن مفهوم الانتماء والاندماج كمصدر أساسي للإشباع الذاتي الفردي.

3- العدالة في التوزيع: وتشمل الإمكانيات والفرص وليس فقط الدخل.

4- الاستدامة: تتضمن القدرة على تلبية حاجيات الجيل الحالي دون التأثير سلبا في حياة الأجيال اللاحقة وحقها في العيش الكريم.

5- الأمان الشخصي: ويتضمن الحق في الحياة بعيدا عن أي تهديدات أو أمراض معدية أو القمع أو التهجير.[1]

أبعاد التنمية المستدامة:

حدد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بجوهانسبورغ المنعقد عام 2002 الأبعاد الرئيسية لمصطلح التنمية المستدامة بثلاثة عناصر أساسية:

أ- البعد الاقتصادي: ويراد منه تحسين مستوى الرفاهية للإنسان من خلال زيادة نصيبه في السلع والخدمات الضرورية، مع الأخذ بعين الاعتبار الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والاحتياجات الأساسية لفقراء العالم الذي ينبغي إيلاؤهم الأولوية. فالنظام المستدام اقتصاديا هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر وأن يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي، ويمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية[2].

ب- البعد البيئي: يركز هذا البعد على حماية وسلامة النظم البيئية، وحسن التعامل مع الموارد الطبيعية وتوظيفها لصالح الإنسان، دون إحداث خلل في مكونات البيئة المتضمنة للأرض والماء والهواء وما يكمن فيها من مصادر طبيعية. جدير بالذكر أن الاهتمامات البيئية تختلف بين الدول المتقدمة والدول النامية، ففي الوقت الذي تتم فيه الدول المتقدمة بارتفاع درجة حرارة الأرض، اختلال طبقة الأوزون والعديد من المشاكل المتعلقة

بالهواء...، فإن الدول النامية تركز اهتمامها على الفقر والتنمية دون مراعاة الآثار الجانبية لها[3].

---

(1) حسن كريم، مرجع سابق، ص44.

(2) بدر وردام، <كيف يمكن قياس التنمية المستدامة>.

[http://www.maroc-ecologie.net./article.php3?id_article=186], (23-05-2006)، ص03.

(3) PNUD, Rapport Mondial sur le Développement Humain 1992. Paris : economica,1992, p20.

ج- البعد الاجتماعي: يكون النظام مستداما اجتماعيا إذا حقق العدالة في التوزيع وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والمساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية.

إن هذه الأبعاد المتشابكة، تعني أن النظر إلى التنمية المستدامة يختلف حسب زاوية المقاربة، أو منهجية وخلفية التحليل، فالاقتصاديون يركزون على الأهداف الاقتصادية، والبيئيون يركزون على أهمية حماية الطبيعة، ويشدد الاجتماعيون على مبادئ العدالة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة.

جاء في توصية للأمم المتحدة أن دعم وتحقيق التنمية المستدامة يكون من خلال:

1- المحافظة على البيئة.

2- احترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

3- حماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

4- تعزيز قدرات جميع الدول على تطبيق المبادئ والممارسات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والأقليات.

5- مكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة وتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

6- السماح بمشاركة جميع المواطنين في العملية السياسية.

7- حرية الإعلام لكي تؤدي دورها الأساسي.[1]

هذا ما ذهب إليه تقرير اللجنة العالمية للثقافة والتنمية لعام 1995، الصادر عن الأمم المتحدة تحت عنوان "Our creative diversity" وصدر في ترجمة كاملة عن المجلس الأعلى للثقافة في مصر تحت عنوان "التنوع البشري الخلاق". تمحور التقرير حول إيجاد أخلاقيات عالمية جديدة، ويمكن الإشارة إلى بعض خطوطها العامة:

1- اعتبار حقوق الإنسان معيارا حتميا للسلوك الدولي، بمعنى المسؤولية المشتركة عن حماية كيان الإنسان المادي والمعنوي ، بكل ما يتبع ذلك من متطلبات.

2- إتاحة الديمقراطية للجميع، وحماية حقوق الأقليات في إطار التسامح والتعايش الثقافي المتنوع.

3- المساواة بين الأجيال: بمعنى مسؤولية أجيال الحاضر عن أجيال المستقبل، وهو ما يتصل في صون

---

[1] الأمم المتحدة،< إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية>.

[http://www.un.org./arabic/milliniumgools/a-res-55-2.htm] ,(23-05-2006)

مقدرات البيئة الطبـيعية وعدم استنزافها والنظر لكل الأفراد والأجيال باعتبـارهم سلسلة عائليـة واحدة. [1]

من خلال الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، يمكن القول بأن التنمية المستدامة:

1- تسهم في تحديد الخيارات ووضع الاستراتيجيات وبلورة الأهداف ورسم السياسات التنموية برؤيـة مستقبلية أكثر توازنا وعدلا.

2- أنها تنطلق من أهمية تحليل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية برؤية تكاملية.

3- تتطلب التنمية المستدامة استحداث تغيير فكري وسلوكي ومؤسسي، فيما يخص النظر إلى المـوارد الطبيعية والبيئية وحقوق الأجيال.

4- توفر التنمية المستدامة فرص الشراكة والمشاركة في تبادل الخبرات والمهارات، وتسهم في تفعيل التعليم وتوظيف المعرفة.

من الواضح أن التنمية المستدامة غير ممكنة دون تحسين نوعية الحياة للبشر، كما أن التنمية البشرية غير ممكنة إذا استنفذت موارد الكرة الأرضية، ويكمن تحدي التنمية البشرية المستدامة في تحقيق تنمية بشـرية علـى أسس بيئية تكفل حماية البيئة، وحفظ حقوق الأجيال المقبلة في أن يحيوا حياة كريمة.

المطلب الثالث: الحدود المنهجية لمفهوم التنمية الإنسانية

في إطار تطور مضامين مفهوم التنمية، استحدث مفهوم التنمية الإنسانية، وجعلت من المفهوم عنوانا لأول تقرير عن التنمية الإنسانية في نطاق الوطن العربي، تبناه برنامج الأمم المتحدة عام 2002. وقـام منطـق إحلال"إنساني" بدل "بشري" على أساس أن التنمية تتجاوز في جوهرها الأبعاد المادية إلى الأبعاد المعنويـة. إذ يرى **نادر فرجاني** محرر التقرير إلى أن نقطة الانطلاق في مفهوم التنمية الإنسانية هو أن لجميع البشر لمجرد كونهم بشرا حق أصيل في العيش الكريم جسدا ونفسا. وكذلك فإن مفهوم الرفاه الإنساني في التنميـة لا يقف عند المعايير الاقتصادية الضيقة، أو حتى عند التنعم المادي، أو إشباع الحاجات الأساسية وما شـابه، ولكنه يمتد إلى الأمور المعنوية التي تؤكد سمو الإنسانية مثل التمتع بالمعرفة، بالحريـة و احتـرام وتحقيـق الذات[2].كما يرى بأن مصطلح الخيارات الوارد في تقارير التنمية الإنسانية، يعبر عن مفهوم أرقى، يعـود

---

[1] سليمـان إبراهيم العسـكري،"استحالة الهيمنة ثقافـيا".مجلة العربي،الكويت،العدد 562،سبتمبر2005،ص12-13.

[2] نادر فرجاني،< التنمية بالبلاد العربية>.

[www.aljazeera.net/NR/exeres/57D04368-B495-4132-85E3-5D76A981AFE.htm],(12-06-005)،ص02.

للاقتصادي الهندي **أمارتياسن A.SEN** أطلقه في الثمانينات ألا وهو الأحقيات الذي يعبر عن الحق البشري الجوهري في هذه الخيارات[1]، لذلك فإن مفهوم التنمية الإنسانية أوسع من مفاهيم التنمية العادية.

1- مفهوم الأمن الإنساني:

يعتبر مفهوم الأمن الإنساني مفهوما حديثا نسبيا، ولكنه واسع الاستعمال وحظي باهتمام عالمي واسـع، لا سيما من جانب الأوساط والفئات المعنية بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان. وكان رئيس برنامج الأمم المتحدة للتنمية الدكتور **محبوب الحق** هو أول من أثار الوعي حول المفهوم في تقارير برنامج الأمم المتحـدة للتنمية خاصة من خلال تقرير 1994 (تقرير التنمية البشرية لعام 1994) في محاولة منه للتأثير على المـؤتمر العالمي حول التنمية الاجتماعية الذي انعقد في كوبنهاجن عام 1995، حيث نبه إلى أن مفهوم الأمن كان قد تشكل سابقا عن طريق حل النـ اعات، والتهديدات عبر حدود الدول وحولها، وأن الدول قد سعت إلى العتاد لتأمين حدودها وأمنها، وأن أكثر الناس اليوم يشعرون باللاأمن من القضايا الحياتية اليومية أكثر مـن القضايا العالمية والسياسية[2].

يختلف مفهوم الأمن الإنساني جوهريا عن المفاهيم المتعلقة بأمن الجماعة أو المجتمع أو الدولة، بـل يصـف حالة من التواجد تحقق الحاجات المادية، وتصون الكرامة الإنسانية. فمفهوم الأمن الإنساني في جوهره هو نقيض للخوف، ويحمل إرادة التحرر، أي التحرر من الحاجة (الفقر)، والتحرر من الخوف(الأمن)، ما حذا ببعض المفكرين إلى تسميته "الأمن الناعم" لكونه يختص بصون كرامة الإنسان في تلبية حاجياته الروحانيـة والوجدانية"[3]. وهو ما ذهب إليه تقرير التنمية البشرية لعام 1997 حيث فرق بين الأبعاد الكمية والنوعية للأمن الإنساني، ورسم حدودا فاصلة بين فقر الدخل، والفقر الإنساني وبين أنهما ليسا متلازمين دائما.

تتمثل النواحي الكمية للأمن الإنساني في تحقق الحاجات الأساسية للإنسان، في مسـتوى الطعام، المأوى،

التربية، العناية الصحية، وهي أساسية لبقاء الإنسانية، عبر رئيس جنوب إفريقيا السابق **نيلسون مانديلا** عن النواحي الكمية للأمن الإنساني بقوله**:**"أن تتاح لهم الفرصة البسيطة لحياة محترمة، وأن يؤمن لهـم السـكن

---

[1] نادر فرجاني، <التنمية الإنسانية واكتساب المعرفة في البلدان العربية>.
[http://doc.abhatoo-net.ma./IMG/doc/tanmia4.doc],(19-05-2006)،ص02.

[2] غسان منير حمزة سنو، علي احمد الطراح، العولمة والدولة –الوطن والمجتمع العالمي. ص1، بيروت:دار النهضة العربية، 2002، ص ص.127-128.

[3] مهدي الحافظ، "الأمن الناعم وصيانة كرامة البشر".مجلة العربي،الكويت، العدد 535، جوان2003،ص78.

المناسب، والطعام الذي يأكلونه، وأن تتاح لهم القدرة للعناية بأطفالهم ، وأن يحيوا حياة كريمة، وأن يحصلوا على العناية الصحية اللائقة، وأن يسمح لهم بفرص العمل المأجور"[1].

أما النواحي اللامادية للأمن الإنساني فتتعلق بتحقيق الكرامة الإنسانية، والتي تشمل الحرية الشخصية، وتسيير أمور الحياة الخاصة، والتمكين من المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية.

باعتبار النواحي الكمية و اللامادية لمفهوم الأمن الإنساني، فإن تحليله يؤكد وجود مكونين أساسيين هما: الأمن الإنساني باعتباره مجموعة حقوق، والأمن الإنساني بوصفه مجموعة آليات. ترتكز فكرة الحقوق في مفهوم الأمن الإنساني، إلى اعتبار أن الحقوق الإنسانية ملك للجميع دون التفرقة في ذلك، وأن هذه الحقوق مرتبطة بقيمة الإنسانية وهي حقيقة متأصلة في كل إنسان ولا يمكن ولا يجوز التنكر لها أو الاعتداء عليها، وهذا ما جاء في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. ويشمل المكون الثاني(الآليات) التدابير والسياسات الإستراتيجية الهادفة إلى بناء القدرات الإنسانية ثم تحريرها، والتي تبلورت في نقاشات ودراسات الأمم المتحدة في:

1- تعزيز الرفاه الإنساني، أي تحسين مستوى المعيشة.

2- توسيع القدرات البشرية وخيارات المواطنين.

3- احترام وحماية الحقوق والحريات الفردية والعامة.

4- احترام حقوق الأقليات والمرأة وتمكينها، أي تعزيز مكانتها.[2]

إن مفهوم الأمن الإنساني موجه نحو مفهوم الديمقراطية على كل المستويات من خلال تساوي الفرص والاشتراك في اتخاذ القرارات.

2- منهج التنمية القائم على حقوق الإنسان:

ورد في تقرير التنمية الإنسانية العربية أنه "يمكن أن تعرف التنمية الإنسانية ببساطة بأنها عملية لتوسيع الخيارات، ففي كل يوم يمارس الإنسان خيارات متعددة، بعضها اقتصادي وبعضها اجتماعي، وبعضها ثقافي، وحيث أن الإنسان هو محور تركيز جهود التنمية، فإنه ينبغي توجيه هذه الجهود لتوسيع نطاق خيارات كل إنسان في جميع ميادين سعي الإنسان. والتنمية الإنسانية عملية ومحصلة في الوقت ذاته، فهي

---

[1] غسان منير حمزة سنو، علي احمد الطراح، مرجع سابق، ص122.

[2] مهدي الحافظ، مرجع سابق، ص80.

تتم بالعملية التي يجري من خلالها، وتركز على النتائج التي تم تعزيزها"[1].وأورد التقرير أن هذا التعريف ينطوي على الدلالات التالية:

1- تعزيز الخيارات الإنسانية من خلال إتاحة الفرص والتمكين.

2- اعتبار النمو الاقتصادي وسيلة لتحقيق الأهداف وليس غاية في حد ذاته.

3- تفعيل مشاركة الناس في القرارات والعمليات التي تشكل حياتهم.

ترى **ريما خلف الهنيدي** مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة أن مفهوم التنمية الإنسانية أوسع من مفاهيم التنمية حتى تلك التي تركز على الإنسان، فتنمية الموارد البشرية تؤكد على رأس المال البشري فقط، وتعامل الناس كمدخل في عملية التنمية ولكن ليس كمنتفعين منها. ويركز منهج الحاجات الأساسية على متطلبات الإنسان ولكن ليس على خياراتهم. وينظر نهج رفاه الإنسان إلى الناس كمنتفعين وليس كمشاركين فعالين في العمليات التي تشكل حياتهم. أما التنمية الإنسانية فهي باشتمالها على جميع هذه الجوانب تمثل نهجا أكثر شمولا اتجاه التنمية[2].

هذا التعريف يقودنا إلى التعريف الذي قدمه الباحث في مركز دراسات الوحدة العربية بشير مصطفى الذي يرى أن" مفهوم التنمية الإنسانية يستند إلى محورين اثنين:

1- بناء القدرات البشرية للتوصل إلى مستوى رفاه إنساني راقي من خلال التمتع بمزايا الحياة الطويلة، الصحة، المعرفة، التعليم، الحرية.

2- توظيف قدرات التسيير في كافة النشاطات الإنسانية الاقتصادية والسياسية والمدنية."[3]

يعبر مفهوم التنمية الإنسانية بهذا المعنى: استدامة للتنمية بالشكل الذي يضمن عدالتها بأبعادها الثلاثة: وطنية بين مختلف الطبقات الاجتماعية والمناطق، والعالمية فيما يخص التوزيع بين الدول الفقيرة والدول الغنية، والزمنية كبعد ثالث فيما يخص مصالح الأجيال الحالية والأجيال اللاحقة. ويتطلب ذلك مشاركة المواطنين الفعالة في التنمية، ولا تكون التنمية إلا عن طريق مشاركة فعالة تستند إلى تمكين المواطنين وجعلهم قادرين على تحمل مسؤولياتهم، والقيام بواجباتهم والدفاع عن حقوقهم[4].

---

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002،مرجع سابق، ص13.

(2) ريما خلف الهنيدي،< تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 الصادر عن الأمم المتحدة>.

[http://www.alharamain.com/text/aIraseed/1029/aqtsid-htm],(25-12-2005)،ص01.

(3) بشير مصطفى، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003: نحو إقامة مجتمع المعرفة. "مجلة المستقبل العربي"، لبنان،العدد 203 ، ماي2004، ص134.

(4) حسن كريم، مرجع سابق، ص ص43-44.

"وفي التحليل النهائي، التنمية الإنسانية هي تنمية الناس، ومن أجل الناس، ومن قبل الناس، وتشمل تنميـة الناس بناء القدرات الإنسانية عن طريق تنمية الموارد البشرية، ويعني القول"التنمـية من أجل النـاس" أن مردود النمـو يجب أن يظهر في حياة الناس، والقول " التنمية من قبل الناس" يعني تمكـينهم من المشاركة بفعالية في

التأثير على العمليات التي تشكل حياتهم"[1]؛ فتنمية الإنسان هو جوهر التنمية الشاملة، ولا يمكن تحقيـق أبعاد

التنمية الأخرى بمعزل عن الإنسان، ولعل هذا ما يؤكد شمولية عملية التنمية وأن التقسيمات الجامدة الـتي وضعت لها أساءت إلى عمليات التنمية تصورا وتخطيطا وتنفيذا، وأدت إلى غياب إطار تنموي شامل للنمو والتغيير النوعي في بنى المجتمع وعلاقاته.

يرتبط مفهوم التنمية الإنسانية بمفهوم التمكين الذي تبنته الأمم المتحدة في تقاريرها للتنمية البشرية، وذلك للمقارنة بين الجانب النظري والواقع الملموس للحقوق، وبرز هذا المفهوم بالدرجة الأولى لقياس الـتمكين النسبي للرجل والمرأة في مجالات النشاط الاقتصادي والسياسي وذلك باستخدام عدد من المتغيرات الدالـة على التمكين.

3- قياس التنمية الإنسانية:

بالرغم من إقرار تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 بقوة مؤشر التنمية البشرية، إلا انه يرى بأن:

1- مقياس التنمية البشرية ليس مؤشرا شاملا للتنمية الإنسانية، نظرا لأنه يركز فقـط علـى العناصـر الأساسية الثلاثة، فإنه بذلك يعجز عن الإحاطة بعدد من الأبعاد المهمة الأخرى للتنمية الإنسانية.

2- المؤشر مركب من نتائج للتنمية على الأجل البعيد.وعليه فليس باسـتطاعته أن يعكـس مـدخلات الجهود المتضمنة في السياسات أو يقيس الإنجازات الإنسانية على الأجل القصير.

3- المؤشر مقياس متوسط، وبالتالي فإنه يخفي سلسلة من جوانب التفاوت والتباين داخل البلدان.

4- لا يدخل الدخل في مؤشر التنمية البشرية من أجل ذاته، بل لدلالته على الموارد اللازمـة لتحقيـق مستوى معيشي لائق.[2]

لقياس مستوى التنمية الإنسانية، أورد تقرير التنمية الإنسانية مجموعة مؤشرات:

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام2002، مرجع سابق، ص14.

[2] برنامج الأمم المتحدة، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، مرجع سابق، ص ص[52-55]

أ- الصحة: إن مؤشر الصحة يقودنا إلى تقدير احتمال العيش عند الولادة والـذي يقودنـا بـدوره إلى متغيرات نسبة الأطفال والمسنين، ومعدلات الوفاة عند الولادة، ووفيات الأمهات عند الولادة، كما يرتكز هذا المؤشر على نسب الإعاقة لدى الأطفال، النمو الجسدي، التدخين، انتشار الأمراض الحديثة.

يرتبط الحديث عن الصحة في تقارير التنمية الإنسانية بالحديث عن حجم النفقات الموجهة للقطاع، مـدى العدالة في توزيع الخدمات بين الريف والحضر، الأغنياء والفقراء...، وكذا نوعية العلاج هل هو علاجي أم هو وقائي، ونسب الاستثمار في المجال المعرفي الطبي.

وبما أن للصحة ارتباط وثيق بالبيئة يتخذ متغير البيئة ومدى المحافظة عليها لقياس مؤشر الصحة.

ب- التعليم: يتناول مؤشر التعليم، التعليم في مراحله بداية من التعليم التحضيري إلى التعليم العالي مـبرزا أهمية التعليم، فتردي نوعية التعليم يعني تدني التحصيل المعرفي والقدرات التحليلية الابتكارية، ويتناول هـذا المؤشر من خلال:

1- نسبة الأمية.

2- نسب الالتحاق بالتعليم في سن التعليم.

3- المساواة بين الجنسين في التعليم.

4- الإنفاق على القطاع.

5- الكفاءة الداخلية للتعليم.

6- مستوى التوافق بين التعليم وسوق العمالة.

7- مستوى الإنتاجية التي تفرزها الإطارات العلمية.[1]

ونظرا لدور العلم في دفع عجلة التنمية نجد معظم تقارير التنمية الإنسانية تدعو الحكومات إلى النشر الكامل للتعليم الأساسي مع إطالة مدته الإلزامية، وتوسيع نطاق التعليم الأساسي، واستحداث نسق مؤسسي لتعليم الكبار،وصياغة علاقة تضافر قوية بين التعليم والمنظومة الاجتماعية والاقتصادية وتطوير المناهج والمقـررات وتطوير استخدام اللغات[2].

ج- المعرفة: إن الاهتمام بالمعـرفة كمؤشر من مؤشرات التنمية الإنسانية، يعتبر أساسا كمكافأة للمبدعين والمنتجين وإشعارهم بأنهم مبدعون ومنتجون في المجتمع.

---

[1]برنامج الأمم المتحدة، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، مرجع سابق ،نفس الصفحات.

[2] نفس المرجع،ص53.

يرتكز مؤشر المعرفة على الأبحاث والتطوير، ومدى استخدام تقانات الاتصال والمعلومات، وذلك يعني أننا أمام مفهوم جديد للمعرفة يعتمد على المعلومات والاتصالات وعلوم الكمبيوتر والاتصال، فالمعرفة عملية انعكاس للواقع وعرضه في الفكر الإنساني مرتبط بالممارسة العلمية التغييرية في الأنشطة التمعية بكل أبعادها[1].

وقد وضع معهد الكويت للأبحاث العلمية، مؤشرات مجتمع المعلومات في ندوة "مجتمع المعلومات بين المفهوم والتطبيق" المنعقد بالكويت بين12و13 جانفي2004:

1- نسبة البيوت بالكهرباء.

2- نسبة البيوت بالراديو.

3- نسبة البيوت بالتلفزيون.

4- نسبة البيوت بالهاتف.

5- نسبة البيوت بالكمبيوتر.

6- نسبة البيوت بالإنترنيت.

7- نسبة الناس بالهاتف النقال.

8- نسبة الناس بالهاتف.

9- نسبة الناس بالكمبيوتر.

10- نسبة مستعملي الإنترنيت.

11- عدد المحلات بخدمة الهاتف العامة.

12- عدد المحلات بخدمة الأنترنيت العامة.

13- نسبة الناس الواصلون بالإنترنيت. [2]

ويمكن إقامة مجتمع المعرفة كما ورد في تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003 من خلال:

1- إطلاق الحريات والتعبير وتنظيمها وضمانا.

---

[1] غازي الصوراني، "تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003، نحو إقامة مجتمع المعرفة".مجلة المستقبل العربي، العدد303، ماي2004، ص148.

[2] خليل أبو رزق، مؤشر مجتمع المعلومات.ندوة: مؤشرات مجتمع المعلومات، الكويت: 12-2004/01/13، ص21.

2- النشر الكامل للعلم راقي النوعية.

3- توطين العلم وبناء القدرة والتطوير الثقافي.

4- التحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية.

5- تأسيس أنموذج معرفي عربي أصيل يقوم على استحضار التراث وإثرائه.

إن ما يؤكد أهمية مؤشر المعرفة، هو أنه أصبح العنصر الأساسي للإنتاج، والمحدد الرئيسي للإنتاجية ورأس المال البشري. وعلى هذا الأساس فإن قلة المعرفة وركود تطورها يحكمان على البلدان التي تعانيها بضعف القدرة الإنتاجية وتضاؤل فرص التنمية. حتى أن فجوة المعرفة وليست فجوة الدخل أصبحت المحدد الرئيسي لمقدرات الأمم.

د- الحـرية: تتضمن الحرية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، حقوق الشفافية، والأمن الحمائي[1].

1- الحرية السياسية: تتضمن عدة متغيرات منها مثلا حرية اختيار الحكام وممثلـي الشـعب، مراقبـة الحكومة وانتقادها، الحق في المعارضة من خلال التعددية الحزبية وكذا من خلال:

- التحكم بقرارات الحكومة وانتقادها من خلال الممثلين.
- التعبير عن الآراء فيما يتعلق بالشؤون السياسية دون خطر التعرض للعقاب.
- حرية لجوء المواطنين لوسائل أخرى للمعلومات مثل وسائل الإعلام.

تعتبر المشاركة السياسية من أهم أسس ومظاهر الحرية السياسية، فهي الناتجة للشرعية، فتصبح بذلك جميع القرارات والقوانين الصادرة عن النظام مشارك في صياغتها وبحثها ومناقشتها وعرضها والموافقة عليهـا أو رفضها. إن المشاركة السياسية إذا كانت فعالة تستطيع تحويل الصراعات الاجتماعية إلى صراعات سياسية في منابر سياسية.

2- التسهيلات الاقتصادية: عهد الاقتصاد في عصرنا الحالي للقطاع الخـاص. فـبرز دوره في خلـق مناصب الشغل والتخفيف من البطالة، كما أن العولمة أصبحت تفرض على الدول منح أكبر قـدر مـن التسهيلات الاقتصادية الممكنة لهذا القطاع، ما يفرض بالمقابل إيجاد نوع مـن الحكمانيـة الاقتصـادية ، ويتوقف ذلك على:

- ترسانة قانونية مع تفعيلها ، تشجع هذا القطاع سواء إداريا لدى المؤسسات الحكومية أو في القطـاع البنكي أو المنظومة القضائية.

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام2002، مرجع سابق، ص16.

- توفير وتقديم الحوافز.

- جلب واستقطاب الاستثمارات.

إن نشاط وفعالية القطاع الخاص لا يمنع الدولة من الحرص على البعد البيئي في المشاريع الاقتصادية.

3-**الفرص الاجتماعية**:لا يمكن فصل الحرية السياسية والتسهيلات الاقتصادية عن تكافؤ الفرص الاجتماعية، والتي تشير إلى الترتيبات التي يضعها المجتمع للتعليم والرعاية الصحية والذين يؤثران على حرية الفرد الأساسية ليعيش حياة أفضل.

ترتبط الفرص الاجتماعية بالعدالة الاجتماعية، التي تعطي الحق لجميع الرجال والنساء وتساوي بينهم في

الحصول على الفرص وفي الارتقاء الاجتماعي من أجل تحسين أوضاعهم. ولا يمكن أن تتعايش التنوعات

الاجتماعية كلها في إطار وطن واحد ما لم تسد قيم العدالة التي تلغي كل حالات التهميش والتمييز.

4-**ضمانات الشفافية**: تعني توفر المعلومات الدقيقة في مواقيتها المناسبة، وإفساح المجال أمام الجميع للاطلاع على المعلومات الضرورية والموثقة، ما يساعد على اتخاذ القرارات المناسبة في مجالات السياسة العامة وغيرها. يجب أن تنشر المعلومات بصفة علنية ودورية من اجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة من جهة، ومن أجل التخفيف من الهدر ومحاصرة الفساد من جهة أخرى.

تربط الشفافية بين الحق والواجب، وتضع حتميات للنتائج عند توفر الأسباب، فهي تقدم فهم متفق عليه حول ما يعرض على الأفراد وما يتوقعون الحصول عليه.

5-**الأمن الحمائي**: الذي يتعامل مع شبكات الأمن الاجتماعي المناسبة للمجموعات الضعيفة في المجتمع وجميع هذه الحريات الوسائلية لها أهمية خاصة.

هـ -تمكين النوع: يستند تمكين النوع إلى إزالة الفروقات ما بين الذكور والإناث في نظم التعليم والتدريب وغيرهما من مجالات بناء القدرات، ويتعين توفير قدرات مؤسسية وإنسانية إضافية لتوسيع انتشار التمويل الصغير لأكبر عدد من الأسر الفقيرة، وينبغي أن تكون الأولوية للمرأة القادرة على العمل.

يطرح تمكين النوع مصطلحين أساسيين هما التجانس و الجندرة، أما التجانس فيعني أن الرجل والمرأة لهما الدور والمركز الاجتماعي نفسه، في حين أن عدم المساواة تعني استحواذ الرجل على مصادر القوة المهمة في المجتمع، سواء كانت اقتصادية (كالملكية) أو سياسية (كالقوة والسلطة)، وقدرته على تحديد موقع المرأة من خلال سيطرته على تلك المصادر.

لكن خصائص المجتمع تطرح مفهوم الجندرة، أي الأدوار والتوقعات التي يعينها المجتمع للمرأة أو الرجل كل حسب جنسه (ذكر/أنثى). إذن فالأدوار الجندرية وليس القدرة هي المفهوم الرئيسي، لان الاهتمام هو بالأدوار الاجتماعية والتفاعل بين المرأة والرجل وليس بخصائصهما البيولوجية، وهو ما يعني أن الأدوار الاجتماعية خاضعة للتغيير الاجتماعي وتختلف بين فترة وأخرى ومن مجتمع لآخر[1].

يتم قياس الفوارق بين الرجل والمرأة من خلال بعض المؤشرات المجتمعية التي تعكس ذلك ومنها:

- نسبة الأمية بين الرجال والنساء.
- نسبة التعلم لدى النساء.
- نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل.
- الفروقات في الدخل.
- السيطرة على المصادر الاقتصادية.
- المشاركة في الحياة السياسية.

الملاحظ أن العديد من الدول الإفريقية بذلت جهودا كبيرة لوضع استراتيجيات خاصة بالمرأة في سياساتها التنموية، وفي هذا الإطار وضعت آلية **NEPAD**، والاتحاد الإفريقي، استراتيجية تهدف لدمج المرأة في عملية التنمية في إفريقيا، وبهذا الصدد تم وضع معايير وإجراءات وآليات لمراعاة المرأة من بينها تأسيس لجان خاصة بالمرأة،حجز مقاعد للنساء في البرلمان وفق نظام الكوطات ، وتعيينها في مناصب مهمته.

أثار الدكتور **نادر فرجاني** في تقرير التنمية الإنسانية العربية مؤشرات جديدة لقياس التنمية الإنسانية، يرى بأنها تتمتع بمصداقية مفهومية في التعبير عن التنمية الإنسانية من ناحية، وتتمتع بعالمية المغزى من ناحية أخرى. وهذه المؤشرات – بالإضافة إلى متوسط العمر المتوقع عند الولادة، التحصيل الدراسي وتمكين المرأة- هي:

- مؤشر الحرية للتعبير عن التمتع بالحريات المدنية والسياسية.
- توافر حواسيب الإنترنيت لتعكس توفر تقانات المعلومات والاتصال.

---

[1] موسى ستيوي، أمل ذا غستاني، <المرأة الأردنية والمشاركة السياسية>.
[http://www.Arabwomen connect.org./doc/JO_.ssc_Appolitics.doc] ,(12-05-2005)،ص17.

- غاز الكربون المنبعث للفرد ليعكـس الأذى الذي تتعـرض له البيئة نتيجة للـنشاط الاقتصـادي والاجتماعي.[1]

لكن هذه المؤشرات، ومقياس التنمية الإنسانية بصفة عامة تعرض للانتقاد إذ اعتبر الكثير بأن:

- التمييز بين ما هو بشري وما هو إنساني تمييز تعسفي ولا سند له في الترجمة، فكلا المصطلحين العـربيين يترجمان إلى **human** باللغة الأجنبية.

- أن تعريف التنمية الإنسانية بتعريف الخيارات،تعريف سبق للتقارير السابقة إن اعتمدته منذ عام 1990.

- استبعاد مؤشر الدخل لا مبرر له، فعدم كفايته لا يستدعي إلغاؤه وإنما إضافة مؤشرات إلى جانبـه، ولا يمكن بأي حال التعرف على مستوى المعيشة للفرد، سوى عن طريق قياس دخله. لكن في هذه النقطة فإن مقياس التنمية الإنسانية وضعت مؤشرات لقياس مستوى المعيشة بطريقة غير مباشرة.

- إن الاتصال بشبكة الانترنيت الذي أولاه التقرير عناية فائقة، ليست المصدر الوحيد للمعرفة، فضلا على أن توافر هذه الخدمة لا يعني استخدامها دائما لدافع معرفي.

أدت التطورات العالمية بعد الحرب البادرة وبروز أوضاع عالمية جديدة، إلى تغييرات على منظومة المفـاهيم ومنها التنمية، إذ أن التطور في مفهوم التنمية من تنمية تركز على الجانب الاقتصادي، إلى تنمية بشـرية، ثم تنمية بشرية مستدامة، إلى التنمية الإنسانية، تعبر عن سمة جوهرية وشاملة في العملية التمعيـة الهادفـة إلى إجراء تحويل عميق في الحياة الإنسانية، بكل مظاهرها بما فيها مواجهة التحديات على أنواعها. إضـافة إلى أن تغير الهيكلة الحقوقية العالمية، أدى إلى اعادة النظر فلى مختلف حاجات التمع وخاصة الفئات المهمشـة والضعيفة، باعتبارها حقوقا لابد أن يتعاون التمع المدني، الدولة والتمع الدولي لخلق آليـات لتمكينـها (الفئات المهمشة والضعيفة).

المبحث الثالث: ثنائية الحكم الراشد و التنمية الإنسانية

"إن الفقر بمعنى الحرمان من القدرات هو نقيض التنمية الإنسانية، والحكم الصالح هو الذي يسعى إلى تحرير هذه القدرات.وكما يقول السيد كوفي أنان أمين عام هيئة الأمم المتحدة "قد يكون الحكم الصالح بمفـرده هو أهم عامل للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية"[2].

إن اعتبار التنمية الإنسانية تشتمل من حيث تعريفها الحد من الفقر وتحرير قدرات البشر، توضح العلاقة بين التنمية الإنسانية والحكم الراشد؛ فالحكم الراشد يوفر بيئة اقتصـادية وسياسية واجتماعية وقانونية للقطاع

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، مرجع سابق، ص18. .

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، مرجع سابق، ص103.

الخاص والمجتمع المدني إلى جانب الدولة، تمكن الفقراء من تحرير قدراتهم، في حين تمكن تحرير القدرات والمشاركة الفعالة في اتخاذ القرار إلى فتح مجال النشاط الفعال لكل من القطاع الخاص والمجتمع المدني. لكن ترسيخ الحكم الراشد وتحقيق مستويات أحسن من التنمية الإنسانية، تتطلب كشرط أساسي إلغائي توفر قاعدة ديمقراطية.

المطلب الأول: السياق الوظيفي للجوهر الديمقراطي

لقد أصبح مفهوم الديمقراطية من أكثر المفاهيم شيوعا في الخطاب المعاصر، وخاصة في نهاية حقبة الثمانينات من القرن العشرين. وما ساعد على شيوع هذا المفهوم التغير في الهيكلة الحقوقية العالمية بنهاية الحرب الباردة، وبروز المنظومة الفكرية الغربية، بمظهر الفائز على المنظومة الاشتراكية، وأدى إلى تمحور المقاربات العالمية حول التنمية على الحكم الراشد،الديمقراطية، حقوق الإنسان والاقتصاد الحر.

1- **البعد الممارساتي للديمقراطية**:

لعل أكثر المعاني شيوعا للديمقراطية هو "حكم الشعب"، لكن الكثير ممن يرى أن "حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب" يمثل غاية للديمقراطية، أكثر من كونه تعريفا للديمقراطية، وأن الديمقراطية في جوهرها "هي نهج لاتخاذ القرارات العامة من قبل الملزمين بها،وهي منهج ضروري يقتضيه التعايش السلمي بين أفراد المجتمع وجماعاته، منهج يقوم على مبادئ ومؤسسات تمكن الجماعة السياسية من إدارة أوجه الاختلاف في الآراء وتباين المصالح بشكل سلمي، وتمكن المجتمع بالتالي من السيطرة على مصادر العنف ومواجهة أسباب الفتن والحروب الأهلية "[1]. فالديمقراطية تمثل في جوهرها توفير وسيلة منهجية حضارية لإدارة المجتمع بغية تطوير فرص الحياة، بما توفره من نظام سلمي للعلاقات الاجتماعية في ظل بنية مؤسسية إنسانية تتسم باستمرار النمو والكفاءة، وتحمل في مضمونها مبدأ المساواة الذي يتجاوز مفهومه السياسي إلى المساواة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتقوم على بناء إرادة المواطنة الواعية الفعالة: إرادة المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية من واجبات وحقوق ومشاركة في التنمية ومخرجاتها.

والديمقراطية وفق هذا المفهوم عملية واعية تقترن بالتنمية الإنسانية، تتأسس حول الإنسان، بدءا بتنمية الأغلبية الأكثر فقرا، وترتبط بذلك الديمقراطية بعملية تغييرية بنائية تقوم على مبادئ الحرية.

إن اعتبار مفهوم الديمقراطية كما يقول- **Rober Dhal** – روبر دال، متضمنا لحكم الأغلبية أو الكثرة مقارنة ببدائله من أنظمة الحكم، يجعلها تتضمن محاولة تحقيق التوافق بين المجموعات المختلفة المصالح

---

(1) علي خليفة الكواري، وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي.ط1،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000،ص14.

المتنافرة، وتتيح إدارة أوجه الاختلاف سلميا، والسيطرة على مصادر العنف وأسباب الصراع، المبدد لطاقات المجتمع. وتتم السيطرة نتيجة ضمان حق المشاركة السياسية الفعالة لكل أفراد الشعب في عملية اتخاذ القرارات الملزمة، وذلك وفق شرعية دستورية تنبثق عن الإرادة الحرة للمواطنين وتقوم على أساس مبادئ ديمقراطية تتجسد في مؤسسات دستورية تصون الحريات العامة، وتمكن المجتمع من ضبط السلطة القائمة على شؤونه[1].

يذكر أن لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة عينت في قرارها رقم 2002/46 بتحديد عناصر النظام الديمقراطي كخطوة لا غنى عنها لضبط ممارسات النظم السياسية ، وتلك العناصر هي: احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، والتعددية السياسية، وتداول السلطة وممارستها في إطار سيادة القانون، وإجراء انتخابات دورية ونزيهة بالاقتراع العام وبالتصويت السري كوسيلة للتعبير عن إرادة الشعب، وفصل السلطات، واستقلال القضاء والشفافية والمساءلة. وإذا كان ميثاق الأمم المتحدة لم يشر مباشرة إلى الديمقراطية، فإنها شرعت منذ عام 1988 في إجراءات وتدابير لتعزيز الديمقراطية كمراقبة الانتخابات.

وأقرت عام 1999 الحق في الديمقراطية ضمن القرار رقم57/1999 للجنة حقوق الإنسان، مما جعل الديمقراطية قيمة دولية تحظى بالحماية الدولية وربط بينها وبين حقوق الإنسان.وأورد القرار مجموعة من الحقوق التي تمثل أساس نظام الحكم الديمقراطي وجوهره وهي: الحق في حرية الرأي والتعبير والفكر والمعتقد، تكوين الجمعيات السلمية والتجمع السلمي، الحق في الوصول إلى المعلومات وتداولها، سيادة القانون، الحق في الاقتراع العام على قدم المساواة في انتخابات حرة ونزيهة، الحق في المشاركة السياسية...، وأضاف القرار رقم 47/2000 لنفس اللجنة إلى كل ما سبق من أركان النظام الديمقراطي:

- زيادة فعالية إجراءات وضع السياسات
- تعزيز التنمية المستدامة.
- زيادة التلاحم والتضامن الدوليين.[2]

ما يؤكد عدم الوصول تعريف إجرائي متفق عليه للديمقراطية أن اللجنة (لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة) عادة ما تبرز عناصر النظم الديمقراطية دون التطرق إلى تعريف محدد، وهذا ما تبين كذلك في القرار46/2002 بعنوان "زيادة التدابير الرامية إلى تعزيز الديمقراطية وتوطيدها"، حيث تجنب وضع تعريف للديمقراطية، وتجاوزها لتعريف خصائص الديمقراطية.

---

[1] علي خليفة الكواري،وآخرون،مرجع سابق، ص28.

[2] نيفين عبد المنعم مسعد،< دليل المفاهيم والمصطلحات>،مرجع سابق.

لقد تبلورت من خلال الممارسة، وكذا قرارات الأمم المتحدة ومبادراتا لتعزيز الديمقراطية مجموعة من المقومات الأساسية التي توحي بوجود ممارسة ديمقراطية نسبية، نذكر منها:

أ- **وجود تعددية سياسية:** تعرف التعددية على أساس أنا فكرة تعكس الاختلاف في الحاجات وطموحات ومصالح الأفراد والجماعات في المجتمع، ما يعكس تعدد القوى والإرادات التي تصنع السياسات والقرارات ضمن إطار الدولة والقانون وبحيث يشارك جميع الأفراد والطوائف والأحزاب في العملية السياسية. ما يعني أن التعددية السياسية ترتبط بحق تكوين أحزاب سياسية لها برامج وأهداف وتتمتع بحد أدنى من الاختلاف[1].

يتطلب الاعتراف بالتعددية السياسية ضرورة أن يكرس النظام القانوني الحق في تكوين الأحزاب السياسية، والاعتراف أو التسليم بالطموحات المشروعة لها لتولي السلطة تحت مظلة عملية انتخابية حرة ونزيهة.

ب- **ضرورة وجود نظام للانتخابات:** تعكس وجود الانتخابات الاعتراف للأحزاب السياسية بحق الوصول إلى السلطة من خلال التداول السلمي لها. ويمثل الانتخاب الأداة الرئيسية للرقابة الشعبية، فالانتخابات تبين أن السلطة تستمد من الشعب، وتعكس ضمنيا مسؤولية من يحكم أمام الشعب، لأن الشعب يملك سلطة الإبعاد من السلطة في حالة عدم الرضى.

ج- **الاعتراف بالحريات العامة والخاصة وإقرارها:** يعني الاعتراف بالحريات العامة والخاصة إعطاء هذه الحقوق والحريات طابعا دستوريا؛ فكما يضبط الدستور قواعد ممارسة السلطة فإنه يصبح ضامنا لهذه الحقوق والحريات، لذلك لا تقاس الديمقراطية بمدى إقرار الدستور للحقوق والحريات فحسب، بل أيضا درجة حرصها(الأنظمة) على جعل ما هو مدرج في باب الحقوق والحريات محترما على صعيد التطبيق والممارسة.

د- **إقرار مبدأ سيادة القانون ودولة المؤسسات واستقلالية القضاء:** تشير مبدأ دولة القانون إلى سمو القانون على الإدارة على صعيد التطبيق والممارسة. أي انه ليس هناك مواطن أو هيئة أو رئيس فوق القانون، حيث أن الحكومة نفسها خاضعة لقيود القانون، ويجب أن تعبر القوانين عن إرادة الشعب من خلال ممثليهم في المجالس التشريعية، وهذا ما يعني المساواة أمام القانون.

تفترض دولة المؤسسات عدم تكريس السلطة بصورة عشوائية وانفرادية بيد الحاكم(رئيس، ملك...) وعدم الولاء للقبيلة أو الحزب الواحد..، بل نفترض وجود مؤسسات تكرس الفصل بين السلطات بما يجعل

---

[1] عبد الفتاح على الرشدان، "التعددية السياسية في الوطن العربي".المجلة العربية لحقوق الإنسان، تونس، العدد 06، 1999، ص146.



التعايش بين السلطة والحرية ممكنا. وارتبط مفهوم الفصل بين السلطات بالتوازن بين هذه السلطات حسب طبيعة النظام السياسي، دون الإخلال بمبدأ الفصل.

لكي يتمكن النظام الديمقراطي من تحقيق سيادة القانون وتوفير البيئة لتمثيل الإرادة الشعبية من خلال المجالس التشريعية وممثلي المجتمع المدني بمساءلة الحكومات، لابد من ضمان استقلالية القضاء، بحيث تستطيع مختلف الأطراف اللجوء إليه لحل النزاعات فيما بينها، سواء كانوا مواطنين، أحزاب، أو حتى الحكومة، ولا يكفي استقلالية القضاء النص عليه دستوريا بل يتطلب كشرط ضروري غير كافي وجود إرادة سياسية لذلك.

هـ - الشفافية والمساءلة: يعبر مفهوم الشفافية عن حرية الوصول إلى المعلومات وما يقابلها من الإفصاح على هذه المعلومات، ويستند ذلك إلى حرية الرأي والتعبير ووجود صحافة حرة ومستقلة. و تفترض الشفافية وجود المساءلة التي تعتبر الهدف من الشفافية، وتكون المساءلة من طرف ممثلي الشعب عن تبريرات سياسات و أولويات الحكومات،وطرق صرف المال العام وكذا القضايا التي يثيرها الرأي العام، ويكون ذلك عن طريق وجود طرق وأساليب متقنة مؤسسية تمكن من مساءلة ومراقبة أعمال وتصرفات الشخص المسؤول أو الهيئة[1].

ترتبط فعالية الشفافية والمساءلة بإمكانية الوصول إلى نتائج فعالة فيما يخص تقديم تبريرات مقنعة، أو إقالة الهيئة أو الشخص المساءل، وفعالية سيادة القانون.

و- توفر حد أدنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: ترتكز هذه الحقوق على الحق في العمل، الحق في الضمان الاجتماعي، الحق النسبي في المساواة في الأجور ، وتعتبر هذه الأبعاد جوهر الديمقراطية، خصوصا وأن "الجائع لا يشارك سياسيا".

إضافة إلى هذه المقومات، فإن هناك مقومات أخرى ترتبط بالسالفة الذكر، وتتفرع عنها وتتشعب معها.

2- **التأسيس الديمقراطي لعلاقة الحكم الراشد بالتنمية الإنسانية:**

أدى تطور مفهوم التنمية في كل مستويات النشاط السياسي والاقتصادي والثقافي والبيئي، و استناده إلى رفع مستوى حياة الناس، والحد من الفقر، وتجسيد مبدأ الخيارات، إلى ارتباطها "بوجود قيادات سياسية منتخبة ديمقراطيا، وقادرة على تنظيم نشاطات اقتصادية، وتنمية الموارد الوطنية بأسلوب فعال ومتوازن من

---

[1] نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص02.

الناحية الاجتماعية"[1]، وتعتمد في ذلك على بناء نظام اجتماعي عادل،ورفع القدرات الإنسانية عبر زيادة المشاركة الفعالة للمواطنين، وتمكين الفئات المهمشة وتوسيع الخيارات للمواطنين وإمكانياتم.

إن ارتباط التنمية الإنسانية بالسياسات العامة التي تدف إلى تحرير القدرات خاصة للفئات المهمشة، يجعـل من آليات الديمقراطية خاصة التداول السلمي، الانتخابات والرقابة البرلمانية، سبلا كفيلـة بتوجيـه هـذه السياسات

نحو تنمية هذه الفئات المهمشة.

تتيح الديمقراطية عبر مبادئها وخاصة وجود أحزاب سياسية وفعاليات للمجتمع المدني، شيوع ثقافة الحقوق والواجبات، وتوفير فضاءات من الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ما يؤدي إلى بناء القـدرات الإنسانية من خلال التعليم، الصحة... ثم تحرير هذه القدرات بناء على تلك الحريات.

كما أن الاتجاه العالمي للتنمية عبر المنظمات الدولية والدول و المنظمات المانحة، تتجه إلى تكريس الديمقراطية كشرط أساسـي وكمقاربة ضرورية للتنمية، ضمن سياسات المشروطية. فضلا على أنا اعتبرت التنميـة حقا من الحقوق الإنسانية من خلال إعلان الحق في التنمية.

إن الآليات التي يتضمنها الحكم الراشد توحي من الناحية النظرية إلى أن هناك علاقة تكاملية بينـه وبـين الديمقراطية، بحيث تعتبر شرطا أساسا وعاملا محركا للرشادة السياسية. أما من الناحية العملية فهذه العلاقة ليست فقط تكاملية وترابطية وإنما إجرائية كذلك، فلا يمكن مثلا الحديث عن رشادة سياسية في نظام غير ديمقراطي، لا تحترم فيه المبادئ الأساسية للديمقراطية، ولا توجد فيه صحافة حرة ومستقلة ، كما لا يمكـن تصور حكم راشد دون وجود فضاء للمشاركة السياسية من جهة، ومشاركة فعاليـات المتمـع المـدني والقطاع الخاص- والتي استمدت نشاطها من فضاء ديمقراطي- في رسم السياسات العامة واتخاذ القرارات.

إن ما تتيحه الديمقراطية على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية تسـمح ببنـاء القـدرات الإنسانية من طرف القطاع الخاص والمتمع المدني وبرعاية وتنظيم من الدولة، وتسمح بالمقابل تحرير هـذه القدرات من خلال الحريات المتاحة للمجتمع.

المطلب الثاني: دور الحكم الراشد في تحرير القدرات الإنسانية

إن اعتبار التنمية الإنسانية تنمية تقوم على منهج الحقوق، يمثل تحولا عن تركيز التنمية من قبل على تلبيـة الحاجيات الأساسية إلى تنمية تعتبر الأفراد "حائزي حقوق"، مما يعني ضمنا أن الآخرين هم"حملة واجب".

---

[1] حسن كريم ، مرجع سابق، ص58.

إن ارتباط التنمية الإنسانية بالأمن الإنساني الذي يتمحور حول:" التحرر من الفاقة، والتحرر من الخوف، وحرية المرء في أن يتصرف بنفسه"[(1)]، وباعتبار الفقر يتسم بالاستبعاد وانعدام القدرة على المطالبة بالحقوق المشروعة، واستئصال الفقر المدقع، فإن الحكومات هي حملة الواجب الاساسيون، ومن بين واجباتا وضع قوانين ونظم منصفة تمكن الأفراد من أن يمارسوا حقوقهم ويتمتعوا با، وبذل جهود متفانيـة إلى جانـب التمع المدني والقطاع الخاص لتطبيق فكرة أن الجميع معنيون بحقوق الإنسان "وبخاصة أولئك الذين يعانون من حرمان مضاعف أو ثلاثي بسبب الفقر والنوع الاجتماعي وأشكال التمييز الأخرى"[(2)]، بما يحقق أمن إنساني وتنمية إنسانية.

1- **دور الحكم الراشد في بناء القدرات الإنسانية:**

أ- **التعليم**: إن ما أثبتته التجارب العالمية، هو وجود صلة واضحة بين التقدم على مستوى التنمية الإنسانية والاستثمار في كل من التعليم والصحة، وهو ما يبرز مغزى تدخل الدول لضمان توفير هـاتين الخـدمتين الاجتماعيتين.

إن توفير التعليم هو مفتاح أي استراتيجية فعالة للتنمية الإنسانية، وهو ما يبرر تحويله إلى حق من حقـوق الإنسان"الحق في التعليم"، بما يضمن القيام بكافة إجراءات الاحترام والحماية والتعزيز لضمان تمتـع كافـة السكان بذا الحق، والحق في التعليم يشكل الحلقة المركزية في تنمية الشخصية الإنسانية بكافة جوانبها.

نصت المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن "لكل شخص حق في التعليم... ويجب أن يوفر التعليم مجانا على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والأساسية... ويجب أن يستهدف التعلـيم التنميـة الكاملـة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتسامح والصداقة بين جميع الأمـم وجميع الفئات العنصرية أو الدينية"[(3)]. كما حثت المادة 14 الدول على وضع واعتماد خطة عمل مفصـلة للتنفيذ الفعلي والتدريجي لمبدأ إلزامية ومجانية التعليم للجميع، خلال عدد معقول مـن السـنين يحـدد في الخطة[(4)].

نظرا للزيادات الديمغرافية عجزت الكثير من الدول خاصة دول العالم الثالث عن توفير المـوارد المـالية اللازمة لتعليم جيد، أو حتى بلوغ المعدل العالمي للالتحاق بالتعليم، لذا تمويل التعليم أصبح مسؤولية عائلية،

---

(1) صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة سكان العالم2005. نيويورك: صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2005،ص13.

(2) المرجع نفسه، ص21.

(3) بدران ودودة ، وآخرون، المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والإستراتيجية. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2003،ص322.

(4) نفس المرجع،نفس الصفحة.

فبلغت المساعدات في صيغة هبات للتعليم عام 2000 إلى 4.1 بليون دولار مقدمة من طرف هيئات الأمم المتحدة، في حين بلغت هبات الدول بين عامي1996-1998، 954 مليون دولار سـنويا وانخفضـت إلى 799مليون دولار، في السنة خلال 1999-2000[1].

وفي الوقت الذي يؤدي فيه التعليم دورا بارزا في العملية التنموية والخروج من دائرة الفقر، يتعين أن يصبح التعليم هما مجتمعيا، لمؤسسات الدولة، القطاع الخاص والمجتمع المدني، وخاصة على مستوى المجتمعات المحلية الضعيفة. إن التضافر المجتمعي يضمن تواؤم نسق التعليم، مدخلات وبنية ومخرجات مع حاجـات تنميـة الإنتاج وتقدم المجتمع.وعلى الرغم من المعوقات المحتملة، فقد تستطيع الدولة من خـلال نظـام الحمايـة الاجتماعية والضمان الاجتماعي تمويل تمدرس الفقراء في المدارس الخاصة التي يتولى القطاع الخاص تسييرها، خاصة في ظل عجز الدولة عن بناء المدارس، الصيانة، دفع أجور المعلمين والإداريين... وذلك لكي تضمن الدولة تمكن تلاميذ الفقراء غير القادرين على دفع الرسوم المدرسية.

تعد منظمات المجتمع المدني بمثابة قنوات لمشاركة المواطنين في رسم السياسات العامة، بما يخـدم الفئـات الأكثر فقرا وتهميشا، من خلال تنظيمهم في جماعات أكثر قوة للتأثير على السياسات العامة، إضـافة إلى بروز دور الجمعيات في العملية التعليمية من خلال:

- مكافحة الأمية من خلال مطالبة الحكومات بالحق في التعليم والتأكيد على تطبيقه.
- تأسيس مدارس خيرية.
- بروز اهتمامات جديدة للمجتمع المدني تتمثل في محاربة التسرب المدرسي، واتجاه بعض الجمعيـات في التعامل مع جذور المشكلة (انخفاض الوعي بتعليم الأبناء، محاولة التأثير على الأسر لتعليم البنات، الفقر، عمل الأطفال، تدني البنية التعليمية...).
- الاهتمام بتدريب المعلمين من خلال تنظيم دورات تدريبية، أو محاولة توفير مخصصات مالية، وتقنيات لازمة لتطوير العملية التعليمية.
- الاهتمام بتعليم البنات.

ب- الصحة: بالإضافة على التعليم، تعتبر الحق في الصحة حقا محوريا في العديد من الغايات الإنمائية التي اعتمدتها الأمم المتحدة. وبالنظر إلى أن الصحة التي عرفتها منظمة الصحة العالمية"حالة سلامة بدنية وعقلية

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للعام2003. بيروت: مطبعة كركي، 2003، ص94.

واجتماعية كاملة، لا مجرد عدم الإصابة بالمرض أو العجز"[1] ،فإن الحق في الصحة يمثل ركيزة جميع غايات الحد من الفقر وتحقيق التنمية.

ورد الحق في الصحة في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبموجبه أصبحت الـدول الموقعة عليه مجبرة على توفير الصحة ومسبباتها لكل الأفراد القاطنين فوق أراضيها. ويعتبر توافر مياه الشرب المأمونة، والصرف الصحي الأساسي، والأمن الغذائي، والتغذية الوافية شروطا مسبقة ضرورية للحفاظ على الصحة، وتتوقف أيضا القدرة على بلوغ أعلى مستوى ممكن من الصحة على توافر الخـدمات الصـحية وإمكانية الحصول عليها وجودتها.

إن قلة الخدمات الصحية في المناطق الريفية خاصة، وغلاء تكاليفها في القطاع الخاص، ونقـص اسـتفادة العنصر النسوي منها لعدة أسباب منها الموارد المحدودة، اللاإنصاف الذي تواجهه الطبقات المهمشة، عـدم الفاعلية، فرض على الحكومة واجبا أخلاقيا في توفير الصحة من خلال نظام للحماية الاجتماعية– خاصـة في ظل الخدمات الرديئة للقطاع العام من جهة، ونزوعها حاليا إلى نظام الاسترداد- تمكن هذه الفئات من التمتع بالظروف الصحية الملائمة، إضافة إلى تكفلها بوضع أنظمة الصرف الصحي التي تعتبر أساسية للوقاية من الكثير من الأمراض.كما تضطلع الدولة بالحملات التحسيسـية عن الأمراض المنتشرة حديثا مثل نقص المناعـة المكتسب.

ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولية الأمراض الناتجة عن الفقر الشديد والحروب مثل الملاريا ومختلف الأوبئـة، ومن هنا تتحدد مسؤولية الدولة في المجال الصحي في:

1-زيادة الموارد لتوفير التقانات والبنية التحتية لمعالجة فضلات المياه، وتوفير الميـاه المأمونـة والصـرف الصحي.

2-زيادة الإنصاف، فغالبا ما لا يستطيع الفقراء تحمل تكاليف المياه والصرف الصحي والعلاج.

لقد أصبح للقطاع الخاص دور هام في الأنشطة الصحية بمختلف تفرعاتها، ويتزايد هذا باسـتمرار تزايـد السكان واحتياجاتهم للخدمات الصحية مع عدم قدرة الدولة على تلبية تلك الاحتياجات بمستويات الجـودة المطلوبة[2].

إن تراجع جودة الخدمات الصحية الحكومية، وارتفاع تكاليف العلاج لدى القطاع الخاص، فرض علـى الدولة –بهدف تمكين الفئات الفقيرة من حقها في الصحة- اعتماد أنظمة للحماية الاجتماعيـة والعـلاج المجاني والتعويض.

---

(1) منظمة الصحة العالمية، دستور منظمة الصحة العالمية. جنيف:منظمة الصحة العالمية،1946، الديباجة.

(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للعام 2003، مرجع سابق، ص104.

في إطار الصحة، تمثل حماية البيئة مطلبا دوليا قبل أن يكون مجتمعيا، فالحكومات وبضغط مـن المنظمـات العالمية ومنظمات المجتمع المدني الداخلية، تحاول فرض قوانين صارمة فيما يخص حماية البيئة، خاصة علـى القطاع الخاص الربحي، الذي يعتبر في الكثير من الأحيان المهدد الرئيسي لاستدامة البيئة.

كثيرا ما يتم الربط بين التعليم والصحة، حيث أن الوصول إلى مستويات معينة من التعليم يخلق وعيا خاصا عن الواقع الصحي وإمكانات العلاج وتحسين الأوضاع من جهة، ومن جهة أخرى أن للصحة دور كبير في الوصول إلى هذه المستويات من التعليم. ويتم ربط كل من الصحة والتعليم إضافة إلى البيئـة بالمسـتوى المعيشي للأفراد حيث يمثل التعليم أحد المنافذ للقضاء على الفقر وتكوين الشخصية الإنسانية،وتمثل الصحة إحدى المؤشرات على المستوى المعيشي.

2- **دور الحكم الراشد** في **توظيف القدرات الإنسانية:**

إن التنمية المتكاملة هي عملية تحرير ونهضة في كافة نواحي الحياة. ويتطلب ذلك توظيف الطاقات الذاتيـة بهدف تحقيق وإشباع الحاجات والرغبات الإنسانية بكافة أشكالها، سواء كانت مادية أو معنوية، ومـن ثم يتحقق المزيد من رفع المستوى الإنساني.

إن اعتبار المصروفات التي تنفق على عملية التربية والتعليم إنفاقا استثماريا وليس إنفاقا استهلاكيا، يـؤدي إلى زيادة أوجه المعرفة والمهارات والإمكانات التي تؤدي بدورها إلى نمو رأس المال العام. هذا الاعتبار رسخ فكرة أن التنمية الاجتماعية ليست مجرد تقديم للخدمات، وإنما هي الجهـود المنظمـة لتغـيير الأوضـاع الاجتماعية وتنمية طاقات وحاجات أفراد المجتمع، ويشكل ذلك نوعـا مـن الاسـتثمار ذي المـردود الاجتماعي، يمكن تقديره وحسابه من خلال معرفة الحقوق والواجبات، المشاركة، تهيئة المناخ العام للتنمية، زيادة رفاهية الأفراد...وفي هذا السياق قال كوفي أنان في اجتماع للجنة وضع المرأة التابعة للهيئة الأممية: " لقد انقضت ستون عاما منذ أن خط مؤسسوا الأمم المتحدة بأقلامهم، على الصفحة الأولى من ميثاقنـا، حقوق الرجل والمرأة المتكافئة، ومنذ ذلك الحين، تعلمنا من دراسة تلو الأخرى أن ما من أداة للتنمية أكثر فاعلية من تمكين المرأة، وما من سياسة أخرى يرجح لها أن تزيد من الإنتاجية الاقتصادية، أو تحد من وفيات الرضع ووفيات الأمهات في مرحلة النفاس، وما من سياسة أخرى يمكن بنفس القدر من اليقين أن تحسـن التغذية وتحسن الصحة-بما في ذلك الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية: الإيدز- وما من سياسة أخرى تتسم بنفس القدر من الفعالية في زيادة فرص التعليم للأجيال القادمة. وسأغامر أيضا وأقول إن مـا مـن سياسة أهم من ذلك لمنع الصراعات، أو لتحقيق المصالحة بعد انتهاء الصراعات"[1].

---

[1] صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة سكان العالم 2005، مرجع سابق، ص21.

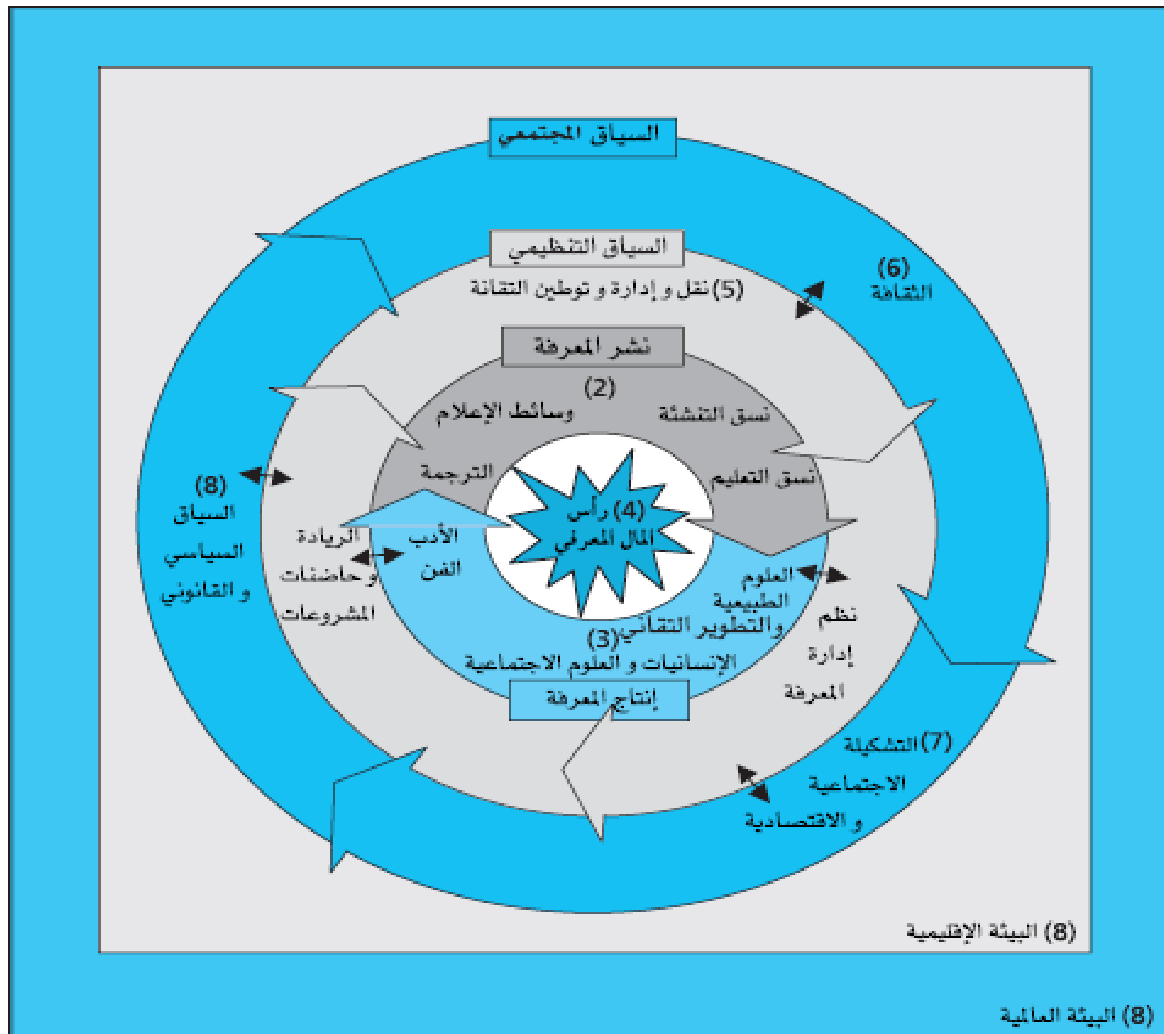
يعتبر التعليم إحدى أهم عناصر وسبل مجتمع المعرفة: "فمن الطبيعي أن الـتمع الذي لا يكـافئ، بشـكل واضح اكتساب المعرفة وتوظيفها، من خلال التعليم/التعلم والبحث والتطور الثقافي وجميع صنوف التعـبير الأدبي والفني، إنما يحكم على نفسه بتردي المعرفة. كما أن الـتمع الذي لا يثمن المعرفة عاليـا، لا يـوفر لمنظومة اكتساب المعرفة الموارد أو المناخ الاجتماعي اللازمين لنشاطها بكفاءة، وتكون محصلة هذا السياق غير المواتي لاكتساب المعرفة، تدني الإنتاجية وقصور التنمية الإنسانية"[1].

في كل الأحوال، فإن حظ مجتمع ما من اكتساب المعرفة والاستفادة منها في خدمة التنمية الإنسانية، رهـن بالبنى الـتمعية، الثقافية، والاقتصادية والسياسية، كما هو رهن بقيام عديـد مـن المؤسسـات الـتمـع وبفاعليتها. إن الوصول إلى مجتمع المعرفة يرتبط بإطلاق حرية الرأي والتعبير والتنظيم، وضـمانا بـالحكم الراشد، الذي يتجسد من خلال المشاركة الشعبية الفاعلة والقادرة على التأثير علـى مسـار القـرارات الحكومية التي تمس حياة المواطنين، عن طريق التأكيد على ضرورة توفر الشفافية والمساءلة الكفيلة بالحد من الفساد وتحجيم الفاسدين. وجاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 بأنه تحقق بلا شك إنتـاج علمي مهم في ظل حكومات قهرية، خاصة في ميدان أن العلوم الطبيعية والدقيقة، وبالأخص ما اتصل منها بنظم التسليح، من خلال دعم قوي وتمويل سخي لهذه الـالات من قبل السلطة الحاكمة. كما يمكن تحقيق تقدم معرفي مهم في الـالات التقنية، مثل تطوير التقانة للإنتاج الاقتصادي في ظل ديكتاتورية مستنيرة، كما حدث في كوريا الشمالية، ولكن في مثل هذه الحالات لا يمتد الإنجاز المعرفي للعلوم الإنسانية ولا للفنـون وللآداب، وإن أفلتت ومضات رائعة من الإبداع الفني والأدبي تحت القهر، إلا أنها لا تجد سبيلا إلى عامـة الناس، بسبب التضييق على نشر المعرفة، فلا تولد مثل هذه الفلتات إلا الإحباط لدى مبدعيها، كـذلك لا تعم فائدة الإنتاج المعرفي هذه الـتمعات المعنية بكاملها، أي لا يمتد الإنجاز المعرفي إلى تطوير جميع قطاعات الـتمع وتحسين الرفاه الإنساني للبشر جميعا ،وهذا يوافق ما قاله عبد الرحمن الكواكبي: "المستبد لا يخـاف من العلوم الصناعية، ترتعد فرائض المستبد من علوم الحياة، مثل الحكمة النظرية، والفلسفة العقلية، وحقوق الأمم، وطبائع الاجتماع، والسياسة المدنية والتاريخ والخطابة الأدبية، نحو ذلك من العلوم التي تكبر النفوس وتوسع العقول، وتعرف الناس ما هي حقوقه، وكم هو مغبون فيها، وكيف الطلب وكيف النوال...".

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003، مرجع سابق، ص38.

الشكل رقم (05): أنموذج توضيحي لمنظومة لمعرفة



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 . الأردن: المطبعة الوطنية، 2003، ص 42 .

"إن بناء القدرات الإنسانية وتوظيفها بشكل فاعل يمثل المحرك الرئيسي للنمو المستدام ولتخفيف حدة الفقر، ويؤثر النمو الاقتصادي سواء كان سلبيا أو إيجابيا على إمكانات تحسين التنمية الإنسانية وبالتالي على وضعية الفقر، كما أن تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والمتسم بالعدالة يرتبط بشكل وثيق بتحقيق الأهداف الرئيسية للتنمية الإنسانية"[1].

تركز الكتابات الخاصة بالتنمية وتحقيق النمو بشكل متزايد على دور و تأثير المؤسسات على النمو، وبالمثل فإن المنظومة العامة لإدارة الحكم، والتي تظهر الكيفية التي تتم بها توزيع وممارسة السلطة والمساءلة، قد لاقت اهتماما متزايدا باعتبارها محددا من محددات النمو والتنمية. باعتبار أن تفعيل آليات الحكم الراشد،

[1]برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003، مرجع سابق ،ص81.

يوفر عوامل مؤسسية تختص بتوزيع وممارسة السلطة الاقتصادية، تتعلـق بالقواعـد الحاكمـة للعلاقـات الاقتصادية في الـتمع، ويمكن القول أن الحكم الراشد يطبق توزيعا متوازنا للسـلطة داخـل الحكومـة(لا مركزية، عدم التركيز، مساءلة داخلية)،ويطبق أيضا توزيعا عادلا للسلطة خارج هذه السلطة، ويتضـمن هذا تمثيل مختلف جماعات الـتمع كمصدر للمساءلة الخارجية[1]. كما يتيح الحكم الراشد تطبيـق قواعـد واضحة وكفؤة تعمل على تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية وتسيير المعاملات التجارية، وزيادة الـ اهـة ومكافحة الفساد.

يمثل هدف تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع جوهر الخطط والاستراتيجيات الوطنية. ومن خـلال مـا تم مناقشته في تقارير التنمية البشرية العالمية و الإنسانية العربية، واستنادا إلى تجارب العديد من الـدول، فـإن تحقيق معدل نمو اقتصادي عالي يجب أن ينظر إليه على أنه وسيلة لتحقيق هدف أسمى وهو تحقيق مسـتوى أعلى من التنمية الإنسانية من خلال استغلال الرأسمال المادي و كفاءة الرأسمال البشري، وهو ما يؤدي إلى زيادة الدخل الفردي والدخل الوطني كمداخل لتحرير الطاقات الإنسانية وتوفير حياة أفضل.وهذا الأمـر يتطلب إعادة صياغة برامج واستراتيجيات النمو الاقتصادي بما يضمن:

- توسيع الفرص المدرة للدخل لشرائح الـتمع المختلفة، من خلال التركيز على أنماط النمو المولد لفرص العمل والاستثمار في الـالات كثيفة العمل، لضمان تخفيف الفقر من جانب، والحد من البطالـة مـن جانب آخر.
- ضمان المساواة في توزيع الموارد بين القطاعين العام والقطاع الخاص، وتحقيق ذلك من خلال تهيئة البيئة المناسبة للاستثمار. و تخصيص نسب أعلى أو مقبولة من الإنفاق العام على الـرأس المـال البشـري، وتحديدا قطاعات التعليم والصحة.
- توفير الفرص لمختلف شرائح الـتمع للحصول على عائدات النمو الاقتصادي، وضمان المشـاركة في عملية اتخاذ القرار وخاصة المرأة والـتمع المدني. [2]

[1] أحمد صقر عاشور، <تحسين أداء التنمية من خلال إصلاح منظومة إدارة الحكم في الدول العربية>.
[http://www.arabgov-initiative.org/publications/egov/admin-reform-a.pdf] ,10ص.

[2] مطهر عبد العزيز العباسي، <النمو الاقتصادي والتنمية الإنسانية في الوطن العربي>.
[http://nhdr.Org/site/uploads./human_developement.doc], (20-04-2006)،11ص.

المطلب الثالث: أثر التنمية الإنسانية في تفعيل المشاركة في إدارة شؤون الدولة و المجتمع

تعتبر المشاركة الإيجابية والفعالة من المميزات الأساسية للحكم الراشد، و تؤدي إلى ميـزات أخـرى ونتائج مهمة في إطار تفعيل الخيارات الشعبية، التي يتم استثمارها في تحقيق الأهداف التي يسـعى إليهـا المجتمع، خاصة على مستوى تخفيف حدة الفقر، البطالة، رفع مستوى معيشة الأفراد زيادة نطاق الحريات، والمحافظة على حقوق المواطن.

1 - التمكين السياسي:

أ- المشاركة السياسية : تشمل المشاركة السياسية مجمل النشاطات التي تهدف إلى التأثير على القرارات التي تتخذها الجهات الصانعة للقرار. "فهي في المقام الأول إسهام أو انشغال المواطن بالمسائل السياسية داخـل نطاق مجتمعه سواء كان هذا الانشغال عن طريق التأييد أو الرفض"[1].تشمل هذه النشاطات التصـويت، المشاركة في الحملات الانتخابية، الانضمام للعمل في الأحزاب...

تعتبر التنشئة السياسية من أهم العوامل المؤثرة في تكوين وتطوير الاتجاهات السياسية للفـرد، وتشـكيل وبلورة نمط سلوكه السياسي. ولا يقتصر ذلك على مرحلة عمرية محددة أو مرحلة تعليمية معينـة، بـل يتعرض لها الإنسان طوال حياته، وخلال مراحل نموه المختلفة. تكون التنشئة السياسية من خلال وسـائل وأساليب متنوعة، ومعظم المؤسسات كالأحزاب وجماعات الرفاق ومؤسسات التعليم ووسائل الاتصال هي في الواقع مجالات فعلية للمشاركة، فكما التنشئة السياسية في مراحل متقدمة من العمر(الطفولة،الشـباب، الكهولة ،...)، فإن التنشئة الاجتماعية تساعد على تجميع قيم واتجاهات ومعـارف تـؤثر مسـتقبلا في الاستجابة لمختلف المواقف السياسية.

انطلاقا من بعض الدراسات التي تؤكد أن الأفراد ذوي التعليم والدخل والمكانة المهنية العاليـة في معظـم البلدان، يميلون عادة إلى الانغماس في التنظيمات السياسية أكثر من أولئك الذين هـم أقـل تمتعـا بهـذه الميزات[2]، يمكن القول أنه كلما انخفضت مداخيل ومستوى التعليم لدى الطبقات الدنيا في المجتمع فـإن ذلك يؤدي بالضرورة إلى النفور من الحياة السياسية كرد كفعل على الأوضاع السائدة، وذلك وفقا لنسق دافيد إيستون. كما أن التصور السوسيواقتصادي يشجع أبناء الطبقات والجماعات المختلفة على الانغماس في الحياة السياسية بشكل إيجابي، ويتأتى هذا كله من زيادة عدد منظمات المجتمع المدني، ويشعر بذلك أفراد

---

(1) إسماعيل علي سعد، عولمة الديمقراطية بين المجتمع والسياسة. ط1، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،2001، ص273.

(2) عبد الحكيم الزيات، التنمية السياسية-دراسة في علم الاجتماع السياسي-. القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2002، ص95.

الطبقات الدنيا بأن هناك فرصة لإصلاح وتحسين الأوضاع، يزيد في ذلك اتحاد المنظمـات وتماسـكها في مواجهة خيارات الأفراد المختلفة، ما يؤدي إلى ارتباط الأفراد بهذه المنظمات.

إذا كانت الحرية من أبرز مؤشرات قياس التنمية، فإن ما يبرز لجم المشاركة السياسية وتجميـدها وغيـاب الحكم الراشد هو نظام الحزب الواحد ونظام الحزب الطليعي؛حيث يصبح المـواطن وتصـبح المنظمـات الجماهيرية مجرد أداة لخدمة النظام القائم "فالمواطن في هذه النظم وإن كان مرغما بالفعل علـى المشـاركة النشطة، فإنه لا يسهم بحال في التأثير في عملية صنع القرار"[1].

تعتبر التنمية الاقتصادية من الأسباب المؤثرة في إشراك المرأة في الحياة السياسية، حيث تـؤدي إلى التقليـل تدريجيا من الفجوة بين الرجال والنساء، كما تؤدي إلى تغيير الأدوار الجندرية من خلال عاملين أساسيين:

- إن التنمية الاقتصادية تؤدي بالضرورة إلى استعمال الآلات والتكنولوجيات المتطورة التي تعطى أهميـة أكثر للمهارات الذهنية، وهو ما يخفف من الاعتماد على القدرات الجسدية .
- أما العامل الثاني فيتمثل في أن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى تغير في بنية ووظائف مؤسسة العائلة ، مـن خلال الجوانب الثقافية العامة كالقيم المرتبطة بالمساواة بين الرجل والمرأة.[2]

كما أن اتجاه الدولة من خلال مؤسساتها وسياساتها الحكومية المتعلقة بالفروقات السياسية بين الجنسين، قد تؤدي دورا إيجابيا أو سلبيا في توزيع الأدوار الجندرية؛ فإذا تكرست ركيزة المساواة بين الجنسين وتمكـين المرأة في ثقافة أجهزة الدولة فأنها تستطيع الدفع بمؤسساتها –بعد المطالبات الشعبية- نحو إفسـاح المجـال لمشاركة المرأة في مجالات الحياة العامة، حتى لو كان مستوى التنمية الاقتصادية بها غير مرتفـع، ولنـا في الكويت مثال في ذلك"فالمرأة تشكل نسبة معتبرة من الجامعيين الكويتيين، كما أن ما يزيد على67 % مـن خريجي الجامعات الكويتية من النساء من مختلف التخصصات، بالإضافة إلى عدد كبير منهن تخـرجن مـن الجامعات العربية والغربية... وهن يشكلن 8.31 % من قوة العمل الكويتية وفقا لإحصـائيات 2001"[3]، وبالرغم من مستوى التنمية الاقتصادية، فإن عدم الرغبة السياسية والأدوار الجندرية السـائدة في المجتمـع وطبيعة المجتمع في حد ذاته، أخرت المرأة سياسيا إلى السنوات الأولى من الألفية الثالثة.

ب- تفعيل قيمة المجتمع المدني ووسائل الإعلام في التعبير عن المطالب: تعتبر وسائل الإعلام وتنظيمـات المجتمع المدني فضاءات للوساطة بين الدولة والمواطنين، فضلا على أنها تمثل آليات للمشاركة والمسـاءلة في

---

[1] عبد الحكيم الزيات ،مرجع سابق، ص99.

[2] موسى ستيوي، أمل ذا غستاني، مرجع سابق.

[3] سعديـة مفرح، "ماذا بعد أن ظفرت المرأة الكويتيـة بحقوقها السياسية". مجلة العربـي،لبنـان، العدد 562، سبتمبر 2005، ص108.

كل المستويات، وتعكس مدى انفتاح الفضاء السياسي والسماح للمواطنين بالمشاركة في إعداد السياسات على المستوى المحلي والوطني.

إن حركية الدولة والمجتمع المدني كفواعل وتطورهما المستمر، تدفعهما للاستجابة للحاجيات المستجدة وذلك بتعديل الحدود الفاصلة بينهما وإعادة تحديد علاقتهما، وهو ما احدثه التغيير الحاصل في مفاهيم التنمية خلال العقود الأخيرة-حيث لم يعد التركيز على الدخل والمؤشرات التقنية والكمية فحسب، بل امتد ليشمل مؤشرات كيفية كحرية الإنسان، المشاركة السياسية، نوعية الحياة فضلا عن الجوانب الثقافية- إلى تغيير الأدوار" بحيث لم تعد التنمية مسؤولية الحكومة وحدها، بل تم التركيز على نقل العديد من الأدوار للمجتمع المدني على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بحيث أصبح يشكل شريكا فاعلا للقطاع الحكومي في تقديم العديد من الخدمات"[1].و يهدد غياب المجتمع المدني في ظروف معينة-خاصة في حالة عدم وجود أحزاب سياسية فعالة- " بالانحراف نحو مفهوم المجتمع القبائلي والعشائري"[2]، و بالتالي غياب قيم حقيقية للمواطنة المرتبطة بحقوق المواطن وواجباته.

من المساهمات التي يقدمها المجتمع المدني هي تمكين المرأة؛ فالملاحظ أن مختلف المنظمات المجتمعية تحوي عنصرا أنثويا، إضافة إلى وجود منظمات نسوية خاصة، ما يفتح لها مجالات للعمل السياسي فيما بعد، وهو ما يؤدي إلى القضاء أو على الأقل التقليل من قيم التقسيم الجندري القديمة ويوضح أكثر مفهوم المواطنة.

تتيح حرية الرأي والتعبير التي تكرسها التنمية الإنسانية، أشكالا أخرى للتعامل مع المطالب والتعبير على مستوى الأداء السياسي للحكومة، ما يجعل مشروعية النظام السياسي مرتبطة بعقلانية إحدى شروطها الشفافية، التي بدورها تفترض وجود صحافة مستقلة تكون منبرا لكل الفواعل السياسية.

ج-تحقيق دولة الحق والقانون: تفترض دولة الحق والقانون وجود مرجعية عليا تكرس روح حقوق الإنسان قبل روح القوانين، فحقوق الإنسان هي المصدر الأساسي للقوانين. كما تتضمن واجب ترقية حقوق الإنسان وليس فقط حمايتها، وبالتالي يكون الانتقال من الاعتراف بحق الحكم وفق مشروعية ما، إلى قدرة السلطة التي تستمد قدرتها من المشروعية.

إن منطق حقوق الإنسان، يفرض وجود مجموعة حقوق وامتيازات يتوجب على الدولة أن تؤمنها وتصونها وترقيها ضد أي تجاوزات وفق مرجعية حكم القانون الذي ينظم العلاقات بين المواطنين من جهة وبينهم وبين الدولة من جهة ثانية، كما أنه ينظم العلاقات بين مؤسسات الدولة، ويحترم فصل السلطات

---

[1] رضوان بروسي، مرجع سابق، ص72.

[2] زياد عبد الصمد، المجتمع المدني وتحديات التنمية الديمقراطية في عالم متغير. بيروت: مركز توفيق طبارة الاجتماعي، 2004، ص152.

واستقلالية القضاء، وتؤمن هذه القواعد الحقوقية العدالة والمساواة بين المواطنين. وتتجه التنمية الإنسانية بذا المنطق إلى جعل العلاقة المترابطة بين الدولة والإنسان علاقة تفاعل إيجابي، تجعل من منطق الدولة ومنطـق الإنسان منطقا تلازميا وليس إقصائيا، حيث يكون هدف المشاركة السياسـية تحسـين مسـتويات الأداء الحكومي وجعله يتماشى ومنطق الحاجات الإنسانية والحريات المتكاملة للإنسان، ويتحقق ذلك من خلال:

- وجود إطار قانوني ضامن للحقوق سواء قبل أو بعد الانتخابات.
- وجود تعددية على مستوى الرأي(صحافة، مجتمع مدني...).
- مبدأ العقلنة على مستوى الخيارات، تعكس وجود تعقيد مؤسساتي وتباين سلطوي.
- مبدأ مسؤولية من يحكم أمام المواطن.

إن دولة الحق والقانون ترتكز بالدرجة الأولى على معرفة المواطن لحقوقه وواجباته، التي تعتمد بدورها على منظومة فعالة للتنشئة السياسية مرتكزة على منظومة التعليم؛ فثقافة حقوق الإنسان تكرس الحقوق الثقافيـة والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، ما يمكنهم من فـرص متساوية للرقي الاجتماعي في إطـار العدالـة الاجتماعية التي تتضمن كذلك:

- نبذ كل أشكال التمييز والإقصاء والإلغاء واعتبارها من القضايا الرئيسية التي تدد وحدة الوطن وأمنه.
- تكافؤ الفرص الوظيفية والإدارية والثقافية والسياسية.
- صيانة وضمان ترقية الحقوق الدينية والسياسية والثقافية.
- تطوير النظام السياسي، وإرساء دعائم ومتطلبات الديمقراطية فيه.[1]

2- التمكين الاقتصادي والاجتماعي:

أ- دور الحرية الاقتصادية في تفعيل القطاع الخاص: من بين الحريات التي أوردتا تقارير التنمية الإنسانية تحت مسمى التسهيلات الاقتصادية، الحرية الاقتصادية، والتي تعني في مجملها فتح اﻟﻤﺠال للقطاع الخـاص، حيث يشمل هذا القطاع المشاريع الخاصة للتصنيع والتجارة والمصارف...ودعت كـل تقـارير التنميـة الإنسانية والبشرية إلى ضرورة تعبئة إمكانات القطاع الخاص من خلال سياسة مرنة ومحفزة، وبيئة ضـبط جيدة، ويتعين بذلك خلق الظروف التي تمكن من العمل المشترك بين القطاعين العام والخـاص والقطـاع الأكاديمي في مجالات البحث والتطوير.

---

[1] محمد محفوظ، الإسلام ورهانات الديمقراطية. ط1، بيروت: المركز الثقافي العربي، 2002، ص151.

إن الدور الذي يتعين على القطاع الخاص القيام به، يؤهله لأن يكون شريكا مهما للإدارة. وهذا يتناسب مع المسؤولية الاجتماعية التي تقع على عاتقه، فهو يستطيع دعم منظمات المجتمع المدني في نشاطاته، سواء كان هذا الدعم ماديا أو معنويا من خلال قدرته على تمثيل آراء هذه المنظمات في المشاريع التنموية، أو في المفاوضات بينهما وبين الحكومة. لذلك يعتبر هذا الدور دورا تبادليا بين القطاع الخاص والمجتمع المدني. كما يستطيع المجتمع المدني أن يؤمن الشفافية في الكثير من القطاعات لقدرته على نشر المعلومات، وإصدار الإحصاءات الدورية، وتسهيل الحصول على المعلومات.

يبدو من خلال التعاريف المختلفة للحكم الراشد الدور الفعال الذي يؤديه القطاع الخاص في هذا المسعى

(وهو الذي يعتبر أحد ركائز التنمية الاقتصادية)، حيث في إطار توسيع الخيارات الشعبية، تؤكد مختلف المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ارتباط الإصلاح الاقتصادي بالإصلاح السياسي الشامل القائم على احترام حقوق الإنسان وترسيخ الديمقراطية، إضافة إلى ضرورة إدارة حوارات وطنية موسعة حول خيارات وأولويات الإصلاح الاقتصادي، وخلق قنوات لتعزيز مشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار الاقتصادي.

إن ظهور مفهوم الحكم الراشد أعطى دورا جديا للقطاع الخاص والمجتمع المدني في رسم السياسات العامة والمساهمة في اتخاذ القرارات، فمهامها-كما ذكر حسن كريم- تتراوح بين تعزيز قيم العمل الجاد والمنتج وتكريس الشفافية من خلال المعلومات والإحصاءات وتعزيز المسؤولية الاجتماعية، وتمتين العلاقة مع الجامعات ومراكز البحث والتطوير لربط مخرجات التعليم بسوق العمل وحاجاته، وتعزيز وتشجيع البحث العلمي، وصولا إلى الانخراط في شبكة التنسيق مع المجتمع المدني والدولة من أجل المشاركة في صنع السياسات العامة. هذا بالإضافة إلى دوره الاقتصادي في النمو الاقتصادي، خلق الوظائف، توفير الاستشارات والأموال وتأمين التنافسية.

هذا الطرح يكشف عن دور هام للقطاع الخاص في التنمية الإنسانية، فإذا كان القطاع الخاص دعامة للتنمية والحرية الاقتصادية، فإنه أحد أساليب التمكين الاقتصادي ومنه الاجتماعي، وأساسا لدفع الجودة في الإدارة الحكومية واطلاع الشعب ببعض كواليس اتخاذ القرار.

ب- إصلاح الإدارة الحكومية:

على الرغم من المكانة التي أضحى يتمتع بها القطاع الاقتصادي الخاص في الحيـاة اليوميـة ، إلا أن الإدارة الحكومية تبقى أهم العوامل التي تجعل الاستفادة من الموارد متساوي من ناحية الفرص، وكذا إدارة مستدامة لهذه الموارد، بل اكثر من ذلك هناك من يذهب "إلى اعتبار وجود إدارة عامة مستقرة هو أكثر أهمية للتنمية الاقتصادية من وجود برلمانات حرة أو إجراء انتخابات حرة"[(1)].

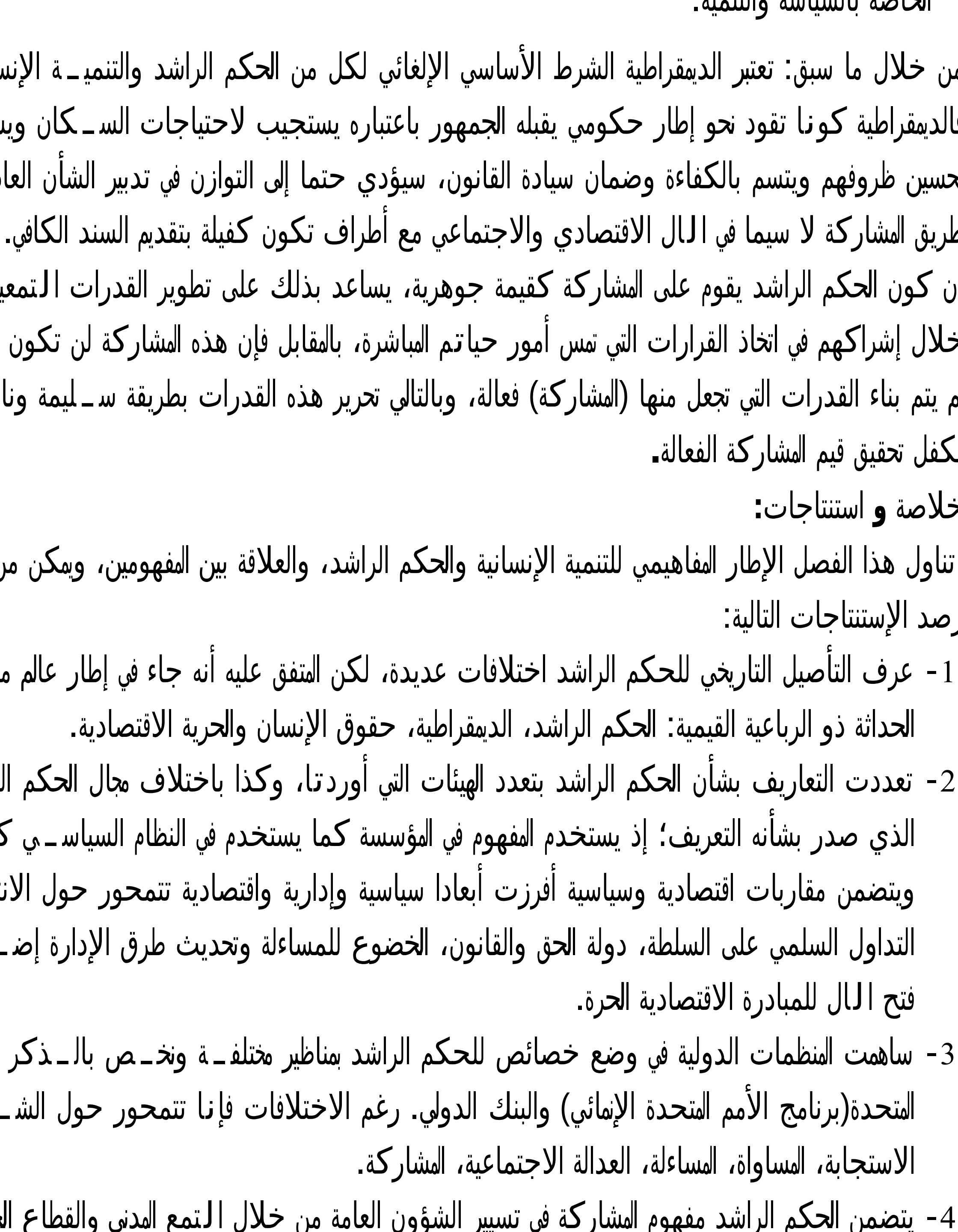
يرى الكثيرون في راهن الأيام، أن إدارة القطاع العام ليست فقط عبارة عن تحديث للمؤسسـات التابعـة للدولة، وتقليل تكاليف الخدمة المدنية، ولكنها أيضا عبارة عن آلية لدعم الشراكة الفعالة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل تحسين جودة الخدمة ودعم المسؤوليات الاجتماعية، وضمان مشـاركة أعـداد كبيرة من المواطنين في عملية صنع القرار والإسهام بآرائهم بشأن أداء الخدمة العامة.

ببروز مفاهيم آليات الحكم الراشد و اقتران ممارسة الحريات بالتنمية الإنسانية، احتل دور المؤسسات التابعة للدولة في تقديم الخدمات وحماية الحقوق والحريات مكانا بارزا بشكل أكبر في فكر التنمية، وتعتبر الإدارة الرشيدة الضمان الأساسي لتكريس هذه الحقوق والحريات. يرى برنامج الأمم المتحدة الإنمـائي في هـذا الصدد أنه "لا يمكن تحقيق العناصر الأساسية للمنهج القائم على حقوق الإنسان إلا بمساعدة إدارة حكومية فعالة ضمن هيئات أخرى، وفيما يلي هذه العناصر:

- المشاركة والشفافية في عملية صنع القرار: تعد المشاركة في كل مراحل التنمية حق، وتعتـبر الدولـة والأطراف الفاعلة الأخرى ملزمة بخلق بيئة مواتية لتحقيق مشاركة كل المثقفين.
- عدم التمييز: يعد الإنصاف والمساواة في كافة الحقوق من المكونات الرئيسية لتحقيق التنمية والحد من الفقر.
- التمكين: ينبغي تمكين الناس من ممارسة حقوقهم الإنسانية، من خلال استخدام أدوات مثل الإجراءات القانونية والسياسية.
- مساءلة الأطراف الفاعلة: ينبغي خضوع المؤسسات العامة والخاصة والأطراف الفاعلة للمساءلة أمـام الناس، لا سيما الفقراء منهم، وذلك من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والوفاء بها، ويجب تحميل تلك الجهات المسؤولية إذا لم يتم إنفاذ هذه الحقوق".[(2)]

[(1)] محمد محفوظ، مرجع سابق،ص 07.

[(2)] محمد محفوظ، مرجع سابق، نفس الصفحة.



بما أن المنهج القائم على الحريات لا يسعى فقط لتنمية قدرات أصحاب الحقوق للمطالبة با وممارسـتها، وإنما يسعى أيضا لتنمية قدرات المكلفين بالواجبات لكي يوفوا بالتزاماتم المرتبطة بحقوق الإنسان، فإن ذلك يزيد من الضغط على الإدارات الحكومية بأن تضع الفقراء والفئات المهمشة في بؤرة اهتمام الاستراتيجيات الخاصة بالسياسة والتنمية.

من خلال ما سبق: تعتبر الديمقراطية الشرط الأساسي الإلغائي لكل من الحكم الراشد والتنميـة الإنسـانية؛ فالديمقراطية كونا تقود نحو إطار حكومي يقبله الجمهور باعتباره يستجيب لاحتياجات السـكان ويسـتلزم تحسين ظروفهم ويتسم بالكفاءة وضمان سيادة القانون، سيؤدي حتما إلى التوازن في تدبير الشأن العام عـن طريق المشاركة لا سيما في الال الاقتصادي والاجتماعي مع أطراف تكون كفيلة بتقديم السند الكافي.
إن كون الحكم الراشد يقوم على المشاركة كقيمة جوهرية، يساعد بذلك على تطوير القدرات التمعية مـن خلال إشراكهم في اتخاذ القرارات التي تمس أمور حياتم المباشرة، بالمقابل فإن هذه المشاركة لن تكون فعالة ما لم يتم بناء القدرات التي تجعل منها (المشاركة) فعالة، وبالتالي تحرير هذه القدرات بطريقة سـليمة وناجعـة، تكفل تحقيق قيم المشاركة الفعالة.

خلاصة **و** استنتاجات:

تناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي للتنمية الإنسانية والحكم الراشد، والعلاقة بين المفهومين، ويمكن من خلاله رصد الإستنتاجات التالية:

1- عرف التأصيل التاريخي للحكم الراشد اختلافات عديدة، لكن المتفق عليه أنه جاء في إطار عالم ما بعـد الحداثة ذو الرباعية القيمية: الحكم الراشد، الديمقراطية، حقوق الإنسان والحرية الاقتصادية.
2- تعددت التعاريف بشأن الحكم الراشد بتعدد الهيئات التي أوردتا، وكذا باختلاف مجال الحكم الراشـد الذي صدر بشأنه التعريف؛ إذ يستخدم المفهوم في المؤسسة كما يستخدم في النظام السياسـي ككـل، ويتضمن مقاربات اقتصادية وسياسية أفرزت أبعادا سياسية وإدارية واقتصادية تتمحور حول الانتخابات التداول السلمي على السلطة، دولة الحق والقانون، الخضوع للمساءلة وتحديث طرق الإدارة إضـافة إلى فتح الال للمبادرة الاقتصادية الحرة.
3- ساهمت المنظمات الدولية في وضع خصائص للحكم الراشد بمناظير مختلفـة ونخـص بالـذكر الامـم المتحدة(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) والبنك الدولي. رغم الاختلافات فإنا تتمحور حول الشـفافية ، الاستجابة، المساواة، المساءلة، العدالة الاجتماعية، المشاركة.
4- يتضمن الحكم الراشد مفهوم المشاركة في تسيير الشؤون العامة من خلال التمع المدني والقطاع الخـاص إضافة إلى الحكومة،وجاء ذلك بعد موجة المناداة بإعادة النظر في دور الدولة في الاقتصاد وحتى في تسيير

الشؤون المتصلة مباشرة بحاجيات المجتمع،وبالنظر إلى الدور الذي يؤديه كل عنصر، فإن تفعيل آليات الحكم الراشد يتطلب إلى تكامل على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وفيما يخص التنمية الإنسانية :

5- تتجه كل التعاريف إلى اعتبار التنمية الإنسانية هي عملية توسيع للخيارات وهي تنمية "للإنسان من أجل الإنسان ومن قبل الإنسان".

6- طالما انتشر اعتقاد بأن التنمية مرتبطة بمجموعة مؤشرات اقتصادية بحتة ،وربط ارتفاع مؤشرات التنمية الاجتماعية والسياسية والثقافية بارتفاع مؤشرات التنمية الاقتصادية،لكن أدت الأزمات الاقتصادية وفشل المخططات التنموية في عدد من الدول النامية بالتزامن مع بروز الاهتمام العالمي بحقوق الإنسان والأمن الإنساني، إلى إعادة النظر في مفهوم التنمية آخذين بعين الاعتبار تنمية الإنسان بالدرجة الأولى.

7- تطور مفهوم التنمية من تنمية ذات بعد اقتصادي إلى تنمية بشرية ترتبط بمؤشرات الفقر، مشاركة النوع، ومكونة من عدة عناصر. وأصبحت بعد ذلك مرتبطة ببعد بيئي واستدامة التنمية ضمن مفهوم التنمية البشرية المستدامة. واستحدث عدد من المثقفين العرب مصطلح التنمية الإنسانية متحججين بأن التنمية تتجاوز منطق الماديات إلى المعنويات التي تعكس سمو الإنسان من خلال التمتع بالمعرفة والحرية واحترام الكرامة الإنسانية.

8- ارتبط مفهوم التنمية الإنسانية بالأمن الإنساني، الذي أورده لأول مرة محبوب عبد الحق المسؤول عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقرير التنمية البشرية للعام 1994، وهو نقيض الخوف، ويتضمن مفهوم الأمن الإنساني مكونين هما مجموعة الحقوق ومجوعة الآليات.

9- تطرح العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية الإنسانية مفهوم الديمقراطية كشرط أساسي إلغائي لكليهما، نظرا لما يتضمنه من قيم الاعتراف بالحريات العامة، التمثيل السياسي، الشفافية والمساءلة.

10- تؤدي منظومة الحكم الراشد إلى إبراز قيمة المشاركة في تسيير الشؤون العامة، لتفعيل السياسات العامة بما يحقق الرفاه الاجتماعي والحريات الاقتصادية التي تؤدي بدورها إلى التمكن من الحقوق السياسية (أي تنمية سياسية). بالمقابل فإن التنمية الإنسانية تسهم من خلال تمكين الإنسان من حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، في تفعيل المشاركة من خلال التنشئة السياسية والاجتماعية، كما تسهم في نشر ثقافة المجتمع المدني والأحزاب السياسية (القنوات الفعالة للمشاركة).

عموما إن هذه المفاهيم، الديمقراطية والحكم الراشد والتنمية الإنسانية تتجه إلى تفعيل المشاركة السياسية للمواطن وتنمية الإنسان.

الفصل الثاني

واقع تفعيل آليات الحكم الراشد على ضوء مستويات التنمية الانسانية في الوطن العربي

أكدت كل التقارير و المسوحات الجغرافية ما يمتلكه الوطن العربي من مقدرات اقتصادية و جغرافية ، ما جعل القضية بالنسبة البلدان العربية ليست قضية إمكانات مالية بقدر ما هي تعبئة للطاقات الاجتماعية يحركها نظام سياسي يسعى لتحريك ثم تنظيم استغلال هذه الطاقات، فكثير من الدول التي طبقت خططا تنموية على أساس الاستثمار المادي فقط تعثرت . ونالت قضية عدالة التوزيع في هذا الاطار اهتماما بالغا على أساس أنه ليست هناك تنمية تقوم على الإنسان بدون عدالة توزيعية.

دأب مجموعة من المفكرين والكتاب العرب برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لوضع تقـارير التنميـة الانسانية العربية منذ عام 2002 وصدرت لحد الآن ثلاثة تقارير 2002، 2003 و2004. حاولت وصف وضع التنمية العربية مركزة على وضع الإنسان العربي من خلال مؤشرات التعليم، الصحة، المعرفة، الحريات، وتمكين المرأة. ورغم الانتقادات الكثيرة التي وجهت لها، إلا أنا تبقى (التقارير) محاولة لوصف الواقع من أجل إيجـاد حلول للتنمية العربية.

سوف نتناول ها الفصل من خلال ثلاثة مباحث، دراسـة الإمكانات العربية الاقتصادية والاجتـماعية والثقافية، ثم دراسـة واقع التنمية الإنسانية العربية بالاستناد إلى تقـارير التنمية الإنسانية سالفة الذكر وذلك لاستخلاص النقـائص خاصة ، ثم في المبحث الثالث سيتم إبراز أهم معـوقات التنمية الإنسانية الاقتصـادية والاجتماعيـــــــــة و السياســـــــية و الثقافيـــــــة.

المبحث الأول: المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية للوطن العربي

تتميز المنطقة العـربية عن غيرها من مناطق العالم باعتبارها مجموعة متجانسة من حيث اللـغة، العادات و التقاليد و التاريخ المشترك بالإضافة إلى نسبة الذين يدينون بالدين الإسلامي فيها، وبتربعهـا علـى موقـع استراتيجي له أهمية اقتصادية وارث ثقافي .يطلق على المنطقة العربية عدة تسميات ربما أقلها حاليـا الـوطن العربي[1]. وأضحى كل من يطلق هذا الاسم على المنطقة يتهم بالعودة إلى الستينيات والسبعينيات أي سنوات القومية العربية. أما الطاغي فهي البلدان العربية والعالم العربي مما يجعلها ضمنيا مجموعة دول متلاحمة جغرافيـا متشابهة في خصائصها الجغرافية والسكانية والثقافية دون أن يحملها هذا التشابه على التعاون الفعال.

تستخدم معظم التقارير وخاصة تقارير التنمية البشرية وتقارير التنمية الإنسانية العربية اسم البلدان العربية، ويستخدم البنك العالمي اسم المنطقة العربية. وكتقسيم لها نجد الشرق الأوسط والمغرب العربي والخليج العربي. المتفق عليه أن المنطقة العربية تحتل موقعا استراتيجيا على الساحة العالمية وتزخر بمقدرات اقتصادية وسـكانية هامة وبإرث ثقافي يضرب بأطنابه عمق التاريخ.

المطلب الأول : الأهمية الجيواستراتيجية

يمتد الوطن العربـي فلكيا بين دائرتي عرض 2 درجة جنوب خط الاسـتواء حيث جنوب الصـومال، و37 شمال خط الاستواء حيث حدود كل من سوريا والعراق. كما يمتد بين خطي طول 17و60 درجة بـين موريتانيا غربا وعمان شرقا[2].

جغرافيا، يمتد الوطن العربي من المغرب غربا إلى البحرين شرقا متربعا على مسـاحة 1.348.7814كلـم متفرقة بين إفريقيا وآسيا. يحد الوطن العربي من الغرب البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، ومن الشرق خلـيج عمان، ومن الشمال تركيا والبحر المتوسط ومن الجنوب خليج عدن وهضبة البحيرات [3]. ومن ناحية التوزيع الجغرافي للأراضي العربية نجد ما يعادل 23 %من مساحة الوطن العربي تقع في القارة الآسيوية. ويقـع الجـزء الثاني وهو ما يعادل 77 %في القارة الإفريقية .

مكنت هذه الخصائص الوطن العربي من احتلال أهمية كبيرة من خلال تحكمه في ثلاث شرايين للملاحة العالمية وهي البحر المتوسط، والبحر الأحمر والخليج العربي. بالإضافة إلى إطلاله على كل من المحيطين الأطلسي والهندي. وتترسخ أهميته بامتلاكه مخارج هذه البحار والمتمثلة في مضيق جبل طارق وقناة السـويس وبـاب

---

(1) محمد عبد الغني السعودي،الوطن العربي.القاهرة :مكتبة الانجلومصرية ،2000،ص 01.

(2) لجنة أساتذة ، دراسات في المجتمع العربي. الشارقة: دار الخليج للصحافة و الطباعة و النشر، 1987، ص 83.

(3) عبد الوهاب رميدي،واقع الدول العربية في ظل التكتلات الاقتصادية الراهنة.رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2001/2000،ص 50.

جندب ومضيق هرمز[1]؛ فمضيق جبل طارق يعد مفتاح البحر المتوسط من جهة الغرب يتحكم فيه المغـرب من الجنوب واسبانيا من الشمال، وتمتلك فيه بريطانيا جزءا صخريا.أما قناة السويس فهي شريان الملاحة العالمية الذي يربط بين الشرق والغرب وتتحكم في الملاحة بين المحيطين الهندي والأطلنطي ،يقـع ضـمن الأراضـي المصرية .ويقع مضيق جندب بين الصومال واليمن، يعد المدخل الجنوبي للبحر الأحمر.أما مضيق هرمز فيتحكم في مدخل الخليج العربي من ناحية الجنوب .

تبرز دراسة الموقع الجغرافي للوطن العربي مجموعة خصائص يمكن حصرها في ما يلي:

1. بر الوطن العربي ملتقى القارات الثلاث (أوربا، إفريقيا وآسيا) وبالتالي يشكل قلب العالم القديم.
2. يشرف على بحار وخلجان ومضايق ومحيطات لها أهميتها في التجارة الدولية.
3. إن موقع الوطن العربي الفلكي بين دائرتي عرض2جنوبا و 37شمالا جعله يتميز بأربعة مناخات رئيسـية وهي المناخ الصحراوي الذي يسود اكبر منطقة المنطقة العربية، والمناخ شبه الجاف، ومناخ البحر الأبيض المتوسط، والمناخ شبه الاستوائي والمداري الرطب.

المطلب الثاني: البعد الديمغرافي للتنمية الإنسانية

السكان هم الوعاء الذي يحوي التنمية، هم صانعوا التنمية وهدفها، ولا يمكن التحدث عن التنمية دون أن يكون خلفيته السكان الذين تكون التنمية منهم، من أجلهم، وبهم. إذن، لأجل تحقيق أهداف التنمية لابد من دراسة خصائص السكان لمعرفة الخصائص المواتية لتحقيق أهداف التنمية، وما هي الخصائص التي تعيقها.

1 - مستويات القدرة البشرية:

يتطابق توزيع السكان في الوطن العربي مع توزيع مساحته، إذ أن القسم الإفريقي يستأثر بنحو 66 % من مجموع السكان، ويتسم الوطن العربي بعدم الانتظام في التوزيع السكاني[2]، ويمكن أن تجزأ خريطة توزيع السكان على النحو التالي:

1- وادي النيل والقرن الإفريقي: وتضم مصر، السودان، الصومال، جزر القمر وجيبوتي، واستنادا لتقديرات السكان لعام 2000 بلغ عدد سكان هذه المنطقة 109 مليون نسمة بما يعادل 38 % من إجمالي عدد السكان في الوطن العربي.

2- شمال إفريقيا : ويضم ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، ويشكل سكان هذه المنطقة نسبة 27 % من السكان (دائما حسب تقديرات عام 2000).

---

(1) محمد صبحي عبد الحكيم، وآخرون،الوطن العربي:أرضه،سكانه و موارده.القاهرة : مكتبة الانجلومصرية،1999، ص 14.

(2) عبد الرحيم مسعد، وآخرون، التنمية في الوطن العربي. الأردن: دار الكندي للنشر والتوزيع، 1998، ص30.

3- الهلال الخصيب ويضم العراق، سوريا، الأردن، لبنان، الأراضي الفلسطينية المحتلة.

4- شبه الجزيرة العربية ودول الخليج العربي ويضم المملكة العربية السعودية، اليمن، عمان، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، الكويت.[1]

وتشكل منطقة الهلال الخصيب وشبه الجزيرة العربية ودول الخليج العربي النسبة الباقية من السكان بنسب متساوية تقريبا من 17 إلى 18 %.

تعتبر مصر أكثر الدول العربية سكانا تليها الجزائر ثم السودان فالمغرب، وتعتبر دول الخليج العربي والهلال الخصيب الأقل نسبة في عدد السكان.

تفترض كل مجموعة سكانية مجموعة خصائص تتميز بها. نتناول في الخصائص السكانية النمو السكاني والفئات العمرية، الخصوبة، والصحة والوفيات:

أ- النمو السكاني:

لا يزال الوطن العربي ذا مستوى عالي من التزايد السكاني، إذ يقدر التزايد السكاني بـ 26 ‰، بينما تبلغ في العالم 15 بالألف، والدول النامية 24 بالألف، ودول أوروبا وأمريكا الشمالية 6 بالألف. وطبقا لهذه النسب فإن عدد السكان في الوطن العربي يتضاعف خلال 23 سنة فقط[2]، هذا النمو السكاني المرتفع يعود تاريخيا إلى سنوات الاستقلال الأولى باعتبار هذه المجتمعات فتية.

تعتبر المواليد والوفيات من أهم العوامل التي تؤثر في نسب النمو السكاني (إلى جانب عوامل أخرى كالنزوح والهجرة)، وتتأثر معدلات النمو فيها بعوامل اقتصادية واجتماعية وصحية وثقافية، الأمر الذي يؤدي إلى اختلافها من فترة زمنية إلى أخرى. أشارت التوقعات إلى أن معدل المواليد سوف يستمر في الارتفاع إلى غاية القرن الحادي والعشرون(توقعات سنوات السبعينات). لكن تغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتغير في التركيبة الثقافية، مثل الزيادة في استخدام حبوب منع الحمل، ارتفاع متوسط المستوى العلمي لدى النساء، إضافة إلى عوامل أخرى أدت بصندوق الأمم المتحدة للسكان للتنبؤ بأن النمو السكاني سوف يتناقص في الربع الأول من القرن الواحد والعشرين ليصل إلى 2 %، وبين عامي 2050/2025 ليصل إلى 1.3 ويصبح عدد السكان 470 مليون نسمة سنة 2025 و654 مليون نسمة سنة 2050[3].

---

[1] صندوق الأمم المتحدة للسكان، <السكان في الوطن العربي>،
[http://www.faappd.org.Jo/AR-conf4-paper-1.htm] , (27/04/2006)، ص08.

[2] عياش علي صالح الوجيه،< التزايد السكاني والإنتاج وتأثيرهما على التنمية>.
[http://nhdr.Org/site/uploads./population.doc], (20/04/2006)،ص03.

[3] صندوق الأمم المتحدة للسكان، <السكان في الوطن العربي>، مرجع سابق، ص06.

ب- الخصوبة: إن التركيب الهرمي المصنف حسب العمر والجنس يجعل من الوطن العربي، مصنفا في مصاف المناطق ذات الخصوبة العالية جدا، وتتباين الدول ليس فقط في مستوى الخصوبة الحالي بل في السرعة التي يتحقق بها التحول التاريخي للخصوبة، وتشير البيانات في هذا الشأن إلى الحقائق التالية:

1- الدول التي مازالت خصوبتها أكثر من 6ولادات حية للمرأة في الفترة من عام 1995 إلى 2000، لم تشهد خلال تلك الفترة تحولات جوهرية في السلوك الإنجابي، وهذه الدول هي اليمن، الصومال، جيبوتي، فلسطين، موريتانيا، المملكة العربية السعودية.

2- الدول التي سجلت مستويات خصوبة متدنية في الفترة من عام 1995 إلى 2000، قد انحدرت إليها بسرعة فائقة وهذه الدول هي تونس، البحرين، لبنان والكويت.

3- بين هذين النقيضين تقع تشكيلات متنوعة، للدول حسب معايير الخصوبة الحالية والسرعة التي تتغير بها عبر فترة المشاهدة، ويقع في هذه الفئة كل الدول التي لم ترد في الحالتين السابقتين، وهي دول كبيرة الحجم وكثيفة السكان.[1]

يبين الجدول التالي معدلات الخصوبة في الدول العربية، ومعدلات انخفاض الخصوبة في السنوات 1980 إلى غاية 2000، إضافة إلى تنبؤات مستقبلية.

الجدول رقم(02): معدل الخصوبة الكلي ومعدل انخفاض الخصوبة الكلي في الفترة بين عام 1980 و 2020

الدولة	**معدل الخصوبة الكلي**					معدل انخفاض الخصوبة الكلي	
	1980-1985	1990-1995	2000-2005	2010-2015	2015-2020	1980-2005	2005-2020
جزر القمر	7.1	5.8	4.9	3.8	3.3	2.2	1.6
المملكة العربية السعودية	7.2	5.8	4.5	3.4	3	2.7	1.5
سلطنة عمان	7.2	6.5	5	3.9	3.5	2.2	1.5
العراق	6.4	5.7	4.8	3.8	3.3	1.6	1.5
فلسطين	7	6.5	5.6	4.6	4.1	1.4	1.5
جيبوتي	6.6	6.3	5.7	4.8	4.2	0.9	1.5

[1] ميثاء سالم الشامسي، السياسات السكانية والتحول الديمغرافي في الوطن العربي مع إشارة خاصة إلى دول مجلس التعاون. بيروت: المنتدى العربي للسكان، 2004، ص15.

السودان	6	5.3	4.4	3.4	3.1	1.6	1.3
موريتانيا	6.3	6.1	5.8	5	4.5	0.5	1.3
الصومال	7.3	7.3	7.3	6.6	6.1	0.0	1.2
الأردن	6.8	4.9	3.6	2.8	2.5	3.2	1.1
اليمن	8.5	7.8	7	6.3	6	1.5	1.0
الجمهورية العربية السورية	7.3	4.6	3.3	2.6	2.4	4.0	0.9
قطر	5.5	4.1	3.2	2.6	2.4	2.3	0.8
الجماهيرية العربية الليبية	7.2	4.1	3	2.4	2.2	4.2	0.8
مصر	5.3	4	3.3	2.8	2.5	2.0	0.8
البحرين	4.6	3.4	2.7	2.2	2	1.9	0.7
الجزائر	6.4	4.1	2.8	2.3	2.1	3.6	0.7
الإمارات العربية المتحدة	5.2	3.8	2.8	2.3	2.2	2.4	0.6
الكويت	4.9	3.2	2.7	2.3	2.2	2.2	0.5
المغرب	5.4	3.6	2.7	2.4	2.3	2.7	0.4
لبنان	3.8	2.8	2.2	2	1.9	1.6	0.3
تونس	4.9	3.1	2	1.9	1.9	2.9	0.1

انخفاض معدل الخصـوبة الكلي من1إلى 1.6ولادات حـية للمرأة الواحدة (2020-2005)

انخفاض معدل الخصوبة أقل من ولادة واحدة حية للمرأة الواحدة(2005-2020).

المصدر: بتول شكوري، الترابط بين السكان والتنمية والفقر على صعيد الاقتصاد الكلي.بيروت: المنتدى العربي للسكان، 2004، ص39.

ج- الولادات والوفيات: تعتبر توقعات الأعمار مؤشرا قويا للوفيات لكافة فئات الأعمار، لقـد أدت التحسينات التي طرأت على الخدمات الصحية خاصة والظروف المعيشية، مقارنة بسنوات الخمسينات، إلى رفع توقعات الحياة، وقد ارتفعت هذه التوقعات حوالي عشر سنوات أو أكثر مما كان متوقعا خلال الثلث الأخير من القرن العشرين، وتشير التنبؤات أن توقعات الحياة ستزيد بسبع سنوات أخرى بحلول 2025.

أما عن الوفيات، فبالرغم من التحسينات الصحية، إلا أن معدلات الوفيات لاتزال مرتفعة مقارنة بالدول الغربية، بالرغم من انخفاضه مقارنة بسنوات الثمانينات بحيث كانت سنة 988، 99 لكل ألف مولود حي، وانخفضت إلى 69 لكل ألف مولود حي عام 1990، ووصلت عام 2000 إلى 51 لكل ألف مولود حي، وارتفع بالمقابل معدل العمر إلى 66 عاما سنة 2000، بعدما كان 61.8 في التسعينات، و57 في الثمانينات، و49.8 في السبعينات[1].

د- التركيب العمري: استمر التركيب السكاني في البلدان العربية بالتغير منذ منتصف القرن الماضي، حيث أدى انخفاض معدلات الوفيات، وتوقعات الحياة عند الميلاد إلى ارتفاع العدد أو نسبة الفئة (من 0إلى 14 سنة) من 75 مليون عام 1980 إلى 109 مليون عام 2000. أما الزيادة السكانية الأهم فهي فئة السكان في أعمار النشاط الاقتصادي (15-64 سنة) حيث ارتفعت إلى 167 مليون عام 2000 بعدما كانت 123 مليون عام 1980 أي من52.4 % إلى 58.3 % [2]. إلا أن هذا التطور وعلى الرغم من أهميته فإنه لا يزال بطيئا، ولم يصل سوى إلى المستويات التي كانت عليه الكثير من بلدان العالم في الخمسينات، فعلى سبيل المثال كانت نسبة السكان من هذه الفئة العمرية في المكسيك 54.1 %، وفي فـ ويلا 54.7 % وازدادت في الولايات المتحدة إلى 64.9 % وفي إسبانيا 66.5 % عام 1995[3]. وتضاعف عدد كبار السن (65 سنة فأكثر) من 5.7 مليون عام 1980 إلى 10.4مليون عام 2000، ومن المتوقع زيادته ليصل 21.3 مليون عام 2002[4].

يوضح الشكل التالي هرم أعمار العالم العربي عام 2003 حسب ما قدمه المنتدى العربي للسكان.

---

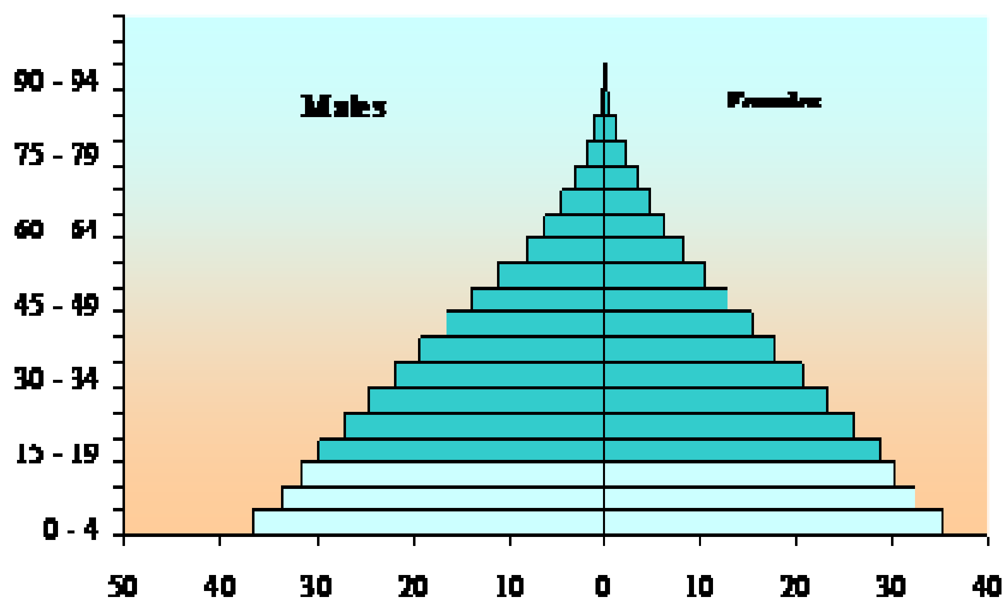
(1) صندوق الأمم المتحدة للسكان، <السكان في الوطن العربي>، مرجع سابق، ص06.

(2) بتول شكوري، مرجع سابق، ص16.

(3) موسى الضرير، "التحدي الديمغرافي والسكاني في لوطن العربي".مجلة معلومات دولية،سوريا، العدد 63، شتاء 2000، ص38.

(4) بتول شكوري، مرجع سابق، ص16.

الشكل رقم (06): هرم أعمار العالم العربي عام 2003.



المصدر: بتول شكوري، مرجع سابق، ص 15

2- تفعيل التنمية الإنسانية على ضوء الإمكانات البشرية

يتزايد الاهتمام بموضوع الموارد البشرية في معظم الدول، وترتبط قضية وجودها وتنميتها بالدرجة الأولى بالسكان. وتنمية هذه الموارد لأي دولة وتحرير إمكاناتا من أهم وظائف كل الأطراف في المجتمع. إن المقصود بالموارد البشرية هو الاستثمار في الإنسان، في التعليم والتدريب والصحة والتغذية، وكذا تنمية القدرات والمواهب والمشاركة والاستفادة من الخدمات الحكومية.

إن ارتباط التنمية الإنسانية توسيع الخيارات بالصحة والتعليم والمعرفة وتمكين النوع ... يعطي انطباعا بأن توفر هذه الظروف سيؤدي بالضرورة إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني من خلال الرعاية الصحية، السكن الملائم، النشاط الاقتصادي الحر ... إلا أن الضرورات الاجتماعية وارتفاع مستويات التعليم إضافة إلى السياسات الحكومية والجهود المتضافرة لمكافحة الفقر تدفع من جهة أخرى إلى تنظيم النسل بالتوافق مع الموروث الثقافي العربي. فمن جانب الدولة مثلا، يمكن تلخيص أبرز التحولات في مواقف الحكومات وسياساتا خلال العقود الثلاثة الأخيرة في:

1- ارتفاع منتظم لعدد الحكومات التي اعتبرت نمو السكان في بلدانا مرتفعة جدا.
2- ارتفاع منتظم لعدد الحكومات التي هدفت سياساتا إلى تخفيض النمو السكاني.
3- ارتفاع منتظم لعدد الحكومات التي اعتبرت خصوبة سكانا مرتفعة جدا.
4- ارتفاع منتظم لعدد الحكومات التي هدفت سياساتا إلى تخفيض مستويات الخصوبة، ويتوافق هذا الاتجاه مع انخفاض مستويات الخصوبة في غالبية البلدان العربية.
5- تطور السياسات باتجاه المزيد من الدعم المباشر لإتاحة الحصول على وسائل تنظيم الأسرة.
6- ارتباط التغيرات في المواقف والسياسات بالأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي أرادت الحكومات العربية تحقيقها.[1]

إن تميز الهرم السكاني في الوطن العربي بارتفاع نسبة الفئات المستهلكة (كفئة الأطفال 0-14سنة، والمسنين أكثر من 60 سنة)، وما يوافق ذلك من تبعات توفير الغذاء والكساء والتعليم المناسب، والرعاية الصحية الجيدة، والسكن الملائم فيما يعتبر بناءا للقدرات الإنسانية، يجعل النمو السكاني المرتفع معرقلا لتحقيق مستويات أعلى من التنمية الإنسانية؛ إذ تتطلب (التنمية الإنسانية) توفر موارد مادية ضخمة من أجل توفير كل هذه الظروف، وبالنظر إلى أن بناء القدرات الإنسانية من المشاريع بعيدة المدى أي أن نتائجها لا ترجى قريبا فإن ذلك ما يعقد قضية التنمية الإنسانية أكثر. أما على مستوى الأسر والأفراد، فإن النمو السكاني المرتفع يؤدي بالضرورة إلى توجيه الموارد المادية إلى الاستهلاك المباشر خاصة مع ارتفاع معدلات الإعالة.

إن اختلال التنمية الإنسانية في مرحلة بناء القدرات نظرا لاختلال الظروف، يؤدي بالضرورة إلى اختلال في الاستفادة من تحرير هذه القدرات، فعلى سبيل المثال فإن "التركيبة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الوطن العربي أدت إلى هجرة ثلاثمائة ألف خريج جامعة في الوطن العربي إلى أمريكا الشمالية والدول الأوروبية بين عامي 1995 و1996 وهجرة 15 ألف طبيب إلى الخارج بين عامي 1998، 2000"[2].

في كل الظروف ، فإن الاستفادة من القدرات الإنسانية في أي مجتمع ترتبط في مراحلها الأولى بسياسات سكانية رشيدة تتسم بالتنظيم، تتبعها بناء للقدرات الإنسانية بما يتوافق واحتياجات المجتمع الذي يرجو تحرير هذه القدرات، ويتطلب هذا تضافر جهود كل الأطراف الفاعلة في المجتمع.

---

[1] ميثاء سالم الشامسي، مرجع سابق، ص15.
[2] عياش علي صالح الوجيه، مرجع سابق.ص09.

المطلب الثالث: المحدد الاقتصادي كمؤشر للتنمية الإنسانية

ارتبط الموقع الجغرافي للوطن العربي بالموارد الطبيعية التي تزخر بها المنطقة، إلا أن دراسة واقع التنمية الاقتصادية تبرز عمق الأزمة التي يقع فيها، وهذا بالرغم من المحاولات والبرامج والسياسات الاقتصادية التي تم تطبيقها سنوات الستينات والسبعينات.

1 - **الإمكانات الجيواقتصادية:**

يعد الوطن العربي من المناطق الغنية في العالم ببعض الموارد الطبيعية خاصة المعدنية منها مثل النفط والغاز الطبيعي، الفوسفات، البوتاس والحديد ... ويعود ذلك إلى سعة مساحته وتنوع تركيبته الجيولوجية.

أ- البترول: يمثل البترول والغاز الطبيعي أهم مصادر الطاقة والوقود العالمية في الوقت الحالي، فالبترول وحده قدم للعالم 65 % من الطاقة المستهلكة في عام 1999، وذلك بالرغم من تناقص الكميات المستهلكة في العشرين عاما الأخيرة من القرن العشرين[1].

يعتبر النفط بالنسبة لبعض الدول العربية الثروة الرئيسية ، فيحتل إنتاجه مركز الصدارة الاقتصادية فيها. وبصورة عامة يصل الإنتاج البترولي في الوطن العربي إلى 27.7 % من الإنتاج العالمي وتعتبر السعودية أكبر المنتجين تليها العراق، ثم الإمارات وبعدها ليبيا[2]، وكانت الدول العربية قد أنتجت ما يعادل 22150ألف برميل يوميا سنة1999[3].

أما على صعيد مستوى الاحتياطي، يتمتع الوطن العربي بأفضل الآفاق، لأنه يملك حوالي 60 % من الاحتياطي الخام، أي نحو 82 مليار طن، وهذا ما يضمن الإنتاج لمائة سنة، خاصة السعودية والكويت والعراق والإمارات[4]، وكان الاحتياطي المؤكد من النفط الخام في الدول العربية في نهاية 1999 قد وصل إلى حوالي 627.85 مليار برميل، أي ما يعادل 61 % من الاحتياطي العالمي[5].

وبالنظر لمناطق الإنتاج على مستوى الوطن العربي ، تبدو متمركزة جغرافيا في ثلاثة أحواض رئيسية هي:

1- حوض الخليج العربي: يتوزع فيها الإنتاج بين السعودية، العراق، الكويت، الإمارات، سلطنة عمان، قطر ثم البحرين، وتنتج هذه الدول ما يتجاوز 90 % من الإنتاج العربي.

---

(1) عيسى علي إبراهيم ،و آخرون ، قضايا العالم العربي. ط1، بيروت: دار النهضة العربية، 2003، ص143.

(2) نفس المرجع ،ص146.

(3) ربيع كسروان،"إحصاءات الطاقة في الوطن العربي". مجلة المستقبل العربي، لبنان،العدد 261، نوفمبر2000، ص245.

(4) بشارة الخضر، أوروبا في الوطن العربي-القرابة والجوار.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص208.

(5) ربيع كسروان، مرجع سابق، ص247.

2- منطقة شمال إفريقيا وتشمل ليبيا والجزائر، وتعتبر ليبيا أكثر إسهاما إذ بلغ إنتاجها حوالي 1.4 مليون برميل عام 2000، بينما لم يتجاوز إنتاج الجزائر 266 ألف برميل يوميا عام 1999.

3- حوض خليج السويس في مصر وهو أقل المناطق أهمية، إذ تنتج مصر حوالي 877 ألف برميل يوميا من تحت مياه الخليج وحقول سيناء والصحراء الغربية[1]. وتنتج كل من سوريا واليمن والسودان كميات محدودة من البترول.

في ذات السياق ذكر "زكي يماني" وزير سابق للبترول والثروة المعدنية في السعودية ضمن أشغـال ندوة "الوطن العربي بين قرنين"، أن الخطر الحقيقي الذي يواجه الصناعة النفطية العربية هو التكنولوجيا التي غيرت معالم العالم، وستؤثر في الاستهلاك من خلال البدائل الممكنة وانعكاساتا الخطيرة أو من خلال استخدام تقنيات توفر 30 % من الاستهلاك. كما أشار بالمقابل بأن احتياطات النفط في دول الخليج العربية تكفي لحوالي 90 عاما، وأن دور النفط لن ينتهي مباشرة بانتهاء عصر النفط، داعيا إلى إعادة الاعتبار للإنسان العربي[2].

ب- الغاز الطبيعي: ازدادت أهمية الغاز الطبيعي باعتباره أهم مصادر الطاقة، فبعدما كان إنتاجه سنة 1980 حوالي 68.3 مليار متر مكعب، أصبح عام 1999 332.1 مليار متر مكعب، وزادت حصة الدول العربية في الإنتاج العالمي إذ وصلت إلى 12 % من الإنتاج العالمي عام 1999. وتعتبر الجزائر أكبر الدول إنتاجا له، حيث وصل إنتاجها إلى 154 مليون متر مكعب عام 1999، وتليها الإمارات، فالسعودية ثم قطر، ويجاوز إنتاج هذه الدول الأربعة 90 % من الإنتاج العربي[3].

أما عن الاحتياطي "فيتمركز معظم احتياطي الغاز في دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، البحرين، قطر، الكويت، الإمارات، سلطنة عمان)، إذ تحوي ثلثي احتياط الغاز العربي (حوالي 23 مليار متر مكعب) وتتوزع النسبة الباقية بين الجزائر ، ليبيا، مصر والدول العربية الأخرى الأقل احتياطات مثل اليمن وسوريا"[4].

ج- ثروات طبيعية أخرى: يزخر الوطن العربي بثروات طبيعية أخرى، إذ يحتل المركز الثاني في إنتاج الفوسفات بعد الو.م.أ بنسبة تقارب 33 % من الإنتاج العالمي. وتتوزع مناجمه في المغرب، الجزائر، تونس، مصر، العراق، سوريا والأردن. إضافة إلى الكبريت في العراق، المغرب، سوريا. والحديد في موريتانيا، الجزائر ومصر. الرصاص والزنك في تونس والجزائر والمغرب. النحاس في المغرب ، السعودية، موريتانيا[5].

---

(1) عيسى علي إبراهيم، وآخرون، مرجع سابق، ص145.

(2) عبد السلام محمد الطويل، "تقرير عن ندوة الوطن العربي بين قرنين".مجلة المستقبل العربي،لبنان، العدد259، سبتمبر 2000، ص187.

(3) عيسى علي إبراهيم، و آخرون، مرجع سابق، ص146.

(4)نفس المرجع ، ص150.

(5) عبد الرحيم مسعد، وآخرون، مرجع سابق، ص ص21-22.

د- المياه: تصنف المنطقة العربية من طرف الهيئات الدولية بأنا تدخل ضمن مناطق العجز المائي، إذ يقدر نصيب الفرد العربي من المياه سنويا 1000 متر مكعب عام 2000 في حين تدخل الهيئات الدولية في المناطق التي يقل فيها نصيب الفرد أقل من1500 متر مكعب ضمن مناطق العجز المائي، وهذا ما يعني أن البلدان العربية تشكو عجزا مائيا.

تنقسم موارد الوطن العربي المائية بين سطحية وجوفية، تأتي معظم المياه السطحية في البلاد العربية من خارج هذه الدول، وتقدر النسبة بحوالي 70 % من إجمالي كمية المياه في الوطن العربي المقدرة بـ 205 مليار متر مكعب. وتشمل هذه المياه الأنار المشتركة مثل النيل، الدجلة، الفرات وشبلي وجوبا والسنغال. أما بقية شبكة الأنار العربية الصغيرة دائمة الجريان فعددها حوالي 50 نرا، تستمد مياهها من مرتفعات البحر المتوسط وجبال زاجروس وترتكز في الهلال الخصيب والمغرب العربي[1]. أما المياه الجوفية المخزونة في باطن الأرض وقد تسربت أصلا من مياه الأمطار، يقدر مجموعها في الوطن العربي بنحو 143 مليار متر مكعب، والتغذية السنوية بنحو 42 مليار متر مكعب[2].

يلخص الجدول أدناه توزيع الموارد المائية حسب مصادرها الرئيسية في عام 1996 بالمليون متر مكعب.

الجدول رقم(03) : توزيع موارد المياه في العالم العربي حسب مصادرها عام1996.

الإقليم	سطحية		جوفية		كلية		صرف معالجة		إجمالي
	مليون م^3	%	مليون م^3	%	مليون م^3	%	مليون م^3	%	مليون م^3
الهلال الخصيب	82.6	36.7	13.2	33.5	14.1	0.7	1323	19	1528.7
شبه الجزيرة العربية	8.4	3.7	4.8	12.2	1760.0	83.7	308	4.4	2094.4
وادي النيل و القرن الإفريقي	89.9	39.9	8.5	21.6	32.6	1.6	4400	63.2	4629.4
المغرب العربي	44.4	19.7	12.9	32.7	296.2	14	934	13.4	1344.8
إجمالي	225.3	100	39.4	100	2102	100	6965	100	9597.3

المصدر: عيسى علي إبراهيم ،و آخرون، مرجع سابق، ص90.

---

(1) عيسى علي إبراهيم ،وآخرون، مرجع سابق، ص89.

(2) عبد الرحيم مسعد ،وآخرون، مرجع سابق، ص24.

أثار العديد من الخبراء مخاطر العجز المائي الحاد الذي ستصل إليه بلدان الوطن العربي وذكروا أن ذلك يعود إلى عدة أسباب نذكر منها:

1- الموقع الجغرافي: فالوطن العربي يقع في إطار الأقاليم الجافة أو القاحلة تماما أو شبه الجافة، ويستثنى من ذلك دول البحر المتوسط(شمال إفريقيا) وجنوب السودان وموريتانيا والصومال وجنوب غرب السعودية ، ولا تتجاوز هذه المساحة ¼ المساحة.

2- اعتماد الوطن العربي على نسبة كبيرة من المياه السطحية تأتي من خارجه.

3- دور الإنسان في مضاعفة الأزمة مثل إزالة الغطاءات النباتية من جهة ،والإسراف في استخدامها من جهة ثانية.

4- تزايد عدد السكان وتنامي الحاجة إلى المياه في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي.

يبين الجدول أدناه الفجوة بين الكميات المتاحة من المياه والمتوقع استهلاكها في آفاق 2025.

الجدول رقم(04): الفجوة بين الكميات المتاحة من المياه والمتوقع استهلاكها في البلاد العربية بين عامي 1996 و2025 في الجناحين العربي، الآسيوي والإفريقي.

الدولة	المتاح عام 1996 مليون م3	المتوقع استهلاكه 2025	النسبة %	الدولة	المتاح	المتوقع	النسبة %
العراق	42800	124856	34.6	اليمن	2716	1.3408	20.3
سوريا	9812	28291	34.7	مصر	63100	142776	44.2
الأردن	896	6219	14.4	السودان	19410	49231	39.4
لبنان	1225	4235	28.9	الصومال	810	5167	15.7
فلسطين	441	3137	14.1	جيبوتي	122	1324	09.2
السعودية	1.6300	77150	21.1	ليبيا	475.7	18610	25.6
الكويت	538	2755	19.5	تونس	70.82	13281	53.3
البحرين	272	377.6	07.2	الجزائر	5404	12055	44.8
قطر	298	275.5	10.08	المغرب	11045	31483	35.1
الإمارات	1223	741.9	16.5	موريتانيا	1630	24500	66.5
عمان	1236	892.5	13.8				

المصدر: عيسى علي إبراهيم و آخرون، مرجع سابق، ص98.

رغم طبيعة الإمكانات الجيواقتصادية التي يحوزها الوطن لعربي إلا أن الطابع العام لاقتصادياته توحي بغلبة الطابع الاستخراجي لهذه الإمكانات، وهذا ما جعل اقتصادياتا تتميز بعدة خصائص مشتركة:

أ- التبعية الاقتصادية: نظرا لاتجاه الدول المتقدمة إلى التكتل وتأثيرها على اقتصاديات الدول النامية، فإن درجة اعتماد الاقتصاد العربي على اقتصاديات الدول الغربية في تزايد مستمر، ما يجعل مصير التنمية متعلق بإرادة السوق الدولية، وهذا يؤدي إلى منع قيام أي حركة تراكم داخلي حقيقية.وبما أن "من خصائص التبعية أنا تحكم على الدول النامية بأن ترهن سياساتا وقراراتا الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بإرادة الدول الحامية المركزية"[(1)]، فان ذلك يجعل بلدان الوطن العربي لا تملك أي سياسة مستقلة تترجمها برامج عمل خاصة في مجال الإنتاج والتجارة.

يورد العديد من الكتاب أسباب التبعية الاقتصادية،بالرغم من الإمكانيات التي يتمتع با الوطن العربي إلى:

- عدم مرونة الهياكل الاقتصادية العربية.
- عجز الميزان التجاري لمعظم الأقطار العربية باستثناء موارد البترول.
- استمرار وضع الحواجز الجمركية بين الأقطار العربية.
- وجود النقص في الغذاء بالنسبة لبعض البلدان العربية، ما جعلها تستورد المواد الغذائية.
- استثمار عائدات البترول في الخارج.
- المديونية.[(2)]

ب- ضعف التبادل التجاري البيني: الملاحظ في الاقتصاديات العربية، ضعف العلاقات التجارية البينية، ويعود ذلك في غالب الأحيان إلى تماثل هياكلها الإنتاجية، كون نسبة كبيرة من صادراتا تتمثل في البترول والصناعات الاستخراجية، ما أدى إلى زيادة التنافس بينها وارتباطها بالأسعار الدولية في رسم السياسات العامة الداخلية.

أما على مستوى التجارة الدولية، فقد شكلت التجارة العربية الدولية نسبة 10% من إجمالي حجم التجارة الدولية في الثمانينيات وتتراوح صادراتا بين النفط، الفوسفات، البوتاس والحديد وبعض المعادن الأخرى. و يتميز الوطن العربي بدور محدود في حركة الصادرات العالمية ودورا متميزا في الحركة العكسية، إذ يعاني الوطن العربي اللاأمن الغذائي ما يدفعه لاستيراد مختلف المواد الغذائية، إضافة إلى الأدوية وغيرها من المواد الاستهلاكية.

---

(1) برهان غليون، وآخرون، حول الخيار الديمقراطي-دراسات نقدية- . ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يونيو 1994، ص141.

(2) عبد الجابر يتيم، وآخرون، مستقبل التنمية في الوطن العربي. عمان: دار البازوري، 1989، ص53.

ج- التخلف التكنولوجي: ليس أدل على أهمية التكنولوجيا من أن المعرفة العلمية والتكنولوجية أصبحت تمثل 80 % من اقتصاديات العالم المتقدم، بينما الـ 20 % المتبقية في حصة رأس المال والعمالة والموارد الطبيعية، وأن 70% من نفقة الحاسب الآلي ترجع إلى قيمة البحث والتطوير والاختبار و 12 % للأيدي العاملة من تكلفة المنتج النهائي[1].

تتسم البحوث التطبيقية في الوطن العربي بالقصور الواضح، وذلك نتيجة للتبعية العلمية والتكنولوجية، وضعف الميزانيات المخصصة للبحوث، وغياب صناعات محلية في مجال المعلومات. وإن كانت هناك محاولات عربية لإنشاء صناعات إلكترونية إلا أن هذه التجارب مازالت في مجملها لا تؤهلها لدخول المنافسة الدولية.وتقتصر جهود بلدان الوطن العربي في مجال التكنولوجيا في محاولة الدول العربية الاستفادة من الطفرة النفطية التي أحدثها ارتفاع أسعار البترول منذ عام 2000، من خلال تطوير مختلف القطاعات عن طريق إدخال التقنيات التكنولوجية، والتخلي عن الإجراءات البيروقراطية في الإدارات، إضافة إلى الاستفادة من هذه التقنيات في القطاعات الإنتاجية.

د- المديونية في الوطن العربي: تشير بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أن إجمالي الديون العربية الخارجية قد بلغت نهاية عام 2000 نحو 144 مليار دولار متراجعة عن مستواها في عام 1995 بنحو 9.6%[2]، ويمثل الجدول التالي ديون بعض الدول العربية بين عامي 1995 و2000 مع مقدار التغير:

الجدول رقم (05) : الديون العربية الخارجية.

البلد	المديونية (مليون دولار) 1995	**المديونية** 2000	مقدار التغير
جيبوتي	165.3	400	234.7+
الصومال	2678	2555	123-
عمان	3181	3555	374+
لبنان	1332.4	6870.8	5538.4 +
موريتانيا	2320	1500	820 -
اليمن	6217	4935.3	1281.7 -
الأردن	6299	6753	454 +
تونس	10923	11568	645 +

(1) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي 2000.
[http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001./1/1./rarb18.html], (11/07/2006) ،ص01.

(2) منذر خدام، <هموم التنمية العربية ومشكلاتها>.
[http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=1426],(10/07/2006) ،ص04.

السودان	17603	15938	1665-
سوريا	21318	21272	46 -
المغرب	22445	16372.1	6072.9 -
مصر	31776	27109	4667-
الجزائر	32781	25000	7781 -
الموع	159138.7	143828.3	15310.4 -

المصدر: منذر خدام، مرجع سابق،ص05.

بذه المعطيات بلغت نسبة الدين العام الخارجي للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 نحو 49.9 %، ولأن الوفاء بخدمة الدين الخارجي يتوقف عادة على حجم الصادرات من السلع الخدمات، فإن مقارنة الدين الخارجي مع حجم الصادرات من السلع والخدمات يلقي مزيدا من الضوء على ثقل عبء المديونية الخارجية.

إضافة إلى العديد من خصائص الاقتصاديات العربية، وإن كانت هذه هي الأهم والمشترك بين جل الدول العربية.

2- تحديات التنمية الإنسانية على ضوء التنمية الاقتصادية في الوطن العربي:

ترسخت لدى الكثير من الدارسين للوضع في الوطن العربي وحتى العامة من المواطنين قناعة مفادها أن الازدهار الاقتصادي الذي تشهده بعض الدول العربية مبني على سلعة وحيدة أساسية هي النفط، وأن معظم المصروفات القائمة حاليا في أقطار الدول المصدرة للنفط تعتمد اعتمادا كليا على المداخيل النفطية. وإذا ما تم إدراك المعادلة التي تقول بان كل برميل نفط مستخرج اليوم يقلص عدد البراميل التي سوف ستستخرج مستقبلا، فهذا يعني بأن كل دخل من هذه الموارد مهما كان نوعها لا يذهب إلى أصول منتجة في المستقبل هو انتقاص من حقوق الأجيال القادمة.

إن المفاهيم التنموية الجديدة خاصة التنمية الإنسانية تعنى بالبناء المادي والبشري القادر على زيادة إنتاجية الفرد في المتمع وزيادة كفاءة أداء المتمع لتحقيق تزايد منظم في الإنتاج والسلع والخدمات. تفترض هذه النظرة مسبقا وجود قاعدة إنتاجية يقع على المتمع عبء تطويرها[1]. وبالنظر إلى المفاهيم الجديدة للتنمية فإنه بالرغم من مرور أكثر من أربعة عقود على محاولات التنمية في الدول العربية، فإن ذلك لا يعدو أن يكون في إطار النمو وليس التنمية، ويعكس ذلك نمو في بعض القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. وعلى هذا النحو

---

(1) محمد غانم الزميجي، الخليج ليس نفطا-دراسة في إشكالية التنمية والوحدة. ط1، بيروت: دار الجديد، 1995، ص65.

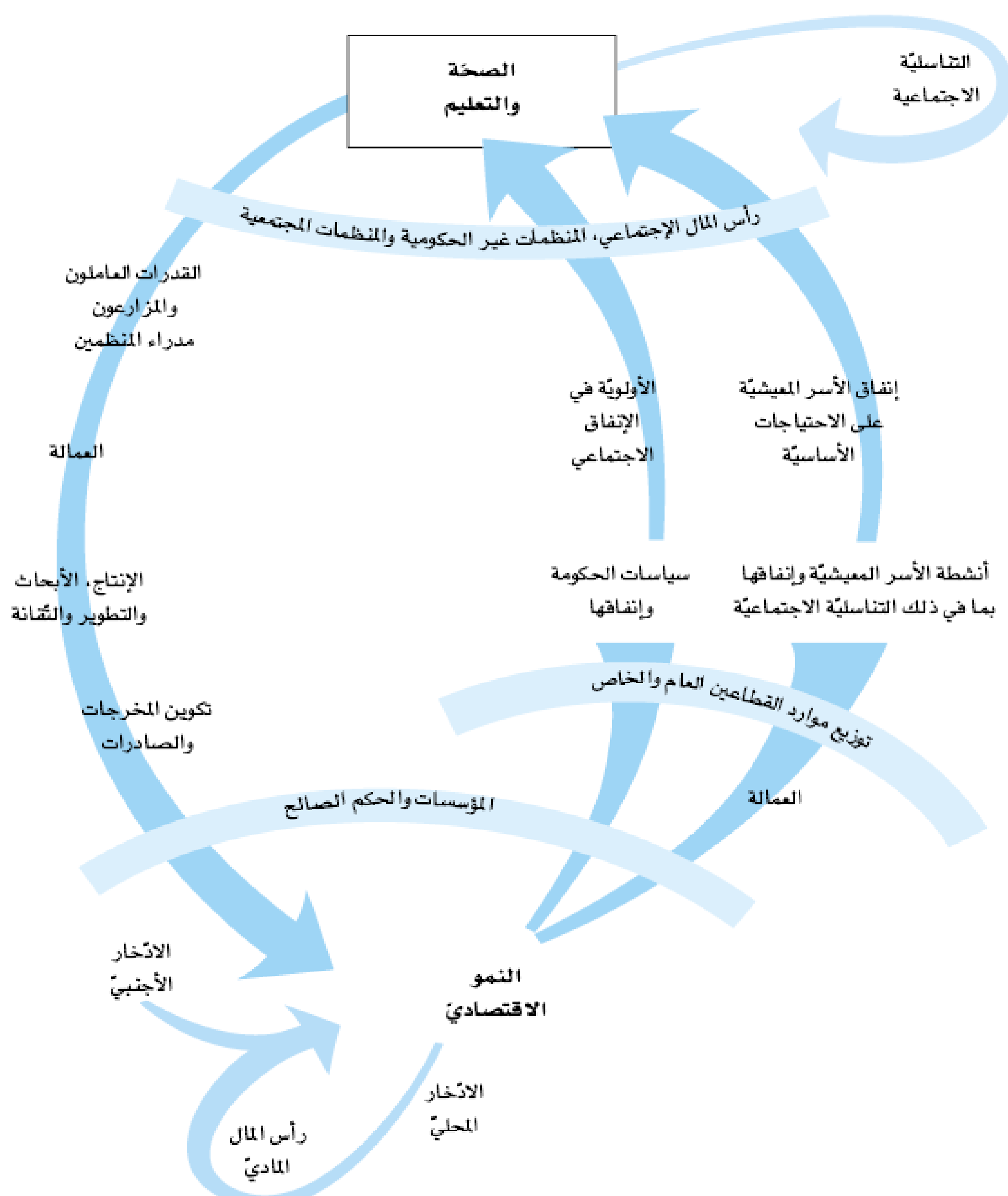
يمكن القول بأن مجرد الثراء وتوافر الموارد المادية في بعض البلدان العربية لا يحل مشاكل التنمية ولا يؤدي في أي حال من الأحوال إلى القضاء على الفقر بمفهومه الواسع. وأن اعتماد التنمية الإنسانية على القدرات الإنسانية بالدرجة الأولى يفرض على الدول العربية على الأقل في مراحلها الراهنة استغلال المداخيل الناتجة عن تصدير الموارد الأولية من نفط وغاز وغيرهما في بناء القدرات البشرية المستقبلية. كما أن اعتبار الحرية الاقتصادية من بين مؤشرات قياس التنمية الإنسانية يفتح المجال واسعا لتحرير هذه القدرات بما يؤدي إلى التقليل من آثار الفقر.

يتطلب التقليل من الفقر كذلك، وجود ارتفاع في مؤشرات التنمية الاقتصادية من مداخيل وتطوير الهياكل الإنتاجية، التي تؤدي في إطار التنافسية وانفتاح الأسواق العالمية إلى الاعتماد بالدرجة الأولى على الكفاءات والقدرات واستخدام التكنولوجيا المفضية للإتقان والسرعة، وهذا ما يسمح على الأقل بالقضاء على بعض أنواع التمييز في شغل الوظائف الإنتاجية، والرفع من معدلات الدخل الفردي، هذا فضلا عن تدخل السياسات الحكومية لفرض العدالة في الاستفادة من الثروات ومخرجات النشاط الوطني.

إن العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الإنسانية علاقة جدلية إذ تفترض التنمية الإنسانية وجود قاعدة مبدئية إنتاجية، وتتطلب التنمية الاقتصادية شروطا أولية من الحرية وتشجيع النشاط الخاص.

يوضح الشكل أدناه العلاقة بين التنمية الإنسانية والتنمية الاقتصادية، إذ يوضح الشكل كـيف أن التنمية الاقتصادية أو وجود قاعدة اقتصادية أولية ضرورية لأي انطلاقة تنموية تعتمد على القدرات الإنسانية، كما يوضح أن التنمية الإنسانية تتطلب نسقا اقتصاديا سياسيا واجتماعيا متوافقا مع الأهداف التنموية. إضافة إلى أن الشكل يبين انعكاس التنمية الاقتصادية على الإنسان من خلال الإنفاق على التعليم والصحة وعلى الاحتياجات المعيشية الأخرى بما يسمح ببناء قدرات إنسانية مستقبلية.

الشكل رقم (07): العلاقة بين التنمية الإنسانية و التنمية الاقتصادية



المصدر: **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2003، مرجع سابق، ص70.**

مما سـبق يمكن القول: بالرغم من التوجه العالمـي لتنمية الإنسان واعتبارها "تنمية الإنسـان من أجل الإنسان،ومن طرف الإنسان " إلا أن الظروف الاقتصادية والجغرافية والاجتماعية يبقى لها بالـغ الأثر في هذه التنمية. فارتباط التنمية الإنسانية بالتعليم والصحة والإسكان ومستوى المعيشة، يفرض النظر إلى معدلات النمو السكاني ومستويات التنمية الاقتصادية .

تفيد مختلف الدراسات أن الموقع الجغرافي للوطن العربي من أجود المناطق في العالم من حيث الثروات الطبيعية وكذا الموقع الاستراتجي، إلا أن الوضع الاقتصادي العام يبقى متدهورا يعاني عدة مشاكل مالية وهيكلية، انعكست سلبا على الأوضاع الاجتماعية كما أكدت **ذلك تقارير التنمية الإنسانية العربية.**

المبحث الثاني: واقع التنمية الإنسانية وفقا لتقارير التنمية الإنسانية العربية للأعوام 2002-2003-2004

عمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال مكتبه الجهوي الخاص بالبلدان العربية، إلى نشر تقارير للتنمية الإنسانية في البلدان العربية منذ عام 2002 إلى 2004 (إلى غاية كتابة هذه الأسطر)، في محاولة منهم للتشخيص الدقيق لوضع التنمية الإنسانية فيها. وقد أوضحت هذه التقارير مؤشرات التنمية في البلدان العربية، ومن خلالها النقائص التي يعاني منها.

المطلب الأول: مضمون التقارير

عمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 1990 إلى إصدار تقارير التنمية البشرية العربية. وقد تطورت مؤشرات قياس التنمية البشرية عبر هذه التقارير بما يسمح بتغطية النقائص التي قد تعتري المؤشـرات السابقة. و عبر مكتبه الإقليمي للدول العربية صدر أول التقارير العربية عام 2002، بعدما كان البرنامج الأممي ساعد في إصدار تقارير قطرية لسبعة عشر بلدا.

تصدر تقارير التنمية الإنسانية العربية بالاشتراك مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، ويعد التقارير فريق من الأكاديميين العرب بالاستشارة مع لجان من ذوي الخبرة في الوطن العربي.تؤكد التقارير في كل مرة بأن "الاستنتاجات التي يخلص إليها التقرير لا تمثل بأية طريقة كانت سياسة رسمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي". هذا التنبيه مهم بشكل خاص في هذه المناسبة لأن خبراء مستقلين من المنطقة وليس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هم الذين قاموا بدراسة تعبر عن انتمائهم، ولكنها ناقدة لمجتمعاتهم، كشفوا بها جوانب ضعفها وقوتها والتحديات والفرص التي تواجهها بشكل يحق لمفكرين عرب دون سواهم القيام بها. وبعد الانتقادات التي وجهت لتقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، أصبح يرد في الصفحة الثالثة من كل تقرير (تقريري 2003-2004) العبارة التالية :"**ما يرد في هذا التقرير من تحليل ومن توصيات بشأن السياسة لا يعبر بالضرورة عن آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو مجلسه التنفيذي، أو الدول الأعضاء فيه**". وفي هذا الصدد يقول **نادر فرجاني** محرر التقارير:" أود التأكيد أن فريق التقرير والمؤسسات الراعية للتقرير تهتم وتشجع كل انتقاد موضوعي للتقرير... لأن الهدف هو حوار جاد حول قضايا التنمية في المنطقة العربية"[1].

عن الفريق المختص بوضع التقارير، تؤكد ريما خلف الهنيدي الأمين العام المساعد للأمم المتحدة ومدير المكتب الإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في حديثها عن تقرير التنمية الإنسانية العربية الثاني (للعام 2003) بأن التقرير يجمع ثلة من أبرز المؤلفين في المنطقة، بمن فيهم الدارسون والباحثون ونشطاء

---

(1) نادر فرجاني، <التنمية بالبلاد العربية>، مرجع سابق.ص04.

المجتمع المدني وصناع القرار. ومن هذا المنطلق فإننا مداخل تمثل اجتماع الخبرة والمعرفة والمعطيات والتحليلات التي توفدها سنوات من الدراسة النقدية وتقصي الحقائق والنشر والنشاط الهادف. وقد اختير الفريق ليمثل مختلف زوايا النظر من حيث مجالات الخبرة وطبيعة الآراء المحلية التي تنتشر في أرجاء المنطقة العربية.

للإشارة فإن فريق إعداد التقرير ليس ثابتا من ناحية العدد ولا الأشخاص، إذ في كل مرة تحدث تغيرات على مستوى الفريق الاستشاري، فريق التحرير، فريق القراء أو فريق الترجمة.

الملاحظ أن كل تقرير من تقارير التنمية الإنسانية للسنوات الثلاث يحمل عناوين فرعية، ما يعني أن كل تقرير يركز على موضوع محدد ويبرر ذلك. عنون **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002** بعنوان فرعي "خلق فرص للأجيال القادمة" وبررت ريما خلف الهنيدي مدير المكتب الإقليمي للبلدان العربية ذلك بأن " في القلب من هذه الكتلة الضخمة (تقصد بها الكتلة البشرية العربية) المنتشرة في هذه المساحة الشاسعة يقع في نظر واضعي هذا التقرير، الأطفال العرب الذين يكونون الأجيال القادمة،آملين أن يسهم التقرير ولو بصورة متواضعة في وضع أسس لخلق فرص أفضل للأجيال العربية التالية"(*).

احتوى التقرير على ثمانية فصول إضافة إلى نظرة عامة تناولت أوضاع التنمية الإنسانية العربية وعنون بـ "مستقبل للجميع" تطرق بصفة عامة إلى عوائق التنمية الإنسانية العربية. و باعتبار تقرير عام 2002 هو أول تقرير للتنمية الإنسانية العربية، تناول الفصل الأول التعريف والمفاهيم والسياق الأوسع للتنمية الإنسانية، ثم طابق ذلك بالواقع العربي في الفصل الثاني أي "حال التنمية الإنسانية في البلدان العربية "، مشيرا أن البلدان العربية تعاني نقصا فادحا في البيانات والمعلومات التي تسمح بقياس دقيق لمستويات التنمية الإنسانية بها.كما لم يغفل التفاوت بين البلدان العربية، ليتطرق في الأخير إلى النواقص التي حصرها في نقص الحرية، نقص تمكين المرأة ونقص القدرات الإنسانية(المعرفة). ولتكريس توجه هذا التقرير "مستقبل للجميع" عرض الفصل الثاني نتائج لسبر الآراء عن اكثر القضايا المهمة بالنسبة للشباب.

في الفصل الثالث تم التعرض لبناء القدرات البشرية، والتي تعتبر أساس التنمية الإنسانية وهدفها من خلال مؤشرات الحياة، الصحة، البيئة . وفي نفس الإطار خصص الفصل الرابع للتعليم، الذي يعتبر السبيل الأكثر أهمية للفقراء للقضاء على الفقر وتحرير القدرات بعد بناءها. تطرق الفصلين الخامس والسادس إلى توظيف هذه القدرات من خلال الاستفادة منها في ميدان البحث العلمي والتطوير والقدرة على استخدم نتائج البحث العلمي في تطوير المنطقة العربية، إضافة إلى توظيفها (أي القدرات البشرية) في النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر الإنساني.

(*) ورد الكلام في كلمة تصدير تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول، للدكتورة باعتبارها المدير الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاص بالمنطقة العربية.

أما الفصل السابع فتطرق إلى العلاقة بين التنمية الإنسانية والحكم الراشد كنسق حكم وفلسفة تسيير، إذ تناول تعريفات وخصائص الحكم الراشد وطابقها بالأوضاع في البلدان العربية، ليتوصل إلى ضرورة الإصلاح.

بين تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 أن مقومات التعاون والتكامل بل التوحد ربما لم تتح لأي منطقة كما أتيحت للمنطقة العربية، وبين الفصل الثامن ضرورات التعاون العربي، والتحديات التي تفرض هذا التعاون ومعيقاته، بعد توضيح الوضع الحالي للتعاون العربي.

خلص التقرير إلى ضرورة إعادة تأسيس المجتمعات العربية على:

1- الاحترام القاطع للحقوق والحريات الإنسانية باعتباره حجر الزاوية في بناء الحكم الصالح والمحقق للتنمية الإنسانية.
2- تمكين المرأة العربية عبر إتاحة جميع الفرص، خاصة تلك الممكنة من بناء القدرات البشرية، للبنات والنساء على قدم المساواة مع "أشقائهن" من الذكور.
3- تكريس اكتساب المعرفة وتوظيفها بفعالية في بناء القدرات البشرية، وتوظيفها بكفاءة في جميع صنوف النشاط المجتمعي وصولا إلى تعظيم الرفاه الإنساني في المنطقة.

ارتأى فريق التقرير الثاني"**تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003**": " أن يكون موضوع بناء المعرفة محورا له ،لما للمعرفة من علاقة عضوية ودور محوري بالنسبة للتنمية الإنسانية، ولأنها أحد المكتسبات الأساسية للبشر، ونظرا إلى ضخامة نقص القدرة المعرفية الإنسانية في الدول العربية في عصر كثافة المعرفة، ويتجلى ذلك في قصور اكتسابها وإنتاجها على حد سواء"[1].

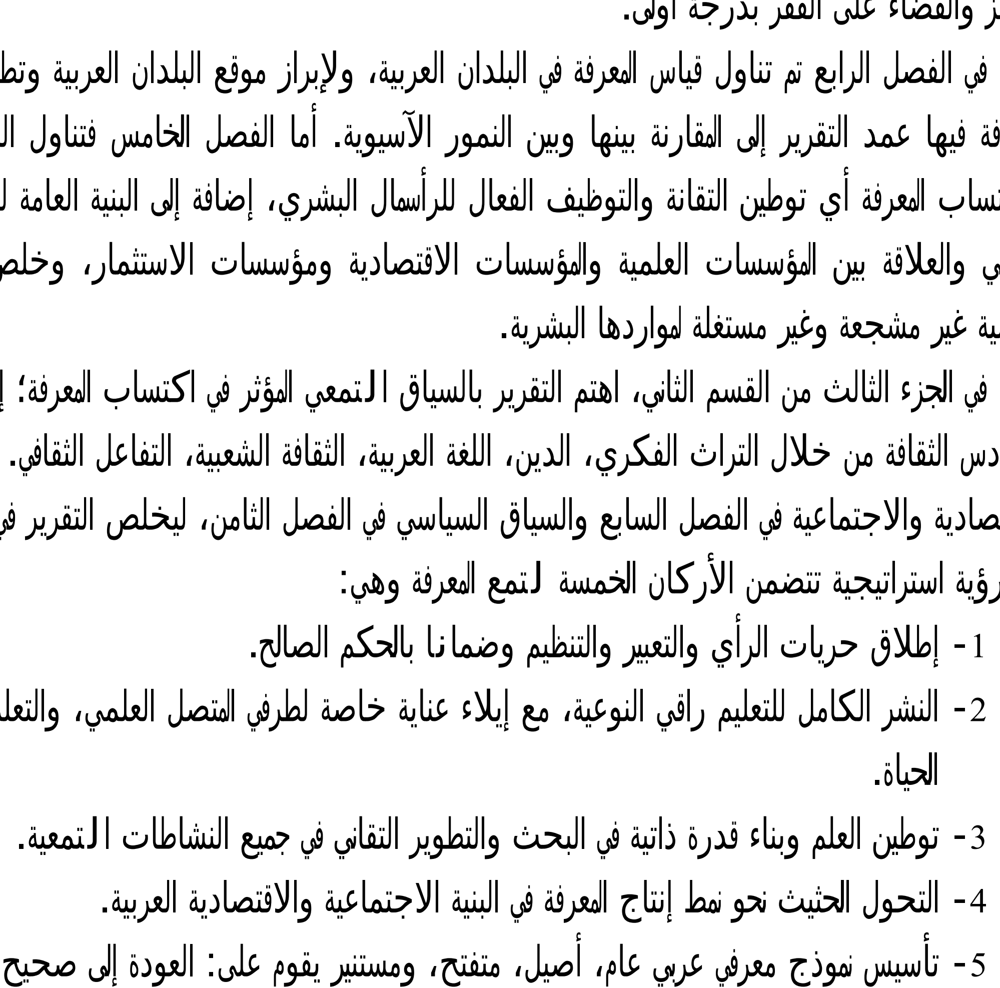
ورد التقرير الثاني في موجز، قسم أول، وقسم ثاني؛ إذ استهل التقرير بموجز، وتناول القسم الأول"تطورات التنمية الإنسانية في البلدان العربية منذ العام 2001" من خلال إبراز انعكاس أحداث مهمة على الصعيدين العربي والعالمي على مسيرة التنمية الإنسانية في الوطن العربي، ويقصد بالأحداث الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، احتلال العراق من قبل القوات الأمريكية، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر من عام 2001 وتأثيرها على سياق التنمية الإنسانية العربية.

أما القسم الثاني فتضمن تسعة فصول ضمن أربعة أجزاء، تناول الفصل الأول مفهوم المعرفة ومجتمع المعرفة والعلاقة بينهما وبين التنمية الإنسانية، وبين منظومة اكتساب المعرفة وقارنها بالواقع العربي. أما الفصل الثاني فتناول نشر المعرفة في البلدان العربية من خلال التعليم، وسائط الإعلام والترجمة إلى العـربية، وخلص الفصل إلى أن عملية نشر المعرفة في البلدان العربية تعتريها العديد من الصعوبات أهمها غياب الرؤية الإستراتيجية التي تعمل على إرساء قواعد متينة في مجالات نشر المعرفة، وأن الاهتمام بالتعليم، ووسائط الإعلام والترجمة من أهم السبل لتهيئة المناخ الثقافي والعلمي لإنتاج المعرفة.

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003، مرجع سابق، تقديم ص "ح".

ناقش التقرير في الفصل الثالث المستوى الأرقى من اكتساب المعرفة أي إنتاجها في ميادين العلوم الطبيعية والتطوير التقني وكذا في اللسانيات والعلوم الاجتماعية ،مبرزا أن هناك عجز في الدعم المؤسسي لإنتاج المعرفة، وعدم توافر البيئة المواتية لتنمية العلم وتشجيعه ما أدى إلى هجرة العقول العربية إلى دول تفتح أمامها فرص التميّز والقضاء على الفقر بدرجة أولى.



في الفصل الرابع تم تناول قياس المعرفة في البلدان العربية، ولإبراز موقع البلدان العربية وتطور إنتاج ونشر المعرفة فيها عمد التقرير إلى المقارنة بينها وبين النمور الآسيوية. أما الفصل الخامس فتناول السياق التنظيمي لاكتساب المعرفة أي توطين التقانة والتوظيف الفعال للرأسمال البشري، إضافة إلى البنية العامة للمجتمع المعرفي العربي والعلاقة بين المؤسسات العلمية والمؤسسات الاقتصادية ومؤسسات الاستثمار، وخلص إلى أن البيئة العربية غير مشجعة وغير مستغلة لمواردها البشرية.

في الجزء الثالث من القسم الثاني، اهتم التقرير بالسياق المجتمعي المؤثر في اكتساب المعرفة؛ إذ تناول الفصل السادس الثقافة من خلال التراث الفكري، الدين، اللغة العربية، الثقافة الشعبية، التفاعل الثقافي. وتم تناول البنية الاقتصادية والاجتماعية في الفصل السابع والسياق السياسي في الفصل الثامن، ليخلص التقرير في الفصل التاسع إلى رؤية استراتيجية تتضمن الأركان الخمسة لمجتمع المعرفة وهي:

1- إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم وضمانا بالحكم الصالح.

2- النشر الكامل للتعليم راقي النوعية، مع إيلاء عناية خاصة لطرفي المتصل العلمي، والتعلم المستمر مدى الحياة.

3- توطين العلم وبناء قدرة ذاتية في البحث والتطوير التقاني في جميع النشاطات المجتمعية.

4- التحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية العربية.

5- تأسيس نموذج معرفي عربي عام، أصيل، متفتح، ومستنير يقوم على: العودة إلى صحيح الدين وتخليصه من التوظيف المغرض، وحفز الاجتهاد وتكريمه، النهوض باللغة العربية، استحضار إضاءات التراث المعرفي،... .[1]

سعى " **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004**" إلى التركيز على قضية الحريـة والحكم الصالح والإصلاح السياسـي،و أقر فريق التقرير بأنه اعترض عملهم صعوبات تتعلق بجمع البيـانات، إذ أن عـددا من الدول لم تسمح لهم بإجراء مسوح ميدانية عن توجهاتم وآرائهم السياسية، بالإضافة على الظرف العالمي الذي تميز بتسارع الأحداث خاصة الغزو الأمريكي للعراق، اشتداد أحداث انتفاضة الأقصى.

إضافة إلى برنامـج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي شارك في رعاية التقرير الثالث برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، واتخذ التقرير الثالث عنوانا

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003، ص163.

فرعيا "نحو الحرية في الوطن العربي" ما جعل الكثير يقول بأن هذا التقرير بلا ريب صراع بين قناعات ومواقف سواء مضادة أو حذرة ممتدة عبر الزمان.

تضمن التقرير بعد التمهيد وموجز التقرير قسمين، تناول القسم الأول"تطورات التنمية الإنسانية منذ إصدار تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003"، من خلال مبادرات الإصلاح الداخلية الرسمية وغير الرسمية، والمبادرات الخارجية بالتركيز على مشروع الشرق الأوسط. كما تطرق القسم الأول إلى البيئة الدولية وتأثيرها على حقوق الإنسان في الوطن العربي خاصة في فلسطين والعراق. وقيم القسم التقدم الذي تم إحرازه في مواجهة النواقص الثلاثة السالفة الذكر.

أما القسم الثاني فتضمن سبعة فصول في ثلاث أجزاء، تطرق الفصل الأول إلى الأسس الفكرية ومفهوم الحرية والحكم الصالح في سياق الفكر الليبرالي و الفكر العربي. وتناول الفصل الثاني "إشكاليات الحرية والحكم الصالح في البلدان العربية" في مطلع الألفية الثالثة، وانتهى إلى أن البيئة العالمية والمعوقات الداخلية والتنافر الثقافي العربي بشأن الحرية هي حجج قابلة للتصحيح في طريق الحرية في البلدان العربية.

في الفصل الثالث حاول التقرير تبيان "حال الحريات والحقوق في البلدان العربية"، وبينت الفصول الرابع والخامس والسادس البنية القانونية والبنية السياسية، والبنى المجتمعية والبيئة العالمية والإقليمية للحرية والحكم على التوالي.

انتهى التقرير إلى رؤية استراتيجية نحو تعزيز الحرية والحكم الصالح في البلدان العربية.

و اختلفت ردود الفعل باختلاف الأطراف الفاعلة في المجتمع العربي، وكذا باختلاف المواضيع التي تناولتها التقارير، لكن الأكيد أن الانتقاد لم يطل أعضاء فرق التقارير في شخصهم، إذ اعتبرهم الكثير أنهم من ذوي المصداقية فكرا وممارسة. رد نادر فرجاني محرر تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، أن هذا التقرير موجه للحكومات والشعوب كذلك من خـلال مؤسساته، بعدما لوحظ تجاهل الحكـومات لهذا التقرير وما يحتويه: "وهو في تقديري الآن ملك للشعب العربي عامة، لكل القوى الحية في المجتمعات العربية، للحكومات ولباقي مؤسسات الدول العربية، يعني بما فيها المؤسسات التمثيلية، مؤسسات القضاء، مؤسسات الرقابة لمختلفة وأيضا مؤسسات المجتمع المدني على تنوع أشكالها وإلى القطاع الخاص وإلى المفكرين المستقلين..."[1].

اتهمت أوساط عدة إلى أن الهدف من التقرير هو "الحط من قيمة الأمة ومقدراتها" وأنه يهدف إلى خدمة مصالح غربية في البلدان العربية، ما جعل التقريرين الثاني والثالث يركزان على وضع عبارة "ما يرد في هذا التقرير من تحليلات ومن توصيات بشأن السياسة لا يعبر بالضرورة عن آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، أو مجلسه التنفيذي أو الدول الأعضاء فيه".

---

[1] نادر فرجاني، <التنمية بالبلاد العربية>،مرجع سابق، ص03.

وإذا كانت الانتقادات التي وجهت للتقريرين الأول والثاني متشابهة، فإن التقرير الثالث كان متميزا من حيث الانتقادات والضغوط الممارسة عليه، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى تميز الموضوع الذي اختاره وهو "نحو الحرية في الوطن العربي، إذ علق عليه زعماء أوروبيون وأمريكيون، بمن فيهم رئيس الوزراء البريطاني توني بلير ووزير خارجيته جاك سترو، والرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش ووزير خارجيته آنذاك كولن باول، فضلا عن الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان الذي تحدث عنه أكثر من مرة، كان آخرها في الكلمة التي ألقاها ممثله في الاحتفال بإعادة فتح مركز ابن خلدون في 30 جوان 2003.

ذكر كلوفيس مقصود أحد أعضاء فريق إعداد التقرير بأن مجرد صدور التقرير عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان "نحو الحرية في العالم العربي" يجسد اعترافا ضمنيا بوجود أمة عربية واحدة تضم دولا عربية مختلفة، وكشف الدكتور أن الأعضاء تعرضوا لضغوطات لحذف فقرات انتقدت الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الشعب الفلسطيني واستباحة الأمن العراقي، وانتهاكات الحقوق في سجن أبو غريب، وهددت الولايات المتحدة الأمريكية باقتطاع 118 مليون دولار من حصة الولايات المتحدة الأمريكية من ميزانية الأمم المتحدة إذا نشرت الأمم المتحدة التقرير كما هو. في المقابل هدد الخبراء العرب المشاركون في إعداد التقرير بأنه لو رضخ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتلك الضغوط فسيقوم فريق الخبراء العرب بنشر التقرير باسم أعضاء الفريق عن هيئة غير رسمية تمت تسميتها "مؤسسة التنمية الإنسانية العربية"، لذلك فشلت الضغوط الأمريكية[1]. لكن يرى رضوان السيد انه تعرض لبعض التغييرات الطفيفة لم تتجاوز "تجهيل الفاعل"[2].

أما الضغوط والمواقف الداخلية فقد بدأت منذ بداية إعداد التقرير، إذ أشار المدير العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن العديد من الدول رفضت منح الإذن بإجراء مسوح ميدانية عن أوضاع الحريات فيها. أما على الصعيد غير الرسمي، لقيت التقارير ترحيبا خاصا من طرف منظمات المجتمع المدني، وما يدل على ذلك كثرة ذكرها في الندوات التي تنظمها مثل اجتماع الإسكندرية وصنعاء وغيرها.

---

(1) كلوفيس مقصود، <الولايات المتحدة ضغطت لتعديل التقرير وفشلت>.
[http:/www.mowaten.org/folders/developement/06-05/26-05-05-01.htm], (01/05/2006)،ص01.

(3) رضوان السيد،<مسألة الحرية والديمقراطية في تقرير التنمية>.
[http://www. mowaten.org/folders/developpment/4-05/190405-1.htm], (01/05/2006)،ص01.

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية الإنسانية

قدم تقرير التنمية الإنسانية العـربية للعام 2002 عرضا عاما للواقع العربي، مبديا إدانته للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، باعتباره اكبر العقبات ومعرقلات مسيرة الأمن ثم التقدم، ومقررا أنه ما من شيء يقضي على الرؤية النبيلة للتنمية أكثر من إخضاع الناس لاحتلال أجنبي. و هذا كذلك ما أقره التقريرين الثاني والثالث في تناول تطورات التنمية الإنسانية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق.

في معرض تناوله لمؤشرات التنمية الإنسانية في البلدان العربية، بين التقرير أن حال التنمية الإنسانية العربية لا تعكس إمكاناتا في جميع ا الات الاقتصادية والاجتماعية. وفيما يلي عرض عن حال التنمية الإنسانية من خلال تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 بالدرجة الأولى، مع تطوراتا في التقريرين التاليين.

1-**الصحة**: بلغ عدد سكان البلدان العربية عام 2000 حوالي 280 مليون نسمة، يتمتع الناس في معظم البلدان العربية عند الميلاد أعلى من المعدل العالمي الذي هو 67 سنة، لكن الأمراض والإعاقة يخفضان من معدل العمر الحالي من الإعاقة من 5 إلى 11 سنة. ويقل معدل العمر للنساء العربيات عن المعدل العالمي ويعود ذلك جزئيا لمعدل الوفيات العالي لدى النساء الحوامل، كما أن نسبة الإعاقة أعلى منها عند النساء من الرجال ما يجعل من صحة المرأة أولوية من أولويات صانعي السياسات.

لقد تم إحراز إنجازات جيدة في تخفيض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة، فقد قلصت المنطقة العربية في القرن الماضي معدلات وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات إلى المعدل العالمي وهو 70 لكل ألف طفل بحلول عام 1990. ولكن مازال هناك تفاوت كبير بين الدول العربية وفي كل منها؛ فهناك تفاوت ملحوظ في نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة، وهناك تحد صحي خطير هو ارتفاع نسبة توقف النمو التي قد تتجاوز 50 % من الأطفال دون الخامسة في بعض البلدان الفقيرة وتلك التي تعاني من ال اعات. وتعتبر حوادث الطرقات و التدخين من المسببات الهامة للوفاة، ففي عام 1998 لقي 182 ألف عربي حتفهم من أمراض تتعلق بالتدخين[1]، "وارتفعت الوفيات بسبب حوادث الطرق إلى حد بلغت 36 لكل عشرة آلاف بالمقارنة بـ 1.5 بالمملكة المتحدة. وتشير بيانات عام 1999 إلى أن الإصابات سوف تكون مسؤولة عن 20.5 % من عبء الأمراض في عام 2020 بالمقارنة بنسبة 13 % حاليا"[2].

يمثل ارتفاع معدل وفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة تحديا صحيا رئيسيا، إذ يزيد معدل وفيات الأمهات في أكثر من نصف البلدان العربية التي يغطيها التقرير عن 75 وفاة لكل مئة ألف حالة ولادة مولود

---

(1) ريما خاف الهنيدي،< أول تقرير للتنمية الإنسانية العربية ينشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي>.

http://www.arabnewal.com/index.pnp?rd=AI&AIO=33, (16/02/2005)،ص04.

(2) البنك الدولي، <التغذية والصحة والسكان>.

[http://wbIN0018.worldbank.org./MNA/Arabic web.nsf/doc by unid/9fcc27EDE5A],

(15/12/2002)،ص02.

حي. ويشير التقرير إلى أن بلدان عربيان فقط استطاعا الوصول إلى المعدل العالمي (لا يزيد عن 5 وفيات لكل مئة ألف حالة ولادة مولودة حي) وهما الإمارات العربية والكويت، أما باقي الدول فإن الأفضل منها حقق نسبا تتراوح بين10 و20 حالة وفاة بين مئة ألف حالة ولادة مولود حي[1].

فيما يخص الإنفاق على قطاع الصحة، فإنه باستثناء لبنان وقطر (أعلى نسبة) والصومال(أقل نسبة) تتراوح الإنفاق بين 2.5 % و 5.6 % من الناتج المحلي الإجمالي، وتنفق معظم البلدان العربية على الصحة بين 3و 4.5 % ويكون نصيب الفرد بالدولارات يتراوح بين 11 و1105 دولار[2].

يتركز اهتمام النظم الصحية في البلدان العربية على الصحة البدنية دون الصحة العقلية والاجتماعية، مما يغفل قياس تبعات عدم الراحة والإحساس بعدم الرضى الذي تؤدي بدورها لكثير من الأمراض العضوية. وفي كثير من البلدان لا يستفيد كبار السن من مزايا الضمان الاجتماعي لعدم كفايتها ومحدوديتها، إضافة إلى أن النظم الصحية تركز على الصحة العلاجية بدل الوقائية.

إن الوضع الراهن للصحة في الوطن العربي، يفرض على الدول القيام بإصلاحات ضرورية تتمثل في تحسين الخدمات الصحية، حيث تحتاج الخدمات الصحية المقدمة من الدول إلى توجيه أفضل حتى يستفيد منها الفقراء، فعلى سبيل المثال تزيد معدلات وفيات الأطفال في المناطق الريفية في صعيد مصر على ضعف هذه المعدلات في المحافظات الحضرية، لذا يتعين على الحكومات أن تفي باحتياجات مواطنيها، وأن تضمن وجود العدد الكافي من العاملين في القطاع العام وعلى جميع الوحدات التي يجب أن تكون موزعة بعدل على جميع جهات البلد.

إن الحكومات ومن خلال أنظمة الحماية الاجتماعية مدعوة إلى حماية شعوبها من مخاطر مختلف الأمراض، وهذا بتوفير التمويل الكافي لتقديم هذه الخدمات الصحية العامة بأسعار مدروسة وفي متناول مختلف الفئات، وإيجاد الصيغ المناسبة لتوفيرها لمعدومي الدخل والبطالين، والبحث عن طرق أفضل لتمويل الخدمات الصحية العامة.

فيما يلي جدول قدمه اليونيسيف حول العمر المتوقع عند الولادة، وفيات الأطفال دون الخامسة سنة 1990، و2001 لكل مئة ألف، وذلك حسب الترتيب الوارد في التقرير العالمي.

---

(1) برنامج الأمم المتحدة، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، مرجع سابق، ص36.

(2) نفس المرجع، ص37 .

الجدول رقم (06): العمر المتوقع عند الولادة، وفيات الأطفال دون الخامسة، معدل الوفيات لمن أقل من 5سنوات و نسب انخفاض معدل الوفاة سنة 1990، و2001 في البلدان العربية

الدولة	**الترتيب**	العمر المتوقع عند الولادة	معدل الوفاة لمن هم دون الخامسة في سنة 1990	معدل الوفيات لمن أقل من 5سنوات	نسب انخفاض معدل الوفاة (%)
الصومال	07	48	225	225	0
موريتانيا	15	52	183	183	0
جيبوتي	28	42	175	142	1.8
العراق	33	63	50	133	8.9 -
السودان	46	56	123	107	1.3
اليمن	46	61	142	107	2.6
الجزائر	75	70	69	49	3.1
المغرب	78	68	85	44	6.0
مصر	83	68	104	41	8.5
الأردن	94	71	43	33	2.4
لبنان	95	73	37	22	1.3
المملكة العربية السعودية	105	72	44	28	4.1
سوريا	105	71	44	28	4.1
تونس	108	70	52	27	6.0
فلسطين المحتلة	114	72	40	24	4.6
ليبيا	130	71	42	19	7.2
البحرين	138	74	19	16	1.6
قطر	138	70	25	16	4.1
عمان	146	71	30	13	7.6
الكويت	151	76	16	10	4.2
الإمارات العربية	152	75	14	03	4.0

المصدر:

. 84Unicef, The State Of World Children 2003.New York: unicef, 2003, pp83-

وبما أن للبيئة ارتباط وثيق بالصحة، تشير الإحصائيات إلى أن 15 دولة عربية تقع تحت خط الفقر في المياه (أقل من ألف متر مكعب للشخص في السنة)، ونجد أن تلوث اليابسة يحدث انحسارا في الشواطئ البحرية، مما يكلف الدول بين مليار وملياري دولار سنويا جراء الخسارة في مجال السياحة. و انخفضت نسبة الأرض الزراعية للفرد في الدول العربية من 0.4 هكتار 1970 إلى 0.24 هكتار عام 1998 ويعود ذلك إلى الزيادات السكانية من جهة وانحسار الأراضي الزراعية بسبب الزحف عليها من جهة ثانية.

2- **التعليم**: حققت الدول العربية إنجازات كبيرة في ميدان التعليم خاصة منذ أواسط هذا القرن. إلا أن الإنجاز العلمي في عموم الوطن العربي حتى بالمعايير التقليدية مازال متخلفا بالمقارنة بباقي العالم، وفي بعض الأحوال حتى بالنسبة للبلدان النامية.

انخفضت نسبة الأمية من 60 % في عام 1980 إلى حوالي 43% في منتصف التسعينات كما تضاعف معدل التعليم الخاص بالنساء ثلاث مرات منذ عام 1970. وعلى الرغم من كل هذا فمازال هناك 65 مليون عربي بالغا أميا، ثلثاهم من النساء وليس متوقعا أن تحل هذه المعضلة قبل ربع قرن على الأقل.كما أن النسبة التي تنفقها الدول العربية مجتمعة من دخلها على التعليم هي أعلى منها في الدول النامية الأخرى ، وعلى الرغم من ذلك فإن هناك عشرة ملايين طفل بين سن 6 و 15 سنة خارج النظام التعليمي، وتبقى نسبة الالتحاق بالتعليم العالي محدودة حيث لا تتجاوز 13% ومع أن هذه النسبة أعلى من مثيلتها في الدول النامية(9 %)، إلا أنا تشكل أدنى بكثير من النسب السائدة في الدول الصناعية والتي تصل إلى 60 %. ومازالت نسب الالتحاق هذه دون مثيلتها في الدول النامية وبخاصة فيما يتعلق بالفتيات، وتعاني الفئات الأضعف اجتماعيا مثل النساء والفقراء وخاصة في المناطق الريفية من حرمان من التعليم يتصاعد في المراحل التعليمية العليا[1].

يبين الجدول التالي نسب الملتحقين بمرحلتي التعليم الابتدائي و الثانوي وتوزيعها بين الجنسين.

---

(1) ريما خاف الهنيدي، <أول تقرير للتنمية الإنسانية العربية ينشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي>، مرجع سابق، ص05.

الجدول رقم (07): نسب الملتحقين بالابتدائي والثانوي في البلدان العربية.

الدولة	نسبة الملتحقين بالابتدائي		نسبة الملتحقين بالثانوي	
	ذ	إ	ذ	إ
الصومال	13	11	10	06
موريتانيا	55	53	21	15
جيبوتي	غير متوفرة		13	19
العراق	88	80	47	29
السودان	54	52	22	36
اليمن	غير متوفرة		93	96
الجزائر	98	96	65	69
المغرب	65	47	44	35
مصر	88	84	86	81
الأردن	95	94	86	89
لبنان	90	90	75	82
المملكة العربية السعودية	غير متوفرة		72	65
سوريا	99	98	44	39
تونس	95	93	73	76
فلسطين المحتلة	93	94	78	83
ليبيا	غير متوفرة		75	84
البحرين	85	84	99	100
قطر	غير متوفرة		78	100
عمان	90	88	68	67
الكويت	غير متوفرة		65	65
الإمارات العربية	غير متوفرة		70	80

المصدر: Unicef, op.cit, p96

أكد تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003، أن نوعية التعليم المدرسي مرتبط بثلاث عوامل أساسية هي: وضع المعلمين والمعلمات، طبيعة المناهج وأساليب التعليم، وسياسات التعليم؛ فلقياس مستوى التعليم لابد "من تلمس أوضاع المعلمين والمعلمات وقدرتم على تحفيز التلاميذ والتفاعل معهم وتشجيعهم على الابتكار والتفكير النقدي الخلاق"[1]، ومن أهم العوامل المؤدية إلى ذلك مستوى الثقة بين قطبي العملية التربوية أو التعليمية أي التلاميذ والمعلمين ، يسميها **أحمد محمد النكلاوي** بـ" الممارسة الديمقراطية في الأنساق التعليمية" ويؤكد في هذا الصدد على وثوقية "العلاقة بين غياب الديمقراطية في مجتمع ما، أو كما أسماها أمين المهدي بسيطرة ثقافة الاستبداد أو الطغيان وصور التخلف الاجتماعي والاقتصادي. فالتوتر السياسي والعسكري من شأنا أن تولد خبرة الإحساس بالاغتراب ومن ثم عدم الثقة بين طرفي عملية التفاعل بين الأنساق المختلفة في التمع"[2].

يرى التقرير بأن من الأسباب التي تؤثر سلبا على أداء المعلمين التكدس في الأقسام، نقص الرواتب والحوافز ، نقص الإمكانات المتاحة وسوء المناهج في حد ذاتا التي تعتبر وعاء التنشئة السياسية والاجتماعية للتلاميذ؛ إذ يعتبر التقرير بأن المناهج الدراسية العربية "تكرس الخضوع والطاعة والتبعية ولا تشجع التفكير النقدي الحر ، فمحتوى المناهج يتجنب تحفيز التلاميذ على نقد المسلمات الاجتماعية أو السياسية، ويقتل فيهم الـ عة الاستقلالية والإبداع"[3]. كما تشير البيانات أن تضاؤل نسب الإنفاق الحكومي على التعليم قد بدأت تتضاءل بعد عام 1985. ما جعل التعليم العربي يواجه تحدي مصادر التمويل، ففي فترة الثمانينات تكلفت الحكومات العربية بالصرف على التعليم، أما اليوم وبفعل عوامل وظروف متعددة فلم تعد حكومات البلاد العربية قادرة على ذلك خاصة في ظل التزايد السكاني المرتفع، ونسب الالتحاق المرتفعة كذلك. طرحت بذا الصدد عدة دراسات حلولا منها فرض الضرائب والرسوم على السلع الكمالية يستثمر دخلها في الصرف على التعليم العالي وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في التعليم.

تتوجه المناهج التربوية الحالية في بعض البلدان العربية نحو تعليم حقوق الإنسان وقيم المشاركة في صنع القرارات، وطرق اتخاذ القرارات بعد التحليل ودراسة الظروف المحيطة، إضافة إلى محاولتها غرس قيم مجتمعية جديدة مثل ضرورة المساواة بين الجنسين في جميع الحقوق، وهذا من خلال مقياس التربية المدنية بالدرجة الأولى[4]. في ذات السياق دعـى المؤتمر الأول لوزراء التربية والتعليم والمعارف العرب المنعقد في طرابلـس

---

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003، مرجع سابق، ص52.

(2) خالد عبد العزيز الشريدة، وآخرون، الديمقراطية والتربية فقي الوطن العربي. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص225.

(3) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003، مرجع سابق، ص53.

(4) عبد الله مجيدل، <التربية المدنية: دراسة في أزمة الانتماء والمواطنة في التربية العربية>.

[http://www.owu-dam.org-politic/21/fkr21-010.htm],(10-07-2006)،ص06.

عام 1998 إلى ضرورة بناء استراتيجية عربية تقوم على:

1- بناء رأس مال بشري راقي النوعية.

2- صياغة علاقة تظافرية قوية بين التعليم والمنظومة الاجتماعية والاقتصادية.

3- إقامة برنامج لتطوير التعليم على الصعيد العربي.[1]

في الأخير يطرح تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 عشرة مبادئ تكون أساسا لبنيوية تربوية

جديدة تلحق الأمة العربية بالقرن الواحد و العشرون وهي:

1- مركزية الفرد في العملية التربوية من خلال اعتماد فلسفة تقوم على كرامة الفرد.

2- تربية قوة النقد للمساعدة في اتخاذ مواقف عقلانية من المشاكل الطبيعية والإنسانية.

3- إعلاء قيم الحوار الذي يمكن أن ينتهي بالاختلاف الخلاق بدل الاتفاق المسبق المرتبط بالمواريث الفكرية والاجتماعية، دون المساس بالقيم العليا.

4- التركيز على القيمة الجوهرية للعمل الإنساني المبدع.

5- إثارة روح التحدي في الإنسان العربي وبناء قدرته على صنع مصيره من خلال الاستجابة الخلاقة لمحيطه الطبيعي والبشري.

6- ضرورة تكريس مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية أمام الأطفال العرب.

7- حق المعلم في أن يفهم ككيان إنساني واحد تستهدف التربية نموه الجسدي والوجداني والاجتماعي والمعرفي في تكامل وانسجام.

8- يجب أن تساعد التربية الأطفال والراشدين على فهم أفضل لثقافتهم الخاصة في الحاضر والماضي من الزمان، مع الانفتاح على الثقافات العالمية المختلفة.

9- مواكبة المناهج التربوية للتطورات العالمية في جميع المجالات خاصة التقنية وطبيعة المناهج ما يؤدي إلى فهم سياقات السبب والنتيجة في تحليل الظواهر.

10- التأكيد على ظروف عدم التأكد في التربية، ما يساعد الناشئة على اكتساب قوة التكيف لمواجهة المستقبل.[2]

---

[1] المؤتمر الأول لوزراء التربية والتعليم والمعارف العرب،رؤية مستقبلية للتعليم في الوطن العربي(الوثيقة الرئيسية).تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2000،ص ص36-37.

[2].برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003، مرجع سابق ،ص51.

وفي إطار التوجهات العالمية يؤكد التقرير على تدريس اللغات الأجنبية خاصة في ظل ضعف نتائجها بالإضافة إلى الرياضيات.

3- **الاقتصاد وتحدي التشغيل ومحاربة الفقر(تحرير القدرات البشرية):**

يبلغ الناتج المحلي الإجمالي لكل البلدان العربية ما مقداره 531.2 مليار دولار أمريكي،(حسب تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002). وقد شهدت البلدان العربية بدرجات متفاوتة تغييرات عميقة في هياكلها الاقتصادية سماها الدكتور **نادر فرجاني** بـ"إعادة الهيكلة الرأسمالية" لأن هذه التغييرات تتجه نحو المزيد من الحريات في المجال لاقتصادي ومنح المبادرة للقطاع الخاص وتخلي الدولة عن الكثير من مهامها القديمة." لكن معدلات النمو الاقتصادي مازالت راكدة ومازال النمو عرضة للتقلبات في أسعار النفط، وقد انخفض الدخل الحقيقي للمواطن العربي مقاسا بمعدل القوة الشرائية 13.9 % فقط من الدخل للمواطن في منطقة منظمة التعاون والتنمية في أواخر التسعينات"[1]. و قدر حجم البطالة السافرة في الدول العربية بما لا يقل عن 12 مليون عاطل عن العمل عام 1995 أي ما يوازي 15 % من قوة العمل، وإذا ما استمرت في هذا الاتجاه فإن ستشارف على 25 مليون عام 2010، ويوضح الجدول التالي معدلات البطالة.

الجدول رقم(08):معدل النمو السنوي للقوة العاملة ومعدلات البطالة في الدول العربية(1995-2002) (%).

الدولة	معدل النمو السنوي للقوة العاملة	معدل البطالة
الأردن	5.9	15.3
الإمارات	3.9	2.3
البحرين	3.6	3.1
تونس	2.5	14.9
الجزائر	3.8	27.3
جيبوتي	3.4	....
السعودية	6.3	4.6
السودان	2.8	17.0
سوريا	4.5	11.7
الصومال	3.5	....
العراق	3.6	....

(1) ريما خلاف الهنيدي، <أول تقرير للتنمية الإنسانية العربية ينشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي>، مرجع سابق،ص08.

سلطنة عمان	7.7	17.2
فلسطين	....	31.3
قطر	2.3	2.3
الكويت	3.8	1.1
لبنان	3.3	8.4
ليبيا	3.4	11.7
مصر	2.3	9.2
المغرب	2.5	11.6
موريتانيا	3.1	28.9
اليمن	4.4	11.5
الإجمالي	3.4	12.4

المصدر: منظمة العمل العربية، إحصاءات العمل في البلدان العربية. الد 10، القاهرة، 2004.

من الأسباب التي أدت إلى البطالة:

1- تخلي الدولة عن الالتزام بتعيين الخريجين وتجميد التوظيف الحكومي.

2- أدى خفض معدل النمو للإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية الضرورية كالتعليم والصحة والإسكان إلى خفض مواز في طلب الحكومة على العمالة المشتغلة بهذه الخدمات.

3- أدى تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي إلى خفض الاستثمار الحكومي في خلق طاقات إنتاجية جديدة تستوعب الأيدي العاطلة، باستثناء الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية التي أوكلت بدورها للقطاع الخاص، وتعتمد على تكنولوجيا مكثفة لرأس المال وعلى عمالة مؤقتة تسرح عقب انتهاء المشاريع.

4- أدى تحرير الاستيراد وخفض الرسوم الجمركية إلى تعريض الصناعات المحلية إلى منافسة غير متكافئة ما أدى إلى غلق وإفلاس كثير من هذه الصناعات وتسريح عمالها. [1]

---

[1] عبير محمد سعد،"ظاهرة البطالة والإخلال بحق العمل في المجتمع العربي".مجلة شؤون عربية،مصر،العدد119،خريف2004، ص108.

[2] صندوق الأمم المتحدة للسكان، <إمكانات الحصول على الغذاء و مستويات الاستهلاك في الوطن العربي>.
[http://www.faappd.org.jo/AR-CONF4-PAPER-2.htm],(27-04-2006)،ص01.

تتسم الدول العربية بانخفاض مستوى الفقر المدقع فيها مقارنة بجميع مجموعات الدول النامية الأخرى، إذ إن المتوسط السنوي لدخل الفرد من إجمالي الناتج المحلي في المنطقة العربية قدر بنحو 2451 دولار في عام 2001 وبنحو 2696 في عام 2002.وهو يقل عن نصيب متوسط الدخل الفردي من الناتج المحلي على مستوى العالم، الذي يبلغ في عام 2001 نحو 5077 دولار، ويمثل في عام 2001 نحو 9.4 % فقط من متوسط دخل الفرد في الدول المتقدمة، ومع ذلك فهو يبلغ نحو ضعف دخل الفرد في الدول النامية ذات الدخل المنخفض والمتوسط[2].

يتباين متوسط دخل الفرد فيما بين الدول العربية؛ حيث يبلغ أقصاه بنحو 6836 دولار للفرد في منطقة الخليج، ويمثل دخل الفرد فيها نحو 280 % من دخل الفرد العربي، بينما يصل دخل الفرد أدناه في أقاليم المتوسط الذي يضم مصر، السودان، الصومال، جيبوتي، وذلك بمتوسط يقدر بحوالي 957.4 دولار، يمثل نحو 39 % من متوسط دخل الفرد العربي[1].

إن السياق المؤسسي للدول العربية والذي يتسم بنظم حكم غير مسؤولة بجدية أمام الشعب واستشراء الفساد، إضافة إلى السياق الاجتماعي والسياسي والذي لا يوفر الشروط اللازمة لنجاح الهيكلة الرأسمالية أدى إلى نتائج اجتماعية عميقة وفورية تمثلت في استشراء الفقر وسوء توزيع الدخل والغلاء...

المطلب الثالث: نقائص التنمية الإنسانية الواردة في التقارير

إن مضمون مقياس التنمية الإنسانية، إضافة إلى مؤشرات العمر عند الولادة ومستوى المعيشة، مؤشرات تعبر عن كرامة وإنسانية الإنسان لأنا متعلقة بالمساواة بين بني البشر، الحرية، اكتساب المعرفة وإنتاجها، رسخ قناعة لدى الكثيرين بأن مستوى تمتع الإنساني العربي بإنسانيته واستفادته من مواهبه وقدراته تعاني نقائص، وهذا ما أشارت إليه البيانات والإحصاءات والمعلومات التي قدمتها تقارير التنمية الإنسانية العربية . وبالرغم من الاختلافات في مستوى التنمية الإنسانية –حسب تقارير التنمية البشرية- بين الدول العربية إذ نجد مثلا الكويت قد حصلت على درجة أقل بقليل من كندا التي هي مقدمة دول العالم، بينما حصلت جيبوتي على درجة معادلة لسيراليون وهي الدولة التي حصلت على أدنى درجة في العالم إلا أن النقائص بين دول الوطن العربي تكاد تكون مشتركة في ثلاث نقائص هي:

1- نقص الحرية.
2- نقص المعرفة.
3- نقص تمكين المرأة.

وسيتم دراسة هذه النقائص من خلال تقارير التنمية الإنسانية العربية (2002-2003-2004).

---

(1) نفس المرجع ،ص01.

1- **نقص الحرية:** ينظر تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، إلى الحرية من منطق حقوق الإنسان، أي الحريات المدنية والسياسية بالإضافة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. والمقصود بالحقوق المدنية تلك المتعلقة بالعدالة الاجتماعية والحق في الارتقاء الاجتماعي، والحق في العمل...، أما الحقوق السياسية فتشمل حرية التجمع، تشكيل جمعيات، حرية التعبير، حرية اللجوء لوسائل أخرى للمعلومات مثل وسائل الإعلام... أما الحقوق الاجتماعية والاقتصادية فتشمل التأمين والضمان الاجتماعي...

أ- وضع الأحزاب السياسية: بالرغم مما يجب أن تفترضه حالة وجود تعددية حزبية من وجود حدود واضحة تحكم العلاقة بينها، وجود كتلتان سياسيتان تمثلان الحد الأدنى من الاختلاف الأيديولوجي والاختلاف في البرامج وافتراض أن تكون هذه الأحزاب وطنية، إلا أن التعددية في الوطن العربي بصفة عامة تتسم بعدة خصائص منها:

1- أنها تعددية تقودها في معظم الحالات نخب سلطوية.

2- تعددية مقيدة، إذ تفرض القوانين قيودا أو معايير كثيرة لابد من توافرها حتى تستطيع القوى السياسية تشكيل تنظيماتها رسميا أو التعبير عن نفسها، ما يجعل ممارسة نشاط هذه القوى محدد جدا، إضافة على فرض قيود تمتد إلى البرامج السياسية وليس فقط المبادئ الإيديولوجية.

3- عادة ما لا يسمح بتوسع التعددية وانتقالها إلى مجالات ملموسة في الممارسة السياسية والاجتماعية.[1]

وتتحكم الأنظمة في نطاق التعددية بمساعدة مختلف أجهزة الدولة ، إضافة إلى مجموعة أساليب مثل تقييد حرية التعبير والنشر، والتحكم بالعمل النقابي من خلال مسائل ملكية الصحف، اختيار رؤساء مجالس الإدارة والتحرير، التمويل ، وهناك أمثلة كثيرة على هذا الوضع إذ أن رؤساء تحرير معظم الصحف العربية يعينون من قبل الدولة.

ب- مؤسسات المجتمع المدني: إن لمؤسسات المجتمع المدني الدور الأساسي والحيوي في تفعيل الحياة السياسية والإصلاح السياسي والتنمية بشكل عام، ولكن بالرغم من ذلك فإن العبارة التي يمكن أن نجدها في تقرير كل دولة عن مجتمعها المدني هي:" يكفل الدستور...حرية التجمع وحرية تكوين الجمعيات ولكن قانون الطوارئ لا يزال يفرض العديد من القيود على المجتمع المدني وحرية التجمع"[2]. أما فيما يخص حال المنظمات ذاتها فانها تعاني جملة من المشاكل والمعوقات تتمثل في اختلاط المفاهيم والأولويات وعدم وضوح عملها، ووجود التباس في أغلب الأحيان في العلاقة بين هذه المؤسسات مع مؤسسات الدولة، وأحيانا ضعف أدائها بسبب غياب الديمقراطية وتوغل السلطة الرسمية في عملها. كما أن لغياب الشفافية في أمورها وهياكلها أثر

---

(1) عبد الفتاح علي الرشدان ، مرجع سابق،ص ص155-156.

(2) مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، تقرير المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي لعام 2004. القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع،2004، ص111.

على علاقة أعضائها مما يجعلها ضعيفة بسبب تعرضها لسوء الإدارة. إضافة إلى أنها تعاني من ضعف الإمكانات المادية وغياب التمويل الكافي من قبل الحكومة أو أنها لا تتلقى أي دعم على الإطلاق.

تعدد الدكتورة شهيدة الباز عدة أسباب لضعف منظمات المجتمع المدني ووضعها المتدهور مقارنة بالمهام المنوطة بها وأهمها " أن تسجل المنظمات لدى الحكومة وأحيانا بنص على أبعاد أنشطتها عن السياسة والدين"، كما تخضع لإشراف مالي ورقابة أمنية صريحة أو ضمنية، وترى أن العلاقة بين المنظمات المجتمعية والأنظمة تحوي جانبين، إيجابي وسلبي؛ تساعد الدولة المنظمات لتحقيق أهدافها وحمايتها من المستغلين وضمان الأمانة والإخلاص وتقديم العون المادي والمعنوي، أما من الناحية السلبية فتتدخل الدولة في إنشاء وإدارة هذه المنظمات وصولا أحيانا إلى حلها[1]. كما تتميز معظم منظمات المجتمع المدني بغياب آلية التداول على القيادة.

ج- حرية الرأي والتعبير: تتفق التشريعات العربية في القيود الشديدة التي تفرضها على إصدار الصحف وملكيتها من ناحية، وتحكم قبضتها عليها بعد صدورها من ناحية ثانية؛ فهناك 17 دولة عربية لا تجيز إصدار الصحف إلا بناء على ترخيص أو تصريح مسبق، وتشترط تشريعات بعض الدول تأمينا ماليا كبيرا كشرط لمنح الترخيص بإصدار الصحيفة، كما تشترط البعض منها حدا أدنى لرأسمال الصحيفة. وتفرض تشريعات 12 دولة عربية رقابة مسبقة على مضمون الرسالة الإعلامية. وتعطي كافة التشريعات العربية المتعلقة بالمطبوعات لأجهزة الإدارة حق منع الصحف من التداول، وتخول لها سلطة الضبط الإداري. وتعطي بعض التشريعات جهات الإدارة حق التعطيل الإداري للصحيفة، وتشتد هذه الإجراءات في الحالات الاستثنائية وحالات الطوارئ[2].

تمتلئ التشريعات العربية بالنصوص التي تحدد المعلومات التي تحظر تداولها أو نشرها وقد تبنى "المشـرع العربي عموما مفهوما واسعا جدا لأسرار الدفاع التي يحظر نشرها، من ذلك أن يندرج ضمن هذه الأسرار كثيرا من المعلومات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والصناعية بل والقضائية التي تخرج عن المفهوم العادي لمعنى الدفاع"[3].

كما تعج تقارير"حالة الصحافة العربية" عن حالات متابعة الصحفيين، وتوقيف نشر الصحف، والملاحقات القضائية، والضغوط الممارسة على الصحف المعتمدة على التمويل الذاتي، وغلق مقرات الصحف، وامتدت هذه الضغوط إلى الفضائيات ومنها قناة المنار، قناة الجزيرة الفضائية... ولا أعم من العبارة التي وصفت بها منظمة " مراسلون بلا حدود" في تقريرها لعام 2002، إذ اعتبرت المنطقة العربية"ثاني أكبر سجن في العالم للصحافيين".

---

(1) شهيدة الباز، <<المشكلات المؤسسية للعمل الأهلي العربي>>.ورقة عمل مقدمة لمؤتمر: التنظيمات الأهلية العربية، القاهرة: 31أكتوبر إلى 03 نوفمبر1989، ص02.

(2) المنظمة العربية لحرية الصحافة، حالة الصحافة العربية 2003. لندن، ماي2003، ص08.

(3)نفس المرجع،ص07.

أدى توسع ثورة المعلومات وانتشار استعمال الانترنيت، إلى عجز التحكم في المعلومات و الضبط والتحكم في حرية الرأي والتعبير. لكن في المقابل أدى ما شهده العالم في 11 سبتمبر (الهجوم على مصالح حيوية في الولايات المتحدة الأمريكية) الى بروز نزعة لدى كل الدول لمكافحة "الإرهاب". وفي هذا الإطار اتفق وزراء الداخلية العرب على"إستراتيجية لمكافحة الإرهاب في مستهل عام 2003 أدت إلى المزيد من القيود على حرية الرأي والتعبير، بل وغيرها من الحقوق، إذ فتح الباب لتوسيع أحكام الاتفاقية العربية لمحاربة الإرهاب التي تتناول الإعلام"[1].

د- الحـرية الاقتصادية: تعتبر مسألة حماية الأفراد وممتلكاتهم التي امتلكوها بطرق شرعية عنصر مركزي في الحرية الاقتصادية، فالوظيفة الأهم بالنسبة للحكومة هي تأمين حقوق التملك الذي تم تأمينه بواسطة حكم القانون. إن حرية التبادل مثلا تبدو لا معنى لها إذا لم يؤمن الأفراد حق التملك وسيؤدي الفشل في تقديم النظام القانونـي للدولة في تأمين حقوق التملك والتبادل...إلى تقويض عملية نظام السوق والتبادل.و يفيد تقـرير
"الحرية الاقتصادية في العالم العربي 2005" أن معظم الدول العربية ما عدا الجزائر وليبيا وسوريا وإلى حد أقل مصر ولبنان واليمن أدوا بشكل جيد فيما يتعلق بتطبيق القانون[2].

إن كون معظم الدول العربية دول مصدرة للنفط أو مواد أولية أخرى، جعل صناعة القرار الحكومي يتم الاستعاضة به عن الاختيار الشخصي ما يجعل مستويات الحرية الاقتصادية يتناقض، وهذا يتناسب طردا مع مستويات الضرائب المدفوعة من قبل القطاع الخاص. كما أن هذه الوضعية أدت إلى ضعف التجارة البينية بين الدول العربية لتشابه مواردها من جهة، واعتماد صادراتها على الموارد الأولية من جهة ثانية. أدت هذه الوضعية أيضا الى ضعف سطوة القطاع الخاص في البلدان العربية على الميدان الاقتصادي مقارنة بالكثير من الدول، وهذا يعود ربما إلى اعتباره حديثا خاصة وأنها (الدول العربية) كانت تنتهج نظام الإنتاج الاشتراكي أي سطوة القطاع العام، وأن التطور في هذا المجال يتطلب تعديلات قانونية ضخمة تتطلب وقتا. يقتصر دور القطاع الخاص في البلدان العربية على الخدمات "تأمينات، سياحة،..." أما في ميدان التجارة والإنتاج فإن منتجاته لا تكتسب في اغلبها صفات العالمية، ما يغنيها عن المنافسة الدولية.

إن سعي الدول العربية للانضمام لمنظمة التجارة العالمية ، وانخراطها في اتفاقيات إقليمية وعالمية، مع سيل العولمة الاقتصادية، أدى إلى التسريع في فتح المجال الاقتصادي ومواكبة ذلك بما يكفي من ترسانة قانونية.

---

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام2004 ،مرجع سابق ،ص80.

(2) The Fraser Institute, Economic Freedom of the Arab World(Report & index-2005) ., [http://www.freeth world.com/arab release.html], (12-03-2006) , p05.

تختلف الدول العربية في تصنيفها من حيث مؤشرات تنظيم الائتمان والعمل والأعمال التجارية، إذ تعتبر دول الخليج ولبنان في طليعة الدول العربية، بينما تعاني دول المغرب العربي أساسا ودول الشرق الأوسط من رسو البيروقراطية، خاصة في مجال القروض[1].

-**ضمانات الشفافية**: ترتبط ضمانات الشفافية بمدى توفر المعلومات الدقيقة في مواقيتها وإفساح اﻟﻤﺠال للجميع للاطلاع عليها، وفي هذا الصدد يقول **جيمس ماديسون**: "أن الحكومة الشعبية من دون معلومات يتناولها الشعب، أو من دون الوسائل لحيازتا، ما هي إلا مقدمة لمسرحية هزلية ساخرة أو لمأساة أو لربما لكليهما معا. سوف تتحكم المعرفة بالجهل إلى الأبد، والشعب الذي يريد أن يحكم بنفسه عليه أن يسلح نفسه بالقوة التي تمنحه إياه المعرفة".

بشكل عام" فإن دول منطقة الشرق وشمال إفريقيا، تشكو من مستوى شفافية يشوبه الضعف والتردد، وخير دليل على ذلك ندرة البيانات والمعلومات والإحصاءات حول نوعية إدارة الحكم في المنطقة"[2]، و أكثر من ذلك هناك قوانين تحظر على الصحافيين تداول المعلومات عن قضايا معينة، وآخر مثال على ذلك القانون الأخير الذي ناقشه مجلس الشعب المصري إذ حظر القانون التعرض للأصول المالية لكبار موظفي الدولة ونواب مجلس الشعب، وسبقه سلوك آخر تمثل في عدم نشر المعلومات المفصلة عن الميزانية الحكومية.

ترتبط الشفافية بالفساد، إذ أن غياب أو نقص الشفافية يؤدي إلى الفساد. أكد تقرير الفساد العالمي للعام 2003 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية "بأن حوادث الفساد قد انخفضت بين عامي 2001-2002 في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأعاد التقرير ذلك إلى أن السبب يعود إلى الركود الاقتصادي وقلة فرص الحصول على عمولات ومع ذلك لا يزال الفساد شائعا بين كبار المسؤولين الحكوميين والسياسيين"[3].كما ترتبط الشفافية بمستويات المساءلة سواء كانت مساءلة داخلية أو خارجية، فالضعف الهيكلي وتضييق هامش الحركة للمجتمع ومنظماته، وتضييق حريات وحقوق الوصول إلى المعلومات– خاصة بالنسبة للصحفيين-أدى إلى ضعف المساءلة في الأنظمة العربية، إذ أن معظم هذه المساءلات ليس جديدة.

أما بالنسبة للبرلمانات العربية التي لها الدور الرسمي في المساءلة، فإن هناك عوائق تحول دون قيام البرلمانات العربية بدورها الرقابي، وأبرز هذه العوائق:

---

(1) The Fraser Institute,op,cit ,p06.

(2) البنك الدولي، تحسين إدارة الحكم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

[http://doc.abhatoo.net.na/IMG/PDF./bm4.pdf], (12-03-2006)،ص04.

(3) UNDP,Public Sector Transparency and Accountability in Selected Arab Countries. New York : United Nations,2004,p18.

1- الثقافة السياسية: إذ أن هناك شعور مسبق بعدم فعالية الرقابة البرلمانية، ما يؤدي إلى عدم التعاون مع هذه المجالس.

2- الأوضاع السياسية الداخلية: إذ تعتبر البلدان العربية من بين أقل الدول العربية تطورا بالمعيار الديمقراطي

3- الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية: إذ لا يزال هنـاك في الدول العربية خلل في العلاقة بين الدولـة والمواطن، وبين الحكومات والمجتمعات المدنية.[1]

إن هذا الوصف للوضع السياسي في البلدان العربية، يوحي بوجود نقص في ممارسة الحقوق والحريات السياسية، وذلك لأسباب عدة تعود إلى طبيعة الثقافة السياسية من جهة، وعدم التمكين الحقيقي من الحقوق المرصودة في الدساتير والقوانين من جهة ثانية، كما أن هناك عوامل خارجية أخرى مثل ما يعرف بالحملة الدولية لمكافحة الإرهـاب التي ابتدأت منذ الهجوم على مصالـح حيوية في الو.م.أ في 11 سبتمـبر2001، إذ ساهمت هذه الحملة في تقويض العديد من الحريات في البلدان العربية باسم مكافحة الإرهاب.

2- **نقص المعرفـة**: إذا حاولنا وضع تصور منطقي بسيط لتسلسل "دورة المعرفة" ، فإننا نجد لهذه الدورة ثلاث محطات أساسية : تبدأ بمحطة توليد المعرفة عن طريق البحث العلمي، أما المحطة الثانية فهي نشر المعرفة، وتتمثل المحطة الأخيرة في استخدام هذه المعرفة، وتغذي محطات دورة المعرفة بعضها بعضا.

خصص تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 فصلا كاملا لعملية نشر المعرفة في الوطن العربي، وذلك من خلال التنشئة، التعليم، الإعلام، الاتصال وأخيرا الترجمة، وبما أنه قد تم تناول وضع التعليم فقي البلدان العربية، فسيتم التركيز على التعليم العالي، الإعلام ووسائط الاتصال.

أ- التعليم العالي: تفيد الإحصائيات أن من بين 48 مليون عامل عربي ثمة أكثر من15 مليون خريج جامعة، أي ما نسبته 12 % من القوة العاملة العربية، أكثر من ثلث هؤلاء الخريجين مختصون في العلوم الإنسانية و التطبيقية، يضمون في صفوفهم أكثر من خمسين ألف من حملة شهادة الدكتوراه وأكثر من 750 ألف مهندس. كما تجـدر الإشارة إلى عدد الجامعـات العربية الذي ارتفع من عشر جامعات عام 1950 إلى 175 جامعة عام 1995، و أن عدد الطلبة في الجامعات العربية لا يقل عن 3.5مليون طالب. وقد نشر العلماء العرب في ألف أكاديمية عربية 7077 مقالة علمية عام 1995، في مجلات علمية محكمة معروفة، وبذلك قد بلغ ناتج المنشورات العلمية 26 مقالة لكل مليون شخص عربي في عام 1995، في الوقت الذي بلغ فيه الناتج 144 في كوريا الجنوبية و42 في البرازيل و11 في الصين، 19 في الهند[2].

---

[1] نادر فرجاني، <الدور الرقابي للمجالس العربية>،مرجع سابق، ص09.

[2] عبد المجيد الرفاعي، العرب أمام مفترقات الزمن والإيديولوجيا والتنمية. ط1، دمشق: دار الفكر، 2002، ص ص 300-301.

يطرح الحديث عن التعليم العالي في البلدان العربية، قضية الإنفاق على البحث العلمي والتطوير. و تتباين بلدان الوطن العربي فيما بينها بدرجة كبيرة في حجم الإنفاق على البحث العلمي والتطوير، إلا أن مستويات الإنفاق في جميع البلدان ظلت دون الحد الأدنى أو الحد الحرج المقبول بكثير؛ إذ بلغ حجم الإنفاق العربي على البحث العلمي والتطوير ما مجموعه 782.3 مليون دولار عام 1996،وبلغت نسبة نمو حجم الإنفاق 11% سنويا بين عام 1992 و1996. تشير المعلومات المنشورة عن مسيرة البحث والتطوير بعد عام 1996 إلى أن دعم الحكومات للبحث العلمي قد ضعف بصورة جوهرية في عدد من البلدان مثل العراق، الجزائر، السودان، ليبيا، وتزايد بنسبة أعلى في بلدان أخرى مثل مصر، الكويت، السعودية، وتدل أفضل التقديرات أن مجمل ما أنفقته البلدان العربية في عام 1998 قد بلغ تقريبا مليار ومائة مليون دولار وهو رقم يعادل 0.19 % فقط من مجمل الدخل القومي العربي للعام نفسه(1). يبين الجدول التالي عدد من المؤشرات العالمية المستعملة في تحديد المعايير العالمية للإنفاق على البحث العلمي والتطوير للعام 1998 في مجموعات من الدول (*):

---

(1) صبحي القاسم، "مسيرة البحث العلمي والتطوير في الوطن العربي: معالم الواقع وتحديات المستقبل".مجلة شؤون عربية، مصر،العدد104، ديسمبر/كانون الأول 2000، ص138.

(*)1-دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) : تضم 26 دولة في عام 1998 وهي الو.م.أ ، المكسيك، كندا، اليابان، تركيا، أستراليا، نيوزلندا و 19بلدا أوروبيا.

2 -الدول الصناعية السبع الكبرى: الو.م.أ، اليابان، ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، كندا.

3 -الدول البازغة: تضم أربعة عشر بلدا من مختلف أنحاء العالم، وهي التي تدل مؤشراتها أنها اهتمت بالبحث العلمي والتطوير بصورة جدية في الربع الأخير من القرن العشرين وهي: كوريا الجنوبية، ماليزيا، إسرائيل، جنوب إفريقيا، الهند، البرازيل، الصين، الباكستان، بولندا، فنزويلا، تايلندا، إيران، الأرجنتين، إندونيسيا.

4 -بقية دول العالم: جميع دول ومناطق العالم الأخرى المعتمدة لدى الأمم المتحدة، والتي بلغ عددها 191 في عام 1998، وهي تشمل جميع البلدان العربية.إذ عرفها بأنها " درجة من تحقيق العقلانية السلطوية والمؤسساتية بما يتماشى ومنطق حقوق الإنسان ومبدأ الانتفاع الكلي من الحقوق"، والجودة السياسي كمنطق جامع بين الحقوق المعلنة والحقوق المنتفع بها هي في النهاية مقياس لطبيعة النظام السياسي من حيث انفتاحه وتفاعله ع المجتمع، مدى مشروعيته وفعالية آدائه من جهة، وكذا مدى نضج آليات الرقابة، المسؤولية والجزاء من جهة أخرى.

الجدول رقم(09): عدد من المؤشرات العالمية المستعملة في تحديد المعايير العالمية للإنفاق على البحث العلمي والتطوير للعام 1998.

مجموعات الدول	الدخل الإجمال القومي بالبليون دولار	السكان بالمليون نسمة	الإنفاق على البحث العلمي والتطوير بالبليون دولار أمريكي
دول منظمة التعاون(OECD)	**22521.1**	1016	493.2
الدول الصناعية السبع الكبرى	18738.5	0685	452.1
الدول البازغة	03742.4	2914	024.8
بقية دول العالم	03066.4	1957	004.2
مجموع العالم	29329.9	5887	522.2
بلدان الوطن العربي	00589	0268	001.1

المصدر: صبحي القاسم، مرجع سابق، ص139.

من خلال الجدول تبين أن حجم النفقات التي تخصصها البلدان العربية للبحث العلمي والتطوير منخفضة جدا بكل المقاييس، إذ يساوي تسع المعدل العالمي، وخمس الحد الأدنى لمستوى النفقات الحرجة والفاعلة التي أجمعت عليه الأوساط المهتمة في هذا المجال مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي بأن تبلغ نسبة 1 % على الأقل من مجموع الدخل القومي الإجمالي لكل بلد.

ب- الإعلام: بالرغم من اعتبار الإعلام من أهم آليات نشر المعرفة، إلا أن التقرير الثاني للتنمية الإنسانية يظهر الإعلام العربي على أساس أنه لا يزال يعاني من الضعف والقصور، مما يجعله دون المستوى المطلوب في بناء مجتمع المعرفة. الصحافة العربية كما يظهرها التقرير تعاني التقييد الشديد، وقصور الحرية في التعبير عن الرأي، فهي تخضع في معظم البلدان العربية للتهديد بالإغلاق والتعطيل، ولا يزال جزء منها مملوكا للدولة خاصة الإذاعة والتلفزيون.

تعتبر نسبة وسائل الإعلام لعدد السكان هي الأدنى في البلدان العربية، إذ يصل عدد الصحف إلى اقل من 53 صحيفة لكل ألف شخص، مقارنة مع 285 صحيفة لكل ألف شخص في الدول المتقدمة. كما يتميز الخطاب الإعلامي العربي بتدخل الحكومات لأغراض الدعاية السياسية حيث أن أكثر من 70 % من قنوات التلفزيون العربية وعددها 120 قناة (حسب التقرير الثاني للتنمية الإنسانية) تمت بإشراف الدولة مباشرة، ما يجعل المعلومات التي تبثها نادرا ما تحمل فائدة معرفية للناس[1].

---

[1] سمير أبو زيند، <تقرير التنمية الإنسانية العربية: الأبعاد الاقتصادية لمجتمع المعرفة>.

ج- الترجمة: على الرغم من كون الترجمة من المفاتيح الرئيسية لانتشار المعرفة، خاصة في ظل نقص الإنتاج المعرفي العربي(باللغة العربية)، إلا أنا لا تزال ضعيفة في العالم العربي إذ تعاني نوعا من الركود والفوضى. فرغم ازدياد عدد الكتب المترجمة من حوالي 175عنوان في السنة خلال الفترة 1975-1990 إلى ما يقارب 330 كتابا، يقدر الإجمالي التراكمي للكتب المترجمة حوالي 10 آلاف كتاب، وهو ما يساوي ما تترجمه إسبانيا في عام واحد[1]. و يذكر التقرير أن متوسط الكتب المترجمة لكل مليون إنسان عربي كان في السنوات الأولى من الثمانينات يساوي 4.4 كتابا، أي اقل من كتاب واحد كل سنة، بينما يبلغ 519 كتاب في المجر و920 كتابا في إسبانيا[2].

د-وسائط الاتصال: إن جوهر المعلوماتية هو تقانات المعلومات، من العتاد وشبكات الكمبيوتر وبرمجيات الحاسوب والشبكات ومزودات قواعد المعلومات، ومحطات الاتصال.وقد وضع معهد الكويت للأبحاث العلمية في ندوة له عام 2004، مجموعة مؤشرات مجتمع المعلومات في ندوة "مجتمع المعلومات بين المفهوم والتطبيق"، تم ذكرها سابقا.

فيما يخص شبكة الاتصالات الهاتفية، يرى التقرير أن بعض الدول قطعت شوطا لا بأس به في تطوير بنيتها التحتية، لكن تظل السمة الغالبة أنا محصورة في المؤشرات الأدنى على المستوى العالمي؛ إذ يبلغ عدد الخطوط الهاتفية لكل ألف نسمة، 109 خط مقابل 561 خطا في الدول المتقدمة[3]، دون أن ينكر التقرير تحسينات ومشاريع انضمت إليها الدول العربية منها مشروع "بناء مجتمع المعرفة في سوريا حتى سنة 2013" وكلفته حسب الخبراء 8 ملايير دولار[4]. يبين الشكل التالي عدد خطوط الهاتف لكل ألف نسمة في عدة مناطق من العالم:

[http://home.birzeit.edu/dsp/DSPNEW/arabic/activities/ahdr-abuzneid.htm] ,(20-04-2006)،ص02.

(1) شوقي جلال، الترجمة في العالم العربي: الواقع والتحدي. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 1999، ص35، نقلا عن: نفس المرجع.

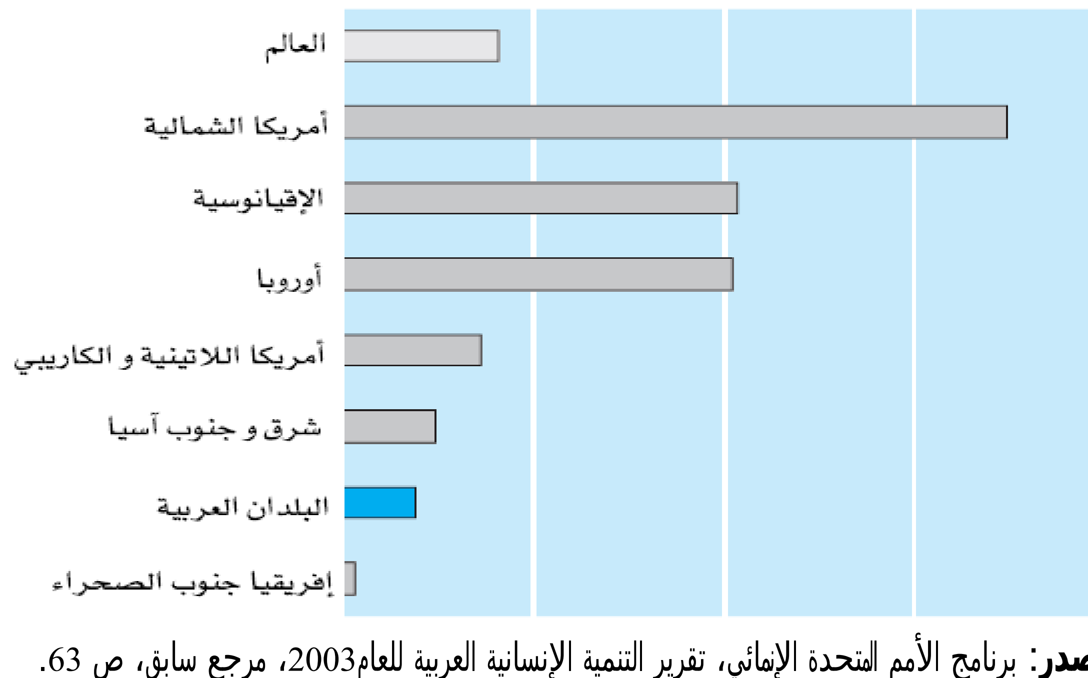
(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003، مرجع سابق، ص67.

(3) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003،مرجع سابق، ص63.

(4) إبراهيم حميدي، سوريا :<8بلايين دولار كلفة بناء مجتمع المعرفة حتى سنة 2013>.

[http://www.mafhoum.com/press6/tech9.htm], (29/04/2006)،ص01.

الشكل رقم(08):عدد خطوط الهاتف الرئيسية لكل ألف من السكان في مناطق من العالم بين 1990-2000



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام2003، مرجع سابق، ص 63.

يلاحظ من خلال الشكل أن مجموع البلدان العربية التي توفرت عنها المعلومات، تقع تحت المعدل العالمي لنسبة خطوط الهاتف الرئيسية، وتقع في المرتبة ما قبل الأخيرة قبل إفريقيا جنوب الصحراء.

فيما تشير الأرقام على أن معدل الحصول على الحواسيب الشخصية منخفض جدا، إذ تبلغ النسبة 18حاسوبا لكل ألف شخص، مقارنة بـ 78.3 لكل ألف شخص بالمتوسط العالمي(1)، وفي نفس السياق يذكر التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2003، أنه بالرغم من أن الدول العربية قد خطت خطوات حثيثة على صعيد توفير خدمات الإنترنيت إلا أن تطور استخداماته يعتبر ضعيفا بشكل واضح في الدول العربية. وبلغ عدد مستخدمي الأنترنيت في الدول العربية في منتصف شهر أوت من عام 1999 حوالي 1.1 مليون نسمة، ووصل في مارس 2001 إلى 3.54 وفي أكتوبر 2002 تنبأت إحدى الدراسات أنه سيبلغ 8.2 مليون مستخدم، وأنه سيبلغ عام 2005 إلى 25 مليون.يمثل الجدول التالي استخدامات الإنترنيت في عدد من الدول العربية.

الجدول رقم (10) :استخدامات الأنترنيت في عدد من الدول العربية.

الدولة	عدد المشتركين	عدد المستخدمين لكل اشتراك	عدد المستخدمين	النسبة المئوية من عدد السكان
الإمارات	220.000	03	660.000	24.44
البحرين	035.000	03	105.000	16.67
قطر	025.000	03	075.000	10.27

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003، مرجع سابق، ص59.

الكويت	055.000	03	165.000	08.25
لبنان	075.000	3.5	262.000	06.56
الأردن	035.000	06	210.000	04.57
فلسطين	012.000	05	060.000	03.53
سلطنة عمان	028.000	03	084.000	03.36
تونس	070.000	04	280.000	02.89
السعودية	190.000	03	570.000	2.59
مصر	070.000	08	560.000	0.82
المغرب	055.000	04	220.000	0.73
الجزائر	045.000	04	180.000	0.6
ليبيا	004.000	05	20.000	0.4
سوريا	008.000	04	32.000	0.18
اليمن	003.500	04	14.000	0.08
السودان	007.000	04	28.000	0.08
العراق	00.500	25	12.500	0.06
الموع	**938.000**	**3.8**	**3.538.000**	**1.29**

المصدر: جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد2002.

نقلا عن: خالد محسن الأكوع، <الحكم الصالح وبناء مجتمع المعرفة(الحالة اليمنية)>.

[http://nhdr.org/site*uploads/good_governer.doc](20/04/2006), ص07، .

يبين الجدول التالي بعض مؤشرات مجتمع المعلومات لبعض الدول العربية، مع بعض الحالات المقارنة حسب ما ورد في تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003.

الجدول رقم (11): بعض مؤشرات مجتمع المعلومات في بعض الدول العربية مع دول للمقارنة.

البلد	عدد الصحف اليومية لكل ألف نسمة1996	عدد أجهزة المذياع لكل ألف نسمة1997	عدد أجهزة التلفاز لكل ألف نسمة1998	عدد خطوط الهاتف الرئيسية لكل ألف نسمة 2000	عدد مشتركي خدمة الهاتف المحمول لكل ألف نسمة2000	عدد حواسيب الأنترنيت لكل ألف نسمة2000
الدانمارك	12	05	09	02	14	09
إسرائيل	39	18	39	19	08	16
الكويت	07	30	21	41	30	47

المملكة العربية السعودية	55	55	50	55	35	96
مصر	63.5	54	73	68	73	78.5
الأردن	54	61	86	65.5	57	103
سوريا	81.5	63	82	61	98	78.5
تونس	68	74.5	60	67	85.5	78.5
المغرب	75	69.5	65	76	51	103
الجزائر	65	69.5	76	73.5	93.5	78.5
جنوب إفريقيا	67	57	72	56	37	40
سيراليون	96	67	98	100.5	98	78.5

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربيةللعام2003،ص ص197-198.

يتبين من خلال هذه التوضيحات أن عملية نشر المعرفة في البلدان العربية تعتريها صعوبات عديدة تتعلق بالتمويل، التخطيط الاستراتيجي لمال التعليم ، الترجمة، الإعلام ووسائل الاتصال متاحة للجميع واستغلالها في نشر المعرفة.

3- **نقص تمكين المرأة:** أدى تبني منظمة الأمم المتحدة لقضية المرأة ودعمها للجهود الرامية إلى حماية حقوقها ثم استحداثها فكرة العقود الخاصة با كوسيلة للدفع في الإنجاز بخصوصها، إلى تبلور وعي كوني بقضية المرأة ، وتشكل اتجاه إنساني بخصوص قضايا المرأة يتلاقى حول فكرة أن للمرأة حقوقا أساسية بوصفها إنسان.

وفي ظل هذا الإطار الفكري المتمحور حول مفهوم المساواة، أصدرت منظمة الأمم المتحدة أول نداء من أجل اعتبار عام 1975 "عاما عالميا للمرأة" بقصد توجيه أنظار العالم إلى أهمية قضايا المرأة، وتوجت الأمم المتحدة هذا العام بعقد مؤتمر المكسيك الذي أدخل عبارة "إدماج المرأة في التنمية"، وهي عبارة انتشر استخدامها بعد ذلك في العديد من الدراسات والمؤتمرات[1].

---

[1] محيا زيتون، المرأة و التنمية: مناهج نظرية وقضايا عملية. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2000، ص05.

لم تكن المنطقة العربية بمعزل عن هذا الجدل العالمي حول المرأة، حيث شكلت الدول العربية لجانا قومية مثل فيها القطاع الرسمي والقطاع الأهلي، قامت بإعداد تقارير عن وضع المرأة في كل دولة. وقد تمت صياغة وثيقة "الخطة العربية للنهوض بالمرأة حتى عام 2005" وهي الخطة التي اعتمدتها الدول العربية في الاجتماع العربي الإقليمي التحضيري لمؤتمر بكين المنعقد من6 إلى 10 نوفمبر 1994. انطلقت الخطة من الأهداف الدولية الأساسية للمرأة وهي المساواة والتنمية والسلام، وعالجت قضايا المرأة تحت تسعة محاور رئيسية واشتملت على: المشاركة في صنع القرار، تخفيف عبء الفقر، التعليم، الصحة، العمل، آثار الحروب والا اعات، العنف، البيئة، وسائل الاتصال[1].

أ- واقع المرأة العربية في **الحياة السياسية:** يطرح واقع المرأة في الحياة السياسية قضية مواطنة المرأة في البلدان العربية، باعتبار "مفهوم المواطنة علاقة قانونية مباشرة بين الفرد والدولة، وهي علاقة تنطوي على واجبات وحقوق تحددها الإجراءات القانونية"[2]، ومن بين القضايا التي تطرحها المواطنة الجنسية، المشاركة السياسية...

لا تفقد المرأة في معظم البلدان العربية جنسيتها إذا تزوجت أجنبيا، لكن في بعض البلدان لا يمكنها نقل جنسيتها إلى زوجها أو أولادها؛ ففي مصر مثلا لا يمكن للمصرية المتزوجة بأجنبي نقل جنسيتها لزوجها أو لأولادها إلا في حالة ما إذا ولدوا في مصر. ونفس الوضعية تفرضها قوانين الجنسية بالأردن مع بعض الاختلافات. وفي لبنان تستطيع اللبنانية أن تمنح الجنسية اللبنانية لأبنائها إذا كانوا غير شرعيين، ولكن لا يمكن للمتزوجة بأجنبي أن تنقل جنسيتها إلى أبنائها إلا إذا ولدوا في لبنان[3].

إن كون معظم دساتير البلدان العربية تنص على أن " الدين الإسلامي هو دين الدولة"، فهو الخلفية الدينية لقوانين المواطنة المطروحة سالفا، إذ أن الدين الإسلامي في إطار تنظيمه للأسرة يحرم زواج المسلمة من أهل الكتاب، في حين يجيز زواج المسلم من غير المسلمة، إضافة إلى قوامة الرجل على المرأة. وقد عزز منح الجنسية من جهة الأب تقديس الأسرة ومن جهة، و إعطاء النسب من الأب.

ينطلق الكثير في قضية منح الحقوق السياسية للمرأة من فكرة مفادها أن الديمقراطية باعتبارها "حق أفراد الشعب العاديين في كل بلد من بلاد العالم أن يختاروا حكامهم ويشرفوا على طريقة حكمهم ...."ما يجعل إدارة الحكم الجيد تتيح الحق لكل أفراد الشعب دون تمييز على أساس من النوع أو اللون أو الدين أو غيره .

لقد حققت المرأة العربية في كثير من الدول العربية بعض التقدم في العديد من المجالات، كما استطاعت أن تتقدم لتشارك في الحكم ومواقع السلطة واتخاذ القرار.إلا أن تأثيرها مازال محدودا بسبب عوامل اقتصادية

---

(1) ودودة بدران، <<دور جامعة الدول العربية في دعم وتعزيز حقوق المرأة العربية>>. ورقة عمل مقدمة في: مؤتمر حقوق المرأة في العالم العربي(من الأقوال إلى الأفعال)، صنعاء:3إلى5 ديسمبر 2005، ص 04.

(2) Nadia Hijab,< women are citizens too.>
[http://www.pogar.org/publications/gender/nadia/summary.pdf] ,(15/05/2006) , p04.

(3) Ibid, pp[8-11] .

وسياسية وقانونية وثقافية. إن التحدي المطروح هو أنه بالرغم من إقرار الدساتير لحقوق المرأة السياسية إلا أن مسالة تمكينها من هذه الحقوق تبقى مطروحة بحدة .

تعتبر الكويت المثال الأخير في منح المرأة حق الانتخاب والترشح، والذي يعتبر من أهم الحقوق السياسية . فرغم محاولات الأمير جابر الأحمد الصباح عام 1999 لتعديل قانون الانتخابات بواسطة مرسوم في البرلمان إلا أنها منيت بالفشل. وفي اكتوبر2003 وافق مجلس الوزراء على خطة تعطي النساء في دولة الكويت حق الانتخاب والترشح في الانتخابات البلدية. وفي ماي 2004 قدمت الحكومة مشروعا لإعطاء المرأة الحقوق نفسها في الانتخابات البرلمانية[1]، وتوج هذا المشروع بمشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية الأخيرة جوان 2006 لكن دون فوز النساء بأي مقعد. تعد مشاركة المرأة العربية في المجالس النيابية من اقل النسب في العالم إذ لم تتعدى في العشر السنوات الأخيرة نسبة5.3 % بينما يبلغ المتوسط العالمي 13.6 %[2] .

وفي ما يلي جدولين يوضح الأول منهما عدد المقاعد التي يشغلها النساء في المجالس النيابية والثاني في مجالس الشيوخ

---

(1) ابتسام الكتيبي، "أوضاع المرأة السياسية في مجلس التعاون الخليجي".مجلة نشرة الإصلاح،العدد07 ،يوليو2004 ،ص 38.

(2) هدى بدران،روية عربية:<<النوع الاجتماعي و التحول الديمقراطي>>.ورقة مقدمة لورشة العمل الإقليمية حول:النوع الاجتماعي و التحول الديمقراطي في الوطن العربي،عمان: 11-13 آذار2002 ،ص 40.

الجدول رقم (12) : المقاعد النيابية التي يشغلها نساء (كنسبة مئوية من المجموع).

الدول العربية	سنة الانتخاب	عدد المقاعد	المقاعد التي شغلتها النساء	نسبة المقاعد النسائية
الجزائر	ماي2005	398	24	6.2
الجزائر	جوان 1997	380	12	3.2
البحرين	أكتوبر2002	40	00	00
جيبوتي	جانفي 2003	65	07	10.8
جيبوتي	ديسمبر 1997	65	00	00
مصر	نوفمبر2000	454	13	2.9
مصر	نوفمبر1995	454	9	2
العراق	جانفي 2005	275	/	/
الأردن	جوان2003	110	6	5.5
الأردن	نوفمبر 1997	80	00	00
الكويت	جويلية2003	65	00	00
الكويت	جويلية 1999	65	00	00
الكويت	أكتوبر 1996	50	00	00
لبنان	ماي2005	128	6	4.7
لبنان	أوت 2000	128	3	2.3
لبنان	أوت 1996	128	3	2.3
ليبيا	مارس1997	760	؟	؟
المغرب	سبتمبر 2000	325	35	10.8
المغرب	نوفمبر 1997	325	2	0.6
عمان	أكتوبر2003	83	02	2.4
السعودية	ماي2001	120	00	00
السودان	ديسمبر 2000	360	35	9.7
السودان	مارس1997	400	21	5.3
سوريا	مارس 2003	250	30	12
سوريا	نوفمبر 1998	250	26	10.4
تونس	أكتوبر 2004	189	43	22.8
تونس	أكتوبر 1996	182	21	11.5
الإمارات العربية	فيفري 2003	40	00	00
الإمارات العربية	ديسمبر 1997	40	00	00
اليمن	أفريل2003	301	1	0.3
اليمن	أفريل 1997	301	02	0.7

جدول رقم (13): المقاعد النيابية التي يشغلها نساء في مجلس الشيوخ(كنسبة مئوية من ا موع).

الدول العربية	النسبة	عدد المقاعد التي يشغلها النساء	عدد أعضاء مجلس الشيوخ	سنة الانتخاب
الجزائر	2.8	4	144	أكتوبر 2003
الجزائر	5.6	8	144	ديسمبر 1997
البحرين	15	6	040	نوفمبر2002
مصر	6.8	18	264	ماي 2004
الأردن	12.7	7	55	نوفمبر2003
الأردن	7.5	3	40	نوفمبر1997
المغرب	1.1	3	270	أكتوبر2003
المغرب	0.7	2	270	ديسمبر1997
عمان	15.5	9	58	2004

المصدر: [www.pogar.org/stats/indicators.pdf] ,(24/12/2005)، ص ص1-2.

إن النسب الضعيفة لتواجد النساء في ا الس النيابية، يعود بالدرجة الأولى إلى غيابن في الأحزاب السياسية(كمرحلة قبلية)، فبشكل عام هناك نزعة لأن تشارك الإناث بنسبة أقل من الذكور في أطر وأشكال السياسة الرسمية، وخاصة كلما ارتفع الموقع أو الوظيفة السياسية، وكذلك الحال على المستوى الشعبي، تشكل النساء نسبة أقل من الرجال في الأحزاب السياسية وهذه النتيجة تنطبق على كل البلدان العربية التي تسمح بوجود تعددية سياسية. أما في الدول ذات الحزب الواحد مثل سوريا فقد أوجدت المنظمات النسوية، واستقطبت إلى ا الس النيابية لإعطاء الأنظمة صورة المساواة بدل التمثيل والمشاركة الفعلية.

أما بالنسبة لعضوية المرأة في تنظيمات ا تمع المدني وتواجدها في مراكز صنع القرار في هذه التنظيمات، وفقا لقاعدة بيانات الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، تتفاوت عضوية المرأة العربية من بلد لآخر، فإنه تظهر أعلى معدلات عضوية المرأة في المنظمات الأهلية المختلفة في السودان، حيث تمثل النساء حوالي 94 %، بينما تصل أدنى معدلاتا في دولة قطر حيث تبلغ عضوية النساء 15 % من الأعضاء، كما أن نسبة تواجد النساء في مواقع صنع القرار في تنظيمات ا تمع المدني يتراوح بين 44.6 % في تونس، و11.6 % في مصر[1].

---

(1) فاطمة الكبيسي، <موقع المرأة في ثقافة المجتمع المدني>.
[http://www.woman getway.com/away/e.t library/papers/awrquamal.htm], (17/05/2006)،ص03.

ب- المرأة العربية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية:

لعل أقدم فكر يتعلق بأوضاع المرأة في التنمية، هو ذلك الذي ارتبط بسياسات الرفاه الاجتماعي التي تنظر إلى المرأة ليست كمساهمة في النشاط الاقتصادي، بل بصفتها المسؤولة عن عملية إعادة الإنتاج (الإنجاب) باعتبار أن الرجل هو المسؤول عن النشاط الاقتصادي.لكن منذ السبعينات اتضح أن هذه السياسات لها آثار سلبية، وأدى ذلك إلى ظهور فكر مختلف يركز على ضرورة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في مجالات الحياة العامة والخاصة.

نوه تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 بأن البلدان العربية حققت نجاحا هاما في تعليم البنات مع أن نسبة التحاق في المراحل الدراسية لا تزال متدنية نسبيا. غير أن الإحصاءات مازالت بوجه عام توثق الفجوة القائمة على أساس النوع في مجالات التوظيف، الملكية وتقلد المناصب العامة في الهيئات الحكومية ومراكز صنع القرار وقيادة المؤسسات؛ إذ لازالت تعتبر غريبة الأخبار التي تفيد بتقلد امرأة منصبا حكوميا ساميا أو منصبا في وزارة العدل...، ومن هذه الأخبار أن الحكومة الكويتية تبنت مشروع قانون يسمح للمرأة الكويتية بالالتحاق بسلك قوات الأمن، وفي سلطنة عمان عينت سيدة رئيسة للهيئة العامة للصناعات الحرفية بدرجة وزير، كما سمح للمرأة بقيادة سيارات الأجرة مع ركاب من الجنسين، وفي اليمن عينت امرأة وزيرة دولة لحقوق الإنسان، وأخرى وزيرة في الحكومة التي شكلت بعد الانتخابات البرلمانية 2006، كما عينت امرأة في منصب قاضية في المحكمة الدستورية العليا، وتعين سيدتين بيئة المفوضين أمام تلك المحكمة[1].

وفي إطار الحماية الاجتماعية ، فإن استعراضا بسيطا لاستحقاقات الضمان الاجتماعي الواجبة للمرأة يولد انطباعا إيجابيا. فالقوانين في معظم الدول العربية تقر بمساهمة المرأة في قوة العمل، فعلى سبيل المثال تنص قوانين الضمان الاجتماعي في الجزائر والأردن والكويت ولبنان على أن رعاية الأطفال يمكن أن يعتد به في التقاعد المبكر، وتستمر البنت غير المتزوجة في الاستفادة من معاش أبيها، إضافة إلى أن برامج المعونة الاجتماعية تنص على أحكام خاصة تتعلق بالأرملة والمطلقة، لكن هناك من ينظر إلى هذه القوانين باعتبارها إنقاصا من شأن المرأة، وإشارة ضمنية إلى عدم المساواة بين الجنسين[2].

إن للموروث الثقافي أثر بالغ لوضع للمرأة في المجتمعات العربية- وإن اعتبر أنه يعتريه نقائص، وأن المرأة مهمشة على جميع الأصعدة -،فالصالح بالمقاييس الدولية، قد يكون طالحا باسم الدين والموروث الإسلامي الذي يعتبر دين الغالبية الساحقة من الدول العربية، ومن الأحاديث النبوية الشريفة التي استوصت بالنساء خيرا ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في سكرات الموت:"أوصيكم بالنساء خيرا".

مما سبق يمكن القول بأن تجتمع تقارير التنمية الإنسانية العربية للسنوات 2004/2003/2002 على ثلاث نقائص للتنمية الإنسانية في الوطن العربي: نقص الحرية، نقص المعرفة، ونقص تمكين المـرأة. وعمـدت إلى

---

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، مرجع سابق، ص32.

(2) Nadia Hadjab, op.cit, pp17-18.

اعتماد كل واحدة من النقائص في كل تقرير بعد التقرير الأول. مركزة على الامكانات المادية ، معتبرة بأن " الوطن العربي أغنى مما هو عليه" أي بالرغم من الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتاحة، تبقى التنمية الإنسانية تعاني نقائص على مستوى بناء القدرات البشرية من خلال المعرفة وتمكين المرأة وكذا على مسـتوى الحرية من خلال نقص الحرية ونقص تمكين المرأة.

إن غياب نمط الحكم الديمقراطي أدى الى غياب آليات التمكين التي تعمل على المطابقة بين الواقع والمأمول في القوانين وفي أبجديات التنمية الإنسانية.

المبحث الثالث: حدود تفعيل الحكم الراشد على ضوء معطيات تقارير التنمية الإنسانية العربية

إن تطور مفهوم التنمية وقياسها ومؤشراتها، يتجه أساسا إلى تعريف ما يتحقق للإنسان في كيانه المتشعب وفي صيرورته النامية، من إشباع حاجاته الجسمية والاجتماعية إلى السياسية والروحية، الذي يعتبر محصلة أو نتاج أو مخرج لعوامل وظروف وآليات وتوجهات سياسية، وعلاقات ترابطية جدلية في معظم الأحيان، تفسر ما انتهت إليه حياة البشر.

من المفيد عند دراسة التنمية الإنسانية الإشارة إلى بعض المؤشرات المتعلقة بالواقع السياسي والاقتصادي-الاجتماعي، إضافة على الواقع الثقافي، التي تعتبر إما عوامل دفع للتنمية الإنسانية، أو معوقات لها حسب وضعها. كما أن اعتبار العوامل السابقة أساسية في دراسة التنمية الإنسانية، تجعل من الضروري دراسة تأثيرها على التنمية الإنسانية العربية وما آلت إليه، آخذين بعين الاعتبار العوامل الخارجية التي تفاعلت معها.

إن تقسيمها إلى معوقات التنمية إلى سياسية، اقتصادية اجتماعية، ومعوقات ثقافية ليس تقسيما جامدا وإنما هو تقسيم منهجي، يسمح بالتفصيل فيها، لأن العلاقة بينها مترابطة وجدلية جدا.

المطلب الأول: دور نمط التمكين السياسي في نمذجة أنظمة الحكم العربية

يرى واضعو تقرير التنمية الإنسانية العربية، أن تمركز السلطة في أيدي الجهاز التنفيذي سواء كان نظاما ملكيا، أ و ديكتاتورية عسكرية، أو رئاسيا مدنيا من دون منافسة، قد خلق ما يشبه "الثقب الأسود" في قلب الحياة السياسية في المنطقة العربية[1]. و يعد الثقب الأسود في منظومة فلكية بمثابة قطب جذب تدور كل معطيات المجال في فلكه، ولا تستطيع التخلص من آسره. لكن إيحاءات المفهوم في سياق التقرير تتجاوز المعطى الفلكي لمعنى للتسمية نحو توصيف الفوضى والفراغ والتربص والظلام، حيث تنطفئ النجوم.

على الرغم من العقبات المختلفة التي تواجه التنمية الإنسانية في الوطن العربي، إلا أن العقبات السياسية تمثل عقبات حاسمة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي. خاصة وأنا تضع الإطار الذي تتحرك بداخله مختلف عمليات التغيير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

---

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003، مرجع سابق، ص15.

1- على مستوى التشريعات:

تعد السمة العامة للتشريعات المتعلقة بالمجال السياسي التقييد؛ فعادة ما يقرن الحصول على حريات وحقوق جديدة بقيود تعطل الأثر الإصلاحي للتشريعات ما يؤكد انحسار الحريات وطغيان الطابع التسلطي، فما يعطيه الدستور من اليمين تسلبه القوانين والمراسيم من اليسار. في اليمن مثلا، بدأ عام 2000 العمل بقانون جديد للجمعيات يخول لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية سلطة الرقابة على الجمعيات الأهلية خاصة على مستوى البرامج والتمويل. وشهد الأردن قانونا يضع ضوابط وشروطا على تنظيم القوى السياسية للتظاهرات والتجمعات في المملكة ،ويتضمن القانون شرط الموافقة الخطية من المحافظ المعني قبل ثلاثة أيام من التجمع، ويعطيه الحق في رفض الطلب، ويخول القانون وزير الداخلية استخدام القوة العمومية لفض التجمع إذا أخل بالأمن العام[1].

وفي مجال حرية الرأي والتعبير، فإن القانون المغربي يقر عقوبة السجن في جريمة التشهير ويعطي صلاحيات للجهات التنفيذية في مصادرة المطبوعات أو إيقافها. وفي الجزائر، أدخلت عام 2000 تعديلات على قانون العقوبات تم بمقتضاها إطالة مدة عقوبة السجن وزادت الغرامات فيما يخص تم إهانة الرئيس أو مؤسسات الدولة أو مسؤوليها[2]. وغيرها من الأمثلة كثير جدا في جميع البلدان العربية باستثناء لبنان التي تعتبر حالة استثنائية في مجال الحريات في البلدان العربية.

إضافة إلى القوانين المسيرة للتجمعات، الأحزاب السياسية، منظمات المجتمع المدني وحرية الرأي والتعبير، فقد أصبح العمل بقانون الطوارئ سياسة لمواجهة المجتمع بقمعه وانتهاك حقوقه باسم الحفاظ على الأمن العام ودرء"الإرهاب"؛ فمصر تعمل بقانون الطوارئ منذ اغتيال الرئيس أنور السادات في بداية ثمانينات القرن الماضي، والأردن طبقت القانون نفسه لعدة سنوات، ولازالت الجزائر تعمل به بالرغم من استتباب الأمن بدرجات كبيرة.و أدى اللجوء إلى قانون الطوارئ كما يرى الباحث **عبد النور بن عنتر** إلى تعاظم الدور الأمني للدولة العربية، وتراجع دورها الاقتصادي والاجتماعي[3].

2- **على مستوى الممارسات:**

تعاني الأنظمة العربية من أزمة شرعية، ما جعلها تتوجس من المشاركة السياسية والانتخابات. ويعود ذلك إلى أنها لم تكتسب شرعيتها بالأساليب المعهودة في الديمقراطيات؛ فجزء من الأنظمة يتمتع بغطاء الوراثة مثل الملكيات في الخليج العربي والمغرب، والجزء الآخر والذي يعتبر من الجمهوريات ظهر فيه أسلوب التوريث ما

---

(1) مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي 2001.
[http://www.ahram.org.eg/acpss./ahrm/2001/1/RARB34/html], (11/07/2006)،ص02.

(2) المرجع نفسه.ص09.

(3) ابتسام الكتيبي، وآخرون، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص69.

جعل بعض الكتاب يسميها بالأنظمة "الجملكية"، أما الباقي فبالرغم من الانتخابات التي تنظم إلا أن العراقيل التي توضع لإفراغ التعددية السياسية وتعدد الخيارات في الانتخابات الرئاسية من محتواها تجعل شرعية الأنظمة مشكوك فيها، والأدلة على فوز مرشح الحزب الحاكم في الانتخابات الرئاسية كثيرة.

يبقى من الأهمية الإشارة إلى أن الشرعية ليست شيئا حديا، يخضع لثنائية الوجود المطلق أو عدمه، إذ يمكن أن توجد بدرجات متفاوتة قابلة للنمو أو التضاؤل؛ فقد يبدأ نظام ما حكمه وهو مستند إلى شرعية واضحة ولكنه بمرور الوقت يفقد هذه الشرعية. وعلى العكس، قد تستولي الأنظمة على الحكم دون سند من مصادر شرعية، ولكن بمرور الوقت تكتسب شرعيتها[1]، وهو ما جاري على الأقل حتى الآن في موريتانيا بعد الانقلاب الذي جرى على الرئيس ولد الطايع من طرف ولد فال.

إن المخاطر السياسية التي تنتج من عدم شرعية النظام السياسي يعطينا مؤشرات مبهمة في حد ذاتا على الأزمة البنائية التي تعاني منها أغلب البلدان العربية ، ولكنها تتفاوت في الشدة من بلد إلى آخر، وفي فترات زمنية مختلفة"لأن عدم فعالية العمل السياسي الشمولي الذي لا يستند إلى شرعية ديمقراطية يؤدي إلى نشأة النظام المغلق"[2].

تقترن شرعية الأنظمة السياسية بالمشاركة السياسية، ولعل من المناسب في هذا المقام ذكر خطاب للخليفة الأموي عبد الملك بن مروان، الذي يربط الشرعية بالمشاركة السياسية: "إنما أنا لكم كالظليم-ذكر النعام- الرائح على فراخه، ينقي عنهم القذر، ويباعد عنهم الحجر، ويكنهم من المطر، ويحميهم من الضباب، ويحرسهم من الذئاب...يا أهل الشام انتم الجبة و الرداء، وانتم العدة و الجذاء-الغنى و النفع- ... أنصفونا يا معشر الرعية، تريدون منا سيرة الراشدين، ولا تسيرون فينا، ولا في أنفسكم بسيرتم، نسأل الله أن يعين كلا منا على كل".

إن طبيعة مفهوم الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، أدى إلى تغيير مفهوم المشاركة السياسية كذلك. إذ تعني وتفترض-كشرط لا محيد عنه- التعددية التي تشكل الإطار الطبيعي لتكون السوق السياسية، تداول السلطة بحرية نسبية بين مختلف أطراف النخبة الاجتماعية وأنواعها. ولا تعني المشاركة السياسية بالضرورة حتمية تغيير النظام السياسي أو القيادة السياسية إنما تعني إعادة توزيع السلطة على مواقع النفوذ المعنوي والسيطرة الفعلية في التمع.

الواقع أن التمعات العربية ليست جميعها على المستوى نفسه من التقدم على طريق التعددية السياسية، التي لها علاقة بالمشاركة السياسية والتداول على السلطة، "فمنها من تبنى عمليا كما في الجزائر مفهوم التعددية السياسية في صورتا الكاملة، ومنها من حاول أن يطبق التعددية مع بعض التضييق على الحريات العامة كما في

---

[1] امحند برقوق، وآخرون، الشرعية السياسية في الإسلام مصادرها وضوابطها. لندن:ليبرتي للدفاع عن الحريات في العالم الإسلامي، 1997، ص88 .

[2]ياسين السيد ، الوعي القومي المعاصر:أزمة الثقافة السياسية العربية. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1991، ص204.

تونس، الأردن، مصر،المغرب واليمن، ومنها من لا يزال ينظر إلى التعددية كخطوة ممكنة تحتاج إلى إجراءات وقائية مسبقة حتى لا تتحول إلى وسيلة لنقل السلطة إلى فرقاء آخرين مثل الكويت وربما بعض دول الخليج الأخرى والسودان والصومال، ومنها من لا يزال يعتبر أي حديث في التعددية نوعا من المساس بشرعية السلطة القائمة أو من التحدي المباشر والعنيف لها مثل العربية السعودية"[1]، لكن يؤخذ عليها أو يعاب عليها أنا شكلية، ودليل ذلك تغير مفهوم التداول على السلطة ذاته في البلدان العربية.

أظهرت دراسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى أنه بالرغم من توفر الإطار القانوني الملائم نسبيا للقيام بالعمل البرلماني في بعض الدول العربية ونقصه في البعض الآخر، إلا انه يشكو (العمل البرلماني) بصورة عامة الخضوع للسلطة التنفيذية. الأمر الذي يحد من دورها الرقابي، خاصة وأن الدساتير العربية كلها تحوي عبارات تدل على قدرة الرئيس حل البرلمان،كما أن استخدامها لبعض آليات الرقابة مثل الأسئلة وعرض بيانات السياسة العامة محدودة العوائد.

كما أشارت الدراسة إلى افتقار اﻟﻤﺎلس النيابية على التجهيزات اللازمة، مثل مراكز المعلومات والدوائر الفنية المساعدة، الكفاءات الإدارية، ومراكز البحوث. إن مراقبة الأداء الحكومي يتطلب أساسا جمع المعلومات من مصادرها الأولية ما يفرض على النائب توفير ضمانات لعدم تعرض الإداريين لردود فعل سلبية من قبل الجهات الحكومية، التي يمكن أن يمسها بشيء حصول النائب على المعلومات[2].

وفي هذا الصدد يقول **موريس ديفرجيه**: "إن البرلمانات لم تكن لتستطيع العمل في أوروبا خلال القرن الثاني عشر، وأن بعض الشعوب التي تزود ﺑﺎ اليوم هي تقريبا في هذا المستوى مع حفظ النسب" [3].

من الأسباب التي يجب ذكرها كذلك أن اﻟﺘمع المدني العربي يتسم بعدم الثبات والتقلب السريع، غياب المقومات الذاتية والاتساق الداخلي... هذه السمات أدت إلى تدخل الدولة بأجهزﺗﺎ البيروقراطية والإجهاز على المنظمات باحتوائها أو خلق عراقيل تعطل عملها الفعال. لقد اقتصر دور منظمات اﻟﺘمع المدني في اﻟﺘمعات العربية (في معظم الحالات) على مساندة القوانين والمواقف الرسمية، وفي أسوأ الحالات الرفض دون خلق آليات تمكنها من العمل الفعال لتغيير مواقف رسمية ما.

يعتبر الفساد السياسي نتيجة لهذه الأوضاع كلها، ومعمقا لها في نفس الوقت؛ إذ أن غياب الشفافية يؤدي إلى "سوء استخدام السلطة التي هي أمانة في أيدي القادة السياسيين، بحيث يستغلون موقعهم للحصول على مكاسب شخصية ﺗدف إلى زيادة قوﺗم أو ممتلكاﺗم"[4].

---

[1] رعد عبودي بطرس، وآخرون، حقوق الإنسان العربي.بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 1999،ص17.

[2] نادر فرجاني، <الدور الرقابي للمجالس العربية>، مرجع سابق، ص08.

[3] موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية. بيروت: دار النهار للنشر، 1972، ص285.

[4] الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، التقرير العالمي حول الفساد 2004.
[http://www.aman-palastine.org/Arabic/document/GCR2004.doc], (26/05/2006)،ص07.

يعتبر الفساد السياسي من أهم العوائق أمام التمكين في جميع الميادين، ترى **ماري روبنسون**، مفوض الأمم المتحدة السابق لحقوق الإنسان أنه يؤدي إلى العزوف عن المشاركة السياسية واليأس من الحصول على العدالة[1]، لأن الأمر يتعلق بتشكل ذهنيات ترى أن لا فائدة من المشاركة ولا الرقابة وأن الأمر يتعلق بالأقوياء.

اضطرت معظم النظم العربية على مختلف هوياتا السياسية والاجتماعية إلى الاعتراف باستشرائه، وإبداء نيات معينة في الحد منه، واتخذ بعضها إجراءات سطحية بتقديم "كباش فداء" عن الفساد الكبير. إن مكمن خطر الفساد، أن استشراءه من أسس فساد نسق الحكم إذ يؤدي إلى "تزاوج خبيث بين السلطة السياسية والثروة، بحيث تصبح غاية نسق الحكم ضمان مصالح القلة المهيمنة على مقاليد السلطة والثروة وليس الصالح العام، الأمر الذي ينعكس في تميش الغالبية أو إقصائها، ما ينطوي على حرمانا من الحرية بالمعنى الشامل"[2].

يصور تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003، الصراع السياسي في الوطن العربي على أنه صراع ذو طبيعة معرفية؛ يعكس النظام المعرفي للسلطة السياسية الحاكمة والمنسجم مع طموحاتا، والذي يشكل الخلفية الفكرية التي تحدد علاقاتا مع الأنظمة المعرفية المخالفة أو المعارضة من ناحية، والمنظومة المعرفية السياسية المعارضة التي تتطابق مع منطلقاتا وأهدافها في الصراع السياسي والمعرفي مع السلطة السياسية والمعرفية الرسمية من الناحية المقابلة، ويحمل التقرير المسؤولية على الأنظمة السياسية إضافة إلى النخبة المثقفة[3]. إن ما يؤخذ على الأنظمة السياسية العربية تميشها للطبقة المثقفة عندما تحتاج إلى مشورة بشأن الخيارات السياسية التي تقوم على الدراية والعلم، حيث تفضل الأنظمة في هذه الحالات ولأسباب تاريخية واقتصادية وسياسية أهل العلم من خارج البلاد. ويخلص التقرير إلى أن الوصول إلى مجتمع المعرفة يرتبط بإطلاق حرية الرأي والتعبير والتنظيم وهذا ما تشكو من غيابه الأنظمة العربية.

أما فيما يخص نقص تمكين المرأة، فلا تزال العديد من البلاد العربية، تعاني من تقييد كبير لحرية الرأي والتعبير والمشاركة في اتخاذ القرار بغض النظر عن النوع، وأن ابرز ما يعطل مشاركة المرأة موروث ثقافي وظروف اقتصادية اجتماعية.

المطلب الثاني: حدود تفعيل آليات الحكم الراشد من منظور المضامين الاقتصادية و الاجتماعية للتنمية الإنسانية

مع تحقيق الدول العربية لاستقلالها السياسي، سعت وبشكل أخطبوطي إلى توسيع دائرة نفوها وصلاحياتا، لقناعة لدى النخب السياسية آنذاك، مفادها أنا المعنية بقيادة التنمية الاقتصادية وتنسيقها وباجتثاث الظلم الاجتماعي، خاصة مع تيار الاشتراكية الجارف الذي استهوى الكثير من الدول المستقلة حديثا. و استفادت

---

(1) نفس المرجع، ص29.

(2) نادر فرجاني،< مكافحة الفساد مطلب أساسي للتنمية الإنسانية في الوطن العربي>.
[http://www.aman-palastine.org/Arabic/document/source book/ferjany.doc], (01/09/2004)،ص01.

(3) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003، مرجع سابق، ص145.

الدول العربية آنذاك من انفتاح السبل أمام أشكال متعددة من الدخل مثل النفط، الفوسفات، الغاز، السياحة، في خلق الوظائف وتعميم التعليم وتمويل بناء البنى التحتية، دون الأخذ بعين الاعتبار الخلل الوظيفي البنيوي المؤسساتي. لكن أزمة الثمانينات (انيار أسعار النفط) كشفت العلة، وأفشلت الاستراتيجيات، ودخلت بذلك الدول العربية أزمة اقتصادية اجتماعية بالدرجة الأولى تولدت عنها مشاكل أخرى.

1- المعوقات الاقتصادية:

من بين العوامل المؤثرة في إعاقة التقدم في التنمية الإنسانية حجم المديونية التي تثقل كاهل معظم الدول العربية "بحيث وصل حجم الديون العربية في أواخر عام 2000، إلى أكثر من 560 مليار دولار"[1]. ومن المعروف أن آلية اشتغال النظام المالي الدولي الذي تديره وتشرف عليه المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يقود المدين إلى شروط الدائنين خاصة ما يعرف"بوصفات الإصلاح الاقتصادي، إضافة إلى الوفاء بخدمات الديون التي تتوقف عادة على حجم الصادرات من السلع والخدمات، إذ ازدادت بمقدار 1277مليون دولار عام 2000 عنها عام 1995"[2].

الواقع أن جل الأنظمة العربية تتعرض لنوعين من الضغوط، ضغوط الهيئات المانحة وما تتطلبه من ضرورة تقليص النفقات وضغط الميزانيات، وضغط الظروف الاجتماعية التي خلفتها شروط المديونية؛ فإذا كانت وصفات الإصلاح تضمنت التخلي عن مبدأ دولة الرفاه وخوصصة القطاع الاقتصادي العام، فإن الكثير من الاقتصاديين يرون بأن الطريقة التي تمت بها كان ثمنها باهظ جدا على الجانب الاجتماعي. فقد أظهرت تجربة الخوصصة والطرق التي جرى بها بيع ممتلكات الدولة أو تفويتها إلى القطاع الخاص، كم كان الثمن الاقتصادي والاجتماعي باهظا، إذ فقدت الدولة بذلك الكثير من مواردها المالية و لحقت الأضرار مصالح أوسع طبقات الشعب وفئاته التي أصبحت معدلات إنفاقها أعلى بما لا يقاس مما كان عليه أمرها حين كانت الدولة تشرف على قطاعات الاقتصاد والإنتاج[3].

وإن كان اللجوء إلى القطاع الخاص سمة الاقتصاديات العربية في معظمها، إلا أنه يجب الاعتراف بأن القطاع الخاص فيها ليس معتادا على الحركة في جو تنافسي، وان منهاجه في الإدارة تظل خاضعة لطابع المنشأة العائلية، نظرا لضعف الرأسمال والخضوع الشديد للإقراض المصرفي، إضافة إلى أن عمليات المحاسبة نادرة الشفافية ولا تعكس واقع ما تقوم به من أنشطة[4].

---

[1] منذر خدام، ، مرجع سابق،ص08.

[2] نفس المرجع،ص06.

[3] عبد الإله بلقزيز،" متغيرات لم تستوعبها السياسات العربية". مجلة شؤون عربية، مصر، العدد118، صيف2001،ص17.

[4] الخضر بشارة ، "الخصخصة في العالم العربي". مجلة شؤون الأوسط، لبنان، العدد95، ماي2000، ص38.

إن دخول القطاع الخاص بنصيب متزايد في الخدمات التعليمية والصحية، كانت له آثار سلبية؛ إذ ازداد عدد الفقراء، واتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء،وتشابك مع العوامل السابقة تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وتراجع معدلات التشغيل خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة من القرن العشرين، وفي تفشي ظاهرة البطالة خصوصا في أوساط الداخلين الجدد لسوق العمل.أما فيما يرتبط بهيكل البطالة، فنجد بأن معدلاتها تتفاوت بين الفئات الاجتماعية المختلفة، غير أنها بشكل عام أعلى في صفوف الشباب والإناث ذوي التعليم الثانوي والجامعي، وتصل معدلات البطالة بين الإناث إلى ضعف المعدلات بين الذكور في معظم الدول العربية.

لقد أدت البطالة إلى تبعات بالغة السوء خاصة في السنوات الأخيرة، على صعيد الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي، كما على صعيد الاقتصاديات العربية، إذ شجعت قوى بشرية عديدة على ولوج ميدان الاقتصاد الموازي(غير الشرعي)، تجارة المخدرات، التهريب، تجارة الرق والجنس، غسيل الأموال، وأدت هذه العوارض إلى الجريمة المنظمة وانهيار الأمن.

وفيا يخص الفساد ، توصل الدكتور **محمود عبد الفضيل** (أستاذ اقتصاد جامعة القاهرة) في خلاصة بحث، بأن الفساد الكبير هو في " قلب الأزمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وانه يتحرك على مستوى شبكي وليس مجرد مستوى فردي، إذ لا يقتصر الفساد على مستوى البنية الأخلاقية فحسب، بل يؤدي إلى آثار اقتصادية : ارتفاع حجم التهرب الضريبي، ما يزيد من عجز الموازنة ومن إضعاف قدرات الإنفاق العام، وارتفاع كلفة الخدمات بحدود10% نتيجة التكاليف الإضافية، وارتفاع تكاليف التكوين الرأسمالي(واستغلال المباني والمعدات) نتيجة العمولات التي تتراوح في العالم الثالث ما بين20% إلى 50% "[1]. كما يمكن الحديث في هذا الصدد عن مركب "عسكري-مدني" متكون من عسكريين ومدنيين من ذوي النفوذ والسلطان والمال ،الذين يحكمون في عظائم الأمور وصغائرها في الدول العربية.

إن هذه الظروف كلها، تعنى أن التعددية في ظروف العجز الكامل يعني التهديد بفقدان الشرعية والمصداقية أمام الرأي العام. وربما كان أحد الأسباب التي تبرز بها الأنظمة وضعها العوائق أمام تطوير التعددية، هو إدراكها أيضا أن المعارضات، كما هي عليه اليوم، لا تمتلك من الأوراق النظرية والتحالفات الداخلية والخارجية ما يجعلها أقدر على صوغ سياسات أفضل[2].

2-أثر الظروف الاقتصادية على الوضع الاجتماعي:

يقول جورج قرم في مستهل كتابه عن التنمية في البلاد النامية "إن فشل الكثير من جهود التنمية في العالم الثالث، يدل أكثر فأكثر، على أن المسألة ليست قضية تخطيط اقتصادي بإجراء بعض المعادلات الرياضية، وبنقل معدات تجهيزية إنتاجية من العالم المتقدم صناعيا واستقدام الأموال في حال نقصانها، إنما القضية هي قبل كل شيء

---

(1) محمد جمال باروت، مرجع سابق،ص176.

(2) رعد عبودي بطرس وآخرون، مرجع سابق، ص23.

آخر اتساق مجتمعي واتزان حضري، وهذا بدوره يتطلب قيادات فكرية ونخب اجتماعية لها رؤية واضحة في أمور الرقي والانحطاط، ولها كذلك مواقف راسخة ضمن هذه الرؤية، وعلى استعداد للتضحية في امتيازاتها الآنية لتأمين مستقبل المجتمع"[1].

لقد كان تأثير العوامل الاقتصادية على القطاعات الاجتماعية والتنمية الإنسانية بالغا في سلبياته الكمية والكيفية، فبقدر ما يؤدي استمرار الأزمة الاقتصادية إلى تزايد التفاوت في المداخيل، وبالتالي إلى تزايد حدة التوترات الاجتماعية وانكماش لغة الحوار، يجعل تفاقم التهميش والإقصاء من الحياة الاجتماعية والسياسية يطال ملايين البشر الذين يرون في أنفسهم غير معنيين بعملية التنمية. وتشير العديد من الدراسات إلى العلاقة الوطيدة بين العدالة التوزيعية والعنف السياسي، فكلما تراجعت الأولى احتدم الثاني والعكس بالعكس، فالانتفاضات الشعبية التي عرفتها سابقا، مصر، تونس، الجزائر، السودان، الأردن... تعد تعبيرا عنيفا عن غياب عدالة التوزيع وتوسيع دائرة الفقر وتعاظم الفوارق الاجتماعية والتي كثيرا ما اعتبرته "الشق الاقتصادي للديمقراطية" ،ويؤدي غياب الأمن إلى التشديد على الحريات وفرض قوانين صارمة فيما يخص حرية التعبير والرأي...

إن الفقر الذي تعانيه فئات واسعة من المجتمعات العربية (2 من بين 5 عرب لا يصل مدخوله 2دولار في اليوم) نتيجة لأسباب عدة منها انعدام العدالة التوزيعية، أصبح يشكل "عقبة أساسية أمام الاستثمار في البشر ورفع معدلات النمو الاقتصادي، إذ يشل آليات الوصول والمشاركة على كل من المستويين العائلي والمؤسسي"[2]، فعلى سبيل المثال، قد تتوفر الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة مجانا بكميات ونوعيات مناسبة، لكن أفراد وجماعات معينة لا يستطيعون الوصول إليها لأنهم أفقر من أن يتحملوا التكاليف المصاحبة للاستفادة بهذه الخدمات(مثل فقدان الدخل أو تكاليف الدواء أو المستلزمات المدرسية أو تكاليف الانتقال إلى مكان هذه الخدمات).

من السلوكيات التي كرسها الفقر في الوطن العربي، تفضيل تدريس الذكور على حساب الإناث في الأسرة، ما يمنع الفتيات من إتمام الدراسة، ما يعني عدم توفير الفرص للإعداد الكافي لها في المشاركة في الحياة العامة، كالفرص التي أتيحت للرجل من حيث تأهيله لوظائف معينة كالوظائف القيادية مثلا. ومن حيث وضع فروق بين الرجال والنساء في الأجور، فالتمعن في اقتصاد العديد من الدول العربية يتبين أن المرأة تشغل أدنى المراتب في سوق العمل، أي أنها تعمل في قطاعات ضئيلة الأجرة، على الرغم من كثرة النصوص القانونية التي تؤكد على المساواة بين الرجل والمرأة. إذا كانت الكثير من الأسر العربية ترى التعليم وسيلة للتمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بالخروج من الفقر، فإنه ليس في الأفق دليل على أن السياسات الرسمية العربية استوعبت

---

(1) جورج قرم، التنمية المفقودة. بيروت: دار الطليعة ،1981، ص06، نقلا عن: غسان بدر الدين، جدلية التخلف والتنمية. ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1993، ص150.

(2) معهد التخطيط القومي،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية مصر 1996. القاهرة: معهد التخطيط القومي، 1995، ص11.

أهمية المعرفة في التنمية على المستوى الوطني وأهمية الاستثمار في الرأسمال البشري، ولا حتى الاستفادة من نواتج البحث العلمي، بشكل يوحي بكون نظام التعليم مصمم على النحو الذي ينفصل فيه عن التنمية ولا يستجيب للحاجات الاجتماعية.

ورغم توجه البلدان العربية إلى سياسة توطين التكنولوجيا فإن مقيدات العنصر البشري المتمثلة في خبراء تقنية التكنولوجيا والمعلومات يبقيها في تبعية دائمة، رغم وجود إطارات عربية كفأة في الخارج لم تلق العناية الكافية فهاجرت.

إن اكتساح القطاع الخـاص للاقتصاديات العربية، لم يفد البحث العلمي ولا استعمـال نتائجه بالمعدلات المرجوة، إذ أنه لم يألف بعد الإنفاق في مجال "أبحاث التنمية" من اجل تحسين الإدارة ونوعية المنتجات ورفع مستوى الإنتاجية.

المطلب الثالث: حـدود فعالية المواطنة في إطار المنظومة القيمية العربية

لازالت البنى التقليدية تطغى على بنية المجتمعات العربية والنامية عموما. إذ تعيش هذه المجتمعات نوعا من الازدواجية على هذا الصعيد، فهناك على المستوى الظاهري دساتير وقوانين ونظم ومؤسسات رسمية مدنية، إلا أن هناك هياكل تنظيمية خفية لازالت هي التي تحرك العلاقات والتفاعلات والتوجهات، وتكون مشدودة إلى الماضي والتقليد والتمسك من جهة، وترتبط بمستويات التلقين من جهة ثانية.

المقصود بالثقافة "تلك المنظومة القيمية التي تشكل رؤية الأمة لذاتها وللعالم الذي يحيط بها وتتحكم في تصرفات أفرادها وسلوكاتهم"[1]، إذ لابد من غرس نوع من الثقافة يصبح معها احترام حقوق الإنسان جزء منها (الثقافة).

بالرغم من أن الثقافة الإسلامية أولت الحرية اهتمامها من خلال القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، ولا أدل على ذلك العبارة الاستنكارية للخليفة عمر بن الخطاب الواردة في غلاف تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004" متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا"فإن الملاحظ حسب ما قالته **ريما خلف الهنيدي** (مدير المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومساعدة الأمين العام للأمم المتحدة) في تصديرها للتقـرير "وقل أن نجد خطابا يتعرض، مثل الخطاب المتصل بمسألة الحرية، لرقابة صارمة من قبل السلطة، وغلو متشدد في العقوبة، يدفع البعض لرقابة ذاتية مكبلة للقول والفكر، وتتعاظم الصعوبات عندما يتسع تعريف الحرية ليشمل حرية المجتمع والمواطن، فيواجه قوى تتردد في قبول التفكير المستقل، ولا تحتمل الرأي المخالف".

وحين نعود إلى المزيد من التأمل حول مفهوم الثقافة المواتية لبناء الديمقراطية وبناء المواطنة سنجد أن المفهوم يعني:

---

[1] علي القاسمي، <أزمة الحرية في البلاد العربية: أزمة ثقافة لا أزمة سياسة>.
[http://www.almughtarib.com/index.php?optioncom_content&taskview&id3327&Itemid1], (10/07/2006)، ص03.

1- أن العمليات الثقافية التي ننتجها أفكارا أو مواقف أو سلوكيات ،هي التي تشكل ديناميات الديمقراطية.
2- أن الديمقراطية هي ذلك التمثل الخلاق للتنوع والتباين، وهي الإدارة السياسية المتوازنة للاختلاف والتعددية.(1)

إن طبيعة المناهج التربوية وطرق التدريس والتقييم في البلاد العربية تعاني غياب الحرية؛ فالمناهج لا تحتـوي -إلا نادرا ومؤخرا- مادة مبادئ حقوق الإنسان وقيمها. كما أن طريقة التدريس والتعليم تقوم على التلقي السلبي(التلقين) مع غياب التحليل النقدي من أسفل إلى أعلى في معظم مراحل التعليم، وهذا ما يناقض تماما تنمية الشخصية وروح الإبداع والابتكار، و يتوافق مع خنق الحرية. هناك من اختصاصي التعليم من يربط ذلك بالقهر الذي يعانيه المعلمون من طرف الإدارة التعليمية المقهورة كذلك من قبل الإدارة المركزية.

لمّا كانت عملية التعليم داخل الأنساق التعليمية لا تنفصل عن مدى نضج الوعي السائد لدى ممارسي العملية التعليمية لمعنى الحرية والديمقراطية، فإن القول بأن حال الديمقراطية في المجتمع بصفة عامة، لها دورها في التأثير على طريقة التعليم لأن "الديمقراطية هي أسلوب في الحياة، وفي الخبرة المشتركة القابلة للانتقال، وفي حرية الحركة أمام المشاركين فيها، بحيث يصبح الوعي المعرفي بالديمقراطية، الفرصة لقيام أرضية فكرية مشتركة أساسية للجميع على أساس من التكافؤ واليسر"(2).

إن طبيعة الأنظمة السياسية العربية المائلة إلى التسلط وخنق الحريات من جهة، والتغني بالإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تطرحه النخب الحاكمة برجالها ورموزها السياسيين والثقافيين، خلق تناقضا لدى المواطنين العرب انعكس "في إحباط مركب يؤسس بدوره لنوع من الهروب الجماعي أو شبه الجماعي عن عمل مسؤولية التحضير للغد المفعم بالتحديات، حيث تصبح أولوية المجتمع إما التعايش مع الواقع بكل مرارته وخموله وتراجعه... وإما البحث عن وسيلة خارج القانون العام للتغيير، وكل هذا يؤدي إلى الاغتيال المعنوي والمادي لأجيال بكاملها"(3).

من ابرز خصائص الثقافة السياسية السائدة في البلدان العربية، هي اندماج الفرد وارتباطه بالقبيلة والعشيرة، بالطائفة، والطريقة الصوفية، بطريقة تستبدل المواطنة بالخصوصيات ،وذلك أن المواطنة تعني "اندماج المصفوفات القبلية والطائفية والمذهبية في مجتمع وطني واحد يعتمد بشكل أساسي على اكتساب حق المواطنة بصورة متساوية لا مجال فيه للتمييز بين فئة على فئة أخرى، ولا فسحة فيها للادعاء بأن هذه النخبة أكبر ... أو اعرض أو أكثر

---

(1) إبراهيم عبد الله غلوم، الثقافة وإنتاج الديمقراطية. ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2002، ص293.

(2) جون ديوي، الديمقراطية والتربية. ترجمة نظمي لوقا، القاهرة: مكتبة الأنجلوالمصرية، 1978، ص ص81-82، نقلا عن: خالد عبد العزيز الشريدة وآخرون، مرجع سابق، ص224.

(3) مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي 2004-2005.
[http://www.ahram.org.eg/acssp/ahram/2001/1/rarb76.html],(11/07/2006)،ص02.

تأثيرا أو ابعد تاريخيا في الانتماء والوجود"[1]. لقد أدت هذه الثقافة إلى نوع من "مواطنة الحزبية القبلية " والتي تعبر عن تقاطع طائفة أو عشيرة الرئيس مع الطبقة المتنفذة من الحزب الحاكم -وليس الحزب كله-ضد أغلبية كاسحة لكن مقموعة، هي بقية الشعب المحروم من امتيازات طبقة الحزب، القبيلة"[2] . تدمر هذه الثقافة المؤسسات والموارد ومفهوم الوطن ذاته، باعتباره بنية فوقية جامعة تتجاوز الأفراد والجماعات وتستوعبها المؤسسات.

كما أن للأسرة أو العائلة دور رئيسي في نشر الثقافة التي تنظر للدولة المركزية المتدخلة على أنها عامل رئيسي في رعاية الصالح العام، وهذا له جذوره في أنماط السلطة الأبوية النابعة من التقاليد العائلية، والتي تعتبر الطاعة بدون مناقشة أحد أركانها.

لقد عكست هذه المظاهر كلها حقيقة شيوع ثقافة سياسية أميل إلى السلبية والشك في الأنظمة السياسية، وانعدام الاعتقاد بجدوى المشاركة. وفي هذا الإطار، أشارت نتائج استطلاع للرأي العام عن العوامل التي أثرت في انتخاب مجلس الشعب المصري لعام 2000، والتي أثرت في التصويت للمرأة بشكل خاص ،قامت به رابطة المرأة العربية، أن من بين من أدلوا بأصواتهم بالفعل 18 % فقط نصفهم نساء يعتقدون أن صوتهم أمانة يجب عدم كتمانه، واتفقت إجابات النساء والرجال حوالي 80% في أن المرشح/المرشحة يسعى لمصالح شخصية من وراء دخول مجلس الشعب، بينما كانت نسبة 16% ممن لم يدلوا بأصواتهم من الرجال والنساء غير مقتنعين بجدوى المشاركة في الانتخاب[3].

أكد نفس الاستطلاع أن حوالي 95% من الرجال والنساء يعتقدون أن المناخ المجتمعي لا يزال غير ملائم لدخول المرأة المعارك الانتخابية والقيام بأدوار سياسية "وتتفق هذه النظرة السائدة مع التفسيرات والتأويلات لأحكام الشريعة الإسلامية، التي من شأنها أن تضع قيودا على تقبل المجتمع لمشاركة المرأة"[4]، ولا شك أن هذه النظرة ذات علاقة جدلية بأنماط التنشئة الاجتماعية ونوعية التعليم الذي يوجه المرأة نحو ميادين معينة من التخصصات والوظائف.

أدت هذه المعتقدات إلى تولد شعور عميق عند المرأة بأنها غير قادرة على تحمل المسؤولية واتخاذ القرارات المصيرية، بل أن بعض النساء والرجال أيضا لديهم قناعة بأن الفروقات الفيزيولوجية لدى المرأة لا تسمح لها بتولي المناصب القيادية، وذلك امتدادا لقناعات أسرية تمنع المرأة من إصدار القرارات على مستوى الأسر ذاتها.

---

(1) إبراهيم عبد الله غلوم، مرجع سابق، ص304.

(2) ابتسام الكتيبي، وآخرون، مرجع سابق، ص55.

(3) هدى بدران، مرجع سابق، ص43.

(4) بهية جواد الجشي،<< المرأة والديمقراطية إشكالية الممارسة : البحرين نموذجا>>. ورقة مقدمة لورشة العمل الإقليمية حول:النوع الاجتماعي والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص169.

هذه الوضعية للمرأة في المجتمعات العربية، أدت إلى الاهتمام بها، ليس من ناحية الحقوق، ولكن من ناحية خيرية ورعائية، لذلك عند تتبع طبيعة البرامج التي تقدمها منظمات المجتمع المدني مثلا نجدها تتصف بـ :

1- مساعدة النساء الفقيرات وتقدم العون المادي لهن، وكذلك من خلال العمل على القضاء على الأمية لدى المرأة العربية.

2- أن هذه المنظمـات مقتصرة على أوائل المنتسـبات من زوجات الأثرياء والطبقات العلـيا والنخبة التي أتيحت لها التعليم والسفر.

3- من خلال الاطلاع على تقارير الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، يتضح بأن غالبية الأنشطة والبرامج الموجهة للمرأة العربية تنصب في مجال التمكين الاقتصادي من خلال تدريبها على بعض المهن وإكسابها بعض المهارات التي تمكنها من توفير مصدر دخل خاص بها خاصة في ميدان : الخياطة، التطريز، السكرتارية.[1]

---

[1] فاطمة الكبيسي، مرجع سابق،ص05.

إن مواجهة التحديات تتطلب تغيرات على مستوى الفكر والواقع، ينبغي أن يتشارك فيها المجتمع، ومن ثمة تصبح هناك ضرورة للانسجام والتنسيق بين مكونات المجتمع والنظام. كما أن وجود معوقات للتنمية الإنسانية مرده عدم فاعلية آليات الحكم الراشد بكل أبعادها؛ بالإضافة إلى عدم فعالية لآليات الحكم الراشد، في بعدها السياسي، أدت المعوقات الاقتصادية والاجتماعية، مثل البطالة، المديونية، الفساد نتيجة لانتهاج الدول العربية لسياسة الخصخصة ربما في ظروف غير مناسبة، إلى آثار اجتماعية سلبية اعتبرت في حد ذاتها معوقات للتنمية الإنسانية مثل التهميش، تفاوت المداخيل، ونقص العدالة الاجتماعية، الفقر. كل هذه الظروف أدت إلى عرقلة سير التعليم والاستفادة من الخدمات الصحية والتمتع بالحريات الاقتصادية والسياسية على اعتبار أن الجائع لا يصبوا إلى أكثر من لقمة العيش.

كما ساهمت الثقافة السائدة في المنطقة العربية، نتيجة لسيطرة البنى التقليدية إلى سيطرة سلوكيات تتوجس من المشاركة السياسية، وتعتبر الدولة المسؤولة الوحيدة عن إدارة الشؤون العامة، ما جعل الكثير يعتبر أن أزمة الحرية في البلاد العربية هي أزمة ثقافة.

خلاصة واستنتاجات :

تناولت الدراسة في هذا الفصل المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية للوطن العربي، ووضع التنمية الإنسانية من خلال تقارير التنمية الإنسانية العربية 2004/2003/2002 ثم حدود تفعيل آليات الحكم الراشد من منظور المضامين الاقتصادية و الاجتماعية للتنمية الإنسانية ، وعموما يمكن استخلاص النتائج التالية:

1- تؤكد الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يزخر بها الوطن العربي، أن حالة التخلف والتدهور التي يعيشها ليس سببها حاجة مادية بقدر ما هو خلل في تسييرها.

2- بالرغم من الانتقادات العديدة الموجهة لتقارير التنمية الإنسانية باعتبارها تعبر عن توجه عالمي دون الأخذ بعين الاعتبار البيئة الثقافية، إلا أن معدي هذه التقارير حاولوا تقديم صورة واضحة عن واقع التنمية الإنسانية العربية خاصة وأن فريق العمل يعتبر من النخبة الثقافية والاقتصادية والسياسية والاكاديمية العربية، وأكدوا على ان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا يمارس رقابة على المواد المنشورة، وهذا ما وضح في التقارير.

3- ركزت تقارير التنمية الإنسانية العربية على ثلاث نقائص للتنمية الإنسانية العربية وهي نقص المعرفة، نقص الحرية ونقص تمكين المرأة؛ يتضمن نقص الحرية وضع الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني وحرية الرأي والتعبير، الحرية الاقتصادية وضمانات الشفافية؛ إذ تشير إلى ضعف التقاليد الديمقراطية التي تفسح المجال للعمل الحر لهذه الفعاليات. أما نقص المعرفة فيتضمن نقص الاعتمادات المالية للتعليم بصفة عامة والبحوث ودراسات التعليم العالي ، إضافة إلى ضعف الإعلام ونقص أعمال الترجمة، وضعف وسائط الإعلام والاتصال مثل الهاتف، التلفزيون، الأنترنيت. وفيما يخص نقص تمكين المرأة رصدت التقارير ضعف النسب المئوية لتواجد المرأة في مختلف مراكز اتخاذ القرار بالرغم من تمكنها إلى حد بعيد في مجال التعليم.

4-تنقسم معوقات التنمية الإنسانية- منهجيا- إلى معوقات سياسية تتمحور حول سطوة السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية، وغياب التعددية الفعلية، وغياب الثقافة السياسية الضرورية للتحول الديمقراطي. ومعوقات اقتصادية منها المديونية التي خلفت ضغوطات اقتصادية أدت إلى تطبيق وصفات المنظمات المانحة، في ظروف لم تكن بنية الاقتصاديات المحلية مهيأة لمثل هذه الطفرات؛ فغياب التنافسية، وغياب الإطار القانوني والسلطة القضائية الفاعلة أدى إلى تازم أكثر للوضع الاقتصادي، أمتدت آثاره إلى الجهة الاجتماعية حيث انتشر الفقر نتيجة البطالة، ما أدى إلى تعثر الاستثمار في الإنسان من خلال التعليم، الصحة

5-إضافة إلى المعوقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، يتميز الوطن العربي بموروث ثقافي يكرس اللامبادرة خاصة في المجال السياسي واعتبار "الحكومة" المسؤولة وحدها عن وضع السياسات وتنفيذها، وخلق نوع من علاقة الأبوة بين الحكومة والمجتمع. بالإضافة إلى غلبة الانتماء القبلي والعشائري على الانتماء للوطن، ما عطل تفعيل مفهوم المواطنة. كما أن الأسرة كثيرا ما تنظر للمرأة على أنها غير قادرة على تولي المسؤوليات وانعكس ذلك على مستويات تعليم المرأة في الوطن العربي، إذ تفضل الأسر-خاصة في ظل ظروفه الفاقه- تدريس الذكور بدل الإناث.

6-وكرس الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، والاحتلال الامريكي للعراق، والاجتياح الأخير على لبنان النقائص السابقة وخلق ظروفا مزرية فيما يخص التعليم والصحة...

الفصل الثالث

الحكم الراشد كآلية لتحقيق مستويات أعلى من التنمية الإنسانية في الوطن العربي

ثمة قاعدة فقهية مأثورة تقول: إن ما لا يدرك كله لا يترك بعضه، وهي مناسبة لواقع التنميـة الإنسـانية العربية؛ ذلك أن التنمية الإنسانية في البلدان العربية، إذا كانت معاقة بعوائق اقتصادية واجتماعيـة وسياسـية وثقافية، فإن ذلك لا يعني استحالة محاولة إزالة هذه العوائق.

إن الرفع من مستويات التنمية الإنسانية بصفة عامة يتطلب جهودا تظافرية وتعاونية من جميع قطاعات وجماعات المجتمع، كما يتطلب مشاركة متساوية من الأطراف الرئيسية، ويتطلب تعبئة جميع طاقات، واخيرا وجود قدرة لهذه الأطراف الرئيسية على التعاون والمشاركة في مسؤولية تحقيق التنمية. و العامل المحرك لهذا كله هو يكون للإنسان الدور الفعال من خلال المشاركة والإنتاج، ولن يكون ذلك متاحا دون التأهيل الجيد واكتساب المعارف والمهارات مزودة بالحد اللازم من حقوق المواطنة[1]، وقد ورد في إعلان الامم المتحدة للألفية "للرجال والنساء الحق في أن يعيشوا حياتم ويربوا أولادهم بكرامة، بمنجاة عن الجوع ومن مخافة العنف أو الاضطهاد أو الظلم، وأفضل ما يكفل هذه الحقوق هو الحكم الديمقراطي والتشاركي القائم على إرادة الشعب".

أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، بدف ترسيخ دعائم ممارسة الحكم الراشد. ينطلق هذا البرنامج بصفته مبادرة يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من الحاجات الوطنية وقد وضع بموافقة الحكومات العربية، ويعمل بالشراكة مع المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية علاوة على منظمات المجتمع المدني من خلال تقديم استشارات وخدمات تتعلق بسيادة القانون، المشاركة والشفافية والمساءلة[2].

إن ما يعزز الحاجة إلى الحكم الراشد كاساس للتنمية الإنسانية، هو أن القضية بالنسبة للدول العربية ليست قضية إمكان مالي بقدر ما هي تعبئة للطاقات الاجتماعية، فمتى استطاعت البلدان العربية أن تجد موازنة منطقية بين ما تملكه من ثروات هائلة يمكن توزيعها بنوع من العدالة الإنسانية مع تحقيق الأمن الانساني، يمكن القول أنا بدأت في طريق تحقيق التنمية الإنسانية.

ما نريد ان نوضحه في هذا الفصل، هو أن الحكم الراشد كأسلوب وفلسفة تسيير أي كإطار عام لممارسة حقوق الإنسان والمواطنة، هو سابق للقنوات والمؤسسات التي يمارس فيها، أو بواسطته. وما يجب إدراكه في هذا الصدد هو أن فعالية الأطراف الرئيسية للتنمية هو جزء من التنمية في حد ذاته أي أن تكريس الحكم الراشد يؤسس لفعالية هذه الأطراف.

---

(1) علي خليفة الكواري، نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة:الملامح العامة لإستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985، ص22.

(2) UNDP, UNOPS, promoting good governance in the Arab states, Beirut : UNDP regional for the Arab states,

[http:www.undp.org/eo/document/RCE Evaluatin_RBAS.pdf],(13/05/2006) ,p01.

المبحث الأول : الحكم الراشد معبرا عن دولة الحق والقانون

بالرغم من بعض التطورات الديمقراطية في الدول العربية، إلا أن النظام السياسي العربي يعاني من بعض المظاهر مثل ضعف المشاركة السياسية، ضعف العملية الانتخابية بمختلف مستوياتها، تركيز السلطة في بعض الجماعات، طغيان السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية، وعدم تأثير المجالس المنتخبة...

يعتبر مفهوم دولة الحق والقانون "أهم عنصر مكون لمفهوم الحكم الراشد بحيث نجد أن معظم التعاريف التي قدمت للمفهوم (سواء في إطار المقاربة الاقتصادية-التنموية أو في إطار المقاربة السياسية) أعطت أهمية كبرى لهذا العنصر، أي تجسيد دولة الحق والقانون باعتباره "قيمة" من القيم التي تمنح للسلطة السياسية مشروعيتها لتمكينها من التحرك ومباشرة عملها في إطار الصالح العام"[(1)].

ينطلق مفهوم دولة الحق والقانون من مفاهيم وقيم إنسانية عليا، هي المساواة الإنسانية بين المواطنين ، وحق أي فرد في المجتمع أن يشارك في القرارات التي تهمه وتؤثر فيه. ولا تتحقق هذه القيم إلا بآلية المشاركة السياسية الفردية من خلال الانتخابات والتعبير عن الآراء، والمؤسسية من خلال الأحزاب، و المجتمع المدني[(2)].

المطلب الأول: مكانة الفاعلين في نمذجة أنظمة الحكم

يتعلق البعد السياسي للحكم الراشد بالنسبة للدول العربية أساسا بسؤال الديمقراطية بمعناها الواسع. ولا جدال هنا في أن المشاركة السياسية هي الأساس " لمواطن هذا العصر الذي غدا كيانه يتحدد بجملة من الحقوق، تتمثل في حرية التفكير والتعبير والاجتماع وإنشاء الأحزاب والنقابات والجمعيات والمشاركة في اتخاذ القرارات ،إضافة إلى حق التعليم والعمل والمساواة وتكافؤ الفرص".[(3)]

1- التعددية السياسية:

يسمح مبدأ المغايرة والاختلاف والتباين وحق المعارضة بتشكيل تعددية سياسية تتمتع بشروط الحد الأدنى من الاختلاف. تمثل الأحزاب السياسية كافة القوى السياسية والاجتماعية، ما يسمح بعملية تمثيل المواطنين تمثيلا صحيحا يمكنهم من اختيار ممثليهم في السلطة، والتعبير عن إرادتهم وطموحاتهم. كما أن تعبئة الجماهير وخلق الوعي السياسي، يمكنهم من معرفة حقوقهم وواجباتهم وكيفية الدفاع عنها كشرط ضروري لتكوين رأي عام مستنير يساهم في خلق شراكة مع الحكومة، ووضع ضوابط على تصرفاتها. ويعطي المواطنين دورا هاما في عملية صنع القرار ورسم التوجهات السياسية.

---

(1) مايغا بوباكري، مرجع سابق، ص35 .

(2) بشير محمد الخضرا، النمط النبوي الخليفي في القيادة السياسية العربية... و الديمقراطية. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 2005، ص596.

(3) ثامر كامل محمد، "إشكاليتا الشرعية والمشاركة السياسية وحقوق الإنسان في الوطن العربـي". مجلـة المستقبل العربي ، لبنان، العدد251، جانفي 2000، ص121.

ترتبط التعددية السياسية بالانتخابات وحق التصويت وبعدها التداول على السلطة، "إن حرية التصويت بما تعنيه من حق المواطن في الانتخابات أو الترشح للانتخابات، وإفراز النتائج بشكل نزيه-تشكل بحق جوهر كل ديمقراطية مؤسساتية تقوم على السلطات الثلاثة المنفصلة: القضائية، التشريعية، والتنفيذية مع ضرورة وجود قضاء مستقل"[1]. توصف الانتخابات الحرة والا يهة بأنا من جملة أمور، حق الانتخاب الشامل، وإجراءات التسجيل المفتوحة، والاقتراعات المؤمنة للتداول ، وحق الدخول إلى مواقع التصويت للجميع وهيئات إشرافية مستقلة، والحريات الأساسية لإبداء الرأي والتعبير والاجتماع[2].

تكمن إيجابية حق التصويت وحرية الانتخاب بأنه يتعلق بسياسات عامة تتبناها الأحزاب السياسية التي تتبارى من أجل إقناع الرأي العام بالتصور الذي تتبناه في إدارة التنمية ومكافحة الفقر وتمكين المهمشين من الحقوق المخولة دستورا. لكن الواقع العربي وتاريخه يؤكد بأن بعض الأنظمة السياسية العربية لم تعرف العملية الانتخابية، وعرف بعضها صورة متواضعة منها منذ فترات وجيزة. الأمر الذي جعل الانتخابات لا تحظى بالأهمية في الثقافة العربية أو على الأقل لم تترسخ بعض كأفضل آلية لانتقال السلطة؛ إذ تتوارى أهمية الانتخابات في النظم الملكية- ماعدا ما يخص االس البلدية - وإن كانت الملكيات الدستورية مثل المغرب والكويت والأردن قد خطت خطوات في التعددية السياسية.

إن عدم توافر آلية الانتقال السلمي للسلطة من خلال الانتخابات وحق التصويت، بما يعنيه ذلك من الانتقال السلمي للسلطة من رئيس إلى آخر أو من حزب إلى آخر، بناء على رغبة المواطنين أصحاب الحق في اختيار من يحكمهم، يؤدي في اغلب الأحيان خاصة في ظروف الركود الاقتصادي ،إلى نشوء ظاهرة العنف السياسي، إذ عرفت الجزائر ، الأردن ومصر ما يعرف بـ "ثورات الخبز" نظرا لعدم قدرة المواطنين على التعبير عن رغبتهم في التغيير السياسي الحقيقي."من الأمور الخطيرة أن بعض النظم العربية لم تتخذ بعد آلية لانتقال السلطة في حالة اختفاء القائد مثلما هو الحال في ليبيا وسلطنة عمان"[3]، ما يجعل مستقبل انتقال السلطة في النظم السياسية العربية رهن بعدة عوامل من أهمها ضرورة وجود نص دستوري واضح على آلية انتقال السلطة يتم احترامه من طرف الجميع في ظل دولة القانون.

يمسح وجود تعدد سياسي حقيقي يسمح بتنافس سياسي يكون المواطنون هم الحكم والمرجع الأخير فيه

---

[1] علي خليفة الكواري،وآخرون، مرجع سابق، ص177.

[2] UNDP, Electoral systems and processes practice note. January 2004, [http://www.pogar.org/publications/other/un/electoral tems-e.pdf] ,p03.

[3] صفي الدين خربوش، <تداول السلطة ف الوطن العربي بين التشريعات والتطبيقات>.

[http://www.Aljazeera.net/NR/exeres ./BF8C7694-2EB3-4368-8C4C-93A78E68BA78.htm], (13/05/2006)،ص10.

وفق منطق الشرعية، و أن تتوافر آليات حقيقية لتمكين المواطنين من حقوقهم السياسية.[1]

إن وجود أحزاب سياسة فعالة وتعددية حقيقية، يعتبرا عنصرا هاما في إدارة الصراعات الناشئة، وبناء ديمقراطية فعالة، خاصة في ظل التمعات ذات التداخل العرقي والديني العميق. ويعتمد الأثر السياسي لهذا التداخل على الطريقة التي يتم با التعبير عن الانسجام والأخذ بالمطالب الوطنية بدل العرقية والطائفية.كما يمكن لهذه الأحزاب أن تؤدي دورا مهما جدا في إعطاء مفهوم المواطنة بعدا عمليا. وهذا الدور ذو أهمية بالغة في اليمن والأردن مثلا اللتان تعتبر فيهما البنية القبلية والعشائرية مكونا أساسيا في الحياة العامة، فالأحزاب السياسية في هذه الحالة، تخلق استقرارا وشمولا بتوفيرها الروابط بين المواطن والحكومة وإدارة الصراع بالطرق السلمية[2].

وكما هو الحال في لبنان واليمن مثلا، فإن الصراعات المسلحة تؤدي- كما أشارت إحدى الاستطلاعات حول الانتخابات- في فترة ما بعد الحرب إلى " أن بناء الأحزاب الديمقراطية مازال عملية بطيئة في البلدان الناشئة في فترة ما بعد الحرب، حيث تنتظم الأحزاب السياسية حول شخصيات أو مصالح سياسية ضيقة وولاءات قبلية أو عرقية"[3].

إن الحكم الراشد من خلال دولة الحق والقانون، يؤدي إلى القضاء على أسباب الهشاشة الأمنية للدولة، إذ لا يمكن حمايتها (الدولة) من التدخلات الأجنبية ولا الضغوط الخارجية بمنع الحريات وتخليد الاستبداد أي بإلغاء الحياة السياسية، وإنما بتحرير القدرات وبناء شرعية الأنظمة السياسية.

2-**التمع المدني**:

إذا كان للبحث في البيئة الحقوقية من أهمية قصوى، كإطار ضروري مساند لقيام مجتمع مدني، فذلك لأن الديمقراطية التي هي شرط لتأمين فرص قيام مجتمع مدني باعتراف الباحثين، لا تستقيم كممارسة اجتماعية إلا في ظل قوانين وأنظمة تسمح للأفراد-المواطنين بأن يعبروا عن أنفسهم وينتظموا وفق خياراتم و مصالحهم[4]. وقد توصلت بعض الأبحاث التجريبية عن تطور الديمقراطية في عدد من دول العالم الثالث إلى أن بعض الدول التي عرفت الخبرة الأكثر نجاحا في التطور الديمقراطي مثل الهند، توافرت با شبكة واسعة من المؤسسات التطوعية المتطورة والمستقلة، التي يساعد وجودها على الحد من ظهور نزاعات سلطوية في الحكم. كما أن

---

[1] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2] Institute for democracy and electoral assistance ,Democracy in the Arab world. Sweden , Trydells . Tryckere AB, 2004, p19.

[3] فرانشسيكا بيندا وآخرون، الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق. السويد:المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات،2005،ص19.

[4] فهيمة شرف الدين، "الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني".مجلة المستقبل العربي،لبنان ،العدد 278، فريل 2002، ص44.

توافر مؤسسات من هذا النوع في دول أخرى، حتى بمستويات أقل ، أدى إلى سقوط بعض الأنظمة السلطوية، كما حدث في الفلبين إبان حكم ماركوس. [1]

لقد أدى تطور مفاهيم التنمية إلى تحول دور مؤسسات المجتمع المدني، إذ أصبح (المجتمع المدني) ملحا على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، لا سيما مع تزايد الهوة بين القدرة على تأمين الخدمات وتزايد الاحتياجات.هذا ما شهدته البلدان العربية؛ إذ أن تزايد معدلات الفقر والبطالة والتهميش وتدني فعالية المؤسسات الحكومية، أدى إلى بروز دور جديد للمجتمع المدني بتقديم الخدمات والمساعدات الإنسانية، وصولا إلى الضغط والتأثير على السياسات العامة. و مرد الإقرار بصورة التشارك بين منظمات المجتمع المدني والحكومة، الدور الفاعل الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني في التأثير على صنع التغيير الاجتماعي والسياسي، ومن ثمة التأثير على العلاقات بين الأفراد والجماعات، وتصعيد مستوى الوعي وغرس روح العمل الجماعي، والتزويد بمهارات التواصل والمهارات السياسية، والعمل على تطوير القدرات التفاوضية في مجال الحق العام والمنفعة الجماعية.

إضافة إلى الدور الاجتماعي الذي طالما كان لصيقا بمنظمات المجتمع المدني في الأقطار العربية، فإن لمؤسسات المجتمع المدني الدور الأساسي والحيوي في تفعيل الإصلاح السياسي والتنمية بشكل عام،"إذ ثبت من الدراسات الميدانية المقارنة في عدد من مجتمعات العالمين الأول والثالث أن تعدد العضوية في تنظيمات المجتمع المدني ترتبط طرديا بارتفاع القدرة على التحكم في السلوك الانتخابي، وارتفاع مستوى المشاركة السياسية، وفرص الحراك الاجتماعي إلى أعلى، ومستوى الإنتاجية"[2]. وكثير ما يتم ربط ذلك بأن عضوية هذه المنظمات تعطي الفرد إحساسا بأنه قادر على التأثير، ولو بقدر متواضع في بيئته الاجتماعية، إضافة إلى أنها تكسبه بعض المهارات التنظيمية والسياسية بحكم ما تنطوي عليه من حرية نسبية في تنظيم الاجتماعات والحوارات والمنافسة لاختيار القيادات.

إن توسع المجتمع المدني واستقلاليته يؤثران على تنامي قدرة المجتمع المدني على التحرك بشكل مستقل عن الدولة وأجهزتها، في وقت يتقلص فيه دور الدولة بمفهوم الدولة التقليدي،فالديمقراطية والمشاركة السياسية ليست فقط عملية تصويت في انتخابات شكلية، بل هي كل ما من شأنه تأمين المشـاركة المستمرة في آليات

---

[1] Larry Diamon , Lipset and vuanlinz ," Building and Sustaining Democratic Governments in developing countries."world affairs,N°1, Summer 1987, pp[3-17].

نقلا عن: أحمد سيد أبو ضيف، "المشاركة السياسية في الفقه السياسي المعاصر".مجلة عالم الفكر،الكويت، المجلد 30، العدد03، يناير -مارس2002،ص 164

[2] سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي. مصر: دار قباء للنشر و التوزيع ، 2000 ، ص77.

اتخاذ القرار والتنفيذ ميدانيا".[1]

من شأن المجتمع المدني الفعال في إطار الحكم الراشد والعلاقة التظافرية بينه وبين القطاع الخاص، المشاركة في مشروعات واجتماعات مشتركة بينها وبين الحكومة في إطار الثلاثيات، ما يمكنها من المشاركة في وضع برامج وسياسات اقتصادية. يجدر بالذكر هنا الإشارة إلى تجربة دول شرق آسيا، إذ تعتمد هذه الدول على ما يسمى بمجالس المشورة التي تم استخدامها كنموذج للمشاركة المجتمع المدني في صياغة السياسات التنموية والاقتصادية."ويحتاج الإصلاح المؤسسي لإدارة السياسات والإدارة الاقتصادية في البلدان العربية إلى مثل تلك المشاركات من قبل المجتمع المدني، حيث يمكن أن يتم ذلك من خلال بعض الأدوات مثل المشورة في الجماعات المعنية"[2].

3- **وسائل الإعلام**:

يرتبط دور وسائل الإعلام بحق الاطلاع على المعلومات، ولا يعتبر الاطلاع على المعلومات حاجة للناس فقط، بل شرط أساسي للحكومة الصالحة. فالاطلاع على المعلومات يسمح للناس بتفحص أعمال الحكومة بدقة وهو أمر أساسي لإجراء مناقشة مناسبة لتلك الأعمال .

وقد أكد مؤتمر الإصلاح العربي الذي انعقد عام 2004 على تحرير الصحافة ووسائل الإعلام في العالم العربي نظرا لأن "هذا التحرير دعامة قوية من دعائم النظام الديمقراطي، والتجسيد الواضح لحرية التعبير والدعامة القوية للشفافية. ويكون ذلك بتطوير أساليب الإعلام والتحرير في القوانين المنظمة لإصدار الصحف وإنشاء الإذاعات والقنوات التلفزيونية، كي تعتمد على الاستقلال في الملكية والإدارة، والشفافية والتمويل، وتحقيق قدرة الإعلاميين على تنظيم مهنتهم وحمايتها من دون تدخل السلطة"[3].

إن تكريس صحافة ووسائل إعلام حرة في الوطن العربي، تؤدي إلى تكريس حقين هما: حق التقصي أي اطلاع الصحافي على المعلومات الرسمية في الإدارة، وهذا لا يتبلور إلا ضمن ثقافة سياسية ترى أن المصلحة الوطنية تقتضي أن يكون المواطنون يعلمون، أما الحق الثاني فهو حق التلقي، أي تلقي المواطنين للمعلومات الإعلامية بأمانة لكون طبيعة الإعلام جهاز إطلاع، ويرتبط بمستوى مقروئية المواطنين للجرائد ورغبتهم في ممارسة حقهم في التلقي، إضافة على ارتباطها بشبكة المصالح السياسية والتجارية"[4].

إن لمستوى التمتع بالحقوق وطبيعة الثقافـة السياسية دور فعال في ممـارسة حرية التعبير التي يمارسـها

---

[1] أحمد صقر عاشور، مرجع سابق، ص22.

[2] زياد عبد الصمد، وآخرون، المجتمع المدني العربي والتحول الديمقراطي.بيروت: تجمع الباحثات اللبنانية، 2004، ص154.

[3] Statement Of Arab Reform Issue, Alexandria Statement. Alexandria : Bibliotheca Alaxandria,2004,p06.

[4] حكمت الزين، مرجع سابق، ص ص35-36.

الصحفي وحق التلقي الذي يمارسه المواطن. وتلتحم الحرية والحق في هذه الحالة بتحول التسريبات والمعلومات التي تنشرها وسائل الإعلام إلى ملفات قضائية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني.و تشكل الصحافة التحقيقية وسيلة فعالة لتحقق المجتمع المدني من قرارات الحكومة ونشاطاتها، فعبر التحقيق في الإشاعات الهامة ونشرها، يتمكن الصحفيون من فضح الهدر، وسوء الإدارة والفساد مخضعين بذلك الحكومة ومنظمات القطاع الحكومي للمساءلة .

بالإضافة إلى دور الاطلاع الذي تمارسه وسائل الإعلام، فإن لوسائل الإعلام كذلك دور أساسي في بناء الثقافة العامة للمواطن، كثقافة الحقوق والواجبات، وقيم المساواة والتسامح والقبول بالآخر والاختلاف.يقترح السيد ياسين أربعة عناصر استراتيجية عربية لتفعيل دور الإعلام في بناء واقع عربي جديد وهي:

1- ضرورة رسم خرائط معرفية للاتجاهات الإيديولوجية: تحيط هذه الخرائط بكل ألوان الطيف من الاتجاهات الإيديولوجية الفاعلة في الوطن العربي، وتساعد هذه الخرائط على معرفة الواقع العربي المراد تغييره، وكذلك تحديد ملامح التغيير واتجاهاته.
2- تبني موقف رشيد من ثلاثية الماضي والحاضر والمستقبل: يجب على الإعلام العربي أن يؤدي دورا هاما في الدعوة إلى دراسة علمية للتراث، من خلال التأكيد على ضرورة ممارسة التأويل بمناهجه المتعددة حتى يتواءم النص التراثي مع متغيرات العصر. إضافة إلى اصطناع منهج علمي نقدي لدراسة الحاضر العربي مركزا على السلبيات وذكر الظواهر بمسمياتها. إضافة إلى ضرورة استشراف المستقبل في ضوء دراسة دقيقة لتغيرات بنية المجتمع العالمي، وفي هذا المجال يرى السيد ياسين (المستشار في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية) أنه لابد من ترشيد الخطاب الثقافي العربي إزاء العولمة، والتي هي أبرز الظواهر العالمية الحالية.
3- حصر مشكلات التواصل الثقافي مع الغرب: والمقصود بالتواصل هنا التواصل الإيجابي خاصة فيما يتعلق بالمشكلات الناجمة عن ظاهرة الإرهاب.
4- الدعوة للإسهام العربي في مناقشة المشكلات الإنسانية العالمية: خاصة في ظل عولمة المشكلات الإنسانية مثل التلوث، الفقر، الإرهاب. (1)

إن تناول الإعلام العربي للمشكلات الإنسانية يدخل ضمن حوار الحضارات من خلال المساعدة والمساهمة في مواجهة المشكلات الإنسانية.

---

(1) ياسين السيد ، <عناصر استراتيجية عربية لتفعيل دور الإعلام في بناء واقع عربي جديد>.

[http://doc.abhatoo.net.ma/IMG/doc/aftar14.1.doc], (19/05/2006)،ص09.

المطلب الثاني: مستويات الجودة السياسية من منظور المساواة أمام القانون

تعتبر المساواة أمام القانون من بين أهم ركائز دولة الحق والقانون. فمساواة المواطنين أمام القانون بغض النظر عن اللون، الجنس، الدين أو المذهب و الاعتقاد، أو الانتماء الفكري والسياسي يمثل دعما أساسيا لممارسة الحريات وحفظ الحقوق، ويدخل ضمن ذلك مسؤولية الحاكم أمام القانون.

في مقدمة المبادئ التي كرسها الإسلام مبدأ المساواة، فجميع الناس أمام شريعة الله سواء، فلا فاضل تحت سلطانا ولا مفضول، وهي تقيد الراعي والرعية، ولا فرق بين قوي وضعيف ولا غني وفقير، وقد تكرس هذه المبدأ في القرآن الكريم، وكثير من حوادث السيرة النبوة الشريفة، وحكم الخلفاء الراشدين.

إن حكم القانون يعني أنه ليس هناك فرد أو رئيس أو مواطن فوق القانون، حيث أن الحكومة نفسها خاضعة لقيود القانون، إذ يعمل جميع موظفي الدولة المنتخبين منهم وغير المنتخبين في إطار الدستور و القانون على أساس السلطات المخولة لهم والمحددة قانونا. وفي كل الأحوال يجب أن تعبر هذه القوانين عن إرادة الشعب عن طريق المجالس التشريعية المنتخبة بدل أهواء الحكام. بهذا المنطق، يكون مبدأ المساواة أمام القانون أساسا للحرية الفردية وممارسة الحقوق والتمكن منها سواء كانت سياسية، اقتصادية، اجتماعية أو ثقافية.

يطرح مفهوم دولة الحق والقانون من خلال مبدأ المساواة أمام القانون مسؤولية من يحكم أمام المحكوم، وهو مبدأ غائب إلى حد بعيد عن الواقع العربي، إذ أنه لا يسمع في الصحافة عن مثول مسؤول سياسي رفيع المستوى أمام القضاء بسبب دعوى قضائية رفعها مواطن ضده لسبب مرتبط بأدائه مهامه. إن مبدأ الحصانة السياسية التي يتمتع بها رؤساء الدول والحكومات والوزراء والموظفين السامين للدول، يمنع من محاسبتهم أمام القضاء من طرف مواطنين. بالإضافة إلى ذلك فإن ضعف البرلمانات العربية، لم يجعلها تقوم بوظيفتها الرقابية بشكل فعال، يسمح لها بالمساءلة الدقيقة للحكومات عن أعمالها.

كما يطرح المفهوم ضمن مبدأ الفصل بين السلطات مبدأ الحصانة البرلمانية، التي تعني عدم مساءلة أو متابعة عضو في البرلمان بسبب مهامه النيابية. ومن نتائج التمتع بالحصانة البرلمانية عدم متابعة أو إيقاف أعضاء البرلمان، بصفة عامة لا يمكن أن ترفع عليهم دعوى مدنية أو جزائية أو تسلط عليهم أي ضغوط بسبب آرائهم المعبر عنها في المناقشات أو ما تلفظوا به من كلام أو بسبب تصويتهم[1] ، لكن مبدأ الحصانة البرلمانية استخدم في الوطن العربي إضافة إلى ما نص عليه القانون في مسائل شخصية تربط النائب كمواطن عادي بمواطنين آخرين.

إن سيادة القانون لا تكون فعالة، إلا بقدر ما تكون هناك هيئة قضائية مستقلة للحفاظ عليها(سيتم تناولها

---

[1] عباس ميخاليف، "الحصانة البرلمانية". مجلة النائب،الجزائر، العدد02، ربيع2003، ص44.

في المطلب التالي)، تمكـن من توفير البيئة المناسبة لقيام السلطة التشريعية وممثلي المجتمع المدني بمساءلة الحكومات.

أكد إعلان القاهرة حول استقلال القضاء، الذي تمت صياغته خلال المؤتمر الثاني للعدالة العربية المنعقد في فيفري 2003 على أن "النظام القضائي المستقل يشكل الدعامة الرئيسية لدعم الحريات المدنية، وحقوق الإنسان، وعمليات التطوير الشاملة، والإصلاحات وأنظمة التجارة والاستثمار والتعاون الاقتصادي الإقليمي والدولي، وبناء المؤسسات الديمقراطية"[(1)].

يطرح في هذا الصدد الدكتور **امحند برقوق** مبدأ التباين السلطوي ضمن مفهوم الجودة السياسية(*)، ويقضي هذا المبدأ باستقلالية القضاء وسيادة دولة الحق والقانون أي " خضوع الدولة بجميع هيئاتها وأفرادها لقاعدة عامة ومجردة وملزمة موضوعة مقدما يحترمها كل من الحاكم والمحكوم على السواء، ويشمل نطاق تطبيقه جميع السلطات الحاكمة في الدولة"[(2)].

يبقى أن نشير، خاصة بالنسبة للمسلمين، أن عقيدة الإنسان ميزان أخلاقه وعنوان آرائه في الحكومة الصالحة ، وبالتالي فإن المساواة التي فرضها الله سبحانه وتعالى وجسدتها السيرة النبوية ومن خلفهم هي المبتغاة، فقد أثبتت أحداث التاريخ الإسلامي مدى المساواة ومسؤولية الحاكم أمام المحكوم، وتساويهما أمام القضاء في الخصومات الشخصية، وقدوتهم في ذلك عدالة الرب، فكما يقول عباس محمد العقاد "لم نعهد في أمة من الأمم قط، أنها ارتقت بالمثل الأعلى في العدل والصلاح إلى طبقة أعلى مما تعتقده في الرب الذي تعبده وتأخذ نفسها بإطاعة أمره وانتظار رضوانه"[(3)].

إن هناك علاقة وثيقة بين التنمية الإنسانية وسيادة القانون، الذي يشكل أحد المكونات الأساسية لنسق الحكم؛ فلا شك أن وجود مؤسسات قانونية تتمتع بالكفاءة في أدائها وحكومات ملتزمة بسيادة القانون هما ركنان لا غنى عنهما لتحقيق التنمية الإنسانية، فسيادة القانون لا ترتبط بأداء اقتصادي أفضل فحسب، بل أنها تعزز المناخ لإيجاد المزيد من فرص العمل. والمجتمعات المستقرة التي تحظى بأطر مؤسسية وقانونية فعالة تقود إلى النمو وتجذب رأس المال، وهذه بدورها تتيح فرصا اجتماعية واقتصادية جديدة لفئات المجتمع في ضوء السياسات الناجعة.

---

(1) ساندرا داي اوكونور، <استقلال القضاء>.
[http://www.iraq democracy info.org/volume3/4.html], (24/05/2006)،ص02.

(*) إذ عرفها بأنها " درجة من تحقيق العقلانية السلطوية والمؤسساتية بما يتماشى ومنطق حقوق الإنسان ومبدأ الانتفاع الكلي من الحقوق"، والجودة السياسية كمنطق جامع بين الحقوق المعلنة والحقوق المنتفع بها، هي في النهاية مقياس لطبيعة النظام السياسي من حيث انفتاحه وتفاعله مع المجتمع، مدى مشروعيته وفعالية أدائه من جهة، وكذا مدى نضج آليات الرقابة، المسؤولية والجزاء من جهة أخرى.

(2) عبد الله مرسي، سيادة القانون بين الشريعة الإسلامية والشرائع الوضعية. الإسكندرية: المكتب المصري الحديث، 1972،ص19.

(3) عباس محمود العقاد، الديمقراطية في الإسلام. بيروت: منشورات المكتبة العصرية، د.ت، ص33.

المطلب الثالث: تحقيق التنمية الإنسانية على ضوء مبدأ الرقابة و التوازن

كثيرا ما يعاد مبدأ الفصل بين السلطات التنفيذية، التشريعية والقضائية إلى "بارون مونيسكيو"، الذي يعتبر أن الحل الوحيد لمواجهة السلطة هي السلطة ذاتها. يفترض هذا المبدأ الرقابة والتوازن، إذ تتولى السلطة التشريعية عملية التشريع، في حين تتولى السلطة التنفيذية تنفيذ هذه القوانين، وتتمتع السلطة القضائية بالاستقلال. ويقوم التوازن بين السلطات على مواد دستورية تختلف من نظام ديمقراطي إلى آخر، ولكنها في مجملها تخلق نوعا من الرقابة والتوازن المتبادل بحيث تستطيع السلطة التنفيذية أن تقترح القوانين دون أن تجيزها، كما أنها تستطيع طلب إعادة النظر في التشريعات الصادرة عن البرلمان لأن حق التوقيع النهائي يكون بيد رئيس السلطة التنفيذية، وبالمقابل فإن السلطة التشريعية تستطيع أن تعترض على قرارات السلطة التنفيذية وتبطلها، ولها حق مساءلة الحكومات عن نتائج سياساتها العامة ومواقفها الخارجية، وتخول لها الدساتير سحب الثقة من هذه الحكومات.

1 - نحو تفعيل العمل البرلماني:

تجسد الدولة العربية الحديثة-كما ورد في تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004- إلى حد كبير ظاهرة الثقب الأسود الفلكية، حيث تشكل السلطة التنفيذية "ثقبا أسودا" يحول المجال الاجتماعي المحيط به إلى ساحة رقابة لها.

لقد تضمنت الدساتير العربية وكرست سيطرة السلطة التنفيذية، إذ تمنح لرئيس الدولة أو الملك صلاحيات واسعة باعتباره الرئيس الأعلى للجهاز التنفيذي والقوات المسلحة، والقاضي الأول ورئيس مجلس الوزراء. وتنتشر في البلدان العربية عبارة "الحزب الحاكم" والتي "ما هي في الواقع إلا مؤسسات تابعة للجهاز التنفيذي ، حيث يتم تعيين المسؤولين الحزبيين من قبل الرئيس الذي يعتبر في الوقت نفسه رئيس الحزب"[1]، وهذا ما يؤثر على البرلمان كنتيجة للانتخابات التشريعية.وتنتشر في البلدان العربية ظاهرة التشريع بين دورات المجلس النيابي، والتشريع بمراسيم، والذي يعتبر إلى حد بعيد تخليا عن ممثلي الشعب ورأيهم في المراسيم والقوانين، إضافة إلى استئثار السلطة التنفيذية بسلطة التشريع و العمل بمبدأ حل البرلمان.

"وتعتبر أجهزة المخابرات هي الآلية الأهم في تعزيز سلطة الجهاز التنفيذي، وهذه الأجهزة ليست مسؤولة أمام الأجهزة التشريعية أو الرأي العام، إذ تخضع مباشرة لهيمنة للرئيس أو الملك، وتملك صلاحيات تفوق صلاحيات أي جهاز آخر، ويمتلك الجهاز الأمني موارد هائلة"[2].

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004، مرجع سابق، ص15.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

أما من ناحية الرقابة التي تمارسها السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية فإن الممارسات تدل على وجود قصور واضح، إذ أن هناك أهدافا سياسية وراء طرح الأسئلة في البرلمان سواء لجهة سعي نواب المعارضة لتنشيط الأضواء على قصور وسلبيات الجماعة الحاكمة، أو لجهة سعي نواب الموالاة لإفساح المال أمام الجماعة الحاكمة لعرض منجزاتا ولإظهار نجاحها في إدارة شؤون الدولة. وإذا كان البرلمانيون العرب يفضلون الأسئلة الشفهية لسرعة الإجابات عليها وتجنب العراقيل الإدارية الترتيبية، فإن إجابات الحكومات عن أسئلة النواب عمومية، ولا تعطي معلومات جديدة، وتتجنب التطرق للموضوعات الحساسة.و تواجه اللجان البرلمانية خاصة لجان التقصي ضغوطا كبيرة من السلطة التنفيذية ما يجعل آثارها لا تثمر دوما ، وإن كانت هناك بعض الاستثناءات مثل "ما حدث في لبنان في قضية التصنت على الهواتف من قبل أجهزة الأمن، وقضية الفساد في الأردن"[1]، وغالبا جدا ما يفشل اقتراح سحب الثقة في البرلمانات العربية ضد الحكومات.

ولئن تفاوتت الدول العربية في تجسيدها لهذه الملامح العامة، فإن القاسم المشترك هو سيطرة الجهاز التنفيذي وجمود العمل البرلماني.

إن مظاهر الحكم الجيد هي في ذاتا مقومات التشريع الجيد، فالحديث عن المشاركة هو مقدمة الحديث عن عملية تشريعية جيدة تمكن النواب من صنع التشريعات، وتمكن المواطنين ابتداء من الوصول إلى النواب والتأثير فيهم. كذلك فإن حكم القانون يتطلب أن يمكن النواب من التشريع ووضع القواعد، فلا يكون برلمانا، كيان امتنع عن رسم سياسة التشريع أو حرم منها، كما أن الشفافية هي الصفة الأصيلة للعمل البرلماني[2].

إن وجود برلمان قوي في أي دولة من الدول يستلزم بيئة دستورية وقانونية وفنية تساعده على القيام بدوره الطبيعي المفترض، وبالتالي فان تعزيز قدرات البرلمانيين العرب يستوجب قيام برلمانات تساندها صلاحيات دستورية ونظم داخلية ديناميكية تلاحق التطورات والاحتياجات الدائمة لمتمعاتا. كما أن ديمقراطية العملية التشريعية تبدأ من مصدر التشريع وهو البرلمان، فبداية لابد أن يكون البرلمان منتخبا بطريقة ديمقراطية، وأن تكون نتائج الانتخابات معبرة عن تصويت المواطنين، وتحققت في هذه الانتخابات المشاركة، الشفافية في إعلان النتائج. إذ لابد أن يستمد البرلمان شرعية وجوده من رضى أفراد المتمع، ويرى فيه المواطنون تمثيلا لرغباتم وطموحاتم، فإذا ما تحقق ذلك استمد البرلمان قوته وفعاليته من المتمع ذاته، وبالتالي فإن قوته الدستورية ستصبح مقرونة بقوة مجتمعية، وإذا ما تحققت القوة المتمعية، تكون مخرجاته قابلة للتطبيق لأنا تمثل المتمع[3].

---

(1) نادر فرجاني، <الدور الرقابي للمجالس العربية> ، مرجع سابق، ص05.

(2) علي الصاوي، <<الصياغة التشريعية للحكم الجيد>>. ورقة مقدمة لورشة عمل حول: تطوير نموذج للصياغة التشريعية للبرلمانات العربية، بيروت:03 الى 2003/02/06 ،ص 08 .

(3) علي موسى، <<العملية التشريعية في الدول العربية:الخبرات المقارنة والدروس المستقاة>>. ورقة عمل مقدمة لورشة عمل حول: تطوير نموذج للصياغة التشريعية للبرلمانات العربية، مرجع سابق، ص 03.

قوة دستورية (صلاحيات دستورية)+قوة مجتمعية(رضى أفراد المجتمع عن تكوين البرلمان)

برلمان قد يصدر تشريع جيد

إن توفر القوة المجتمعية تعتبر حارسة للإرادة الشعبـية، أي أنها قادرة على حمايتها من الاعتـداء عليـها و تجاوز صلاحياتها، وتتحقق هذه الحماية عن طريق توفر جملة من الشروط سماها السيد علي موسى" الشروط الاجتماعية للديمقراطية" مثل التعليم، ومستوى المعيشة، تعليم الفتيات، ارتفاع ومستوى المشاركة السياسية. فلابد للمجالس التشريعية أن تقدم مجهودا ونتائج فعلية لتوفير هذه الشروط حتى تحصل على هذه القوة المجتمعية، بالمقابل لا يمكن تصور أن يكون أفراد المجتمع في أمية وفقر وظروف اقتصادية سيئة و يصاحب ذلك نصوص تشريعية ذات مضمون ديمقراطي، إن العلاقة بين التشريع والتنمية الإنسانية علاقة جدلية.

إن توفر القوة المجتمعية للمجالس التشريعية، شرط ضروري ولكنه غير كافي للتشريع الجيد الملائم للتنمية الإنسانية، إذ لابد من توفر الجانب الفني والتقني، وفي هذا الإطار يطرح الدكتور علي الصاوي سؤالا محوريا عن الأدوات والقنوات التي يلجأ إليها العضو لممارسة دوره البرلماني(التشريعي، الرقابي، المالي)، أي :

- هل سيقوم العضو بنفسه فقط بدراسة وتقييم الموضوعات المطروحة على جدول الأعمال؟ هل هي مسؤوليته وحده؟ هل يستطيع كافة الأعضاء القيام بذلك؟
- هل سيكون العضو مطالبا بأن يقوم بجمع المعلومات، وتحليلها والبحث في المكتبات والوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية والأهلية، المعنية بالموضوع؟
- هل سوف يقيس بنفسه نبض الرأي العام إزاء القضايا العامة، وخصوصا تلك المطروحة على البرلمان؟
- هل يجب أن يكون العضو على دراية بكل أنواع المشكلات المجتمعية؟ وإذا أراد أن يكون كذلك هل يستطيع ؟ كيف؟...
- هل اختلاف البيئة الثقافية، التعليم، الرؤى الشخصية، يتطلب اختلاف الدعم الفني.

قام الدكتور علي الصاوي باستبيان يشمل 100 مشارك، لكن أجاب على الاستمارة 45 مشارك (وهذا يدل بدوره على الثقافة السائدة)، وزع على أعضاء من برلمانات عربية مختلفة، وأشار إلى أن 46.2 % من المشاركين حديثي العهد نسبيا إذ لم يتجاوز الخمس سنوات، وأن 53.9% من الشباب، وكانت النتائج مبينة في

الجداول المقتبسة حرفيا من ورقة العمل المقدمة في الورشة، تحت عنوان " دور الدعم الفني في تعزيز عمل النواب"[1].

1-في رأيك، ما أولوية المقترحات التالية لدعم العمل البرلماني للأعضاء؟

	أولوية كبيرة (%)	نوعا ما(%)	غيرضروري (%)	لا إجابة (%)
تنمية مهارات البحوث لدى العاملين في البرلمان	76.9	23.1	/	/
خدمات المكتبة البرلمانية	61.5	38.5	/	/
تجهيز مكاتب/غرف للأعضاء في البرلمان	46.2	53.8	/	/
لقاءات إقليمية ودولية مع البرلمانيين	61.5	38.5	/	/
تطوير عمل الجمعيات الأهلية والجامعات وبيوت الخبرة	53.8	46.2	/	/
تجهيز مكاتب للأعضاء ف الدوائر/المناطق	46.2	38.5	15.4	/
البنية التقنية والإمكانات الاتصالية في البرلمان	53.8	46.2	/	/
دورات تدريبية متخصصة وقاصرة على الأعضاء	76.9	23.1	/	/
تعزيز القدرات المالية المخصصة للأعضاء من البرلمان	53.8	30.8	15.4	/
الدراسات المقارنة عن العمل البرلماني في العالم المعاصر	76.9	23.1	/	/

2-اللغات الأجنبية التي قد يحتاج الأعضاء إليها في عملهم البرلماني

الإنجليزية	الفرنسية	لغات أخرى
%84.6	%7.7	%7.7

3-هل ترى أن غالبية الأعضاء على دراية كافية بقواعد العمل التي تحكم عملهم البرلماني؟

نعم	لا	إلى حد ما	لا إجابة
%15.4	%53.8	%30.8	/

4-هل هناك جهود كافية لتعزيز قدرات الأعضاء في رأيك؟

نعم	لا	لا إجابة
%30.8	%61.5	%7.7

---

[1] علي الصاوي، <<دور الدعم الفني في تعزيز عمل النواب>>. ورقة عمل مقدمة لورشة عمل حول: تعزيز قدرات البرلمانيين العرب، الجزائر: 20-22 أيلول/سبتمبر2005، ص03.

5-هل توصي بتعزيز مهارات العمل البرلماني بالمقترحات التالية؟(أعط وزنا تصاعديا من 1إلى5)؟

	الوزن الأول(%)	الوزن الثاني(%)	الوزن الثالث(%)	الوزن الرابع(%)	الوزن الخامس(%)	لا إجابة
مؤتمرات، وحلقات، مناقشة مع خبراء قانونيين	15.4	7.7	30.8	/	46.2	/
تدريب عملي على الصياغة التشريعية	7.7	15.4	15	46.2	15.4	/
مطبوعات إرشادية مبسطة	76.9	23.1	/	/	/	/

رأي آخر:

ذكر رأي آخر	لا إجابة
%76.9	%23.1

6-أهم مقومات نجاح العضو في رأيك؟

	هام جدا(%)	متوسط الأهمية(%)	محدود الأهمية (%)
القدرات الذاتية للعضو	53.8	46.2	/
مستوى الخدمات الفنية للأمانة العامة	76.9	15.4	7.7
علاقاته السياسية	38.5	30.8	30.8
ثروته المالية ووضعه الاجتماعي	61.5	23.1	15.4
المناخ السياسي والاجتماعي في بلده	53.8	46.2	/
نوعية التعلم والشهادة الدراسية	69.2	30.8	/
التدريب المستمر والعملي	53.8	46.2	/

-عوامل أخرى أكثر أهمية مما سبق :

ذكر عوامل أخرى	لا إجابة
%76.9	%23.1

7-ما دور الجهات التالية في تعزيز أداء الأعضاء باتجاه إيجابي في رأيك؟

	دور جوهري(%)	دور محدود (%)	غيرمؤثر (%)
الأمانة العامة (اللجان، المكتبة، الباحثون المعاونون...)	76.9	23.1	/
منظمات ا لتمع المدني وبيوت الخبرة البرلمانية	76.9	23.1	/
الأحزاب السياسية	53.8	30.8	15.4
الحكومة	30.8	61.5	7.7
منظمات عربية ودولية متخصصة في العمل البرلماني	15.4	76.9	7.7

جهات أخرى غير ما سبق:

ذكر جهات أخرى	لا إجابة
%23.1	% 76.9

8-ما توصيفك العام لمل الخدمات الفنية المتاحة لك لتعزيز عملك البرلماني خلال العام الماضي؟

متدنية(%)	مقبولة(%)	متوسطة(%)	جيدة(%)	ممتازة(%)	لا إجابة(%)
30.8	53.8	7.7	7.7	/	/

9-درجة اعتمادك على مصادر المعلومات وخدمات الوحدات التالية عادة:

	أهم مصدر (%	متوسط الأهمية(%)	أهمية محدودة(%)	لا إجابة(%)
اللجان	23.1	53.8	15.4	7.7
المكتبة	46.2	15.4	30.8	7.7
مركز المعلومات	46.2	38.5	7.7	7.7
دائرة البحوث والدراسات	38.5	7.7	46.2	7.7
مكتب رئيس ا للس	23.1	46.2	23.1	7.7
مكتب الأمين العام	15.4	46.2	30.8	7.7
الجامعات ومراكز البحث العلمي	38.5	38.5	7.7	15.4
الصحف ومؤسسات الإعلام	15.4	46.2	30.8	7.7
الجمعيات الأهلية	46.2	23.1	23.1	7.7
الحزب	15.4	15.4	61.5	7.7
مكاتب استشارية وخبراء بأجر	76.9	15.4	/	7.7
قدراتي الذاتية والمهنية	30.8	8	/	7.7
مصادر الأنترنت	30.8	46.2	15.4	7.7
الأجهزة الحكومية	23.1	46.2	23.1	7.7
المؤسسات الدولية	23.1	46.2	23.1	7.7

10-معدل زيارتك للمكتبة خلال العام:

بينما لم تذكر نسبة (38.4%) من المشاركين عدد زياراتا للمكتبة خلال العام الواحد، ومن ثم إمكانية الوقوف على درجة الأهمية التي تحظى با المكتبة البرلمانية في تلبية احتياجات العضو من معارف ومعلومات متنوعة، وتحديد مدى اتساقها مع ما جاء من بيانات في أسئلة سابقة عن المسألة نفسها، تباينت درجة استعانة النسبة المتبقية (61.6%)، حيث تراوحت ما بين (10 مرات بنسبة 15.4%)، وما بين (مرة أربع مرات، سبع مرات، عشرون مرة، ستون مرة) بنسب متساوية بلغت (7.7%) لكل فئة.

11-ما تقييمكم لخدمات مكتبة البرلمان في النواحي التالية، عموما:

	جيد(%)	متوسط(%)	ضعيف(%)	لا إجابة(%)
القراءة والاطلاع	46.2	15.4	30.8	7.7
الاستعارة	23.1	38.5	30.8	7.7
التصوير	7.7	46.2	30.1	15.4
استخدام الإنترنت	38.5	30.8	23.1	7.7
ملفات المعلومات	30.8	23.1	3.8	15.4
أرشيف الصحف	46.2	23.1	23.1	7.7
الوثائق والقوانين والسجلات والمضابط	38.5	30.8	23.1	7.7
الرد على استفسارات الأعضاء	38.5	61.5	/	/

12-هل يوجد مركز للمعلومات والبيانات في البرلمان تلجأ إليه للحصول على الخدمات الفنية اللازمة؟

نعم	لا	لا إجابة
%15.4	%84.6	/

13-كيف تواجه النقص في المعلومات والدعم الفني الضروري للعمل الذي تقوم به في البرلمان؟

صرف النظر عن الموضوع	الاكتفاء بالمتوفر والاجتهاد في تفسيره وشرحه	الاتجاه إلى الاجتهاد في الموضوع دون انتظار البيانات والمعلومات	الاتصال بمتخصصين لاستطلاع رأيهم في الأمر	غيرها
%23.1	%7.7	%76.9	%30.8	%69.2

14- ما أهمية الوسائل التالية في حصولك على الأخبار والمعلومات اللازمة لعملك البرلماني؟

	هام جدا(%)	أحيانا(%)	غير هام(%)	لا إجابة
استخدام الهاتف	61.5	38.5	/	/
التحرك الميداني	38.5	61.5	/	/
البريد الإلكتروني	69.2	30.8	/	/
المقابلات مع بعض الشخصيات الهامة	23.1	61.5	15.4	/
الفاكس	23.5	53.8	23.1	/
المكتبة	46.2	38.5	15.4	/
وكالات الأنباء	69.2	30.8	/	/
الجهات المختصة	30.8	69.2	/	/

وسائل أخرى ذكرها، منها:

ذكر وسائل أخرى	لا إجابة
%92.3	%7.7

إن ما يجب إدراكه من طرف الناخبين-خاصة أثناء الانتخابات التشريعية في البلدان العربية -وهي أن ممثلي الشعب يضطلعون فعلا بمسؤوليات ضخمة فيما يتعلق بتوزيع الموارد والقيم السياسية في التمع وذلك من خلال مسؤوليات الرقابة التي يضطلع با البرلمان.

يضطلع البرلمان بالمصادقة على المطالب التشريعية التي تتقدم با الحكومة من خلال دراسته ثم الموافقة عليها، ورغم الانقسامات التي تحدث بين ممثلي الشعب في هذه الحالات إلا أنا تبقى مؤسسة البرلمان من أهم القنوات التي تنوب عن المواطنين في التعبير عن أرائهم. كما يضطلع البرلمان من خلال مناقشة السياسة العامة للحكومة ثم الموافقة عليها أو رفضها بمسؤولية تحديد التوجهات الوطنية بما تنطوي عليه من أثار على الموطنين ثقافيا و اقتصاديا و اجتماعيا وذلك من خلال ميزانيات التعليم الصحة الضمان الاجتماعي وكذا برامج التعليم وحظوظ القطاع الخاص في برامج التنمية. إضافة إلى مهمات الموافقة والرفض والتعديل يتولي البرلمان دراسة عرض بيانات السياسات العامة بما يمثل رقابة بعدية لأعمال الحكومات فيما يخص سبب النجاح أو الفشل في تنفيذ السياسات والقوانين المصادق عليها .

إن توفير شرطين مهمين لفعالية البرلمانات العربية (برلمانات ممثلة للشعب عبر انتخابات حرة و نزيهة، برلمانات فعالة فيما يخص التعامل مع الحكومة) تتطلب شرطا قبليا الغائيا، وهي ثقافة ديمقراطية لدى كل من المواطن الناخب والمواطن المترشح تؤمن بقيم المواطنة و المصلحة الوطنية بدل المصلحة العشائرية أو القبلية أو

صلات القرابة، كما تتطلب مرشحـين يتمتعون بحد أدنـى من التعليم و الخبرة بما يمكنهم من مناقشة قضايا و ملفات معقدة و بما يسمح لهم برفع أيديهم أو الممانعة عن ذلك في التصويت على اتفاقيات و معاهدات دولية أو سياسات وطنية ذات أبعاد عدة بكل مسؤولية.

إن تفعيل دور البرلمانات العربية يتطلب بالإضافة إلى خلق علاقات توازن بينها وبين الحكومات إلى مراجعة النقائص التي يمكن استخلاصها من الدراسة السابقة خاصة فيما يتعلق بالتثقيف و التزويد المستمر بالمعلومات .خاصة وان الفشل في التحفيز البرلمانيين على ممارسة مسؤولياتم بما يتماشى مع السلطة الممنوحة لهم من قبل الشعب ،تظل الديمقراطية متعكرة بمقدار هائل من الفساد وانعدام الأهلية و تصبح الرؤية التي بدت جلية بالنسبة إلى الذين نادوا في السابق ببرلمان مستقل وموثوق مستعصية على الفهم[1].

إذن هناك عوامل عديدة لتفعيل العمل البرلماني العربي:

الشكل رقم(09): عوامل دعم فرص التطوير التشريعي في الدول العربية



- رغبة النواب
- معرفة النواب
- قدرة النواب
- تمويل، قدرات مادية وتقنية.



- قدرات مؤسسات البرلمان
- الموارد البشرية
- الهياكل والأساليب الإدارية





- المجتمع المدني
- الأحزاب
- وسائل الإعلام
- الجامعات ومراكز البحوث



- مشروعات تطوير ودعم برلماني
- منظمات برلمانية إقليمية ودولية
- تبادل خبرات متخصصة
- الجهاز الإداري للدولة

المصدر: علي الصاوي، <<الصياغة التشريعية للحكم الجيد>>، مرجع سابق، ص22.

---

(1) جون ويليامز،<دور البرلمانات في مساءلة الحكومة و مكافحة الفساد>.
[http://www.arpacnetwork.org/role.doc] ،(2006/05/24)،ص19.

2- مكانة القضاء من مسألتي الحقوق و المحاسبة

لا يكفي وجود قوانين صارمة تقضي بعقوبات مشددة على أعمال الفساد أو تأسيس أجهزة وهيئات رقابية تملك صلاحية مراقبة ومحاسبة الجهات التي تعيث فسادا في المجتمع ، بل لا بد أن يكون القضاء نزيها متمتعا بالاستقلال والقوة الكافيين لمواجهة أية ضغوطات من الجهات الممارسة للفساد التي قد تؤثر على مستوى أداء القضاة. إن السلطة القضائية تشكل ركنا أساسيا من أركان نظام الحكم الديمقراطي، وتزيد مساهمتها في ترسيخ العدل واحترام حقوق وحريات المواطنين كلما كانت قوية وتتمتع بالقدر الكافي من الاستقلالية تجاه السلطات الأخرى علما بان أي نظام يفتقر إلى سلطة قضائية مستقلة هو نظام مشوه تنتهك فيه العدالة ولا يمتلك فيه المواطن أي ضمانة لاحترام حقوقه وحرياته.

لقد تحول مبدأ استقلالية القضاء معيارا دوليا، بعدما كان مسألة داخلية ، وإن كان الإسلام أقر بهذه الاستقلالية ومن ذلك " كتاب الفاروق رضي الله عنه"[(1)]، ونص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 في المادة العاشرة منه أن "لكل إنسان الحق بكامل المساواة في محاكمة عادلة وعلنية أمام محكمة مستقلة ومحايدة عند تقرير حقوقه وواجباته وأي اتهام جنائي يوجه ضده"، و تنص المعاهدة الأوروبية لحقوق الإنسان عام 1950 في المادة السادسة على أن " لكل إنسان عند تقرير حقوقه وواجباته المدنية أو أي اتهام جنائي يوجه ضده ، الحق في محاكمة علنية خلال فترة زمنية معقولة أمام محكمة مستقلة ومحايدة أنشئت طبقا للقانون"[(2)].

أما على المستوى العربي، فقد نصت الفقرة الخامسة من "إعلان صنعاء حول الديمقراطية وحقوق الإنسان ودور المحكمة الجنائية الدولية" بأن :"إن من أساسيات النظام الديمقراطي وجود هيئات تشريعية منتخبة دوريا تمثل المواطنين تمثيلا عادلا وتحقق المشاركة الشعبية، وهيئات تنفيذية مسؤولة وملتزمة بقواعد الحكم الرشيد، وسلطات قضائية مستقلة تضمن عدالة المحاكمات وتحمي الحقوق والحريات وتردع المعتدين، وهذه الأساسيات هي من ضمانات الأداء الديمقراطي الجيد والكفيل بحماية حقوق الإنسان"[(3)].

إن مبدأ ضرورة قيام نظام قضائي مستقل كشرط أساسي لتطبيق العدالة، منصوص عليه في جميع الدساتير العربية؛ فمثلا تتضمن المادة 104 من دستور مملكة البحرين نصا يقول:"إن شرف القضاء و نزاهته وعدم تحيز القضاة يشكل أساس الحكم و الضمانة للحقوق والحريات، ولا يجوز أن تتجاوز أي سلطة الحكم الذي

---

(1) عباس محمود العقاد، مرجع سابق، ص83.

(2) Adel Omar Cherif, Nathan.J-Brown, <Judicial Independence in the Arab World (study represented to the pogar of the UNDP)>.
[http://www.pogar.org/publications/judiciary/sherif/jud-independence.pdf], (24/05/2005),p02.

(3) المؤتمر الحكومي الإقليمي حول الديمقراطية وحقوق الإنسان ودور المحكمة الجنائية الدولية، إعلان صنعاء حول الديمقراطية وحقوق الإنسان ودور المحكمة الجنائية الدولية.صنعاء: 2001/01/12، ص02.

يصدره قاض، ولا يجـوز تحت أي ظرف التدخل في مجرى العـدالة، ويضمن القانون استقلال النظام القضائي..."، وتنص المادة 65 من الدستور المصري على أن " استقلال وحصانة القضاء ضمانتان أساسيتان لحماية الحقوق والحريات"، وتعلن المادة 97 من الدستور الأردني أن " القضاة مستقلون ولا يخضعون في ممارسة وظائفهم القضائية، إلى أي سلطة غير سلطة القانون".[1]

والواقع أنه ليس من بين البلدان العربية من تطبق معايير استقلال القضاء العليا، إذ تكون في بعض الأحيان مقيدة في اختصاصاتها بنصوص تشريعية وإجراءات تنفيذية مثل حالة الطوارئ أو الحصار مثلا.والملاحظ أن معظم السلطات القضائية في المنطقة تشكو من أنها لا تتلقى الموارد الكافية، وليس لها سيطرة كاملة على هذه الموارد، وتتولى السلطة التنفيذية ممثلة في وزارات العدل مسألة تقرير النفقات بدل السلطة التشريعية مباشرة. وفي غالبية البلدان العربية المتبعة لنظام القانون المدني اللاتيني، وبالتحديد في النسخة الفرنسية، عادة ما يكون للسلطة التنفيذية دور كبير جدا في الشؤون القضائية، من خلال وزير العدل، وهو على رأس وزارة العدل كما أنه عضو في مجلس الوزراء، ويكون لوزير العدل أحد أعضاء السلطة التنفيذية، روابط وثيقة الصلة بالقضاء وتكون مداخلته في إقامة العدالة ملحوظة إلى درجة أن الكثير يعتبر الوزير السلطة النهائية في تدرج النظام القضائي[2].كما أن رئيس السلطة التنفيذية ممثلا في رئيس الجمهورية أو الملك هو صاحب السلطة السامية في الدولة باعتباره "القاضي الأول" أو "قاضي القضاة"وما يصحب ذلك من صلاحيات في مجال القضاء.

تتضح مدى ثقة الجمهور في نزاهة واستقلال القضاء والأجهزة التابعة له من خلال إقباله عليه في كل مشكلة يصادفها. أما إذا انعدمت الثقة بين المواطن والجهة التي من المفروض أن تكفل سيادة القانون وتحمي حقه وماله وتحميه من تعسف الإدارة، فانه قد يلجأ إلى القضاء البديل مما يعني العودة للعلاقات العشائرية في المجتمع، لذا تكمن أهمية استقلالية القضاء بالنسبة للتنمية الإنسانية،في أن حماية حقوق الإنسان وترقيتها تعتمد على وجود سلطة قضائية قوية وعادلة ومستقلة، قادرة على وضع كل اللاعبين السياسيين والاجتماعيين موضع المحاسبة. إضافة إلى أن هذا المبدأ يعتبر داعما للاستقرار السياسي والعدالة، فتحل كل المعضلات والصراعات السياسية والاجتماعات بطرق سلمية عن طريق اللجوء إلى قضاء هو في حل عن سيطرة وضغط السلطة الحاكمة أو الحزب الحاكم أو البرلمان وغيره.

إن وجود جهاز قضائي مستقل يعطي انطباعا لدى المواطن البسيط بإمكانية ممارسة حقوقه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، مدعوما بالقانون الذي يتساوى أمامه الجميع. كما يعطي الثقة بفعالية التحقيقات ولجان التحقيق المشكلة من أبسط القضايا إلى أضخمها التي ربما تمس حتى كبار موظفي الدولة والشخصيات السياسية. وبما أن القانون يتساوى أمامه الجميع، فلا مجال للتمييز فيه بين النساء والرجال خاصة

---

[1] ساندرا كاي أوكونور، مرجع سابق،ص03.

[2]Adel Omar Cherif, Nathan .J-Brown, op.cit, p 01.

في قضايا الميراث، الطلاق و الأحوال الشخصية إلا في حدود ما شرعته القوانين ذاتها، والتي من المفروض أن تعكس الانتماء الحضاري والثقافي للمواطن.

وأخيرا يعتبر استقلال القضاء عنصرا حاسما في تنمية اقتصاديات قوية، إذ يعزز استقلال القضاء سيادة القانون لتفادي عدم الفعالية في الأداء والظلم، خاصة في المجال البنكي. لذا أبدت مؤسسات التنمية الدولية ومنها البنك الدولي، اهتماما متزايدا بتنمية القضاء خاصة مع ظهور قضايا الملكية الفكرية في جميع المجالات"الصحة، الزراعة والموارد الجينية، المعرفة التقليدية والمؤشرات الجغرافية، حقوق النشر والتأليف وبرامج الحاسب الآلي وشبكة الإنترنت"[1]، ما يتطلب تطوير الأنظمة القضائية العربية بما يتناسب والمتغيرات العالمية الجديدة، ولا يبقى دورها مقتصرا على القضايا التقليدية، خاصة في ظل العولمة وسيطرة القطاع الخاص...

إن محور دولة الحق والقانون هو " تمكين الإنسان من حقه، والمواطن من حقوقه السياسية"[2].

---

[1] لجنة حقوق الملكية الفكرية، دمج حقوق الملكية الفكرية في سياسة التنمية. لندن:لجنة حقوق الملكية الفكرية، 2002، ص ص[8-10].

[2][2] امحند برقوق، الجودة السياسية ومنطق المشروعية. محاضرة في مقياس: حقوق الإنسان والمشاركة السياسية ، مقدمة لطلبة السداسي الثاني ماجستير،كلية العلوم السياسية و الاعلام،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، 2006.

المبحث الثاني: تفعيل المشاركة في إدارة شؤون الدولة و المجتمع

إن الأساس الصحيح للتنمية هو إيجاد استراتيجية تضمن إحداث التوازن بين ما هو وطني وما هو محلي، إذ أن لكل منطقة ظروفها وإمكاناتها واحتياجاتها، ولا يمكن للتخطيط المركزي أن يضمن إمكانية التطبيق على المستويات المحلية، كما لا يضمن التخطيط المحلي التنسيق الكافي والضروري. فالخطة الناجحة هي "التي تأخذ في الاعتبار القيود التي تفرضها الأولويات القومية، وتكون حساسة للاختلافات الإقليمية لكي يتحقق التوازن، فالمطلوب هو اقتراب مزدوج الطريق، عملية تخطيط تنبع من اسفل لتعطي الخطة محتوى واقعيا ومحددا، وحركة من أعلى إلى أسفل لتعطي الخطة طابعا منسقا وقوميا"(1).

من بين القضايا التي طرحها دارسوا السياسات العامة في إطار المدخل المؤسسي، دراسة العلاقة بين الحكومة المركزية والإدارات المحلية، ما يحيل دراسة التنمية في هذا الإطار إلى العلاقة بين السياسات العامة والجماعات المحلية.

المطلب الأول: أثر الحكم الراشد على السياسات العامة:

على الرغم من أن مفهوم السياسة العامة ليس جديدا حيث أن له جذوره في فترات تاريخية سابقة، إلا انه يعتبر من المداخل الجديدة نسبيا في دراسة العلاقة بين الدولة والمواطن. وتزايد الاهتمام به بشكل ملحوظ خلال العقدين الأخيرين في الدول العربية نتيجة للأزمات الاقتصادية التي عرفتها المنطقة أواسط الثمانينات.

إن المنطلقات الجديدة للتنمية -كما يؤكد محبوب الحق- ترفض الفكرة القائلة "بأن الفقر يمكن مهاجمته بطريق غير مباشر عن طريق النمو التي تتساقط رذاذا على الجماهير[بل] ينبغي أن تقوم على المقدمة المنطقية القائلة بأن الفقر يجب مهاجمته بطريق مباشر. والمنطلقات للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ينبغي أن ينظر إليها على أنها هجوم انتقائي على اكثر أشكال الفقر سوءا"(2) ، ما يعني أن أغراض التنمية يجب تعريفها من زاوية الخفض المستمر والإلغاء الفعلي لسوء التغذية والمرض والأمية والفقر المدقع والبطالة ومظاهر عدم المساواة.

إن ظهور مفهوم الحكم الراشد أحدث تغييرات في حقل صناعة السياسات العامة من حيث التعاريف، ومداخل دراستها وأهدافها، وهذا ما سيتم إيضاحه فيما يلي.

---

(1) R.N Haldupur, "Some Dimensions of Planning". IJPA, vol19 , July-September 1973,p269.
نقلا عن: سليمان الراشي، وآخرون، دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص93.

(2) مجيد مسعود، التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يناير 1984، ص40.

مثل معظم المفاهيم في العلوم الاجتماعية، لم يلق مفهوم السياسة العامة إجماعا حول تعريفه، لذا سيتم عرض بضعة تعاريف للمفهوم. "أشارت إحدى الدراسات إلى أن هناك من ينظر إلى السياسة العامة على أنها عملية التخصيص السلطوي للقيم على صعيد المجتمع، باعتبار أن أي سياسة عامة تنطوي على عملية تخصيص للموارد المادية والمعنوية في المجتمع، استنادا إلى معايير وأولويات وتفضيلات معينة"[1].

ويعرفها **جيمس أندرسون** بأنها"برنامج عمل هادف، يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة ما، أو لمواجهة قضية أو موضوع"[2]، فالتعريف يركز على ما يتم فعله، في إطار ما يستوجبه أو ما يراد فيه تمييزا للسياسة من القرار الذي هو مجرد خيار بين البدائل. وهناك من ينظر إليها كـ "مجموعة من القرارات تتعلق بمجال معين، يتخذها فاعلون معروفون بهدف تحقيق غرض عام. أي أنها مجموعة أو سلسلة من القرارات تتعلق بمجال معين كالتعليم أو الصحة أو التوظيف أو الشؤون الخارجية"[3].

عموما فإن تعاريف السياسات العامة وتحليلها تتعلق بخمس مستويات أساسية، يتمثل المستوى الأول في رصد وتحليل الأطر الدستورية والقانونية التي تحكم عملية صنع السياسات العامة وتنفيذها. أما المستوى الثاني فيركز على رصد وتحليل وتقويم الأدوار الفعلية للفاعلين في صنع السياسات العامة مثل الحكومة، البرلمان، الأحزاب، جماعات الضغط... ويحلل المستوى الثالث محتوى ومضمون السياسات بقصد الوقوف على أهدافها وأولوياتها. ويركز المستوى الرابع على رصد وتحليل عملية التنفيذ، وهنا ينصرف الحديث إلى دور الجهاز الإداري ومدى فاعليته وكفاءته. أما المستوى الخامس فيركز على التقويم، أي رصد وتحليل نتائجها على ضوء الأهداف المرجوة، مع تحليل العوامل المؤثرة في نجاحها أو فشلها[4].

إن ظهور وتزايد الاهتمام بمفهوم الحكم الراشد، أدى إلى تغييرات عديدة في حقل السياسة العامة، إذ يوجد عدد من الباحثين اهتموا بموضوع الحكم الراشد انطلاقا من السياسة العامة، التي لم تعد نتاج الحكومة فقط، بل للعديد من الفاعلين والتفاعلات الرسمية وغير الرسمية سواء على المستوى المحلي أو المركزي. وأدخل مفهوم الحكم الراشد آليات جديدة لتقييم وتفسير وبناء السياسات العامة ،وذلك باستخدام جماعة السياسة وشبكة السياسة؛ إذ "يشير هذان المفهومان إلى وجود أكثر من جماعة فاعلة في صنع السياسات العامة، تتغير هذه الجماعـات من مجال سياسي إلى آخر ومن وقت لآخر، ويشير إلى وجود أكثر من نمط اتصالي أو صور

---

(1) حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مارس2005، ص294.

(2) جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة. ترجمة: عامر الكبيسي، ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع،1999، ص15.

(3) حسنين توفيق إبراهيم ، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، مرجع سابق، ص294.

(4) نفس المرجع، ص ص 295-296.

مختلفة من التشابكات وأنواع متعددة من الشراكة التي تساهم في تشكيل هذه السياسات"[1]. و يشير مفهوم جماعة السياسة العامة إلى كل الجماعات المشاركة في صنع السياسة العامة، وتنقسم إلى جماعات رسمية (المجالس التشريعية، السلطة التنفيذية، الأجهزة الإدارية) وجماعات غير رسمية (الجماعات الضاغطة، الأحزاب السياسية، المواطنون).أما مفهوم شبكة السياسة فهو" مفهوم تحليلي لمعرفة العلاقات البنيوية والاعتمادات المتبادلة والديناميكيات (الحركيات) بين الفاعلين في العملية السياسية"[2].

تكشف السياسات العامة طبيعة النظم السياسية والتوجهات الإيديولوجية التي تنتهجها، وأولويات النظام السياسي واختياراته وطبيعة القوى السياسية والاجتماعية المؤثرة فيه. بمعنى آخر"السياسة العامة من حيث مدخلاتها وعملية صنعها تكشف عن طبعة النظام السياسي، وديناميات العملية السياسية. كما أنها من حيث مخرجاتها وعملية تنفيذها، تعتبر المحك الحقيقي لما يعرف بشرعية الإنجاز"[3].

بالنظر الى الوطن العربي و من ناحية الاهتمام الأكاديمي، يلاحظ -خاصة بعد التحولات التي طرأت على مفهوم التنمية- ظهور دراسات تهتم بالسياسات العامة وتحليلها، حيث ظهرت مجموعة من الدراسات المهتمة التي تناولت الموضوع، خاصة في ميدان رسالات الدكتوراه في مختلف معاهد العلوم السياسية والاقتصاد. وأضحى الموضوع من اهتمام مراكز الدراسات الاستراتيجية ومنها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، إضافة إلى إدراجها كمقاييس وتخصصات في مختلف الجامعات العربية. أما من الناحية التطبيقية (العملية) فقد رصد الدكتور **حسنين توفيق إبراهيم** مجموعة خصائص في عملية صنع وتنفيذ السياسة العامة:

1- النقص الفادح في المعلومات والبيانات وقلة الاعتماد على الاستشارات العلمية، ما يعطي الساسة العامة طابع الارتجال، هذا ما يؤدي بدوره إلى تغير هذه السياسات بتغير المسؤولين التنفيذيين وبخاصة الوزراء ورؤساء الحكومات. ما يجسد في النهاية غلبة الطابع الشخصي وليس المؤسسي، ما يفقد السياسات العامة الاستمرارية.

2- إن غياب أو ضعف التقاليد الديمقراطية في الوطن العربي، أدى إلى كون السياسات العامة عادة ما تتم صياغتها على مستوى أطر وقنوات ضيقة داخل الوزارات والأجهزة التنفيذية، بعيدا عن المشاركة الحقيقية للمواطنين والقوى الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الفئات المعنية بتلك السياسات. مثال ذلك المنهاج التربوي الجديد الذي تم تبنيه في الجزائر وبدأ تطبيقه في العام الدراسي 2006/2005 إذ أبدت فئات واسعة من الأساتذة استغرابهم من عدم استشارتهم. ونفس الشيء بالنسبة لسياسات التصحيح الهيكلي التي انتهجتها الدول العربية، وإن كانت بضغوط من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

---

(1) سلوى الشعراوي، وآخرون، مرجع سابق، ص14.

(2) رضوان بروسي، مرجع سابق، ص14.

(3) حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، مرجع سابق، ص293.

3- لا شك أن استمرار بعض المشكلات والأزمات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، إنما هو دليل على فشل وتعثر السياسات العامة في مواجهتها، ويعود ذلك إلى قصور في صناعتها أو تنفيذها أو قصور في الصناعة والتنفيذ. و في هذا الإطار لخصت إحدى الدراسات السمات المميزة للإدارة العامة في الوطن العربي "الارتباط الوثيق بالنظام السياسي وغلبة المعايير السياسية في اتخاذ القرارات وتحديد التوجهات .. تضخم الهيكل الإداري للدولة، وتضخم أعداد العاملين في الإدارة العامة... انحصار الجانب الأهم من أنشطة الإدارة العامة في الجزئيات ... عدم توفير الدافعية للإدارة العامة... الأخذ بمفاهيم الثبات والسكون... إهدار الطاقات والموارد البشرية المميزة"[(1)].

4- ضعف التنسيق والتكامل بين السياسات العامة الجزئية، إذ يتم انتهاج سياسات قطاعية تتصادم مع سياسات قطاعية أخرى. من هذه الحالات على سبيل المثال وجود فجوة بين مخرجات السياسة التعليمية من جهة، وحاجات التنمية وسوق العمل من جهة أخرى، ووجود فجوة أخرى بين سياسات البحث العلمي والمؤسسات الأكاديمية من ناحية والعملية الإنتاجية من جهة أخرى.

5- ضعف آليات المحاسبة والمساءلة، نتيجة لضعف الرقابة السياسية، وضعف دور البرلمانات، وتقييد حرية الرأي والتعبير... [(2)]

إن ضعف دولة المؤسسات في الدول العربية، انعكس سلبا على فعالية السياسات، فبالإضافة إلى قوة السلطة التنفيذية وسيطرتها على السلطة القضائية والتشريعية، وضعف الجهاز الإداري، فإن طبيعة الثقافة اللصيقة بالنخب المعارضة دور سلبي كذلك، إذ أن الفوز في الانتخابات كثيرا ما اعتبر غزوا للدولة، واعتبارها غنيمة "حرب"، وليست الغنيمة هنا إلا السلطة ذاتها التي تظهر وكأنها مكافأة الرابح[(3)]، وينجر عن ذلك تسييس السياسات العامة أي ربطها بطبيعة الصراع السياسي.

يستند الحكم الراشد لتحقيق الأمن الإنساني إلى جملة عناصر منها تحقيق الفعالية في تسيير الشؤون العامة، أي إظهار الدور الفعال للمؤسسات والشبكات والجماعات في هذا المجال. وتهدف الفعالية إلى توفير سياسات عامة تستجيب إلى احتياجات المواطنين وتطلعاتهم على جميع المستويات. يرتبط الحكم الراشد وتفعيل السياسات العامة في البلدان العربية بثلاثية الدولة، القطاع الخاص والمجتمع المدني، فالنقائص التي أوردتها تقارير التنمية الإنسانية العربية مرتبطة بعوائق اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية لا يمكن للحكومة أو القطاع الخاص أو المجتمع المدني وحده مواجهتها. كما أن ارتباط السياسات العامة بالحاجات الأساسية للمواطنين

---

(1) علي السلمي، <<الإدارة العامة في العالم العربي وتحديات عصر المعلومات>>. ورقة مقدمة إلى ورشة عمل حول: إعداد الوطن العربي للقرن الحادي والعشرين في ظل ثورة المعلومات، رأس الخيمة:1997، نقلا عن: حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، مرجع سابق، ص 304.

(2) المرجع نفسه، ص ص[300-305].

(3) رعد عبودي بطرس ،وآخرون، مرجع سابق، ص38.

البسيطة منها والمعقدة يتطلب مجهودات جبارة لصياغتها، وتعاونا بين كل فئات التمع من اقتصاديين، وأكاديميين وناشطين في الال الاجتماعي وحقوق الإنسان، من خلال آليات محددة بما يخدم ويعمل إلى تنمية القدرات البشرية وتحريرها عن طريق التعليم ، التدريب، الشغل،...

أتاح مفهوم جماعة السياسة العامة ومفهوم الشبكات عملية تنظيم المتطلبات التمعية وتقديمها أو اقتراحها بشكل مضبوط تراعى فيه الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وكذا العالمية، وبطرق سلمية. وتلعب الأحزاب السياسية ومنظمات التمع المدني ...دورا مهما في ذلك.

أما فيما يخص التنفيذ أي تنفيذ السياسات العامة،فيعتبر الجهاز الإداري المسؤول المباشر عن تنفيذ السياسة العامة، إذ تعتبر مدخل من مدخلات الإدارة العامة؛ فقد تكون السياسة العامة في مجال ما جيدة كوثيقة مكتوبة (أي على الورق)، لكن لا يتوافر لها التنفيذ الفعال لسبب أو آخر. إن الإدارة العامة في ظل الحكم الراشد تكون أكثر إلماما بمفهوم إشراك المواطن في الحكم (لأنه محورها) من خلال الاستجابة بقدر أكبر لاحتياجات المواطنين ومطالبهم ومن خلال الشفافية والمحاسبة.

تتيح سيادة القانون، والشفافية والمساءلة ووجود استراتيجية تنموية واضحة، التحفيف من حدة الفقر وتحقيق التطلعات التمعية، ويؤدي القطاع الخاص دورا واضحا في ذلك خاصة من خلال توفير المعلومات الضرورية، ما يتيح للمجتمع المدني والأحزاب السياسية التحرك، خاصة إذا ما توفرت حرية الرأي والتعبير.

تكمن فعالية تقييم وتقويم السياسات العامة، في إمكانية إزاحة الحكومات المسؤولة عن السياسات العامة، وإمكانية التداول على السلطة، وتؤدي الالس النيابية –التي من المفروض أن تعكس توجهات الرأي العام- دورا مهما من خلال الآليات التي يخولها الدستور في سحب الثقة، أو حتى من خلال الانتخابات الدورية ال يهة. كما أن حرية الرأي والتعبير وحرية التجمع تسمح كذلك بالتعبير عن مواقف المواطنين من السياسات العامة، وبالتالي وصول الرسالة مباشرة إلى صناع السياسات العامة ومنفذيها.

طرحت المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات International IDE "المبادئ العامة لأسلوب التقييم الديمقراطية" ،و اعتبرت إن هذه القيم شاملة و فعالة في سياق حكومة تمثيلية يعطي الناس فيها الحق لغيرهم من اجل تقرير السياسة العامة نيابة عنهم و اعتبرت أن العلاقة المتبادلة بين القيم و المؤسسات هي التي تعطي عملية التقييم مصداقيتها[1].

إن الجدول أدناه يبرز نتيجة الحكم الراشد في مجال السياسة العامة(التي هي في النهاية توزيع للقيم)و العلاقة بين المؤسسات الفاعلة في وضع هذه السياسات وتطبيقها ثم المساءلة والمحاسبة على النتائج .

---

(1) المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات،تقييم الديمقراطية.

[http://www.idea.int/publications/sod/upload/demo.ass inlay arabic L.pdf]،(2006/09/20)،ص04 .

الجدول رقم(14): العلاقة بين القيم و المؤسسات وأثرها على وضع السياسات العامة و تقييم نتائجها.

القيم التوسطية	المتطلبات	وسائل التطبيق/المؤسسات
المشاركة	• الحق في المشاركة. • الإمكانيات و القدرة على المشاركة. • مؤسسات خاصة بالمشاركة. • ثقافة خاصة بالمشاركة.	• نظام الحقوق السياسية و المدنية. • الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية. • الانتخابات، الأحزاب، المنظمات غير الحكومية. • تعليم المواطنة.
التفويض	• مصادقة الدستور. • اختيار البرامج و أصحاب المناصب. • سيطرة الموظفين التنفيذيين المنتخبين على الموظفين التنفيذبين غير المنتخبين.	• استفتاءات. • انتخابات حرة نزيهة. • أنظمة خضوع للمسؤولين المنتخبين.
• التمثيل	• نظام تشريعي يمثل التيارات الرئيسية للرأي العام. • تمثيل كافة المؤسسات العامة للتركيبة الاجتماعية للمقترعين.	• نظام اقتراعي و حزبي. • قوانين ضد التمييز. • سياسات واضحة دعم حقوق الأقليات. • •
• المسؤولية	• خطوط واضحة للمسؤولية القانونية و المالية و السياسية للتأكد من الأداء الفعال و الأمين للخدمة العامة ونزاهة القضاء.	• حكم القانون وفصل السلطات. • وجود عملية محاسبة مستقلة. • وجود معايير قانونية قابلة للتطبيق. • وجود سلطات تدقيق برلمانية فاعلة.



• الشفافية	• خضوع أعمال الحكومة لمراقبة تشريعية و جماهيرية.	• تشريع حرية المعلومات. • وسائل إعلام مستقلة.
• الاستجابة	• إمكانية وصول الحكومة إلى الناخبين و القطاعات المختلفة لرأي العام عند صياغة السياسات و تنفيذها أو عند تقديم لخدمات.	• إجراءات مفتوحة و منتظمة للاستشارة العامة • إصلاح قانوني فعال • قرب الحكومة المحلية من الشعب.
• التضامن	• التسامح حيال الخلافات الداخلية. • دعم الحكومات الديمقراطية في الخارج ودعم كفاح الشعوب من اجل الديمقراطية.	• تعليم الحقوق المدنية و حقوق الإنسان. • القانون العالمي لحقوق الإنسان. • الأمم المتحدة و الوكالات الأخرى. • المنظمات غير الحكومية الدولية.

المصدر: المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات، مرجع سابق، ص05.

انطلق في ذات السباق مركز "المشروعات الدولية الخاصة" من سؤال هل هناك دور للسياسة العامة في تسريع التقدم؟ ليصل إلى أن الحكومات القادرة على تشجيع الإصلاح هي تلك التي نشأت من بيئات مستقرة، كما أن السياسات التي نشأت من الممارسات الديمقراطية وتعرض على ممثلي الشعب لفحصها ونقدمها تكون أكثر قبولا لدى المواطنين وأكثر عدلا عند تنفيذها .

المطلب الثاني: التنمية الإنسانية من خلال الإدارة اللامركزية للتنمية

تنتج العلاقة الديمقراطية السليمة من العلاقة الأصلية التي أسماها **بوبر** علاقة "الأنا والآخر"، وليس علاقـة "أنا وهذا الشيء" ؛الأولى هي العلاقة الودية الأصلية بين طرفين، أما الثانية فهي العلاقة المصلحية النفعية الخالصة بين طرفين. تنتج الأولى من العلاقات الشخصية، أي علاقات الوجه للوجه، أما الثانية فهي الوليد الشرعي للبيروقراطية التي هي بدورها الوليد الشرعي للمركزية الطاغية[1].

إن تحقيق التنمية الإنسانية، يعتمد جزئيا على البيئة المحلية، على ما إذا كانت هناك قنوات لمشاركة المواطنين في صنع القرارات، عبر هياكل حكومية محلية تكسر حاجز المركزية الشديدة في جميع المجالات. تجدر الإشارة إلى أن هذا التوجه التنموي، قد بدأ يحتل مركز الصدارة بين البدائل التنموية المطروحة، ويكفي بذا الصدد القول بأن 80 % من البلدان النامية حاليا قد بدأت تتبنى نموذج التخطيط اللامركزي وتمكين المجتمعات المحلية من المشاركة في صنع القرار بدرجة أو بأخرى[2].

1- الحكم الراشد المحلي:

يمكن اعتبار اللامركزية بأنها " تحويل الحكومة المركزية بعضا من سلطاتها السياسية وبعضا من مواردها ومسؤولياتها الإدارية... توفر هذه الكينونات المحلية بعض الخدمات والوظائف العامة الأساسية"[3]. يعتقد على نطاق واسع بأن اللامركزية تعكس تمثيل الموطنين ومشاركتهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، إضافة إلى أنها تتيح حق المبادرة خاصة وأن هذه المجالس المحلية المنتخبة تكون اقرب إلى والمواطنين، ما يعطيها عادة قدرات تحليلية ومعلومات أكثر التصاقا لتشخيص الإمكان المحلي للتنمية وفهم طبيعة ونوعية خيارات أفضليات السكان المحليين. ومن ثمة فهي قادرة على صياغة خطط محلية وبرامج ومشروعات تستجيب للتمايزات في الافضليات والخيارات، وقادرة كذلك على وضع استراتيجيات قريبة ومتوسطة المدى.

يطرح في الصدد الدكتور **امحند برقوق** مفهوم التعقيد المؤسساتي الذي يتضمن "وجود شبكة من المؤسسات الرسمية التنفيذية المتخصصة ومؤسسات تنفيذية منتخبة تعكس حق المشاركة السياسية. التي تعكس بدورها حق المواطنين سواء كانوا ذكورا أو إناثا في التصويت، وإبداء آرائهم مباشرة أ عبر مجالس تمثيلية منتخبة ديمقراطيا بـ اهة، وبتعدد برامج وأشخاص ،بصفة منتظمة. وتتطلب المشاركة توفر القوانين التي تضمن حرية المواطنين الفعالة"[4].

---

[1] محمد نبيل جوامع، اجتماعيات التنمية الاقتصادية. القاهرة:دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، ص94.

[2] الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية في ليبيا 2002.
[http://www.nidaly.org/book2002/index.htm] , (07-08-2006).

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2003، مرجع سابق، ص134 .

[4] امحند برقوق، الجودة السياسية ومنطق المشروعية، مرجع سابق.

يجب بهذا الصدد التوضيح بأن هناك اختلاف بين الإدارة المحلية والحكم المحلي في إطار اللامركزية ، إذ يتضمن الحكم المحلي لا مركزية سياسية وتقسيم الدولة إلى وحدات سياسية، تتوزع بمقتضاها حقوق السيادة بين دولة الاتحاد والوحدات الأخرى المكونة لها والتي تتمتع بسلطات قضائية وتنفيذية[1].بينما يتضمن نظام الادارة المحلية توزيع الوظيفة الادارية بين الحكومة المركزية و الهيئات المحلية التابعة لها.

تتجه الكثير من الآراء إلى اعتبار أن هناك تحالف بين اللامركزية والعولمة يهدف إلى التقليص من مكانة الدولة. ففي الوقت الذي تعمل فيه العولمة على نقل صلاحية اتخاذ القرارات من المستوى الوطني إلى المستوى العالمي، فإن اللامركزية تعمل على نقل هذه الصلاحيات من المستوى الوطني إلى المستوى المحلي.

إن العامل المساعد الذي قدمته العولمة وثورة المعلومات بهذا الشأن هو أن التنمية لم تعد معتمدة على نمط التصنيع الثقيل والذي لا تقدر الوحدات الاقتصادية والسياسية الصغيرة على تولي مهامه عادة، بل على المعرفة وعلى تنمية رأس المال البشري الذي يمكن تطويره ضمن اصغر الوحدات الاقتصادية والسياسية.خاصة مع الأعباء الاقتصادية والاجتماعية والتي تضاعفت مع التزايد السكاني في مختلف مناطق العالم الثالث، ما جعل خيار اللامركزية والعمل الجماعي والشراكة مع القطاع الأهلي هو الأفضل لتنمية الموارد المحلية وتوزيع الأعباء وإعفاء الدولة من أداء دور الممول والموفر والموزع للخدمات في آن واحد.

"إن المبادرات الدولية نحو منهج اللامركزية، وصولا إلى الحكم الراشد المحلي أخذ زخما قويا بين دول العالم في السنوات الأخيرة من القرن الماضي وبداية هذا القرن"[2]. خاصة وأن بحوث تقييمية معمقة دامت لفترة طويلة أثبتت بأن أجهزة الدولة إذا ما أرخت قبضتها المركزية، فإنا ستصبح في الواقع اكثر فاعلية واستجابة لطلب المواطن، فالمجالس المحلية تستطيع بحكم احتكاكها المباشر بالظروف البيئية:

1- إدارة وتوفير المناخ الاستثماري ونظم الحوافز للقطاع المجتمعي.

2- التأكد من تطوير سياسات محلية فاعلة لتنمية الموارد البشريةوفق سياسات تتلاءم مع التوجهات المركزية.

3- ضمان إدارة فاعلة للخدمة المدنية وأداء قوي لقطاعات الخدمات الاجتماعية وتسيير سبل استدامتها وإعادة إنتاجها من خلال مشاركة القطاع الأهلي والمنتفعين من تلك الخدمات.

4- الاهتمام بالجوانب التوزيعية ومراعاة أوضاع الفئات محدودة الدخل.

5- إن البعد الأهم للحكم الراشد المحلي هو التمكن من تفعيل آليات المساءلة والمحاسبة. [3]

إن التصورات المذكورة لنجاعة اللامركزية تبقى من منظور ما يجب أن يكون إذ يتطلب فعالية الحكم الراشد المحلي عوامل لا غنى عنها لفعاليتها تتوزع بين الدولة، السلطات المحلية والمجتمع المحلي:

---

[1]معهد التخطيط القومي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية مصر 2003. القاهرة:مطابع الأهرام التجارية، 2003، ص92.

[2] زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية قضايا وتطبيقات، مرجع سابق، ص131.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، مرجع سابق.

1- دولة فاعلة القدرة: تتعلق المركزية جوهريا بقدرة الدولة على النجاح وليس على فشلها. فلكي تتمكن الحكومة المركزية من نقل بعض سلطاتها للسلطات اللامركزية بم يحقق الفعالية عليها أن توفر الآليات التالية:

- التنسيق بين المستويات الحكومية وتنظيما أكثر لضمان الأساسيات من الشفافية والمساءلة والتمثيل.
- مراقبة السلطات المحلية وتنظيمها، ووضع نظام للعقوبات حينما يكون الأمر ضروريا، كي يستفيد الفقراء فعلا من توزيع مخرجات النظام.
- تغطية الحاجات المادية بما يكفي للاحتياجات الشعبية وبما يتناسب مع مستويات الاستثمار وحركية النشاط الاقتصادي.

2- سلطات محلية مخولة ملتزمة مؤهلة: كثيرا ما تتهم الجماعات المحلية بأنها أكثر إهمالا للمواطنين، وبأنها ليست فعالة من ناحية الاستماع إلى انشغالاتهم، وكذلك عدم قبول مساهماتهم وآرائهم من خلال المجتمع المدني، ما يجعلها (الجماعات المحلية) مشجبا لكل السلبيات. لكن في واقع الأمر أنها غير مخولة بما فيه الكفاية للتصرف في القضايا العامة مثل النشاطات الاقتصادية وأشغال البنية التحتية، وكذا المساعدات الاجتماعية للفقراء، إذ يرتبط التزام الجماعات المحلية بمستوى الممارسة الديمقراطية للبلد ككل، وطبيعة الثقافة السائدة التي تسمح بتفعيل المساءلة والمحاسبة والوعي في الانتخابات.

3- مواطنون ومجتمع مدني مشاركون،مطلعون ومنظمون: لكي تستجيب السلطات المحلية لاحتياجات المواطنين المحليين، ينبغي أن تبقى المجموعتان على اتصال دائم. ومما لا غنى عنه بالتالي هو وجود مجتمع مدني منظم البنية ، واسع الاتصال، قادر على جمع الآراء والتعبير عنها. [1]

2- **اللامركزية والتنمية الإنسانية في الوطن العربي**:

دعا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 إلى تطبيق الحكم المحلي بدل الإدارة المحلية واعتبره ركن جوهري للحكم الراشد، وربط ذلك بالمشاركة الفعلية في الحرب ضد الفقر، "وفي الدفع باتجاه تفعيل الخدمات العامة مثل التعليم الأساسي والرعاية الصحية وتوجيهها نحو الفقراء"[2].

إن التنمية الإنسانية من خلال اللامركزية تفرض بطبيعتها تحديات ومسؤوليات ضخمة على الإدارات المحلية، ويتطلب منها الاستعداد الملائم من حيث التنظيم والقدرة على التسيير والاستقلالية (بما تفرضه الظروف) في الموارد والابتعاد عن الاعتماد المفرط على التمويل المركزي، وتطوير المقومات والإمكانات المحلية وتوفير البنية التحتية اللازمة للنهوض بالاستثمار في العنصر البشري. و أن التباطؤ في مواجهات هذه التحديات يؤدي إلى الفقدان التدريجي للرأسمال البشري، وتراجع الموارد المادية، وبالتالي فقدان عوامل التنمية.

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2003، ص ص139-140.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، مرجع سابق، ص112.

يمّكن الحكم الراشد المحلي (المرتبط بصفة وطيدة بالحكم الراشد المركزي) المواطنين المحليين شروط تحقيق تنمية إنسانية وهي:

1- استجابات أسرع للاحتياجات المحلية: إن الإدارات المحلية أكثر استجابة من الإدارات المركزية، بما يتناسب والاحتياجات والأفضليات من بنية تحتية، فنية، خدمات عامة، لذلك ينظر إلى توزيع الميزانية المركزية إلى خطط محلية لا مركزية ضامن لعنصر النوعية في توفير الخدمات.

بالإضافة إلى أن اللامركزية تسمح للنساء بالمشاركة على المستوى المحلي، مما يمكن من اعتماد نهج سياسي أكثر تحسسا لقضايا الجنوسة، وتصبح البرامج الصحية ومرافقها أكثر توافقا، خاصة وأن التقديرات الصادرة عن منظمة الصحة العالمية تشير إلى أن 80 % من الأمراض التي تصيب سكان العالم مردها الافتقار إلى الماء والمرافق الصحة، ويشتمل ذلك ما يترتب من شرب الماء الملوث أو المياه الناقلة للجراثيم والمساعدة على نموها وتكاثرها والأمراض الناتجة عن الأوساخ ونقص الاغتسال[1].

إن قرب السلطات اللامركزية من المواطنين يسمح من جهة بالاطلاع على الأوضاع، ومن جهة أخرى القدرة على شرح البرامج الصحة، فكما يقول أحد الكتاب المصريين أنه لا يمكن وضع سياسات تخص الصعيد من مكاتب مكيفة في القاهرة.

2- محاسبة وشفافية أكثر- وفساد أقل: توصلت "دراسة حديثة العهد لخمسة وخمسين بلدا أن إلغاء المركزية في الإنفاق الحكومي مرتبط على نحو وثيق بتدني الفساد في صفوف البيروقراطيين"[2].

إن البعد الأكثر أهمية –كما ذكر سابقا- في العلاقة بين اللامركزية والتنمية الإنسانية هو زيادة الفعالية في آليات الشفافية والمساءلة والمحاسبة، وإخضاع البرامج والخدمات لحسابات التكلفة والعائد. يدعم ذلك طبيعة المنتخبين المحليين باعتبارهم من أهل المنطقة، ما يجعل العلاقات بينهم وبين الفعاليات المجتمعية والاقتصادية علاقة "الأنا والآخر" وليس "الأنا وهذا الشيء" ، إضافة إلى أن البرامج والمشاريع تقيم ميدانيا- ليس بمستندات كما هو الأمر في الجهات المركزية- من قبل المنتخبين والمواطنين معا. إن ضآلة الميزانيات المحلية مقارنة بالميزانيات الوطنية، يسهل من عملية المحاسبة فيما صرفت الاعتمادات وما هو العائد منها.

3- تدفقات أفضل للمعلومات: تكون الإدارات المحلية أكثر استجابة لمتطلبات المواطنين لأنها أقرب إلى المواطنين، ما يسمح بتدفق ما يكفي من المعلومات عن طبيعة المنطقة، طبيعة الثقافة السائدة، حجم المشاكل، الموارد المطلوبة،... ما يمنحها قدرة تحليلية أفضل، ومن ثمة تكون قادرة على صياغة الخطط والاستراتيجيات الملائمة. و ينطبق الأمر على المجتمع المدني والقطاع الخاص، إذ تسهل عملية الحصول على المعلومات عن

---

(1) رحيمة بومدين (م) حوالف، <<دور البلديات في رفع المستوى الصحي للسكان وتحقيق التنمية ، عرض للتجربة الجزائرية>>. ورقة عمل مقدمة لمؤتمر: العمل البلدي الأول، البحرين: 26-27 مارس 2006، ص03 .

(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2003،مرجع سابق، ص 135.

الإدارة المحلية والمشاريع المراد تطبيقها، وطبيعة المشكلات التي يواجهها المجتمع المحلي تنظيم هذه الاحتياجات وبالتالي مساعدة الإدارة المحلية في حلها وتسيير التنمية.

4- اتساع الفرص للتمثيل السياسي: يعكس حق المشاركة السياسية التمثيل السياسي للمجالس المحلية، وتسمح اللامركزية من الجانب السياسي بـ :

أ- تحقيق الديمقراطية عن طريق التمثيل العادل لأفراد المجتمع في المؤسسات السياسية في ظل وجود مجالس شعبية تعمل على المشاركة الإيجابية في تطوير تلك المجتمعات.

ب-تسمح المشاركة السياسية المحلية بدفع المواطنين في المساهمة في أداء دورهم السياسي.

ج-يؤدي حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية و تخفيف حدة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة إلى الإحساس بالانتماء. [1]

يطرح مفهوم الديمقراطية المشاركاتية مبدأ مسؤولية من يحكم أمام الموطن، وهذا ما يمكن أن يتحقق بشكل أكثر جدية وعمقا في المجالس المحلية نظرا لصغر المساحة ووضوح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، إذ تسمح الانتخابات المحلية بإعادة انتخاب أو إقصاء المنتخبين التنفيذيين السابقين.

إذا كانت اللامركزية تساعد على توزيع فرص التمثيل السياسي للجماعات الإثنية كما الشيعة، الدروز، السنة، الأكراد، فان الثقافة السياسية السائدة في الوطن العربي عامة تعرقل ممارسة المواطنة الكاملة والقيام بالمساءلة الجدية، نظرا لتغلب الرؤى القبلية والعشائرية على رؤية الفعالية في تسيير الشؤون العامة، ويظهر هذا واضحا في المجالس المحلية، إذ يكون التصويت لقائمة أو شخص معين ليس بالنظر إلى كفاءته ولكن بالنظر إلى انتمائه القبلي أو العشائري.

"إن الكينونات اللامركزية أكثر فعالية في توفر الخدمات من الوزارات القطاعية العاملة من القمة نزولا، لأن التخطيط ومشاركة المحليين يضمنان روابط أقوى بين التدخلات في الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي وغيرها من الخدمات"[2]. ولا يعني ذلك إلغاء سلطة الدولة ودورها، بل بالعكس فإن نجاح الإدارات المحلية مرتبط –كما ذكر سالفا- بقوة الدولة ذاتا.

المطلب الثالث: أثر الحكم الراشد على الإدارة العامة:

حتى عهد قريب لم تكن الدول النامية بصفة عامة تعي أهمية الإدارة العامة في نجاح جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذا لم تعرها أي اهتمام. لكن جهود منظمة الأمم المتحدة والأجهزة البحثية في الدول المتقدمة أدت إلى حصول قناعة لدى الحكومات بأن الإدارة العامة مكون هام في التنمية ، وشهدت هذه الدول

---

[1]، معهد التخطيط القومي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية مصر 2003، مرجع سابق،ص93.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2003، مرجع سابق، ص136.

تغييرات من قبيل استكمال مقومات البناء الإداري، وأصبح اصطلاح التنمية الإدارية متداولا في مناهج كليات الاقتصاد والعلوم السياسية والإدارية.

لقد أدى ظهور مفهوم الحكم الراشد إلى تغييرات مفاهيمية، اعتبر على إثرها البعض أن الحكم الراشد في جوهره هو اتجاه الإدارة الحكومية الجديد.

1 - واقع الإدارة العامة في الوطن العربي:

يمكن تعريف التسيب الإداري على أنه الحالة التي يتم فيها الأداء الإداري بدون احترام لأي ضوابط أو لوائح أو قوانين منظمة وموضوعة لكي يكون الأداء على الوجه الأكمل، ويتجسد التسيب في عدة مظاهر منها:

- الهروب من أداء المهام والمعاملات المختلفة.
- عدم المسؤولية والاعتماد على الوساطة في إنجاز الأعمال.
- استغلال المركز الوظيفي والإهمال في العلاقات العامة.
- انعدام الحوافز المادية والمعنوية التي تجعل الموظفين يقبلون على أداء مهامهم.

وبذلك يمكن أن نلخص مفهوم التسيب الإداري في انه إهمال الموظف للواجبات المنوطة به والمنصوص عليها في القوانين واللوائح والقرارات التي تنظم الوظيفة العامة بشكل يؤدي إلى مردود سلبي على الإنتاجية وسير العمل[1].

لكن الإدارة العامة لا يمكن أن تنفصل عن إطارها الاجتماعي ولا يمكن أن تكون بمعزل عنه، لأن الإدارة نتاج ثقافي واجتماعي يعكس قيم المجتمع الكبير[2]، ومن ثم فإنه يمكن القول بأن السلوك الإداري هو محصلة القيم والتقاليد والثقافة التي يفرزها المجتمع، ولعل هذا ما يفسر ضعف الأداء في الأجهزة الحكومية في الوقت الذي تتخذ فيه أنماطا مقاربة للأنماط الموجودة في الدول المتقدمة من حيث الشكل والآليات[3].

إن أحدى أسباب ظهور السلوكيات غير المحبذة والمعيقة للأداء الجيد هو غياب الأطر الثقافية والمؤسسية، بالإضافة إلى غياب مفاهيم أخلاقيات العمل ومفهوم الخدمة العامة، وبغياب هذه المفاهيم ظهر الفساد الإداري. و السلوكيات غير المحبذة إذا ما تفشت تصبح تقاليد راسخة وقيم لا يستغني عنها الموظف والمواطن معا، في

---

(1) محمد بن سليمان الضبعان، <التسيب الإداري>.
[http://www.shura.gov.sa/arabic.site/may alah65/derasa.htm], (24/12/2005)،ص04.

(2) G.Caiden, administrative reform. Chicago: Aldine, 1969, p11.
نقلا عن : أسامة عبد الرحمن ، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية. الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، يونيو 1982، ص78.

(3) قوي بوحنية، "ثقافة المؤسسة كمدخل أساسي للتنمية الشاملة". مجلة الباحث، ورقلة(الجزائر)،العدد 02، 2003، ص73.

ظل عدم توفر أطر رادعة لمنع ظهور مثل هذه السلوكيات. وتشير الدراسات الحديثة إلى أن أحدى أهم أسباب تفشي السلوكيات غير المحبذة وعلى رأسها الفساد يعود إلى غياب المعايير الأخلاقية، ومن هذه الدراسات دراسة (**Hope1985**)، إذ يرى **Hope** بأن من الأسباب:

1- غياب معايير لأخلاق العمل في القطاع الحكومي.

2- ازدياد سوء الأوضاع الاقتصادية مما يوفر البيئة المناسبة لانتشار الفساد.

3- غياب القدوة والالتزام من القيادات السياسية.

4- اتساع دور الدولة في تقديم الخدمات.

5- تأثير القيم والأخلاق الاجتماعية التي تشجع على الانحراف.[(1)]

كما أن قوانين الوظيفة العمومية في البلدان العربية تحفل كثيرا بالنصوص التي تحث على ضبط السلوك والأخلاق-دون تفصيل- عند أداء الموظف لوظيفته، إذ أن معظم قوانين الوظيفة العمومية تكتفي بالتشدد على توفر السيرة الحسنة عند التشغيل، والدعوة إلى الامتثال بالقوانين واللوائح المعمول بها،" فقانون الوظيف العمومي الجزائري ينص على أهمية الروح الوطنية التي من الصعب إثباتا أو نفيها، إذ يكفي أن يتوفر الفـرد - في الجزائر- على بطاقة مجاهد قديم أو ابن شهيد أو ابن مجاهد حتى يكون هذا الفرد موثوقا فيه ويجازى بأقدمية مضاعفة"[(2)]. و على الرغم من أن شعار الإصلاح الإداري مطروح في الوطن العربي منذ الخمسينات، إلا أنه نادرا ما تم اتخاذ خطوات جادة لترجمته إلى واقع عملي، ما نتج عنه تفاقم مشكلات الأجهزة الإدارية مع مرور الوقت حيث أصبحت تشكل معوقات حقيقية للتغيير والإصلاح

إن نظرة جامعة للواقع الإداري العربي تدفع للقول بأن كل حالات ومظاهر التسيب والفساد الإداري موجودة من سلوك بيروقراطي منحرف، استغلال الموظفين لمناصبهم، عدم مراعاة عامل الزمن....، عدد عامر الكبيسي خمسة منافذ أو أسباب للتسيب الإداري:

1- المنفذ الاقتصادي: إن طبيعة السياسات الاقتصادية المرتجلة، وسوء توزيع الثروات، إضافة الى نقص الرقابة والمساءلة هذا من ناحية الإدارة العامة كجهاز، أما من ناحية الموظفين فإن تدني الأجور يدفع الإداريين إلى العمل بأنشطة إضافية والبحث عن مصادر أخرى للمال ومنها الرشوة، وتؤثر هذه العوامل على سلوكيات الموظفين من ناحية الانضباط والصرامة في العمل.

2- المنفذ القانوني والقضائي: ويشتمل ذلك على الازدواجية في تطبيق القوانين والإجراءات الإدارية تبعا لأطراف العلاقة والمحاباة، والمجاملة لصالح الأقوياء، والتساهل في الإجراءات القانونية، ويدعمها في ذلك ضعف الجهاز القضائي في الوطن العربي وانتشار الرشوة فيه وخضوعه للسلطة التنفيذية.

---

(1) نفس المرجع، ص74.

(2) محمد الأزهر الناصر،< أخلاقيات الوظيفة العمومية في مواجهة الفساد>.
[http://www.aman-palastine.org/arabic/documents/source book/ch20.doc], (22/05/2006)،ص04.

3- المنفذ الاجتماعي: تأثر الموظفين بالعادات والتقاليد والانتماء العشائري والقبلي.

4- المنفذ الإداري والمؤسسي: يؤدي تقصير الجهاز الإداري أو عجزه، مع غياب الرقابة وتضخم الأجهزة الحكومية (وما ينجر عنه عن إمكانية اختيار قيادات غير مؤهلة) إلى لجوء المواطنين إلى الطرق الملتوية لاستصدار معاملاتهم الإدارية.

5- المنفذ السياسي: إن طبيعة النظم السياسية العربية المتسمة بسطوة السلطة التنفيذية واستحواذها على كل مفاصل الإدارة العامة، جعل ولاءها للحزب أو القيادة الحاكمة أعلى بكثير من ولائها للمواطن، فأعضاء الجهات العليا للإدارة العامة لا يرتكزون إلى قاعدة شعبية بقدر ارتكازهم للسلطة التنفيذية(أي الحزب الحاكم).

و على الرغم من أن شعار الإصلاح الإداري مطروح في الوطن العربي منذ الخمسينات، إلا أنه نادرا ما تم اتخاذ خطوات جادة لترجمته إلى واقع عملي، ما نتج عنه تفاقم مشكلات الأجهزة الإدارية مع مرور الوقت حيث أصبحت تشكل معوقات حقيقية للتغيير والإصلاح ومن أبرزها:

1- بعد الخبرة الأجنبية عن الواقع العملي: إن العديد من المفاهيم والأساليب الإدارية التي درجت عليها الأجهزة والمؤسسات في الدول المتقدمة، والتي يتجه الفكر الإداري إلى الأخذ بجدواها وفعاليتها، قد لا تكون صالحة أو ذات جدوى في الدول العربية. إن الأساليب الإدارية ليست مجرد أدوات يمكن نقلها من دولة إلى أخرى دون ضرورة إحداث تغييرات في أنماط السلوك الإداري، فمن المعروف أن المفاهيم والأساليب الإدارية يعتمد نجاحها في المقام الأول على توفر المناخ والظروف البيئية الملائمة كما يعتمد على القدرة الإدارية في استخدامها. أدى انعدام بيوت الخبرة المحلية، أو انعدام الثقة في قدراتنا إلى اللجوء إلى المراكز الاستشارية العالمية دون الاهتمام بعامل البيئة.

2- الاتجاه إلى تقليد الأنماط في الدول المتقدمة: تعتبر قوانين الوظيف العمومي والإدارة العامة في الوطن العربي في معظمها نسخة طبق الأصل لقوانين الدول المستعمرة أو دول الانتداب، هذا النقل للقوانين يعتمد على التقليد وتجاهل العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ذات التأثير العميق على الإدارة. إن التقليد دون محاولة الاستنباط قد تنتهي إلى الشكلية، حيث تتخذ الأجهزة والمؤسسة أنماطا إدارية مماثلة للدول المتقدمة، لكنها في كثير من الأحيان خواء دون أي مضمون وربط بين النظرية والواقع ، بالإضافة إلى الانحرافات في التطبيق.

3- عجز الأجهزة والوحدات المسؤولة عن الإصلاح الإداري: قد تتواجد في بعض دول المنطقة أجهزة مسؤولة عن الإصلاح الإداري إلا أنها لا تكون فعالة لعدة أسباب منها الطابع الاستشاري، أذ يتوقف تطبيق التوصيات التي تصدرها على رضى الطرف المستقبل لها، إضافة إلى كونها في معظم الأحيان أجهزة معزولة، وإحباطا لمهمتها تلجأ البيروقراطية إلى إسنادها إلى موظفين لا تتوفر فيهم الكفاءة أو ليس لهم إلمام بطبيعة وظيفتهم.

4- المعارضة البيروقراطية للإصلاح: من المعروف في شتى دول العالم أن البيروقراطية تعارض التغيير وتلتزم بالأعراف والأنماط التي درجت عليها لسنوات. إن الوضع الإداري في الوطن العربي يفرض أن تكون عملية الإصلاح الإداري منهجا وطنيا لصيقا بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية... ولا يجب أن تترك لمزاج البيروقراطيين.

5- افتقار برامج الإصلاح الإداري للدعم السياسي: ينسجم افتقار برامج الإصلاح الإداري في الدول العربية مع المعارضة البيروقراطية، فنادرا ما تتبنى القيادة السياسية برنامجا متكاملا للإصلاح الإداري، وتجعله قضية لا تنفصم عن قضية التنمية، وأن يجسد ذلك في دعم كامل للأجهزة المسولة عن الإصلاح، وفي توفير القدرات والصلاحيات الكافية لممارسة دورها بفعالية. اضافة الى كون الإصلاح الإداري يقتصر في الدول العربية على إصدار لائحة أو نظام أو تعديل للائحة أو نظام أو تغيير هيكلي محدود يهدف في معظم الأحيان إلى امتصاص مشكلة إدارية.

6- البيئة الاجتماعية والتربوية: لاشك أن الكثير من المفاهيم والقيم الإدارية والسلوك الإداري تمتد جذوره إلى المجتمع وقاعدته التربوية. وبالتالي فإن أي إصلاح يجب أن يستند إلى تغيير في الذهنيات تقوم به وتضطلع به جميع المؤسسات المرتبطة بالتنشئة الاجتماعية والسياسية من المنزل، دور الحضانة، المدرسة، المسجد...، فالأمر يقتضي إصلاحا اجتماعيا وتربويا شاملا يمكن أن غرس منذ البداية، كحب العمل، احترام الكفاءة، تحمل المسؤولية، الربط بين المسؤولية والكفاءة والجزاء، تقدير الإنتاجية. [1]

2- مداخل الحكم الراشد لإصلاح الإدارة العامة:

يفرض واقع التطور الهائل الذي يشهده العالم، وبخاصة في مجالات الاتصال والمعلومات والحاسبات الآلية، وحقيقة التغير في دور الدولة العربية في الاقتصاد والمجتمع، تبني رؤى جديدة للإصلاح الإداري.

أدى ظهور مفهوم الحكم الراشد إلى ظهور مدرسة فكرية تنطلق من فرضية مفادها أن إدارة الشؤون العامة بفعالية تتطلب تطبيق أساليب ومناهج القطاع الخاص في الإدارة العامة. وتحولت بموجبه عبارة الإدارة العامة إلى "إدارة أعمال الحكومة "[2]، وظهرت عدة مداخل رئيسية[*] في ميدان الإدارة العامة تنصب كلها في مفهوم الجودة الإدارية.و الجودة كما هي في قاموس أكسفورد تعني الدرجة العالية من النوعية أو القيمية[3]، أما في المجال الإداري فإنها تعني" هي أسلوب إداري حديث يعتمد على إرضاء الزبائن وتحقيق منافع لجميع الأفراد العاملين وللمجتمع، ومشاركة كل أفراد المؤسسة في التحسين المستمر للعمليات والمنتجات والخدمات

---

(1) أسامة عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ص [107-112].

(2) رضوان بروسي ، مرجع سابق، ص79.

(*) ظهرت عدة مداخل لتحسين الأداء الحكومي منها: مدخل إعادة اختراع وظائف الحكومة، التنظيم المضاد للبيروقراطية ، دمقرطة الإدارة الحكومية، مدخل إعادة الهندسة ، مدخل التفوق المقارن...

(3) محمد بن سليمان الضبعان، مرجع سابق،ص02.

باستخدام الأدوات العلمية بدف النجاح في المدى الطويل".[1] من خلال التعريف السابق، يمكن استنتاج أثر مفهوم الجودة الإدارية في الإدارة العامة:

1- تلبية حاجة العميل: من المداخل الجديدة في الإدارة الحكومية مدخل إعادة الهندسة. التي تدف إلى تحقيق منتج أجود للعميل،حيث حلّ مفهوم العميل محل مفهوم المواطن، ذلك أن العميل هو المانح للشرعية، وتقديم خدمات رديئة تؤدي إلى فقدان الشرعية.والمقصود بإعادة الهندسة كما عرفها فهد السلـطان:

"وسيلة إدارية منهجية تقوم على إعادة البناء التنظيمي من جذوره، وتعتمد على إعادة هيكلة وتصميم العمليات الأساسية بدف تحقيق تطوير جوهري وطموح في أداء المنظمات يكفل سرعة الأداء وتخفيض التكلفة وجودة المنتج"[2]، من خلال التعريف ، فإن هذا المدخل يكفل:

- سرعة الأداء.
- جودة المنتج.
- تركز العمليات الإدارية على خدمة "العميل".
- تخفيض التكلفة.
- الهندرة أي بداية الإصلاح من نقطة الصفر.
- الاهتمام بالنتائج.

يتطلب إعادة هندسة الإدارة العامة في الوطن العربي التغيير الجذري في جميع المجالات الفكرية والتنظيمية والهيكلية بما يتناسب والظروف المحلية لكل بلد.

2- التفاعل الكامل: يستند التفاعل الكامل على إشراك الجميع في منظومة الحكم من مواطنين وصناع القرار في اتجاه يصب إلى زرع الثقة، والتعاون من أجل وضع سياسات عامة تكون موجهة للصالح العام. ويتطلب ذلك دمقرطة الإدارة الحكومية، بما يساعد "العملاء" من اكتشاف مواقع الخلل لإصلاحها. ويستند ذلك على حرية المشاركة في صنع القرار، الشفافية، سهولة الوصول إلى المعلومات، الاستجابة السريعة.كما يتضمن التفاعل الكامل كذلك أن كل فرد في الإدارة مسؤول عما يقوم به من أعمال أو خدمات وعليه أن يقدمها على احسن وجه، فكل أفراد الإدارة معنيون بالعمل الجماعي لتحقيق الجودة.

---

(1) عبد الكريم يحي بروبقات، تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسة الصناعية:دراسة حالة المؤسسة الوطنية للصناعات الإلكترونية، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان ، 2003/2002، ص38.

(2) فهد السلطان، إعادة هندسة نظم العمل النظرية والتطبيق، الرياض: المملكة العربية السعودية، 2001، ص43، نقلا عن: لخضر عبد الرزاق مولاي، عمر حوتية،<< الاتجاهات الحديثة لتحقيق الأداء المتميز في المنظمات الحكومية>>، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول : الأداء المتميز للمنظمات والحكومات،جامعة ورقلة:08-09 مارس 2005، ص252.

تشير نتائج البحوث والدراسات في هذا المجال إلى أهمية تمكين الموظفين في تحقيق الرضى الوظيفي وجودة القرارات والمنتجات.

3- التقدير والقياس: يعتمد التقدير والقياس على عمليات سبر الآراء، وتتجسد في الانتخابات إذ يعبر المواطنون عن مدى رضاهم على النتائج المتوصل إليها، ووجهة نظرهم في السلطة التنفيذية المسيرة للإدارة العامة، ويسمح القياس والتقدير معرفة المراحل التي تم الوصول إليها مقارنة بالنتائج المرجوة.

4- التحسين بشكل مستمر: من الطرق المستحدثة لتحسين الإدارة العامة وأداء الحكومة بصفة عامة ما يعرف بالحكومة الإلكترونية أي إدخال تكنولوجيا المعلومات في الإدارة العامة. و ينطلق مفهوم الحكومة الإلكترونية من تطور التقنيات الإلكترونية في الإدارة؛ إذ يعد مفهوم الإدارة الإلكترونية مدخلا مهما كتعريفها وفق المفاهيم المرادفة لها كالحكومة الرقمية، التسويق الإلكتروني، والتجارة الإلكترونية، وإذا كان البعض يستخدم عبارة "الحكومة الإلكترونية" للدلالة على استخدام وسائل الإعلام الآلي وتقنياته الحديثة لتطور أداء الإدارة، فإن البعض الآخر يرى كفاية استخدام "الإدارة الالكترونية"[1].

تتطلب الحكومة الإلكترونية توفر مستوى مناسب للبنية التحتية التقنية للوصول إلى المعلومات وتوصيلها، وكذا مستوى مناسب من التعليم للمواطنين، و توفر السرية والأمن للمعلومات الشخصية، وتوفر هذه الظروف يسمح لها بتمكين المواطنين من خلال إتاحة نفاذيتهم إلى المعلومات وتحسين التفاعل مع الخدمات الحكومية وزيادة كفاءة الإدارة العامة، وتتمثل الفوائد الناجمة عن ذلك في تسهيل التعامل وتحسين كفاءة النظام الاقتصادي وزيادة الشفافية والحد من الفساد وكلها أمور من شأنها بناء الطاقات البشرية وتحريرها[2].

وقد أطلقت ثلاث دول عربية هي الأردن ومصر والإمارات العربية مشاريع بناء حكومات إلكترونية، وباشرت حكومتي قطر والسعودية تنفيذ مشاريع شبيهة، وإن كانت الإمارات العربية المتحدة توصلت إلى مراحل متقدمة في ذلك فإن باقي الدول لازالت في مراحلها الأولى، أما عموم الدول العربية فإن الميزات التي تشترطها الحكومة الإلكترونية إضافة إلى كلفتها المادية يجعل تحقيقها بعيد المدى على الأقل على المدى المتوسط.

مما سبق يمكن القول بأن السياسة العامة هي الخطة العامة للتنمية في أي بلد، وما يميز البلدان العربية هو مجموعة نقائص مرتبطة بنقص المعلومات، غياب التقاليد الديمقراطية، غياب الاستمرارية، ضعف التنسيق وضعف آليات المحاسبة، ومرد هذا كله خلل في منظومة الحكم.

---

[1] محمد ابن إبراهيم أحمد التو يجري، <<الحكومة الالكترونية: مدخـل لأداء متميز>> ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول: الأداء المتميز للمنظمات الحكومية، مرجع سابق، ص191.

[2] نذير عبد الرزاق، أحمد الصغير قراوي،<< دور الحكومة الإلكترونية في تحقيق فعالية الأداء الحكومي>>،نفس المرجع ، ص ص46-47 .

يكرس الحكم الراشد دور الشبكات والمؤسسات في صنع السياسات العامة وتنفيذها، خاصة وأن السياسات العامة ترتبط بحاجيات المواطنين المباشرة وغير المباشرة، المعقدة والبسيطة.

وفي الإطار المحلي يكرس الحكم الراشد المحلي الاستجابات الأسرع للحاجيات، ويسمح للمواطنين بالمشاركة في اتخاذ القرار، ومحاسبة المسؤولين المحليين. إن اللامركزية تمكن المواطنين من المشاركة في مختلف مستويات تسيير الشؤون العامة.

في كل الحالات تعتبر الإدارة العامة المنفذ الرئيسي للسياسات العامة سواء على المستوى الوطني أو المحلي، وأدى ظهور مفهوم الحكم الراشد إلى محاولة إدخال آليات القطاع الخاص في تسيير الإدارة العامة، وظهرت عدة مداخل لذلك، مبتغية في آخر المطاف تحقيق الجودة الإدارية.

المبحث الثالث: مستويات التنمية الإنسانية من خلال تفعيل المساءلة و الشفافية في الوطن العربي

تسلم الحكومات والوكالات الدولية باطراد بحقيقة مفادها "الأهمية الإستراتيجية التي تكتسبها الحكومة الصالحة في عملية التنمية"، وأن الحكومة الصالحة تستلزم "أعلى مستويات النزاهة والتفتح والشفافية"، فضلا عن توفر نظم قوية للعدالة لمكافحة الأشكال الجديدة للفساد، وسيادة القانون.

خلص تقرير لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 1997 إلى أن الحد من الفقر وتعزيز المساواة بين الجنسين، ورفع مستوى التعليم الأساسي والصحة والتصدي للتدهور البيئي يمكن تحقيقها على أفضل وجه في مجتمعات تتحلى بقدر اكبر من التشارك والشفافية والمساءلة مع التركيز على الإصلاح المستمر[1].

تعتبر المساءلة نقطة الضعف الأساسية في الدول العربية، فتعبير المواطن لتوفير الخدمات وإلحاحه على ذلك ناقص جدا، كما أن الآليات التي تسمح له بتقييم هذه الخدمات محدودة ومقيدة، ونتج ضعف المساءلة من نقص الشفافية والدال على ذلك ندرة البيانات.

توفر منظومة الحكم الراشد ظروفا مواتية للشفافية والمساءلة سواء كانت داخلية وخارجية ترتكز إلى قياس الأداء، ويؤدي المجتمع المدني والقطاع الخاص إضافة إلى توفر الإرادة السياسية دورا مهما في ذلك.

المطلب الأول: المساءلة والشفافية في إطار الحكم الراشد

المساءلة والشفافية مفهومان مرتبطان أشد الارتباط بحقوق الإنسان الأساسية، لاسيما الحق في الإعلام والإطلاع. وهذا الحق الأخير هو واقع الأمر يعتبر آلية محددة وعملية متماسكة تسوق في نهاية المطاف إلى المساءلة .أكدت المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على هذا الحق وكرسته وإن لم تعينه بكل وضوح، إذ نصت على ما يلي:" لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير. ويشمل هذا الحق حرية تبني واعتناق الآراء دون أي تدخل واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة دون التقيد بالحدود الجغرافية"

1- **المساءلة:**

يقصد بالمساءلة "مطالبة الأفراد الموجودين في السلطة بتقديم إجابات أو تفسيرات عن أسباب فشلهم... ويمكن تحقيق مساءلة الحكومة من خلال النظم الداخلية(المساءلة الداخلية) التي تحكم سلوك مختلف الأجهزة الحكومية وذلك لحماية المصالح العامة، كما يمكن أيضا تحقيق مساءلة الحكومة من خلال الوسائل المباشرة (المساءلة الخارجية)" [2]. تعتمد المساءلة على العلم والمعلومات وبالتالي التركيز على شفافية آليات الحكم.

---

[1] UNDP, Corruption and Integrity Improvement Initiative in Developing Countries. New York: UNDP, April 1998, p30.

[2] أحمد صقر عاشور، مرجع سابق، ص28.

تتضمن المساءلة الداخلية آليات موازية تقريبا لمؤشر مستوى الإدارة في القطاع العام، تنفذها الدولة مع دعم وضغط شعبين[1].و ترتكز إلى أنظمة وحوافز مختلفة لمراقبة مختلف الوكالات التابعة لها، وتتمثل مثلا في الفصل بين السلطات، وضع أجهزة رقابة مستقلة، فمنظومة الحكم في هذه الحالة توضع موضع المساءلة من أطراف داخلية بشأن نتائج أو مخرجات.

تتشابه نظم الإدارة والرقابة التي تشكل المساءلة الداخلية للحكومة في البلاد العربية في اعتمادها على نظام الإدارة العامة التقليدي القائم على القواعد. ورغم وجود اختلافات فإنا تشترك في الخصائص التالية: درجة عالية من المركزية، رقابة مركزية، نظام إداري ورقابي موجه بالقواعد، ارتباط هيكل الحوافز في الحكومة بالقواعد وليس بالأداء، نظام الموازنة المالية التقليدي المعتمد على الأبواب والبنود إضافة إلى البرامج السنوية بدل متوسطة أو بعيدة المدى، الإفراط في اللوائح والتوجيـ هات القانونية[2]. هذه الخصائص أدت إلى اعتبـ ار "إدارة الحكم في الدول العربية تعاني فجوة واضحة مقارنة بباقي دول العالم".لذا يقترح البنك الدولي عبر تقريره "تحسين إدارة الحكم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" آليتين لتحسين المساءلة الداخلية هما الفصل بين السلطات، والإصلاحات الإدارية.

إن تحسين المساءلة الداخلية يهدف أساسا إلى تعزيز التنافسية في ممارسة الحكم ويتم ذلك عبر تعريض السلطة التنفيذية- القوية في الدول العربية- للمساءلة، وتكون المساءلة فعالة في ظل وجود سلطة تشريعية قوية بصلاحياتا ولجانا ونوابا، واستقلالية القضاء من جميع أشكال الضغوط ونفوذ السلطة التنفيذية، إضافة إلى تقوية أجهزة رقابية مستقلة عن الحكومة مثل ديوان المظالم، مجلس المحاسبة[3].

كما يمكن تحسين المساءلة الداخلية عبر الإصلاح الإداري، ويركز الإصلاح على المدخلات أو العمليات (مثل التدريب، إعادة هيكلة المنظمات، صياغة اللوائح، تبسيط الإجراءات، التنميط) ويتطلب الإصلاح المتعلق برفع الكفاءة التركيز على مجالات تمثل أبعاد الكفاءة، ومن بين الخطوات المقترحة لذلك:

- التركيز على الأداء في إدارة النفقات العامة، وهذا الإجراء يتطلب آليات لتحسين تدفق المعلومات ونوعية النقاش والحوار.
- إصلاح الوظيفة العامة وجعلها أكثر مساءلة عبر تقييم النتائج أكثر من العمل، عبر ضمانة التطبيق السليم للسياسات، وعبر خدمة المواطنين بإنصاف وكفاءة.

---

(1) Banque Mondial, Rapport sur le Devlopement an Moyen Orient n Afrique du Nord : vers une meilleurs gouvernance au MENA , améliorer inclisivité et la responsabilisation . Liban: Aleph, 2003, p18.

(2) أحمد صقر عاشور، مرجع سابق، ص29.

(3)Banque Mondial, op.cit, p23.

-جعل وظائف الحكومة لامركزية وأقرب إلى المواطنين ما يمكنهم من تقييم الأداء، بالإضافة إلى تحديث نظم المعلومات الحكومية وإدخال الحكومة الإلكترونية. [1]

اما عن المساءلة الخارجية، فقد وضعت هيئة البنك العالمي 22 مؤشرا لاختيار وتحقيق الحكم الصالح منها 12 مؤشرا تخص المساءلة العامة، وهي درجة انفتاح المؤسسات السياسية في البلد، درجة المشاركة السياسية ونوعيتها، درجة الشفافية ومدى القبول الذي تحظى به الحكومة لدى الشعب، درجة المساءلة السياسية وتعبر كلها عن مساءلة خارجية تخضع بموجبها الحكومة للاستجواب من قبل المواطنين. و تشير تقارير البنك الدولي وكذا تقارير الأمم المتحدة ومختلف الهيئات الدولية أن الوطن العربي يعاني قصورا واضحا في المساءلة الخارجية والتمتع بالحقوق السياسية والمدنية إذ تواجه هذه الحكومات ضغوطا أقل لتحسين سبل الحكم، بالرغم من النداءات الأخيرة للإصلاح، التي كرست إصلاحات لا تخدم مضامين الحكم الراشد والمساءلة الفعالة.

يوفر الحكم الراشد فعليا، مجموعة من الوسائل يمكن من خلالها زيادة مساءلة الحكومة من قبل المواطنين، خاصة وأنه (الحكم الراشد) يقوم على المشاركة ويؤدي إلى التداول على السلطة.

1- يتيح الحكم الراشد المزيد من الحرية والمشاركة وحرية الرأي والتعبير وحق التصويت، واختيار المواطنين لمن يمثلهم في مختلف المؤسسات التمثيلية، ما يساهم في زيادة إمكانية مساءلة الحكومة عن تصرفاتا، وإبداء الرأي فيما يتعلق بتلك التصرفات. إضافة إلى أن توفر الآليات السابقة تدفع الحكومة إلى مزيد من المساءلة الداخلية.

2- بالرغم مما شهدته عدد من الدول العربية مؤخرا من اهتمام بـ" سيادة العميل" إلا أنا لم تتحول بعد إلى واقع ملموس تجسد مبدأ " المواطن الرقيب". وتظهر الحاجة إلى تمكين المواطنين بشكل مباشر أو عن طريق التمع المدني من القيام بمهام رقابية في اعتباره المتلقي لتلك الخدمات،"وقد تم في تونس تأسيس جماعات من المواطنين (نظام المواطن الرقيب) لتقييم مختلف الخدمات العامة، كما تستخدم المنظمات الحكومية الآن في إمارة دبي بحوثا مسحية لقياس رضا المواطن"[2].

3- تسمح اللامركزية بتقريب الحكومة من المواطنين، وتسمح بذلك للمجتمعات المحلية بممارسة سيادتم على المؤسسات والكيانات المحلية، ما يجعل السلطة المركزية محل استجواب بطريقة غير مباشرة. إن سمات الرد الشعبي على الأوضاع تجاه الإدارة المحلية من المظاهرات والاحتجاجات والشكاوى المتعددة عبر الجرائد بخصوص المياه، السكن، الشغل، الصحة، التربية تشكل مساءلة للحكومة المركزية عن فعالية سياستها قبل كونا تنديدا بفشل الهيئات اللامركزية.

---

[1] بشير مصطفي،<< الأداء المتميز للحكومات من خلال الحكم الصالح والإدارة الراشدة>>، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول: الأداء المتميز للمنظمات الحكومية ، مرجع سابق، ص27.

[2] أحمد صقر عاشور، مرجع سابق، ص39.

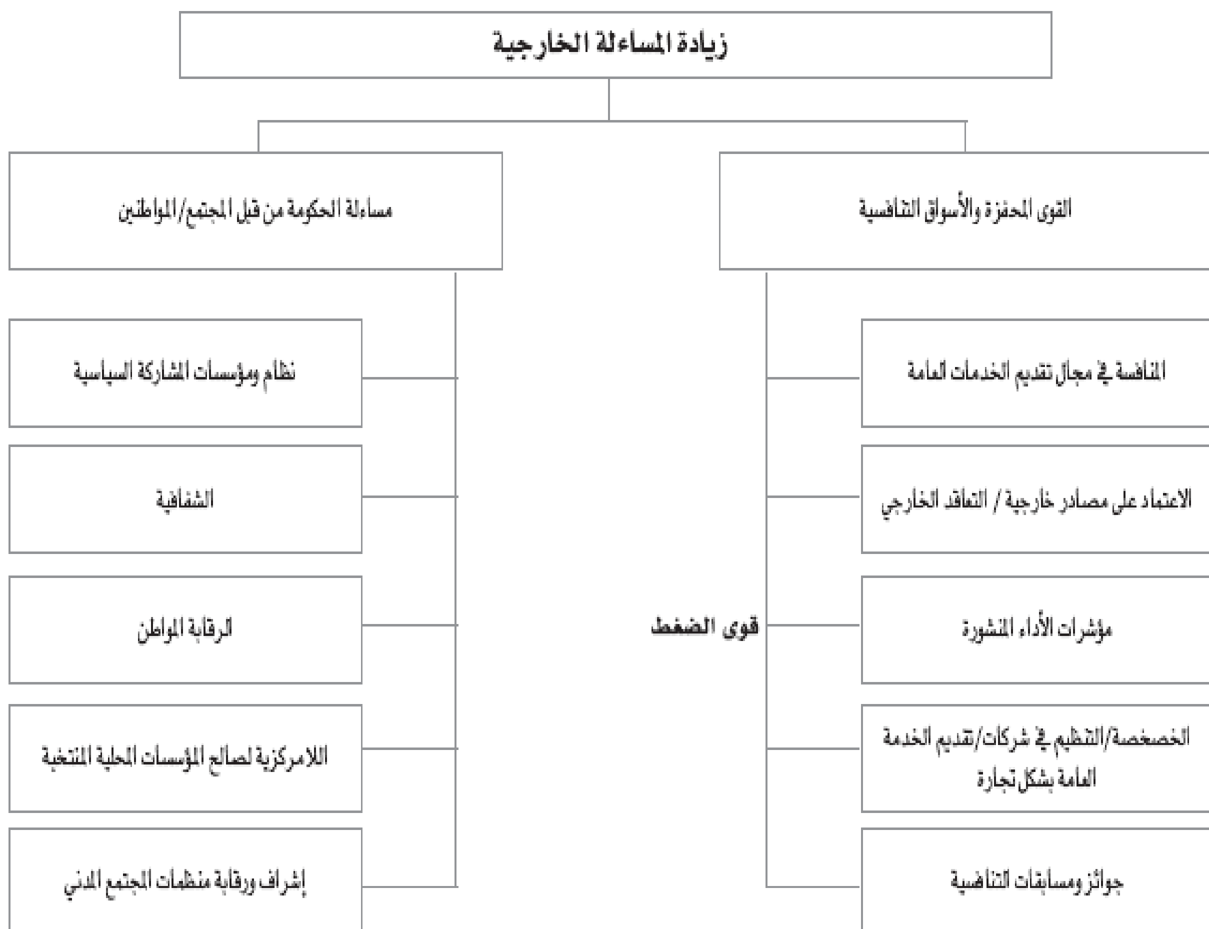
4- تلعب منظمات التمع المدني دورا هاما فيما يتعلق بجعل الجهاز الحكومي عرضة للمساءلة من قبل التمع،وذلك من خلال تبني القضايا الأكثر مثارا للاهتمام، وترتبط زيادة الدور الرقابي بالقضايا المتعلقة بالسلطة، الا اهة ، الشفافية، المشاركة...وتعمل هذه المنظمات بالتوازي مع الصحافة التي يفترض أن تكون حرة ومستقلة.

5- "نشر المعلومات حول نشاطات الحكومة، وهذا يمكن أن يتحقق عبر قوانين تنصب على المزيد من العلنية وحرية الوصول إلى المعلومات وتشجيع النقاش العام".[1]

6- تعزيز آليات التنافسية بين القطاع الخاص والإدارة العامة في تقديم الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والتأمين ... يؤدي إلى محاولة هذه الأخيرة (الإدارة العامة) تحسين خدماتا، وإدخال مصطلح " العميل" في تعاملاتا مع المواطنين وهذا ما يؤدي بدوره إلى مساءلتها عن النتائج سواء كان فشلا أو نجاحا.

ويوضح الشكل التالي عناصر زيادة المساءلة الخارجية:

شكل رقم(10): عناصر زيادة المساءلة الخارجية



المصدر: أحمد صقر عاشور، مرجع سابق، ص37.

(1) Banque Mondial, op.cit, p22.

تعتمد كل من المساءلة الداخلية والخارجية، على توفر المعلومات في الوقت المناسب وبالقدر الكافي، ما يسهل تحرك المجتمع المدني وكذا القطاع الخاص والمواطن بصفة عامة بفعالية.ويرتبط توفر المعلومات بمدى الشفافية التي تتمتع به الأجهزة الحكومية.

2- الشفافية:

تعبر الشفافية عن حق كل مواطن في الوصول إلى المعلومات، ومعرفة آليات اتخاذ القرارات. وتمتلك الأنظمة ذات الشفافية إجراءات واضحة عن كيفية صنع القرار على الصعيد العام، كما تمتلك قنوات اتصال مفتوحة بين أصحاب المصلحة و المسؤولين، ووضع سلسلة واسعة من المعلومات في متناول الجمهور.

أنشأت منظمة الشفافية الدولية مؤشرا دوليا لقياس الفساد- تعده كل 5 سنوات- ويغطي عددا هاما من الدول، تنحصر قيم هذا المؤشر بين صفر وعشرة درجات، بمعنى أن الدولة إذا حصلت على تقدير 10 درجات فهذا يعني أنها نظيفة تماما من عمليات الفساد، أما الدولة التي تحصل على تقدير صفر فهذا يعني أن جميع الأعمال والصفقات في هذه الدولة خاضعة للفساد والرشوة[1].

وحسب تقرير عام 2003 لمؤسسة "شفافية دولية"، تضمن 133 دولة منها 18 دولة عربية، مصنفة إلى ثلاث مجموعات: المجموعة الأولى: تقع ضمن المساحة المتوسطة في مجال الحكم الصالح، أي بين درجة 26 و46 وعددها ثماني دول عربية، المجموعة الثانية: تقع ضمن المساحة الخطرة أي بين الدرجة 66 و88 وعدد سبع دول عربية، أما المجموعة الثالثة : تقع ضمن المساحة الأكثر خطورة من مؤشرات الفساد أي بين الدرجة 106 و118 وعددها ثلاث دول عربية. [2]

وتبين الجداول التالية بنية إدارة المعلومات ، الوصول إلى المعلومات، الصحافة التحقيقية في خمس دول عربية، أخذت من دراسة قام بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ستة دول عربية هي: الأردن، لبنان، المغرب، السودان، تونس، اليمن.

---

[1] وصاف سعيدي، الفساد الاقتصادي في البلدان النامية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول: الأداء المتميز للمنظمات الحكومية، مرجع سابق، ص339.

[2] بشير مصطفى، مرجع سابق، ص33.

الجدول رقم (15): بنية إدارة المعلومات

الممارسة	الأردن	لبنان	المغرب	السودان	تونس	اليمن
محمية من خلال حرية الصحافة	42	40	31	14	17	52
تشترك في كشف الفضائح وسوء السلوك في الحكومة	21	35	47	9	11	43
يتم تشجيعها من خلال التدريب الاحترافي	42	15	9	9	11	29
تخضع للمساءلة من خلال قواعد السلوك المهني	38	15	22	27	22	10
تعتمد على دعم المجتمع في مجمله	21	30	41	18	22	38

المصدر: UNDP,Public Sector Transparency and Accountability in Selected Arab Countries,op.cit.p46

الجدول رقم (16): الوصول إلى المعلومات

البلد	القوانين	الأنظمة
الأردن	قانون المعلومات قانون الصحافة والنشر قانون الانتماء والمؤسسات	لا يوجد
لبنان	قانون المعلومات مسودة قانون الوصول للمعلومات(طرحت في دستور المواطنين) قانون الصحافة قانون الإعلام المادة 13 من الدستور الوطني، حرية عقد الاجتماعات الانتماء والصحافة	لا يوجد
المغرب	قانون المطبوعات 2002(لكن يقيد حرية التعبير)	غير محددة
السودان	قانون الصحافة	لا يوجد
تونس	قانون الصحافة القوانين الأخرى المتعلقة بالإعلام والإنترنت	نصوص التطبيق
اليمن	قانون رقم 25 للصحافة والنشر مسودة قانون الانتماء الثقافي والاجتماعي ...إلخ. مسودة قانون المؤسسات والجمعيات قانون العمل في الصحافة (مقترح).	لا يوجد

المصدر: Ibid, p47

الجدول رقم (17):الصحافة التحقيقية النسبة المئوية لمن أجابوا بممارستها دائما و غالبا

البلد	السياسة الرسمية حول الوصول إلى المعلومات	الإعلان عن نشاطات الحكومة	الوسائل الخاصة للإعلان عن المعلومات
الأردن	لا يوجد	بعض المواقع الإلكترونية الوزارية. محطات الإذاعة والتلفزيون الحكومية البيانات والمؤتمرات الصحفية.	لا يوجد
لبنان	لا يوجد (لكن طرحت في عام 2002)	بعض المواقع الإلكترونية الوزارية. محطات الإذاعة والتلفزيون الحكومية البيانات والمؤتمرات الصحفية، التقارير السنوية.	المواقع الإلكترونية، محطات الإذاعة و التلفزيون والصحافة
المغرب	لا يوجد	بعض المواقع الإلكترونية الوزارية، محطات الإذاعة والتلفزيون الحكومية، الصحافة.	لا يوجد (قانون للحد من احتكار الدولة لوسائل الإعلام تم تبنيه ولم يتم تطبيقه بعد).
السودان	لا يوجد	محطات الإذاعة والتلفزيون الحكومية البيانات والمؤتمرات الصحفية	لا يوجد
تونس	لا يوجد	بعض المواقع الإلكترونية الوزارية. محطات الإذاعة والتلفزيون الحكومية البيانات والمؤتمرات الصحفية	المواقع الإلكترونية، الصحافة
اليمن	لا يوجد	محطات الإذاعة والتلفزيون الحكومية البيانات والمؤتمرات الصحفية	لا يوجد

المصدر: Ibid, p48

بصفة عامة، على الرغم من تعدد القوانين التي تعرضها الجداول، فإن بنية إدارة المعلومات في الدول قيد الدراسة لم يبدأ تطويرها بانتظام إلا مؤخرا، كما أن الممارسات تقيد عموما الوصول إلى المعلومات، إضافة إلى غياب سياسة رسمية للوصول إلى المعلومات، أثرت بدورها على عمل الصحافة التحقيقية.

إن الشفافية وقضية مكافحة الفساد قضية تدبير حكومي بالدرجة الأولى، أي مسألة فشل المؤسسات في أداء مهمتها، فالمؤسسات الضعيفة تعجز عن تزويد المجتمع بإطار عام من المعلومات للعمليات والسياسات التي تقوم بها، بينما المؤسسات القوية تحاول إشراك المجتمع من خلال إعلامه بما هو حاصل وبالتالي التمهيد لمشاركة فعالة. ويؤدي القطاع الخاص إضافة إلى المجتمع المدني دورا مهما في الحصول على المعلومات وتوصيلها إلى المواطنين عامة، وتكرس منظومة الحكم الراشد التعاون بين الأطراف الثلاثة للوصول إلى درجات عليا من الشفافية تسهل من تسيير الشؤون العامة.

يظل الفساد هو العدو الرئيسي للشفافية، ما دامت الشفافية تستوجب الحرص الشديد على تطبيق القانون واحترامه لكي تبلغ أبعادها وتحقق الأهداف المعلقة عليها. ولعل من شروط سيادة الشفافية قيام شراكة حقيقية بين الحكومة ومختلف مؤسسات المجتمع المدني. شراكة تستهدف بالأساس المساهمة الفعالة في إنضاج الرأي العام لمقاومة الفساد وتكريس رفض ممارسته عبر تقوية وتعزيز ثقافة الانتماء للوطن والالتزام بقضاياه .وقد سعت المنظمات الدولية ومنها الأمم المتحدة إلى مكافحة الفساد عبر آليات دولية، ومنها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي أصدرت في 01 أكتوبر عام 2003، حيث تناول الفصل الثاني من الاتفاقية التدابير الوقائية من الفساد والمتعلقة بترسيخ حكم القانون، حسن إدارة الشؤون والممتلكات العامة، النزاهة والشفافية والمساءلة إضافة إلى تدابير وقائية قطاعية تتعلق بالقطاع العام بما فيها التدابير التي تؤدي إلى تعزيز الشفافية والتدفق الحر للمعلومات[1].

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الندوة البرلمانية العربية حول " اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، بيروت: 15-16 حزيران/يونيو 2005، ص ص [1-5].

المطلب الثاني: دور الفاعلين في تعزيز الشفافية و المساءلة

إن الديمقراطية وحدها ليست دواءا ناجعا لكثير من أنواع الفساد، فكثيرا ما نسمع عن حالات من الرشوة، المحسوبية، الالتفاف على القانون لتلبية مآرب شخصية أو مصالح حزبية، ورغم أن المواطنين واعون بمثل هذه التجاوزات، فإن نفـوذ السلطة التنفيذية إضافة إلى امتيازات المناصب تمنع من محاسبتهم، ما يعني أن ترسيخ المساءلة والشفافية كأهم العوامل لمحاربة الفساد، يتطلب إرادة سيادة توطدها مجتمع مدني وقطاع خاص واعون بحجم المسؤوليات من جهة، وفائدة الشفافية من جهة ثانية.

1- **الإرادة السياسية لنشر قيم المساءلة والشفافية ومحاربة الفساد:**

إن ما يتوقعه أي فرد من الحكومة هو القيادة السياسية، وأن الالتزام بمكافحة الفساد سيعبئ المجتمع ويمنحها الشرعية التي يخولها الاضطلاع بالإصلاحات اللازمة، والمقصود بالإرادة السياسية "تلك النية الظاهرة والموثوق بها في التصدي للأسباب أو الآثار الملموسة للفساد على مستوى شامل"[1]، وهي نقطة البداية في سبيل تعزيز الشفافية والمساءلة.

ركزت أدبيات التنمية على القدرات المؤسسية للدولة وعلى قضية الفساد وعلاقتهما بعملية التنمية. واكتسبت انشغالات الحكم اهتماماً أكبر لدى المؤسسات المالية الدولية والبلدان المانحة، وانعكس ذلك بوضوح في إعلان مجموعة البلدان الثمانية في يوليو 2005، وفي التقرير المشترك للجنة أفريقيا الذي أشار بصراحة إلى أن الحكم الراشد هو الأساس، وما لم يتم تطوير قدرات الدولة في عمليات المساءلة والسيطرة على الفساد، فإن الإصلاحات الأخرى سوف تكون محدودة الأثر.

يرتبط الحكم الراشد مباشرة بمسألة تعزيز وتطوير الإرادة السياسية في مكافحة الفساد؛ فالحكم الراشد يقتضي أن تكون للبلد سياسات اقتصادية واجتماعية سليمة، وهذه السياسات تستلزم بدورها عدم إهدار المال العام، والإدارة العامة الكفأة تسهل توزيع الخدمات ويمكن إظهار ذلك بأكثر تفصيل من خلال النقاط التالية:

- إن توازن "القوة" بين الدولة والمجتمع المدني، وبينها وبين القطاع الخاص، يمكن القائمين بعملية الإصلاح من تحديد فرص مكافحة الفساد والقيام بذلك بتوطيد الإرادة السياسية. ويكون التركيز على تبادل المعلومات بين الفواعل، باعتبار أن من أسباب عدم فاعلية الإصلاحات هو قلة أو ندرة المعلومات، وأن فهم طبيعة الفساد تمكن من التعاون بين مختلف فواعل المجتمع المدني(على مستوى الجمهور)، القطاع الخاص(المؤسسات الاقتصادية) والمؤسسة التشريعية والحكومة من وضع استراتيجيات لتبادل المعلومات وبالتالي الوصول إلى سياسات تلبي احتياجات كل هذه الفواعل.

- إن الإيمان بدولة المؤسسات بدل دولة الأشخاص، أي تكريس المواطنة والانتماء الوطني بدل الانتماء العشائري أو القبلي، يمكن أن يكون مصدرا مهما لتعزيز الإرادة السياسية في مواجهة الفساد، وبالتالي فإن

---

(1) UNDP, Corruption and integrity …., op.cit, p66

قاعدة الدعم يمكن أن تشكل ضابطا تحول دون الاستخدام السيئ للمناصب والسلطات، ويمكن أن تكون بصفة خاصة تحديا في وجه وضع الجمود.

- التغييرات التي يحدثها الحكم الراشد في فعالية السلطات الثلاث وتوازنا، توفر فرصا أكبر للمشاركة في عملية صنع السياسات من جهة، ويمنع الحكـومة من التصرف دون موافقة السلطة التشريعية، وبالتالي تفادي بسط نفوذها على السلطات الأخرى، وعدم تعـطيل مؤسسات الإصـلاح خاصة السلطة التشريعية والقضائية. وما يساعد على زيادة الشفافية في العمليات الحكومية دراسة السياسات العامة من قبل االس التشريعية ونشرها، وعلنية إجراءات المحاسبة ومراجعة الحسابات.

- تمكن المنظومة السياسية المستقرة من مباشرة أعمال مكافحة الفساد، وتعزيز قيم الشفافية والمساءلة، من اتخاذ استراتيجيات بعيدة المدى تحاول مكافحة هذا الداء من جميع جوانبه الثقافية، السياسية، والاقتصادية. هذه الاستراتيجيات وإن كانت تحتاج إلى وقت طويل فإن نتائجها تكون مضمونة، بعكس الإجراءات الردعية القصيرة الأجل، التي مهما كانت صارمة، فإن غياب الوازع الثقافي وتوفر القناعات اللازمة تطمس تلك الجهود.

- كما لا يمكن إغفال دور الصحافة، التي يفترض أن تكون حرة، وبعيدة عن الرقابة الحكومية في الوصول إلى المعلومات ونشرها، وكذا نشر الفضائح المتعلقة بالفساد الإداري والسياسي. [(1)]

من ناحية أخرى، وبصورة أكثر تحديداً، فإن تطبيق معايير الشفافية في إدارة الدولة ومؤسساتا، وفي توجيه الاقتصاد الوطني، تسهم إلى حد كبير في مواجهة الفساد الإداري والمالي واحتوائه ومن ثم القضاء عليه. ومن أهم الإجراءات التي يستلزم تطبيقها ما يلي :

1. إلزام الأفراد الذين يتولون مناصب عامة في الأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية بالإفصاح العام والعلني عن أصولهم المالية ودخولهم وأصول من يعولون ودخولهم، وتطبيق قوانين الفساد الاقتصادي والإثراء غير المشروع بفعالية ونزاهة ومساواة .
2. سن قوانين لتعارض المصالح تفصل بشكل واضح بين قطاع الأعمال والعملية السياسية والوظيفية العامة، وتفعيل القائم منها .
3. تطبيق معايير الشفافية المالية في الميزانيات المركزية والمحلية، وتقديم بيانات مفصلة حول موارد الدولة وإنفاقها .
4. شفافية إجراءات إدارة مؤسسات الدولة الاقتصادية وملكيتها وأوضاعها ومعاملاتا المالية .

---

(1) UNDP, Corruption and integrity …., op.cit, pp[74 -77]

5. إتباع معايير الشفافية في ترسية المناقصات والمقاولات لمختلف مؤسسات الدولة، وكشف الشركات الأجنبية والمحلية التي تحاول بطريقة غير مشروعة- من خلال الرشاوى والإغراءات المادية الأخرى- الحصول على هذه الأعمال، وعدم التعامل معها مستقبلاً .
6. تطبيق معايير الشفافية في الإجراءات الحالية لنقل ملكية مؤسسات القطاع العام وتحويلها إلى شركات مساهمة .
7. سن قوانين تضمن حرية توفر المعلومات حول مؤسسات الدولة ونشاطاتا للمواطنين والجماعات المختلفة، ويرتبط بذا الأمر بعدان آخران :

أ-سن القوانين التي تنص على حرية الصحافة وحق الأفراد والجماعات في تأسيس وسائل إعلام خاصة ومستقلة عن هيمنة مؤسسات الدولة، مما يمكنها من الإسهام في الرقابة على المؤسسات العامة والخاصة ومتابعة أنشطتها وكشف حالات الانحراف والفساد با .

ب- إعادة النظر في القوانين المنظمة لأنشطة مؤسسات الـتمع المدني، وضمان استقلاليتها عن هيمنة الدولة، حتى نستطيع القيام بدورها بصورة فعالة.

لا يمكن لجهود مكافحة الفساد أن تنجح عن طريق أعمال تقوم با بعض المؤسسات الحكومية فحسب، فلا بد أن يشارك في هذه الجهود الـتمع المدني ووسائل الإعلام والبرلمان والجهاز القضائي والقطاع الخاص، بشكل يعطي لكل جهة من هذه الجهات صوتاً وقدرة على الفعل. ويمكن لطرق مبتكرة لإشراك المواطنين على المستوى المحلي للعمل مع بلدياتم لتحسين نظام الإدارة العامة وضبط الفساد أن تكون فعالة جداً.

2- دور الـتمع المدني:

إن مكافحة الفساد في بلد ما، لا يكون بتنظيم مؤتمرات أو حملات لمكافحة الفساد، أو فصل القضاة المرتشين، وإنما بإشراك الـتمع بطريقة منظمة من خلال منظماته.

لقد أدت منظمات الـتمع المدني دورا هاما في الـتمعات الديمقراطية، وأدى تراكم تجاربا في التعامل مع الحكومة والشعب والقطاع الخاص إلى أهليتها في تعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد، خاصة وأنا تحتل ذلك الحيز بين الشعب و الحكام أي الجمهور والحكومة. يبرز هذا الدور و أهميته في المطالبة بالمعلومات حول أداء القطاع الحكومي، وكذا تسيير صفقات القطاع الخاص ومختلف القضايا الوطنية، وإخضاع الحكومة للمساءلة والمراقبة. كما تفيد في نقل هموم المواطنين، تقديم الدعم التقني للسياسات الحكومية، حشد العموم وتثقيفهم حول القضايا الوطنية، ومراقبة وتقييم السياسات الحكومية، لذلك تعتبر حرية الانتماء والمشاركة في الـتمع المدني مؤشر هام على الشفافية والمساءلة في مجتمع معين. ومن هنا يتعين على الـتمع المدني أن يصل إلى الأماكن التي لا يستطيع أن يصلها المواطن بمفرده، من خلال توجيه انتباهه إلى مشكل الفساد وإشكالية وصول المعلومات، إضافة إلى دوره في تعزيز التنافس بين المؤسسات الحكومية ذاتا من خلال إصدار تقارير ومنح جوائز لأحسن سبل التسيير وأحسن الإدارات خدمة للمواطن...

يتطلب مكافحة الفساد إيجاد رأي عام مضاد للفساد في الوطن العربي، كما يتطلب أيضا الحصول على المعلومات اللازمة بعيدا عن الشائعات، أي الحصول على الحقائق والمعلومات الموثقة من أجل مكافحة هذه الظاهرة بآليات مؤثـرة، وقد يستدعي ذلك استخدام آليات التوعية المجتمعية مثل الإعلام، المنشورات، الملصقات، التقارير ... بالإضافة إلى تشجيع الجمهور على حضور جلسات الاستماع العامة للمسؤولين حول أولويات ومستجدات خطط التنمية، خطط الإصلاح، عمل اللجان، ميزانيات المشاريع... لتسهيل وصول المواطنين للمعلومات من مصادرها الرسمية وبالتالي تسهيل الرقابة المجتمعية، وقد تؤدي منظمات المجتمع المدني دورا في تنظيم هذه الملتقيات بين المسؤولين أو النواب وبين الجمهور.

إن إصلاح مؤسسات الدولة وجعلها أكثر كفاءة ومساءلة وشفافية يعد ركنا أساسيا من أركان الحكم الراشد، ويتطلب الإصلاح الفعال للإدارة العامة ولعملية التنمية التزاما سياسيا يجب أن يحظى بمساندة المجتمع المدني والقطاع الخاص. على أن تكون مؤسسات المجتمع المدني من جهتها مؤسسات ديمقراطية منظمة إداريا وقابلة للمساءلة، ويخضع كل من صناع القرار في الحكومة والمجتمع المدني على السواء للمساءلة من قبل الجمهور، إضافة إلى مسؤوليتهم أمام أصحاب المصلحة في مختلف المؤسسات. إن المساءلة والشفافية تعدان الأساس لعلاقة سليمة ما بين الدولة والمجتمع المدني، فالدولة مسؤولة أمام مواطنيها وعليها تقديم البيانات والتقارير الموثوقة عن أعمالها. والمجتمع المدني مسؤول أمام الدولة وأمام هيئاته المرجعية، وأي نظام شامل للمساءلة يجب أن يتم تطبيقه من قبل الطرفين، مما يعد من أهم مقومات الحكم الراشد والديمقراطية الحقيقية وتعزيز جهود محاربة الفساد[1].

3- دور القطاع الخاص:

يمكن أن يكون القطاع الخاص ضابطا مهما يكبح التعسف من طرف الحكومة، غير أن فاعليته تتوقف على استعداد الحكومة للكشف عن المعلومات المتعلقة بالإجراءات التي تتخذها واستعداد المواطنين لتنظيم صفوفه. وبإمكان القطاع الخاص على غرار المجتمع المدني أن يعزز الإرادة السياسية في الإصلاح عندما يعمل بصورة مستقلة ويمثل مصالحه الخاصة، غير أن الأمر يتوقف كثيرا على التزام الفاعلين في القطاع الخاص بأخلاقيات المهنة، وقيام بيئة أعمال خالية من الفساد، وذلك من خلال إجراءات تقرها على أعضائها، ولعل فكرة "جزر النزاهة التي اقترحتها منظمة الشفافية الدولية نهج مفيد لكسر الاحتكار... يمكن لمقدمي العروض في المشاريع الحكومية والصفقات العمومية أن يجتمعوا ليقرروا ألا تقدم أي شركة الرشوة،على أن يعزز هذا الالتزام بضمانات نقدية كبيرة تخضع للحجز في حالة عدم الامتثال"[2].

---

(1) مركز أمان،مرجع سابق،ص07.

(2) UNDP, Corruption and integrity …., op.cit, p76.

يقع على عاتق القطاع الخاص في الوطن العربي خاصة في ظل تراجع دور الدولة الاقتصادي وبروز التجارة الحرة، دورا مهما لتوفير بيئة أعمال مواتية تفيد بها المجتمع، ويستفيد منها في تطوير قطاعه، ويدعم ذلك وجود قضاء مستقل موثوق فيه، ونظام شفاف يدعم القطاع الخاص لتلبية حاجيات المجتمع. وباعتبار قطاع الاقتصاد الخاص محك لكل أشكال الفساد، باعتباره تعبير عن مصالح خاصة وسط موجة تنافس شديدة، وبالتالي فإن انتظار مبادرات إصلاح من طرفه تبدو بعيدة المنال بعض الشيء، لذا لابد من التركيز على بيئة قضائية وبنكية متماسكة وكفأة لردع السلوكات المنحرفة فيه وبالتالي تفادي شره على الأقل.

إن تعزيز الشفافية والمساءلة في مجتمع ما، لابد أن يرتكز بالدرجة الأولى إلى عمل توعوي تقوم به الصحافة والمجتمع المدني وتدعمه إرادة سياسية فذة في التخلص من أشكال الفساد، ويتساير معه القطاع الخاص، ولا يكون ذلك إلا بالتنسيق لتوفير بيئة عمل تقدر الكفاءات وتدعم النزاهة والشفافية.

المطلب الثالث: الأساس الثقافي للشفافية والمساءلة في الوطن العربي

إن مفهوم الشفافية مرتبط ارتباطا وثيقا من حيث مطالبه بمفهوم آخر هو الفساد، ويعتمد أساسا في فاعليته على جانب آخر وهو المساءلة والمحاسبة، وبقدر ما تكون هناك مساءلة ومحاسبة، تكون عمليات الإفصاح عن المعلومات وتقريب العمليات الإدارية والسياسية والاقتصادية للمواطن مفيدة. يمكن تحقيق الشفافية والمساءلة في الوطن العربي من خلال:

1- التأكيد على أن الشفافية ليست مطلبا فقط بل هي قيمة متلازمة بالصدق الذي يعتبر جزء من الموروث الثقافي والديني والأخلاقي.
2- إن الشفافية باعتبارها حق المواطن في الاطلاع على المعلومات، يجب أن تدرك على أنها تعزز البناء الديمقراطي، من خلال أهميتها في إشراك المواطن في صنع القرارات على كافة الأصعدة، وأهم من ذلك الاطلاع على المكونات بالأرقام التي تلعب دورا أساسيا في عملية صنع القرار الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي.
3- التأكيد على أن المحاسبة هي حق من حقوق المواطنين تجاه السلطة، وكأحد الضمانات الأساسية لتعزيز الديمقراطية في المجتمع، وتعزيز شرعية الانتخابات، وتأكيد الشرعية التي يتمتع بها المسؤول المنتخب من خلال استمرار المواطنين في الرضى عن أدائه.
4- إن مشاركة كل فئات المجتمع وفتح المجال لها للتأثير في عملية صنع القرار في كل المستويات، هي أهم الضمانات التي تكفل تعديل وتحسين وتطوير أداء مختلف الهيئات في المجتمع، بما يضمن استمرار تحقيق مصلحة الغالبية من المواطنين.
5- إن الشفافية تعني بالأساس أن تكون كل المرافق والمؤسسات التي تدير الشأن العام شفافة تعكس ما يدور بداخلها، ويجب أن ينطبق كذلك على الأحزاب والنقابات والمؤسسات – في حدود ما يسمح به السير الحسن لها- بحيث تكون كل الحقائق متاحة للبحث والمساءلة والنقاش.

6- إن سيادة القانون والفصل بين السلطات إحدى الركائز التي لابد أن تلتزم بها الدول العربية، في رجائها للشفافية والمساءلة، إضافة إلى صون حق الحصول على المعلومة وفق الأطر القانونية، واحترام حقوق المواطن على اختلافها، هي من أهم الأسس التي يعتمد عليها في بناء بيئة سليمة للممارسة والشفافية.

7- لابد من تعزيز قيمة المساءلة في حياة المواطن والجماعة، واتخاذ الإجراءات التي تعزز هذه القيمة، وأهمها الخطوات التي تكون على المستويات العليا كقدوة ثم على المستويات الدنيا(المدارس، الأسر) كأساس وتنشئة، وتعزيز هذه القيمة يكون بمراعاة الفترات القبلية ونبذ السلوكيات الحالية المتميزة بالسرية الشديدة حتى"في مرض الرئيس أو الزعيم أو القائد".

8- تعزيز دور الإعلام والصحافة التحقيقية نظرا لما تؤديه من تنشئة اجتماعية وسياسية، لأن الفساد في الوقت الحاضر أصبح عقيدة، وتغييره يتطلب ثورة ثقافية مدعومة اجتماعيا.

9- لابد من استغلال التراث الحضاري في التنشئة الاجتماعية،وزرع روح الشفافية والصدق في حياة المواطن والجماعة.

مما سبق يمكن القول: إذا كانت المشاركة هي ركيزة الحكم الراشد، فإن الأساس لتحقيق التنمية على أساس تشاركي هي الشفافية ومن ثم المساءلة، إذ أن الشفافية التي تؤدي مختلف الفواعل دورا في تعزيزها وخاصة الحكومة من خلال وجود إرادة سياسية في انتزاع الفساد أو على الأقل التقليل منه، مدعومة بالمجتمع المدني والقطاع الخاص، تؤدي إلى بروز أشكال المساءلة الداخلية والخارجية.

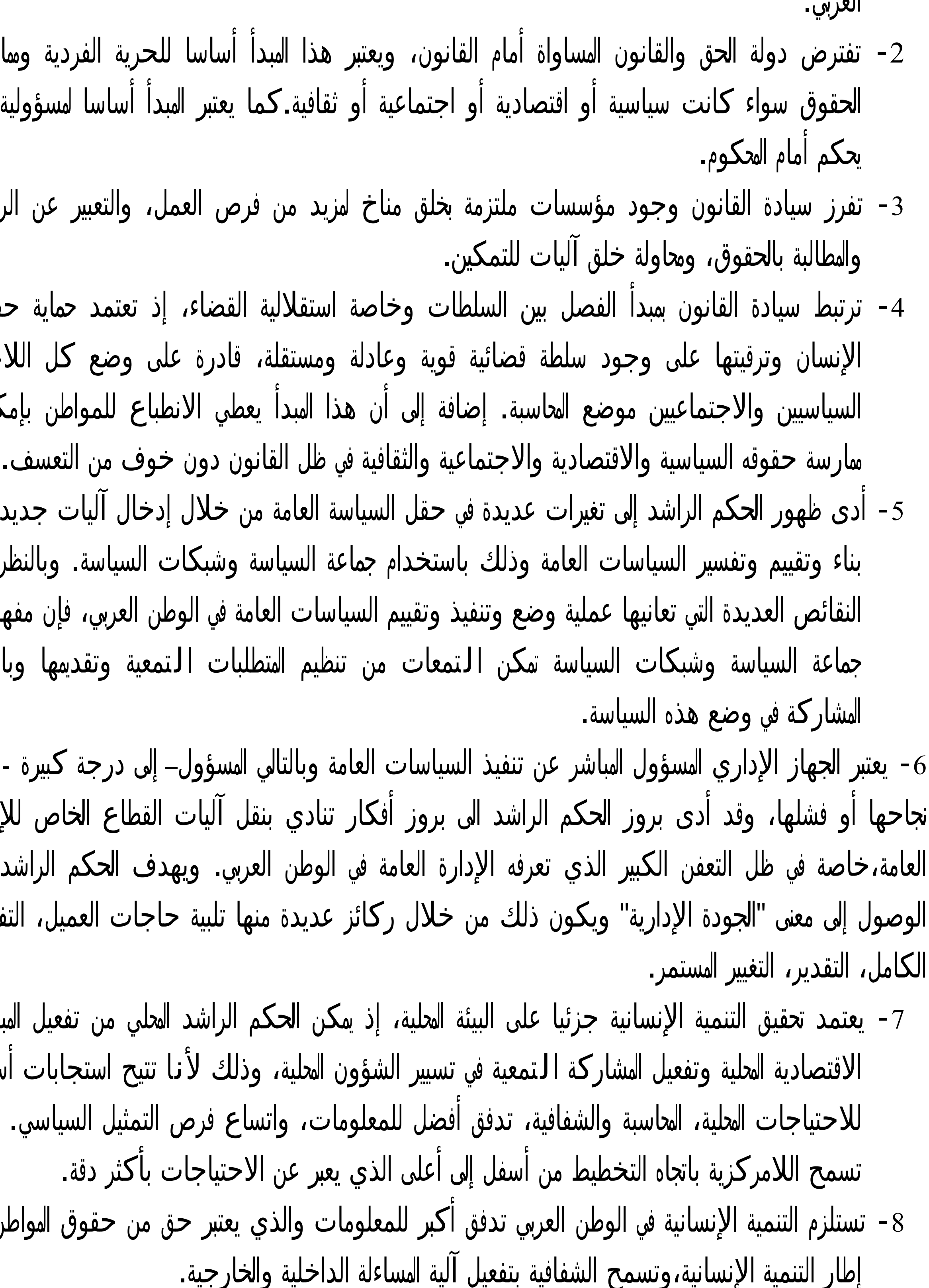
تبرز المساءلة الداخلية في معظم الأحوال كمطلب شعبي بهدف تحسين أداء الحكومة، وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، لذا تعتبر المساءلة الخارجية ضرورية في ذلك، إلا أنها مرتبطة بوجود وعاء ديمقراطي، وتوفر الثقافة السياسية المشجعة على المساءلة.

إن الوضعية التي يعيشها الوطن العربي بصفة عامة-بالرغم من المحاولات الداخلية والضغوط الخارجية- تبقى ناقصة إلى حد بعيد فالسلوكيات غير المحبذة في الإدارات العربية مكرسة بأعراف وعادات أصبحت من المسلمات، وبالتالي فإن التغيير لابد أن يستند إلى الموروث الثقافي الإسلامي، ودعم الترسانة القانونية بقوانين تحمي الصحافة الحرة والمجتمع المدني والأشخاص في حالة الكشف عن حالات فساد.

خلاصة واستنتاجات :

تناولت الدراسة في الفصل الثالث دور الحكم الراشد في تحقيق مستويات أعلى من التنمية الإنسانية في الوطن العربي من خلال ثلاث عناصر هي دولة الحق والقانون، الفاعلية في تسيير الشؤون العامة، الشفافية والمساءلة ، ويمكن استخلاص النتائج التالية من هذا الفصل:

1- ينطلق مفهوم دولة الحق والقانون من المساواة الإنسانية بين المواطنين، وحق أي فرد في المجتمع أن يشارك في القرارات التي تهمه وتؤثر فيه. وتشكل الاحزاب السياسية ووسائل الإعلام والمجتمع المدني



أهم الوسائط في المشاركة السياسية التي تعبر عن الحاجة إلى الحكم الراشد في بعده السياسي في الوطن العربي.

2- تفترض دولة الحق والقانون المساواة أمام القانون، ويعتبر هذا المبدأ أساسا للحرية الفردية وممارسة الحقوق سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية.كما يعتبر المبدأ أساسا لمسؤولية من يحكم أمام المحكوم.

3- تفرز سيادة القانون وجود مؤسسات ملتزمة بخلق مناخ لمزيد من فرص العمل، والتعبير عن الرأي، والمطالبة بالحقوق، ومحاولة خلق آليات للتمكين.

4- ترتبط سيادة القانون بمبدأ الفصل بين السلطات وخاصة استقلالية القضاء، إذ تعتمد حماية حقوق الإنسان وترقيتها على وجود سلطة قضائية قوية وعادلة ومستقلة، قادرة على وضع كل اللاعبين السياسيين والاجتماعيين موضع المحاسبة. إضافة إلى أن هذا المبدأ يعطي الانطباع للمواطن بإمكانية ممارسة حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ظل القانون دون خوف من التعسف.

5- أدى ظهور الحكم الراشد إلى تغيرات عديدة في حقل السياسة العامة من خلال إدخال آليات جديدة في بناء وتقييم وتفسير السياسات العامة وذلك باستخدام جماعة السياسة وشبكات السياسة. وبالنظر إلى النقائص العديدة التي تعانيها عملية وضع وتنفيذ وتقييم السياسات العامة في الوطن العربي، فإن مفهومي جماعة السياسة وشبكات السياسة تمكن التمعات من تنظيم المتطلبات التمعية وتقديمها وبالتالي المشاركة في وضع هذه السياسة.

6- يعتبر الجهاز الإداري المسؤول المباشر عن تنفيذ السياسات العامة وبالتالي المسؤول– إلى درجة كبيرة - عن نجاحها أو فشلها، وقد أدى بروز الحكم الراشد الى بروز أفكار تنادي بنقل آليات القطاع الخاص للإدارة العامة،خاصة في ظل التعفن الكبير الذي تعرفه الإدارة العامة في الوطن العربي. ويهدف الحكم الراشد إلى الوصول إلى معنى "الجودة الإدارية" ويكون ذلك من خلال ركائز عديدة منها تلبية حاجات العميل، التفاعل الكامل، التقدير، التغيير المستمر.

7- يعتمد تحقيق التنمية الإنسانية جزئيا على البيئة المحلية، إذ يمكن الحكم الراشد المحلي من تفعيل المبادرة الاقتصادية المحلية وتفعيل المشاركة التمعية في تسيير الشؤون المحلية، وذلك لأنا تتيح استجابات أسرع للاحتياجات المحلية، المحاسبة والشفافية، تدفق أفضل للمعلومات، واتساع فرص التمثيل السياسي. كما تسمح اللامركزية باتجاه التخطيط من أسفل إلى أعلى الذي يعبر عن الاحتياجات بأكثر دقة.

8- تستلزم التنمية الإنسانية في الوطن العربي تدفق أكبر للمعلومات والذي يعتبر حق من حقوق المواطن في إطار التنمية الإنسانية،وتسمح الشفافية بتفعيل آلية المساءلة الداخلية والخارجية.

الخاتمــــة

يستند مفهوم التنمية الإنسانية إلى منظور أساسي مفاده أن للإنسان حق أصيل في العيش الكريم ماديا ومعنويا، جسدا وروحا. ويتفرع عن هذا المنطق نتيجتان هامتان هما: أن التنمية الإنسانية ترفض أي شكل من اشكال التمييز بين البشر سواء من ناحية الجنس، اللون، العقيدة، المستوى المادي...، أما النتيجة الثانية فهي أن مفهوم الرفاه الإنساني لا يقتصر على التمتع المادي وإنما يتسع للجوانب المعنوية في الحياة الإنسانية الكريمة مثل التمتع بالحرية، اكتساب المعرفة والمشاركة.

تقوم التنمية الإنسانية على محورين هما بناء القدرات البشرية الممكنة من التوصل إلى الرفاه الإنساني، ثم التوظيف الكفء لهذه القدرات في شتى مجالات النشاط الإنساني. ويستند كلا المحورين على مفهوم التمكين، الذي يسمح فعلا بإشراك المواطن في جميع الـالات التي تمس حاته بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك من خلال تقريب الإدارة منه، وإشراكه في مختلف مستويات التنظيم والتسيير، وكذا يمكنه من اكتساب ثقافة المحاسبية،المساءلة بعد الانتخابات، وعدم الاكتفاء بالإجراءات الصورية المقتصرة على الانتخاب.كما يمكنه من المقارنة البناءة بين ما هو معتمد من قوانين وما هو منتفع به.

إن احتواء مفهوم الحكم الراشد لعناصر تضمن التفاعل البّناء بين الدولة ومختلف الجهات الفاعلة، والمؤدية إلى اتخاذ إجراءات وضع سياسات يمكن وصفها بالمنصفة والمستدامة، والتي"تعزز وتدعم وتصون رفاه الإنسان، وتقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتم وفرصهم وحرياتم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية،لا سيما لأكثر الأفراد فقرا ..."، سيكون السبيل إلى تحقيق التنمية الإنسانية.

إن كلا من التنمية الإنسانية والحكم الراشد هي مفاهيم ترتبط بالإنسان، وذلك في سياق عالم ما بعد الحداثة، التي وجهت النظر إلى الإنسان، متعدية الحدود السيادية التقليدية، فأعادت بذلك النظر في مفاهيم الدولة، الموطنة، التنمية، الأمن، الديمقراطية، المشاركة، العدالة...

إن ما يجعل المفهومين محل جدل واهتمام دوليين، هو أن الآليات والأهداف التي يكرسها ويصبوا إليها المفهومين جاءت في سياق عالمي مفروض، وأن راعيها الرئيسي الأمم المتحدة ووكالاتا والجهات المالية الدولية، ورغم خلفياتا التي قد تكون سلبية أو إيجابية في سياق العلاقات الدولية، إلا أنا تتضمن بعدا يشرك الإنسان في تسيير شؤونه.

وعلى هذا الأساس، فقد سعت الدراسة في إطارها النظري إلى إبراز تعريف الحكم الراشد وإبراز آليات عمله وخصائصه والعناصر الفاعلة في سياقه والمعبرة عن قيمة المشاركة.ونظرا لأن المفهوم ظهر في سياق ما بعد الحرب الباردة وريادة الاحادية القطبية المعبرة في الرباعية القيمية الحكم الراشد، الديمقراطية حقوق الإنسان، والمبادرة الاقتصادية الحرة، فقد غلب التركيز على دور القطاع الخاص والـتمع المدني في مشاركة الدولة في رسم السياسات وصنع القرارات. وعمدت الدراسة على عدم التركيز على الاختلافات في التاريخ للمفهوم والترجمات المختلفة إلى اللغة العربية-رغم أهميتها، وركزت على العناصر، الخصائص والآليات.

كما تم ضبط وتحديد مفهوم التنمة الإنسانية وإبراز تطوراتا التاريخية من المفاهيم التنموية ذات الطابع الاقتصادي إلى المفاهيم ذات الطابع الإنساني، وتبين أن هذا التغير يتبع التغير الفكري في دور الدولة ومحورية الإنسان، كما يتبع المدلولات المختلفة للأمن والديمقراطية.

إن الحديث عن واقع التنمية الإنسانية في الوطن العربي، يرغمنا على الحديث عن قبليات هذه التنمية،أي عن ما تملكه الدول العربية لبداية هذه التنمية. إذ تشير كل التقارير والمسوح الجغرافية الميدانية العالمية والإقليمية إلى أن المنطقة العربية "أغنى مما هي عليه" في جميع الثروات،بما في ذلك الثروة الإنسانية، التي هي اساس كل تنمية، كما أن الدول العربية تصنف في المقابل في مقدمة الدول التي تعاني من الفساد بمختلف أشكاله.

إن العقبة الكبرى تكمن في وجود سلطـات حاكمة لا تمثل المواطـنين ولا تتعرض للمساءلة والمحاسبة، تنتقص من الحريات وتنتهك حقوق الإنسان،مما أدى إلى وجود أحزاب سياسية وجمعيات مجتمع مدني تعاني ذاتا من الفساد وغياب الديمقراطية،ما أسقط مفهوم المواطنة بما يتضمنه من حقوق وواجبات، وكرس مقولة "أن كل فرد لنفسه والله للجميع". وما كرس هذا الوضع طبيعة الثقافة السياسية في الوطن العربي التي تمجد الدولة وتعمق الخوف لدى الفئات الناشئة من هذا "الكيان"،وتعتبر كل ما أخذ عنه مغنما،وأنه الوحيد المخول بالقيادة.

إن التنمية الإنسانية يجب أن تفهم في الإطار العربي،على أنا عملية وليست حالة، وأنا اختيار وليست قدرا،وأنا ذات أبعاد عديدة وليست أحادية الاتجاه، كما أنا ترتبط بغايات وأهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، ومن ثم فهي تعكس عند حدوثها ديناميكية المجتمع،وتعكس في نفس الوقت القيم السائدة فيه. وما يكرس ضرورة الاقتناع بذا الإطار للتنمية ما أورده تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004، من أن التنمية في الوطن العربي من الجسامة والتعقيد والتشابك، بحيث أصبح أي إصلاح لإحدى النواحي المطلوبة لبناء نضة إنسانية في المنطقة يستلزم أن يمتد إلى جنبات المجتمعات العربية كافة، ويضيف التقرير أن الإصلاح الجزئي لم يعد كافيا مهما تعددت مجالاته، وربما لم يعد ممكنا من الأساس، كما أن الإصلاح الشامل لم يعد يحتمل الإبطاء أو التفاؤل.

بالرغم من الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للوطن العربي، الذي يتضمن بعض عناصر الحكم لراشد ولو شكليا، فلابد أن نؤمن بالمقولة "من لا يدرك لا يترك بعضه" على فرضية أن التغيير في أي مكان يتطلب زمنا طويلا،خاصة في جانب التغير الثقافي لأنه " لا يمكن تغيير المجتمع بمراسيم".

وقد حاولت الدراسة أن تبرز في الفصل الأخير، ما يمكن أن تستفيد منه الدول العربية من آليات وخصائص ودور فواعل الحكم الراشد في تحقيق مستويات أعلى للتنمية الإنسانية، وذلك من خلال محاور دولة الحق والقانون، مستويات المشاركة، تحسين أداء الإدارة العامة، وتفعيل آلية الشفافية والمساءلة.

إن انطلاق مفهوم دولة الحق والقانون من قيمة المساواة الإنسانية، وأسبقية الحق على القانون، وحق أي فرد في المجتمع أن يشارك في القرارات التي تمه وتؤثر فيه يفتح المجال أمام المعارضة السياسية في الوطن العربي،

التي يجب أن تغير من نظرية المغانم، وأن التعددية السياسية الفعلية هي سبيل التداول السلمي على السلطة. كما أننا تفتح المجال أمام فاعلية المجتمع المدني ووسائل الإعلام،التي يفترض أن يكون لها دور هام في غرس قيم المواطنة والحوار، والعلاقات بين الأفراد والجماعات من جهة والدولة من جهة ثانية، ويتضاعف هذا الدور كلما كثرت الفئات المهمشة وتقلص تدخل الدولة.

ويعد مبدأ المساواة أمام القانون أسمى القيم الإنسانية على الإطلاق، حتى في الكتب السماوية. إن دولة الحق والقانون يفترض بها أن يتساوى أمام قانونها وقضائها كل فئات المجتمع دون تمييز وهذا أساس لبناء القدرات الإنسانية وأساس لتحريرها كذلك. إن مبدأ المساواة أمام القانون يطرح إشكالية استقلال القضاء في الوطن العربي وكذا قضية الحصانة في القضايا غير المتصلة بالعمل البرلماني، إذ يعاني القضاء العربي ضغوطا من طرف السلطة التنفيذية وتدخلات قانونية من طرف السلطة التشريعية.

يعزز مبدأ سيادة القانون المناخ لإيجاد أطر مؤسسية وقانونية واجتماعية واقتصادية وسياسية تؤدي إلى التنمية الإقتصادية من جهة، وحفظ الكرامة الإنسانية والمشاركة الشعبية من جهة ثانية.

كما تعتبر مفاهيم السياسة العامة والإدارة العامة واللامركزية مداخل لدراسة التوجهات السياسية للأنظمة السياسية والكفاءة في إدارة الشؤون العامة ومستويات المشاركة الشعبية، وقد أدى ظهور مفهوم الحكم الراشد إلى إمكانية استغلال آلياته وعناصره وخصائصه لتفعيل المشاركة في صنع هذه السياسات من خلال مداخل شبكات و جماعات السياسات العامة، وكذا مداخل "العميل" بدل "المواطن" ومداخل إعادة الهندسة، والمقارنة وإدخال آليات القطاع الخاص لا سيما في ظل الفساد والتسيب الإداري الكبير الذي تعانيه الإدارة العامة في عموم الوطن العربي،كما أن هناك ضرورة في الوطن العربي لايجاد نوع من الحكم الراشد المحلي الذي بإمكانه إشراك المواطن في أمور حيه وبلدته وبلديته،لأن المركزية تفتح المجال للعلاقة "الأنا والآخر" وليس"الأنا وهذا الشيء" وبالتالي هناك إمكانيات كبيرة لتجسيد التداول على السلطة المحلية والتخطيط الصاعد بدل النازل.

تعتمد المحاسبة والمساءلة على الشفافية،كما تعتمد المشاركة على الشفافية. إن منظومة الحكم الراشد (الدولة، المجتمع المدني، القطاع الخاص) وآلياته التي من بينها الشفافية، تكرس معرفة المواطن لما يدور حوله، وبالتالي إلغاء مفهوم "العلبة السوداء" في القرارات والسياسات العامة. إن التعتيم على المعلومات وغياب الثقة في الوطن العربي، تستلزم في سبيل التنمية الإنسانية،تغيير ثقافة التوجس من "الآخر" ونشر ثقافة الشفافية ما يسمح بالعمل الجماعي لتحقيق الهدف الجماعي.

إن التغيير في أي مجتمع يعتمد على التغيير في الثقافة السائدة،أي أن مفهوم التنمية يعتمد على القدرة أو القابلية على التغيير،لأن "ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم". وعليه فان التوصية الوحيدة التي يمكن ان تقدم في اطار هذه الدراسة، هي ان التنمية في الوطن العربي لابد ان تستند الى الانسان و السبيل الوحيد الى ذلك هو التعليم بما يعنيه ذلك من بناء للقدرات الانسانية ثم ابداء الخيارات في توظيفها.

وفي ظل الظروف التي يعيشها الوطن العربي، فان الدولة و القطاع الخاص و المجتمع المدني لابد ان تضطلع بالاهتمام بالتعليم، وعدم توفر ذلك يلقي بالمسؤولية مباشرة على الاسرة لتعليم ابنائها. ان ما يعكس اهمية التعليم هو انه السبيل الوحيد لتمكين الفئات المهمشة، كما انه الاساس لتغيير نمط المنظومة القيمية العربية اتجاه المشاركة في تسيير الشؤون العامة. وما يزيد الاهمية كذلك، ان تنمية الانسان تنقص التركيز على الموارد الزائلة و تتم بالقدرات الدائمة سواء لدى النساء او الرجال.

وأخيرا، استشهد بما قاله الاصفهاني في وصف اعمال البشر، حيث قال:" اني رأيت انه لا يكتب انسان كتابا في يومه الا و قال في غده لو غيرت هذا لكان احسن، ولو زيد هذا كان يستحسن، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا لعمري من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر" .

قائمـــــة المراجـــــع

أولا: باللغة العربية

أ -الكتب:

1. إبراهيم سعد الدين ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي. مصر: دار قباء للنشر و التوزيع ، 2000.
2. البويهي فاروق شوقي ،التخطيط التعليمي. القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع،2001.
3. الجابري محمد عابد ، الديمقراطية وحقوق الإنسان. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.
4. الدوري محمد أمين، التخلف الاقتصادي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1983.
5. الزيات عبد الحكيم ، التنمية السياسية-دراسة في علم الاجتماع السياسي-. القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2002.
6. الزميجي محمد غانم ، الخليج ليس نفطا-دراسة في إشكالية التنمية والوحدة. ط1، بيروت: دار الجديد، 1995.
7. الكايد زهير ، الحكمانية قضايا وتطبيقات. القاهرة: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 2003.
8. الكواري علي خليفة، وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي.ط1،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
9. الكتيبي ابتسام ،وآخرون، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
10. المغيربي محمد زاهي ، التنمية السياسية والسياسة المقارنة. ط1، بنغازي: منشورات جامعة قان يونس، 1998.
11. السيد ياسين، الوعي القومي المعاصر:أزمة الثقافة السياسية العربية. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1991.
12. العيسوي عبد الرحمن ، الإسلام والتنمية البشرية.الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، د.ت.
13. العقاد عباس محمود ، الديمقراطية في الإسلام. بيروت: منشورات المكتبة العصرية، د.ت.
14. الراشي سليمان ،وآخرون، دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.
15. الشامسي ميثاء سالم ، السياسات السكانية والتحول الديمغرافي في الوطن العربي مع إشارة خاصة إلى دول مجلس التعاون. بيروت: المنتدى العربي للسكان، 2004.

16.الشعراوي سلوى ،وآخرون، إدارة شؤون الدولة والمجتمع. القاهرة:مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة،2001.
17.الشريدة خالد عبد العزيز ، وآخرون، الديمقراطية والتربية فقي الوطن العربي. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
18.الرفاعي عبد المجيد ، العرب أمام مفترقات الزمن والإيديولوجيا والتنمية. ط1، دمشق: دار الفكر، 2002.
19.الخضر بشارة ، أوروبا في الوطن العربي-القرابة والجوار.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.
20.الخضرا بشير محمد ، النمط النبوي الخليفي في القيادة السياسية العربية... و الديمقراطية. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 2005.
21.أندرسون جيمس ، صنع السياسات العامة. ترجمة: عامر الكبيسي، ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع،1999.
22.بدر الدين غسان ، جدلية التخلف والتنمية. ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1993.
23.بدران ودودة ،وآخرون، المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والإستراتيجية. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2003.
24.بيندا فرانشسيكا وآخرون، الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق. السويد:المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات،2005.
25.برقوق امحند،وآخرون، الشرعية السياسية في الإسلام مصادرها وضوابطها. لندن:ليبرتي للدفاع عن الحريات في العالم الإسلامي، 1997.
26.جوامع محمد نبيل ، اجتماعيات التنمية الاقتصادية. القاهرة:دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.
27.ديفرجيه موريس ، الأحزاب السياسية. بيروت: دار النهار للنشر، 1972.
28.هيدي فيريل ، الإدارة العامة من منظور مقارن. ترجمة محمد قاسم القريوتي، ط1، الأردن: دار الفكر للنشر والتوزيع، 1979.
29.زيتون محيا ، المرأة والتنمية : مناهج نظرية وقضايا عملية. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2000.
30.حامد عمار ، مقالات في التنمية البشرية العربية.ط1، مصر: عربية للطباعة والنشر، 1998.
31.حجاب محمد منير ، الإعلام والتنمية الشاملة. ط3، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003.

32.يتيم عبد الجابر وآخرون، مستقبل التنمية في الوطن العربي. عمان: دار البازوري، 1989.
33.كالام بيار ، تفتت الديمقراطية من أجل ثورة في الحاكمية. ترجمة شوقي الدويهي، ط1، بيروت: دار الفارابي، 2004.
34.لجنة أساتذة ، دراسات في المجتمع العربي ،الشارقة: دار الخليج للصحافة و الطباعة و النشر ،1987.
35.محفوظ محمد ، الإسلام ورهانات الديمقراطية. ط1، بيروت: المركز الثقافي العربي، 2002.
36.مسعد عبد الرحيم وآخرون، التنمية في الوطن العربي. الأردن: دار الكندي للنشر والتوزيع، 1998.
37.مسعود مجيد، التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يناير 1984.
38.مسعودي حسن ،الديمقراطية أسئلة وأجوبة. الجزائر: دار ماريتو،د.ت.
39.مرسي عبد الله ، سيادة القانون بين الشريعة الإسلامية والشرائع الوضعية. الإسكندرية: المكتب المصري الحديث، 1972.
40.سنو غسان منير حمزة ، الطراح علي احمد ، العولمة والدولة –الوطن والمجتمع العالمي. ص1، بيروت:دار النهضة العربية، 2002.
41.سعد إسماعيل علي ، عولمة الديمقراطية بين المجتمع والسياسة. ط1، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2001.
42.سعودي محمد عبد الغني،الوطن العربي.القاهرة : مكتبة الانجلو مصرية ،2000.
43.عبد الحكيم محمد صبحي ، الوطن العربي :ارضه سكانه وموارده .القاهرة :مكتبة الانجلو مصرية، 1999 .
44.عبد الصمد زياد، وآخرون، المجتمع المدني العربي والتحول الديمقراطي. بيروت: تجمع الباحثات اللبنانية، 2004.
45.عبد الصمد زياد ، المجتمع المدني وتحديات التنمية الديمقراطية في عالم متغير. بيروت: مركز توفيف طبارة الاجتماعي، 2004.
46.عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية. الإسكندرية: الدار الجامعية.
47.عبد الرحمن أسامة ، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية. الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، يونيو 1982.
48.عبودي رعد بطرس وآخرون، حقوق الإنسان العربي.بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.
49.عجمية محمد عبد العزيز ، أحمد عبد الرحمن يسري ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها. الإسكندرية: الدار الجامعية، 1999.
50.علي ابراهيم عيسى، و آخرون ، قضايا العالم العربي. ط1، بيروت: دار النهضة العربية، 2003.

51.عصمت مطاوع إبراهيم ، التنمية البشرية بالتعليم والتعلم في الوطن العربي. ط1، القاهرة:دار الفكر العربي،2002.
52.شكوري بتول ، الترابط بين السكان والتنمية والفقر على صعيد الاقتصاد الكلي.بيروت: المنتدى العربي للسكان، 2004.
53.توفيق إبراهيم حسنين ، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مارس2005.
54.ـــــــــــــــــــ، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.
55.غلوم إبراهيم عبد الله ، الثقافة وإنتاج الديمقراطية. ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2002.
56.غليون برهان، وآخرون، حول الخيار الديمقراطي-دراسات نقدية- . ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يونيو 1994.
57.ـــــــــــــــــــ، حقوق الإنسان الرؤى العالمية والإسلامية والعربية. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

ب- الدوريات:

1. أبو ضيف أحمد سيد ،" المشاركة السياسية في الفقه السياسي المعاصر". مجلة عالم الفكر،الكويت، المجلد 30، العدد03، يناير -مارس2002.
2. الجابري محمد عابد ، "هل يمكن الانتقال إلى ليبرالية جديدة في بلد مختلف". البرلمان العربي، السنة1، العدد 81، أكتوبر2001.
3. الحافظ مهدي ، "الأمن الناعم وصيانة كرامة البشر". العربي،الكويت، العدد 535، جوان2003.
4. الحمش منير ، "العولمة والتنمية البشرية". شؤون الأوسط،لبنان، العدد 107، صيف 2002.
5. الطويل عبد السلام محمد ، "تقرير عن ندوة الوطن العربي بين قرنين". المستقبل العربي، لبنان، العدد259، سبتمبر 2000.
6. الكتبي ابتسام ، "أوضاع المرأة السياسية في مجلس التعاون الخليجي".مجلة نشرة الإصلاح،العدد07 ، يوليو2004.
7. العسكري سليمان إبراهيم ،"استحالة الهيمنة ثقافيا". العربي، الكويت، العدد 562، سبتمبر 2005.
8. الصوراني غازي ، "تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003، نحو إقامة مجتمع المعرفة". المستقبل العربي، لبنان، العدد303، ماي2004.
9. القاسم صبحي،" مسيرة البحث العلمي والتطوير في الوطن العربي: معالم الواقع وتحديات المستقبل". شؤون عربية،مصر، العدد104، ديسمبر/كانون الأول 2000.
10. الرشدان عبد الفتاح على ،" التعددية السياسية في الوطن العربي".المجلة العربية لحقوق الإنسان، تونس، العدد 06، 1999.
11. الضرير موسى ، "التحدي الديمغرافي والسكاني في الوطن العربي". معلومات دولية،سوريا، العدد 63، شتاء 2000.
12. باروت محمد جمال ، تقرير عن ندوة الفساد والحكمة الصالح في البلاد العربية. المستقبل العربي، لبنان،العدد 309، نوفمبر 2004.
13. بوحنية قوي ، "ثقافة المؤسسة كمدخل أساسي للتنمية الشاملة". مجلة الباحث،الجزائر، العدد 02، 2003.
14. بلقزيز عبد الإله ،"متغيرات لم تستوعبها السياسات العربية". مجلة شؤون عربية، مصر، العدد118، صيف2001.
15. بشارة الخضر، "الخصخصة في العالم العربي". مجلة شؤون الأوسط، لبنان، العدد95، ماي2000.
16. حسن كريم، "مفهوم الحكم الصالح". المستقبل العربي، لبنان،العدد 309، نوفمبر 2004.

17.كامل محمد ثامر ، "إشكاليتا الشرعية والمشاركة السياسية وحقوق الإنسان في الوطن العربي". مجلة المستقبل العربي، لبنان، العدد251، جانفي 2000.
18.كسروان ربيع ، "إحصاءات الطاقة في الوطن العربي". المستقبل العربي، لبنان، العدد 261، نوفمبر2000.
19.محمد سعد عبير ، "ظاهرة البطالة والإخلال بحق العمل في المجتمع العربي". شؤون عربية، مصر، العدد119، خريف2004.
20.ميخاليف عباس ، "الحصانة البرلمانية". مجلة النائب،الجزائر، العدد02، ربيع2003.
21.مفرح سعدية ، "ماذا بعد أن ظفرت المرأة الكويتية بحقوقها السياسية:. العربي، الكويت، العدد 562، سبتمبر 2005.
22.مصطفى بشير ، "تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003: نحو إقامة مجتمع المعرفة". المستقبل العربي، لبنان، العدد 203 ، ماي2004.
23.عوض محسن ، "ندوة حقوق الإنسان والتنمية".المستقبل العربي، لبنان، العدد 245، أوت 1999.
24.عقون محسن ، "ماهية التنمية وأبعادها". مجلة الحقيقة (مجلة تصدر عن جامعة أدرار)،الجزائر، العدد01، أكتوبر 2002.
25.فائق محمد ، "حقوق الإنسان والتنمية". المستقبل العربي. لبنان، العدد 251، جانفي 2000.
26.شرف الدين فهيمة ،" الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني". المستقبل العربي، لبنان،العدد 278، افريل 2002.

ج- المذكرات:

1. أقشيش زهرة ، العلاقة بين الإدارة العامة والمواطن. مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2002.
2. بوباكري مايفا ، إشكالية الحكم الراشد في المسار الديمقراطي لبوركينافاسو 1990-2002. مذكرة ماجستير، معهد العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2003.
3. بومايلة حفيظة ، علاقة الأنترنيت كتكنولوجيا حديثة للاتصال والمعلومات بالتنمية في دول العالم الثالث. مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2003/2002.
4. بوشدوت محمد فائز ، التنمية المستديمة في ضوء القانون الدولي. مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2003.
5. برويقات عبد الكريم يحيى، تطبيق ادارة الجودة الشاملة في المؤسسة الصناعية : دراسة حالة المؤسسة الوطنية للصناعات الالكترونية . مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسييرو العلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2003/2002 .
6. بروسي رضوان ، الحكمانية في إفريقيا. مذكرة ليسانس، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية،جامعة ورقلة، 2005.
7. رميدي عبد الوهاب ،واقع الدول العربية في ظل التكتلات الاقتصادية الراهنة . مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001/2000 .
8. زروني مصطفى ، النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية حالة اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا. مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000/1999.

د- الندوات ، المؤتمرات و المحاضرات :

1. أبو رزق خليل ، مؤشر مجتمع المعلومات.ندوة: مؤشرات مجتمع المعلومات، الكويت: 12-2004/01/13 .
2. ابن إبراهيم محمد ، التو يجري احمد، الحكومة الالكترونية: مدخل الأداء المتميز. ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول: الأداء المتميز للمنظمات الحكومية، جامعة ورقلة : 08-09 مارس 2005 .
3. الكايد زهير ، الحكمانية. ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي السابع حول: المؤسسات الأهلية والتطوعية في المجتمعات المعاصرة، الشارقة: 17-18ديسمبر 2002.
4. الصاوي علي ، الصياغة التشريعية للحكم الجيد. ورقة مقدمة لورشة عمل حول: تطوير نموذج للصياغة التشريعية للبرلمانات العربية، بيروت:03 الى 2003/02/06.
5. ــــــ، دور الدعم الفني في تعزيز عمل النواب. ورقة عمل مقدمة لورشة عمل حول: تعزيز قدرات البرلمانيين العرب، الجزائر: 20-22 أيلول/سبتمبر2005.
6. بدران هدى ،روية عربية:النوع الاجتماعي و التحول الديمقراطي.ورقة مقدمة لورشة العمل الإقليمية حول:النوع الاجتماعي و التحول الديمقراطي في الوطن العربي،عمان: 11-13 آذار2002.
7. بدران ودودة ، دور جامعة الدول العربية في دعم وتعزيز حقوق المرأة العربية. ورقة عمل مقدمة في: مؤتمر حقوق المرأة في العالم العربي(من الأقوال إلى الأفعال)، صنعاء:3إلى5 ديسمبر 2005.
8. بوحنية قوى ، نحو منظور متكامل لفهم التنمية البشرية. ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول: التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة: 09-10 مارس 2004.
9. برقوق امحند ، الجودة السياسية ومنطق المشروعية. محاضرة في مقياس: حقوق الإنسان والمشاركة السياسية ، مقدمة لطلبة السداسي الثاني ماجستير، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، 2006.
10. جواد الجشي بية ، المرأة والديمقراطية إشكالية الممارسة : البحرين نموذجا. ورقة مقدمة لورشة العمل الإقليمية حول: النوع الاجتماعي و التحول الديمقراطي في الوطن العربي،عمان: 11-13 آذار2002.
11. حوالف رحيمة بومدين (م) ، دور البلديات في رفع المستوى الصحي للسكان وتحقيق التنمية ، عرض للتجربة الجزائرية. ورقة عمل مقدمة لمؤتمر: العمل البلدي الأول، البحرين: 26-27 مارس 2006.
12. مولاي لخضر عبد الرزاق، حوتيه عمر،الاتجاهات الجديدة لتحقيق الأداء المتميز في المنظمات الحكومية . ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول: الأداء المتميز للمنظمات الحكومية، جامعة ورقلة : 08-09 مارس 2005 .

13. مصطفى بشير، الأداء المتميز للحكومات من خلال الحكم الصالح و الإدارة الرشيدة. ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول: الأداء المتميز للمنظمات الحكومية، جامعة ورقلة : 08-09 مارس 2005.
14. موسي علي ، العملية التشريعية في الدول العربية:الخبرات المقارنة والدروس المستقاة. ورقة عمل مقدمة لورشة عمل حول: تطوير نموذج للصياغة التشريعية للبرلمانات العربية، بيروت:03 الى 2003/02/06.
15. سالمي جمال ، أثر التنمية البشرية المستدامة في تحسين فرص اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة. ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول: التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة: 09-10 مارس 2004.
16. سعيدي وصاف، الفساد الاقتصادي في البلدان النامية. ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول: الأداء المتميز للمنظمات الحكومية، جامعة ورقلة : 08-09 مارس 2005.
17. عبد الرزاق نذير ، قراوي احمد الصغير، دور الحكومة الالكترونية في تحقيق الأداء الحكومي المتميز. ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول: الأداء المتميز للمنظمات الحكومية، جامعة ورقلة : 08-09 مارس 2005 .
18. قريشي يوسف ، بن ساسي إلياس ، مؤشرات التنمية البشرية (المفهوم، الأساسيات، الحساب) . ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول: التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة: 09-10 مارس 2004.
19. تميزار أحمد ، بوشنافة محمد، التنمية البشرية في الجزائر، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول: التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة: 09-10 مارس 2004.

هـ -الوثائق:

1. الأمم المتحدة، إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية.
[http://www.un.org./arabic/milliniumgools/a-res-55-2.htm] ,(23/05/ 2006)
2. المؤتمر الأول لوزراء التربية والتعليم والمعارف العرب،رؤية مستقبلية للتعليم في الوطن العربي(الوثيقة الرئيسية).تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2000.
3. المؤتمر الحكومي الإقليمي حول الديمقراطية وحقوق الإنسان ودور المحكمة الجنائية الدولية، إعلان صنعاء حول الديمقراطية وحقوق الإنسان ودور المحكمة الجنائية الدولية.صنعاء: 2001/01/12.
4. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الإدارة العامة والتنمية : وثائق الدورة خمسين المستأنفة للجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك15-19 أفريل 1996. القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1997.
5. برنامج الامم المتحدة الانمائي، الندوة البرلمانية العربية حول:اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد.بيروت: 15-16 حزيران 2005.
6. ــــــــــــــــ، إصلاح الإدارة الحكومية . مذكرة تطبيقية.
7. لجنة حقوق الملكية الفكرية، دمج حقوق الملكية الفكرية في سياسة التنمية. لندن:لجنة حقوق الملكية الفكرية، 2002.
8. منظمة الصحة العالمية، دستور منظمة الصحة العالمية. جنيف:منظمة الصحة العالمية،1946.

و- التقارير :

1. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، التقرير العالمي حول الفساد 2004.

[http://www.aman-palastine.org/Arabic/document/GCR2004.doc (,6/2005/026).

2. البنك الدولي، التغذية والصحة والسكان.

[http://wbIN0018.worldbank.org./MNA/Arabic web.nsf/doc by unid/9fcc27EDE5A, ( ).(15/12/2002).

3. ـــــــ، تحسين إدارة الحكم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

[http://doc.abhatoo.net.na/IMG/PDF./bm4.pdf] (12-03-2006) .,

4. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،تقرير التنمية البشرية في ليبيا 2002.

[http://www.nidaly.org/book2002/index.htm, ( ) (07-08-2006).

5. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول التنمية البشرية 1998.الجزائر: ماي 1999.

6. المنظمة العربية لحرية الصحافة، حالة الصحافة العربية 2003. لندن، ماي2003.

7. ــــــــــــــــ ، حالة الصحافة العربية 2004. لندن:أفريل2005.

8. المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات،<تقييم الديمقراطية>.

[http://www.idea.int/publications/sod/upload/demo.ass inlay arabic L.pdf. (2006/09/20)،]

9. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002. الأردن : إيقون للخدمات المطبعية، 2002.

10. ــــــــــــــــ ، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 . الأردن: المطبعة الوطنية، 2003

11. ــــــــــــــــ ، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004. الأردن: المطبعة الوطنية، 2004.

12. ـــــــــــــــ، تقرير التنمية البشرية للعام2003. بيروت: مطبعة كركي، 2003 .

13. منظمة العمل العربية، إحصاءات العمل في البلدان العربية. المجلد 10، القاهرة، 2004.

14. مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، تقرير المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي لعام 2004. القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع،2004.

15. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي 2000.

[http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001./1/1./rarb18.html], (11/07/2006).

16. ـــــــــــــــــــــــ، التقرير الاستراتيجي العربي 2001.

[http://www.ahram.org.eg/acpss./ahrm/2001/1/RARB34/html], (11/07/2006) ,

17. ـــــــــــــــــــــــ، التقرير الاستراتيجي العربي 2004-2005.

[http://www.ahram.org.eg/acssp/ahram/2001/1/rarb76.html],(11/07/2006).
18.معهد التخطيط القومي ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية مصر 1996. القاهرة: معهد التخطيط القومي، 1995.
19.ـــــــــــــــــ، ـــــــــــــــــــــ ، تقرير التنمية البشرية مصر 2003. القاهرة:مطابع الأهرام التجارية، 2003.
20.صندوق الأمم المتحدة للسكان، السكان في الوطن العربي.
[http://www.faappd.org.Jo/AR-conf4-paper-1.htm], (27/04/2006).
21.ـــــــــــــــــــــ، إمكانات الحصول على الغذاء و مستويات الاستهلاك في الوطن العربي.
[http://www.faappd.org.jo/AR-CONF4-PAPER-2.htm],(27-04-2006).
22.ـــــــــــــــــــــ، حالة سكان العالم2005. نيويورك: صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2005.

ز-مقالات على شبكة الانترنيت:

1. أبو زيند سمير ، <تقرير التنمية الإنسانية العربية: الأبعاد الاقتصادية لمجتمع المعرفة>.

[http://home.birzeit.edu/dsp/DSPNEW/arabic/activities/ahdr-abuzneid.htm] ,(20-04-2006).

2. الأكوع خالد محسن ، <الحكم الصالح وبناء مجتمع المعرفة(الحالة اليمنية)>.

[http://nhdr.org/site*uploads/good_governer.doc], (20/04/2006).

3. الوجيه عياش علي صالح ، <التزايد السكاني والإنتاج وتأثيرها على التنمية>.

[http://nhdr.org/site/uploads./population.doc], (20/04/2006).

4. الزين حكمت ، دور الإعلام في الوصول إلى المعلومات وفي الشفافية. في: الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية-لا للفساد-، <حرية الاطلاع على المعلومات : حق من حقوق الإنسان>.

[http://www.transarensy-lebanon.org/publication/A2I%20publication.doc], (24/05/2006).

5. الكبيسي فاطمة ، <موقع المرأة في ثقافة المجتمع المدني>.

[http://www.woman getway.com/away/e.t library/papers/awrquamal.htm], (17/05/2006).

6. الناصر محمد الأزهر ، <أخلاقيات الوظيفة العمومية في مواجهة الفساد>.

[http://www.aman-palastine.org/arabic/documents/source book/ch20.doc], (22/05/2006).

7. السيد ياسين، <عناصر استراتيجية عربية لتفعيل دور الإعلام في بناء واقع عربي جديد>.

[http://doc.abhatoo.net.ma/IMG/doc/aftar14.1.doc], (19/05/2006).

8. السيد رضوان السيد، <مسألة الحرية والديمقراطية في تقرير التنمية>.

[http://www. mowaten.org/folders/developpment/4-05/190405-1.htm], (01/05/2006)

9. العباسي مطهر عبد العزيز ، <النمو الاقتصادي والتنمية الإنسانية في الوطن العربي>.

[http://nhdr.org/site/uploads./human_developement.doc], (20-04-2006).

10. العزي الأخضر أبو العلاء ، جطي غالم ، <الحكم الرشيد و خوصصة المؤسسات>.

[ttp://www.uhuminsa&nia.net/b91.htm], (11/07/2006).

11. القاسمي علي ، <أزمة الحرية في البلاد العربية: أزمة ثقافة لا أزمة سياسة>.

[http://www.almughtarib.com/index.php?optioncom_content&taskview&id3327&Itemid1], (10/07/2006).

12. الرحلاني محمد ،<أنشودة المجتمع المدني>.

[http://www.tanmia.ma/article.php3id_article=4960],(18/05/2006).

13. الضبعان محمد بن سليمان ، <التسيب الإداري>.

[http://www.shura.gov.sa/arabic.site/may alah65/derasa.htm], (24/12/2005).

14.داي لوكونور ساندرا ،< استقلال القضاء>.
[http://www.iraq democracy info.org/volume3/4.html], (24/05/2006).

15.ويليامز جون ،<دور البرلمانات في مساءلة الحكومة و مكافحة الفساد>.
[http://www.arpacnetwork.org/role.doc] ،(2006/05/24).

16.وردام بدر ، <كيف يمكن قياس التنمية المستدامة>.
[http://www.maroc-ecologie.net./article.php3?id_article=186], (23-05-2006).

17.حميدي إبراهيم ، <سوريا :8بلايين دولار كلفة بناء مجتمع المعرفة حتى سنة 2013>.
[http://www.mafhoum.com/press6/tech9.htm], (29/04/2006).

18.كلوفيس مقصود، <الولايات المتحدة ضغطت لتعديل التقرير وفشلت>.
[http:/www.mowaten.org/folders/developement/06-05/26-05-05-01.htm], (01/05/2006)

19.مركز أمان، <دور التمع المدني>.
[http://www.aman-palastine.org/Arabic/documents/source book/ch15.doc], (13/05/2006).

20.مركز بانوراما، <تقييم الخصائص الثمان للحكم الصالح>.
[http://www.panoramacenter.org./ar/project._details2.asp.3 datakink1], (25/05/2006).

21.موسى ستيوي، أمل ذا غستاني، <المرأة الأردنية والمشاركة السياسية>.
[http://www.arabwomen connect.org./doc/JO_.ssc_Appolitics.doc], (12-05-2005).

22.عبد الله مجيدل، <التربية المدنية: دراسة في أزمة الانتماء والمواطنة في التربية العربية>.
[http://www.owu-dam.org-politic/21/fkr21-010.htm],(10-07-2006).

23.صقر عاشور أحمد ، تحسين أداء التنمية من خلال إصلاح منظومة إدارة الحكم في الدول العربية.
[http://www.arabgov-initiative.org/publications/egov/admin-reform-a.pdf]. (2006/05/19).

24.فرجاني نادر ، <التنمية الإنسانية واكتساب المعرفة في البلدان العربية>.
[http://doc.abhatoo-net.ma./IMG/doc/tanmia4.doc],(19-05-2006).

25._ _ _ _ _ ، <التنمية بالبلاد العربية>.
[www.aljazeera.net/NR/exeres/57D04368-B495-4132-85E3-5D76A981AFE.htm], (12-06-2005.)

26._ _ _ _ _ ، <الدور الرقابي للمجالس العربية>.
[http://.doc.abhatto.net.ma./IMG/doc./_3.doc],(19/05/2006).

27._ _ _ _ _ ،<مكافحة الفساد مطلب أساسي للتنمية الإنسانية في الوطن العربي>.
[http://www.aman-palastine.org/Arabic/document/source book/ferjany.doc], (01/09/2004).

28._ _ _ _ _ ، <رفعة العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية>.
[http://www.mafhoum.com/press2/mish76.htm],(19-03-2006).

29.رزيق كمال ، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية.

[http://www.uhum insania.net/b33.htm], (31/12/2005) .

30.خدام منذر ، <هموم التنمية العربية ومشكلاتا>,

[http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=1426],(10/07/2006).

31.خلف الهنيدي ريما،<أول تقرير للتنمية الإنسانية العربية ينشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي>.

[http://www.arabnewal.com/index.pnp?rd=AI&AIO=33], (16/02/2005).

32.ـــــــــــــ ، <تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 الصادر عن الأمم المتحدة>.

[http://www.alharamain.com/text/aIraseed/1029/aqtsid-htm],(25-12-2005).

33.خربوش صفي الدين ، <تداول السلطة في الوطن العربي بين التشريعات والتطبيقات>.

[http://www.Aljazeera.net/NR/exeres ./BF8C7694-2EB3-4368-8C4C-3A78E68BA78.htm] , (13/05/2006).

ثانيا باللغة الفرنسية:

أ- التقارير:

1. Banque Mondial, rapport sur le devloppement au Moyen-Orient en Afrique du Nord : vers une meilleurs gouvernance au MENA, améliorer, inclusivité et la résponsabilisation. Liban : aleph , 2003 .
2. PNUD**,** Rapport mondial sur le développement humain 1992. Paris, economica , 1992.

ب- الندوات و المؤتمرات:

1. Boutaleb Kouider,<< l'excellence de performance et le problème de développement : cas d'Algérie>>. La conférence de**:** l'excellent performance des organisations et gouvernements, Ouargla: 08-09 Mars, 2005.

ثالثا باللغة الانجليزية:

أ- الوثائق :

1. Statement Of Arab Reform Issue**,** Alexandria Statement. Alexandria : Bibliotheca Alaxandria,2004.

ب- الندوات و المؤتمرات:

1. Adel.M.Abdellatif,<< good governance and its relationship to democracy and economic development>>. Global forum 3in**:** fighting corruption and safeguarding integrity**,** Seoul: 20-31 May 2003.

ج- التقارير :

1. Adel Omar Cherif, Nathan.J-Brown, Judicial Independence in the Arab World. (Study represented to the pogar of the UNDP).

.(2005/05/24,] http://www.pogar.org/publications/judiciary/sherif/jud-independence.pdf[

2. . Institute for democracy and electoral assistance ,Democracy in the Arab world. Sweden :Trydells . Tryckere AB, 2004.
3. Nadia Hijab, woman are citizens too, UNDP.
,(15/05/2006).]http://www.pogar.org/publications/gender/nadia/summary.pdf[
4. UNDP, Corruption and Integrity Improvement Initiative in Developing Countries. New York : UNDP , April 1998.
5. ----, Electoral systems and processes practice note. January 2004.
]http://www.pogar.org/publication/other/un/electoral systems-e.pdf[
6. ----, Governance for sustainable humain development.newyork ,1997.
7. ----, Human development rapport1990. New York: Oxford university press ,1990.
8. UNDP,Public Sector Transparency and Accountability in Selected Arab Countries . New York:Unated Nations,2004.
9. ----, UNOPS, promoting good governance in the Arab states, Beirut : UNDP regional for the Arab states ,
[http:www.undp.org/eo/document/RCE Evaluatin_RBAS.pdf] ,(13/05/2006) .
10. Unicef ,The State Of World Children 2003.New York :unicef,2003.
11. The Fraser Institute, Economic Freedom of the Arab World(Report & index-2005)
[http://www.freeth world.com/Arab reease.html],(12/03/2006).

فهرس الاشكال و الجداول

فهـرس الأشكال:

فهرس الجداول :

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع **الصفحة**